الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة يحيى فارس المدية
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

بين اللسانيات العربية واللسانيات الغربية عند عبد الرحمن الحاج صالح

دراسة مقارنة في المفاهيم

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه (ل م د)

في الدراسات اللغوية؛ تخصص: اللسانيات العربية

إعداد الطالب: ياسين محروق

إشراف : د. الشاذلي سعدودي

السنة الجامعية: 2023/ 2024

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة يحيى فارس المدية
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

بين اللسانيات العربية واللسانيات الغربية عند عبد الرحمن الحاج صالح

دراسة مقارنة في المفاهيم

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه (ل م د)

في الدراسات اللغوية؛ تخصص: اللسانيات العربية

إعداد الطالب (ة): ياسين محروق إشراف : د. الشاذلي سعدودي

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ	الرتبة العلمية	الصفة	المؤسسة
مُحَمَّد ولد دالي	أستاذ محاضر قسم " أ "	رئيسًا	جامعة المديـــــــة
الشاذلي سعدودي	أستاذ محاضر قسم " أ "	مشرفًا ومقررًا	جامعة المديـــــــة
عواطف قاسمي الحسني	أستاذ محاضر قسم " أ "	عضوًا	جامعة المديـــــــة
الصديق قوري	أستاذ محاضر قسم " أ "	عضوًا	جامعة المديـــــــة
سعيد بوخاوش	أستاذ	عضوًا	جامعة البليـــــدة 2
مراد العرابي	أستاذ	عضوًا	جامعة البليـــــدة

السنة الجامعية: 2023/ 2024

إهداء

في خضم ما يحدث اليوم

لا تهدى الأعمال إلى أولئك الحالمين بالحرية

إلى أولئك الحاملين على عاتقهم همّ القضية

إلى أولئك الذين جعلوا الوطن جهادا وعقيدة

إلى أولئك الذين صاحوا في وجه العدو قائلين

يا حثالة الأمم ***

فلن تكون غزّة ***

إلا كما كانت دوما ***

مقبرة لغزاتها ***

وإنّه لجهاد نصر أو استشهاد

أبو عبيدة

شكر وعرفان

الشكر له أولا كما الحمد له دائما، فهو المعين في الحال والأحوال والمسهل للأمر والمآل، سبحانه له الفضل والمنّة في هذا العمل قبل كل إنسان
ثم كل الشكر بعد الله عز وجل إلى أستاذي الفاضل الدكتور الشاذلي سعودي، ذلك الشخص الذي سبق خُلقه علمه وعمله فكان نعم الصاحب والمعين
كما أشكر كل من ساهم في هذا العمل من قريب أو من بعيد بالقليل أو الكثير شيوخا وأساتذة وأهلا وأصحابا.

ملخص الرسالة

ملخص: إنّ عملية البحث في التراث اللغوي واللسانيات طالما ارتبطت بالمقارنة بينهما لدى الباحثين، فتكوّنت بذلك آراء مختلفة متباينة إليهما، ساهمت هذه الرؤى في بلورة اللسانيات العربية واللسانيات الغربية عند المفكرين العرب، وعبد الرحمن الحاج صالح أحد هؤلاء الذين كانت لهم رؤية خاصة للسانيات في شقها الغربي والعربي. من هذا المنطلق كانت هذه الدراسة التي عنيت برؤية الحاج صالح للّسانيات العربية ممثلة في النظرية الخليلية الحديثة وما يقابلها من لسانيات غربية بفروعها: اللسانيات البنوية واللسانيات التوليدية التحويلية واللسانيات التداولية، فتكوّنت لنا أربعة فصول بدأنها بالتلقي العربي للّسانيات وقراءة التراث اللغوي العربي، ثم مررنا لضبط مصطلحي اللسانيات العربية واللسانيات الغربية وما يتعلق بهما من مفاهيم داخل هذا الحقل الكبير، لنعرج بعدها على اتجاهين كبيرين في فصلين مختلفين أولهما الاتجاه البنوي الذي يضم المدرسة الوصفية والمدرسة التوليدية التحويلية، وثانيهما خصصناه للمدرسة التداولية. وفي كل هذا نقارنها مع ما كتبه الحاج صالح من مفاهيم تقترب منها أو تبتعد في نظريته الخليلية الحديثة. اعتمدنا في هذه الدراسة المنهج المقارن كمنهج رئيس بالإضافة إلى مناهج أخرى كالوصفي والتاريخي، وذلك قصد الكشف عن هذه المفاهيم الكثيرة التي كانت محل دراسة عند عبد الرحمن الحاج صالح، لنجيب عن الإشكالية الرئيسية التي تبحث في رؤية عبد الرحمن الحاج صالح لمفاهيم اللسانيات العربية الأصيلة في كتب النحويين الأوائل مقارنةً بالمفاهيم الغربية. خلصنا إلى أنّ قضية التميّز بين النظريات قضية نسبية لا يمكن الجزم بها، لما تقدّمه كلّ نظرية من فائدة ولو قليلة لمسار البحث، غير أنّ التحليل الخليلي تميّز بمسار لم تسلكه اللسانيات الغربية سواء ما تعلق بعدم القطيعة بين علماء النظرية الخليلية أو ما امتازت به من مفاهيم كالموضع والمثال، أعطت للّغة العربية قوتها وأفضليتها على لغات أخرى حتى يثبت عكس ذلك باستباط مُثُلٍ لهذه اللغات.

المحتوى

العنوان	الصفحة
إهداء.....	/
شكر وعرفان.....	/
ملخص.....	/
المحتوى.....	/
فهرس الأشكال.....	/
فهرس الجداول.....	/
مقدمة:	أ–ي
الفصل الأول: التلقي العربي للسانيات الغربية وقراءة التراث اللغوي العربي	12
1. اللسانيات الغربية عند اللسانيين العرب.....	13
1.1. المدرسة الوصفية العربية.....	15
2.1. المدرسة التوليدية التحويلية العربية.....	20
3.1. المدرسة التداولية العربية.....	28
2. التراث اللغوي العربي عند اللسانيين العرب	33
1.2. التأثر بالمنطق الأرسطي.....	38
2.2. العمل.....	46
3.2. التعقيد والصعوبة في النحو.....	50
4.2. النحو العربي نحو جملة لا نحو خطاب.....	58
خلاصة.....	63
الفصل الثاني: اللسانيات عند عبد الرحمن الحاج صالح.....	65

المحتوى

1. اللسانيات العربية عند الحاج صالح.....	65
1.1. النظرية الخليلية والعلوم الإسلامية.....	67
2.1. اللسانيات بمختلف فروعها وتطبيقاتها.....	73
3.1. النظرية الخليلية والعلوم.....	76
4.1. مبادئ التحليل الخليلي.....	92
2. اللسانيات الغربية عند الحاج صالح.....	112
1.2. مفهوم اللسانيات عند الحاج صالح.....	114
2.2. اللسانيات قبل فردناند دي سوسير.....	124
خلاصة.....	137
الفصل الثالث: لسانيات البِنْية عند الحاج صالح.....	139
1. اللسانيات البنوية.....	139
1.1 دراسة اللسان في ذاته ولذاته.....	141
2.1. المدونة اللغوية " corpus".....	145
3.1. محددات العناصر اللغوية.....	150
4.1. القيمة	154
5.1. ثنائية الدال والمدلول في مقابل اللفظ والمعنى.....	157
6.1. البنية.....	159
7.1. القسمة الأفلاطونية والقسمة التركيبية.....	163
8.1. التصحيح اللغوي.....	169
2. اللسانيات التوليدية التحويلية.....	172
1.2. منطلق التحليل.....	173

2.2. ثنائية (تركيب_ دلالة)	176
3.2. القاعدة والمعيار.....	181
4.2. التوليد.....	184
5.2. التحويل.....	189
6.2. التفسير والعامل.....	194
7.2. التفريع في مقابل التشجير.....	203
خلاصة	207
الفصل الرابع: لسانيات التداول عند الحاج صالح.....	210
1. مفاهيم الخطاب والتخاطب.....	211
1.1. الخطاب.....	211
2.1. الوضع والاستعمال.....	214
3.1. دورة التواصل وما يقابها في دورة التخاطب.....	228
2. درجات التداولية (التداوليات).....	247
1.2.الإشاريات وما يقابلها من الدلائل المبهمة.....	247
2.2. المعنى الحرفي والمعنى التواصلي.....	259
3.2. أفعال الكلام في مقابل الخبر والإنشاء.....	269
خلاصة.....	280
خاتمة.....	281
قائمة المصادر والمراجع.....	292

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	التمثيل الشجري في النظرية التوليدية التحويلية.....	28
2	المستويات والعلاقات في التحليل الخليلي على اللفظ.....	100
3	المستويات والعلاقات في التحليل الخليلي على المعنى.....	101
4	حد الاسم من الجانب اللفظي.....	105
5	حد الفعل من الجانب اللفظي.....	105
6	حد الحرف من الجانب اللفظي (الصوري).....	106
7	مثال اللفظة الاسمية.....	106
8	الكلام في التحليل الخليلي.....	107
9	المجال المفهومي الدلالي للفظ "اللسان".....	123
10	النظام عند دي سوسير	156
11	العلاقات الدلالية في الوضع والذهن.....	159
12	بنية الجملة في اللسانيات.....	163
13	الهيكل التنظيمي للمؤسسة.....	163
14	تصنيف المزيد على أساس الاندراج (الصفات المشتركة).....	165
15	المجموعات البسيطة في الرياضيات وعلاقات الاحتواء والتقاطع.....	166
16	استيما عند لوسيان تينير.....	196
17	العبارة في مبدأ "العمل والربط المكوني".....	200
18	العبارة في س-خط.....	200
19	الجملة في نظرية س-خط.....	201

20	التفريع في النظرية التوليدية التحويلية والنظرية الخليلية الحديثة.....	206
21	الكلام والخطاب عند الحاج صالح.....	213
22	الوضع والاستعمال عند الأصوليين كمقابل للكفاية والأداء عند تشومسكي	221
23	التحليل اللساني عند هيلمسلاف.....	223
24	ثلاثية التحليل اللساني عند البراكماتيين.....	226
25	ثنائية التحليل الخليلي: اللفظ والمعنى في الوضع والاستعمال.....	227
26	دورة التواصل عند دي سوسير.....	229
27	دورة التواصل عند بوهلر.....	229
28	دورة التواصل عند جاكبسون.....	230
29	دورة التخاطب في النظرية الخليلة الحديثة.....	231
30	مرجع الخطاب الزمني في النظرية الخليلية الحديثة.....	259
31	الكناية عند الحاج صالح.....	263
32	الخبر والإنشاء عند الحاج صالح.....	276

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	تلقي كتاب سيبويه قديما وحديثا.....	37
2	حجج التأثر بالمنطق اليوناني والردود عليها.....	44
3	عيوب النحو العربي عند دعاة التيسير.....	52
4	الدراسات اللسانية عند العرب والهنود.....	127
5	الكلام عند سيبويه.....	179
6	التحويل في التحليل الخليلي	192
7	القوة عند سيبويه وتينير.....	198
8	الكلام والأصل في الكلام عند سيبويه.....	217
9	الدلائل عند سيبويه.....	242
10	إبهام الأسماء عند الحاج صالح.....	254
11	تكميم الفائدة في التحليل الخليلي.....	268
12	الواجب وغير الواجب عند سيبويه	274
13	معاني الكلام عند الحاج صالح.....	275

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، محمد صلى الله عليه وسلّم أما بعد.

اللّغة كائن عجيب يعيش فينا وبيننا، ويشغل عقولنا وتفكيرنا، اللّغة ننتجها ونحسّ بها، وقيام الإنسان بها واندثارها اندثار له ولعلاقاته وقيمه، جعلها الله عزّ وجلّ قرينة بهذا الإنسان في قوله: ﴿الرَّحْمَنُ، عَلَّمَ الْقُرْآنَ، خَلَقَ الْإِنْسَانَ، عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾[سورة الرحمن، الآية 01 – 04]، فكانت هذه اللّغة همّا كبيرا، وشغلا طويلا للإنسان في تواصله؛ فبحث في أغوارها، فحاول كشف ظاهرها وباطنها، ولقد كان البحث في اللّغة من أهمّ ما شدّ الإنسان على مرّ العصور، بل هي ممّا ذُكر في القرآن الكريم من تعليم آدم –عليه السلام–، يقول عزّ جلاله: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾[سورة البقرة، الآية 31].

ولطالما انشغلت الأمم بدراسة هذه الظاهرة التي بها يتواصلون، وأقوى ما به يعبرون عن أغراضهم. فدرسها الهنود واليونان والرومان والعرب، وصولا إلى العلم الحديث الذي لم يعد يعرف للحدود رسما، فكونت هذه الدراسات والبحوث منذ النقوش الأولى على جدران الكهوف إلى لحظتنا هذه رصيدا علميا قيّما للإنسانية في دراسة الألسن.

ولعلماء العربية قديما وحديثا نصيب من هذا المنتج العلمي الحضاري، وإسهاما طيبا وإبداعا فيه، فتشكلت به معالم درس لساني عربي محكم، امتلكوا به رفوفا من رفوف العلم، وزاوية من زوايا الحضارة الإنسانية، من خلال ما أثبته القدماء من أمثال الخليل وسيبويه والرماني والجرجاني وابن مالك وابن هشام، أو المحدثين من أمثال: تمام حسان وأحمد مختار عمر وعبد القادر الفاسي الفهري وأحمد المتوكل وعبد السلام المسدي وعبد الرحمن الحاج صالح، وغيرهم من الأوائل أو من المحدثين. فبذلك كان للّغة العربية نصيب وافر في هذه الدراسات باعتبار اللغة العربية أحد هذه الألسن البشرية التي يقع عليها كل ما ذكرنا سابقا.

لقد عُني الباحثون بدراسة العربية والبحث في خصائصها بنظريات وتوجهات مختلفة، رغم تفرّدها بخصائص عن غيرها من اللغات، مثلها مثل باقي اللغات التي تنفرد هي أيضا بخصائص مميزة لها، وهي ميزة كل الألسن البشرية.هذا التفرّد والاختلاف لا ينفي اتحاد الألسن في بعض الخصائص أو تشابهها، فتشابهت بذلك مناهج تحليلها وحتى بعض المفاهيم التي تُنَظِّم كينونتها ونظامها، تلك المفاهيم أصّل لها الغرب وتفطّن لها النحاة العرب المتقدّمون من قبل، مضمّنين إياها كلامهم وواضعين الأسس والقواعد العلمية التي تضبطها.

ومن الذين اعتنوا بدراسة خصائص اللغات عامة والعربية خاصة في اللسانيات الحديثة نجد الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح – رحمه الله– وذلك في محاولةٍ لإثبات تفوق بعض المفاهيم على أخرى، وسط التقارب والتنافر في كثير من المفاهيم التي أرساها البحث في اللسانيات، سواء كان يخص اللسانيات العربية أو اللسانيات الغربية. فكانت نظرة الأستاذ منفتحة واسعة تنظر إلى هذا وإلى ذاك، ذاك الذي أرساه علماء العربية فيما سميّ بعلوم العربية، وهذا الذي أرساه العلم الحديث فيما سمي باللسانيات، فكان محور بحثنا تلك الفروق التي تشكلت لدى الحاج صالح، البَينِيَة التي مجالها بين اللسانيات العربية واللسانيات الغربية؛ وتبعا لذلك جاءت فكرة البحث وموضوعه فكان عنوانه:

"بين اللسانيات العربية واللسانيات الغربية عند عبد الرحمن الحاج صالح دراسة مقارنة في المفاهيم"

قدمنا من خلالها إشكالية مفادها:

ما رؤية عبد الرحمن الحاج صالح لمفاهيم اللسانيات العربية الأصيلة في كتب النحويين الأوائل مقارنة بالمفاهيم الغربية ؟

وقد تفرّع عن هذه الإشكالية تساؤلات فرعية، انبثقت عنها مجموعة فرضيات. أمّا تلك الأسئلة الفرعية فهي:

- ما واقع اللسانيات العربية اليوم، وكيف هي علاقة التلقي بينها وبين اللسانيات الغربية؟
- ما أهم المصطلحات والمفاهيم التي وضعها عبد الرحمن الحاج صالح بإزاء مفاهيم اللسانيات الغربية؟

- هل تملك النظرية اللسانية عند عبد الرحمن الحاج صالح(النظرية الخليلية الحديثة) مفاهيم تتفوق على المفاهيم الغربية؟ وإذا كان ذلك موجودا فما هي المبادئ والأسس التي احتكم إليها في القول بذلك؟

وأما الفرضيات التي وضعناها لبحثنا هي:

- واقع اللسانيات العربية اليوم واقع مشتت في نظرته للّسانيات الغربية والتراث النحوي العربي.
- وضع عبد الرحمن الحاج صالح تحليله للّغة العربية على مفاهيم وآليات تكتسب تفوقا وقدرة على تحليل الألسن في كثير منها عن اللسانيات الغربية، مع التقائها في بعض منها واختلافها في أخرى.
- قد يرجع التميّز الذي تكتسبه المفاهيم الخليلية إلى طبيعة اللغة العربية وخصائصها، أو إلى منطلقات تدوين اللغة عند النحاة ومناهج التحليل التي اعتمدوها في دراستهم لها.

تعد أسباب اختيار الموضوع عند الباحث نقطة انطلاق البحث، فهي تجسد رغبة ذاتية ممزوجة بنقاط موضوعية منها:

- تخصص اللسانيات العربية الذي يجعل مرورنا بمدونات الحاج صالح ضروريا، فلا تتم دراسة اللسان العربي دون المرور على ما ألّفه الأستاذ.
- تحديد المفاهيم التي درسها الحاج صالح سواء في النحو العربي أو اللسانيات الغربية ومحاولة المقارنة بينها.
- ولعلّ من أهمّ الأسباب التي جعلتني أتجه لهذا البحث وأولع به، وربما كان سببا حاسما ودافعا قويا، تلك العبارات الواردة في كتب عبد الرحمن الحاج صالح كقوله: "إنّ كلّ هذا صار عند طلابنا معشر الخليلين من أقوى الحوافز على

الدراسات اللغوية العربية. ويزيد الحافز قوة كلّما اقترنت الدراسة للتراث الأصيل بتتبع ما يقوله علماء اللسانيات في عصرنا"، ويقول في أخرى: "هذا التناسب الغريب بين الأوضاع النظرية والمنهجية التي امتاز بها فكر الخليل ومن تابعه وبين الأوضاع العلمية الحديثة لجدير بالدراسة".

ومن هذا تجلّت لنا أهمية البحث في هذا الموضوع، وسُطّرت أهدافه، فأما الأهمية فتمثلت في معالجة مسألتين مهمتين:

- **الأولى** تتمثل في علاقة اللسانيات العربية باللسانيات الغربية وهي من المسائل التي أُسِيل فيها الحبر الكثير وأُعمِلت فيها العقول كثيرا من حيث أسبقية الدراسات والمفاهيم والمواضيع.
- **الثانية** هي نظرة الحاج صالح ورؤيته الخاصة إلى مسألة المفاهيم اللسانية، وطرحه مبدأ أفضلية المفاهيم الخليلية.

فأهمية البحث تكمن في تفحص هذه الرؤية وإثباتها داخل الحقل اللساني، ومحاولة إضافة هذا المنظور للمكتبة العربية عموما والمكتبة المغاربية والجزائرية خاصة.

وأما الأهداف التي وضعت للبحث في بدايته هي:

- محاولة وصف واقع الدرس اللساني العربي عموما وعند الحاج صالح على وجه الخصوص، وكذا علاقة الدرس اللساني العربي باللسانيات الغربية، والتناول العربي للّسانيات الغربية والنحو العربي حديثا.
- رصد نقاط الاتفاق والاختلاف بين اللسانيات العربية واللسانيات الغربية في منظور عبد الرحمن الحاج صالح.
- محاولة إحصاء مصطلحات عبد الرحمن الحاج صالح والمفاهيم المرتبطة بها، سواء ما تعلق بالنظرية الخليلية من جهة واللسانيات الغربية من جهة أخرى.

- إثبات مسألة الأسبقية عند عبد الرحمن الحاج صالح من خلال تناول مفاهيم نظريته المستوحاة من نحو الخليل وأصحابه.

وقد ألزمنا البحث مناهج متعددة، بداية من الوصف الذي يعتمد الاستقراء أحيانا والإحصاء أحيانا أخرى كآليات لقراءة المدونات ومنها مدونة الحاج صالح، كما اعتمدنا على التحليل كمنهج مناسب في تحليل مفاهيم البينية الموضوعة قيد الدراسة، وكذا المنهج المقارن كمنهج رئيس في عملية الربط والفصل بين المفاهيم في اللسانيات العربية واللسانيات الغربية عند الحاج صالح، مع عدم إهمال بعض المناهج الأخرى أحيانا؛ على نحو التتبع التاريخي لبعض المسائل في الرسالة.

إنّ هذا البحث الذي نقدمه ليس منقطعا عن بحوث سابقة، بل له صلة بمجموعة من الدراسات السابقة استوقفتنا منذ بدايته، منها:

دراسة مقدمة كأطروحة دكتوراه معنونة بـ "**المصطلح اللساني عند عبد الرحمن الحاج صالح –دراسة في المنهج والآليات والمصادر**" من إعداد الباحث محمد دحمان وإشراف الدكتور محمد ولد دالي بجامعة الجزائر 02 خلال الموسم 2021/2020، تناولت الرسالة إشكالية حضور المصطلح اللساني وما ارتبط به من مسائل في أعمال عبد الرحمن الحاج صالح، وقد توصل الباحث إلى نتائج مهمة حول الاصطلاح عند الحاج صالح، لعلّ أهمها بالنسبة إلى بحثنا هذا هي كون الحاج صالح لا يؤصل للمصطلحات بقدر ما يريد إيصال وتوضيح المفاهيم، وبالتالي لم نحاول في بحثنا إثبات مصطلحات الحاج صالح التي تتبعها الباحث بقدر البحث في المفاهيم.

ومن الدراسات التي تتقاطع مع دراستنا هذه، رسالة دكتوراه للباحثة غنية طيبي وإشراف الدكتور صلاح الدين زرال بجامعة سطيف، خلال الموسم 2022/2021، بعنوان: " **الخطاب اللساني عند عبد الرحمن الحاج صالح – قراءة في المنهج**

والممارسة"، حيث تناولت الباحثة المعرفة اللسانية عند الحاج صالح، وقراءته للتراث اللساني العربي واللسانيات الغربية، فيفترق بحثنا عن بحثها في تتبعنا للفروق الدقيقة للمفاهيم اللسانية عند الحاج صالح سواء ما تعلق بالعربية منها أو الغربية، في حين تناولت الباحثة ظاهرة التلقي عند الحاج صالح من خلال مشاريعه في اللسانيات النظرية أو التطبيقية، كل هذا تحت إشكالية تبحث في " كيفية اشتغاله لسانيا ومقومات خطابه اللساني".

ونجد أيضا " **تأصيل اللِّسانيات العربية عند تمّام حسّان وعبد الرحمن الحاج صالح –دراسة إبستمولوجية في المرجعية والمنهج** "، وهي رسالة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه بجامعة باتنة خلال الموسم الدراسي 2017/2016. بيَّن من خلالها صاحبها عبد الحليم معزوز الأُطر المنهجيّة والمرجعيّة لرجلين درسا التراث بإمعان وبنظرتين تكادان تكونان متعاكستين، وذلك من خلال تتبع إسهاماتهما اللّسانية في قراءة التراث، وتتقاطع مع بحثنا في كونها تتناول مفاهيم صاحب الدراسة المختارة لبحثنا وهو عبد الرحمان الحاج صالح من جهة والمفاهيم اللسانية عند أحد الباحثين الكبار الذين تبنوا المفاهيم اللسانية الغربية في النظر إلى التراث النحوي تمام حسان من جهة أخرى.

ويجب أن ننبه هنا إلى أنّ الدراسات السابقة التي تجعل من موضوعها المقارنة بين الإنتاج اللغوي العربي القديم واللسانيات الحديثة كثيرة ومنتشرة، غير أنّ رسالتنا هذه اختصت بتتبع جلّ ما تحدث عنه الحاج صالح فقط من مفاهيم مقارنة ولم تتجاوز ذلك، ونعيد التأكيد على أنّ الكلام في اللسانيات والنحو العربي غزير غزارة المنتج اللساني العربي الحديث.

ولأجل معالجة الإشكالية المطروحة والبحث في مختلف مسائلها قمنا بضبط خطة سنذكرها هنا ولكن قبل الانطلاق في سرد عناصرها وجب لفت الانتباه لأمور هامة:

أولا: انطلقنا في بداية بحثنا ضمن هذا العنوان الكبير "اللسانيات العربية واللسانيات الغربية" من خلال خطة عمل تعتمد فصلا كاملا تذكر فيه نقاط الاختلاف في مبحث ونقاط الالتقاء في مبحث آخر، لكن مع مرور الوقت وصلنا إلى عدم إمكانية فصل النقاط لوجود تماس بين التحليل العربي للّسان، والتحليل الغربي للّسان في الكثير منها، فتجد ما تعتقده متفقا يختلف في بعض أجزائه، وما تعتقده مختلفا يتفق في بعض أجزائه، لهذا اعتمدنا تقسيما آخر يعتمد المدارس الكبرى في اللسانيات.

ثانيا: لقد عرفت اللسانيات بعد دي سوسير منحى تطوريا باستمرار فلم تقف لحظة عن البحث ولم تعد خطوة إلى الوراء، فهي في تجدّد دائم لاكتسابها صفة العلم المبني على النقد الدائم للنظريات، فتشكّلت بذلك أقطاب واتجاهات عديدة في اللسانيات بل حتى الاتجاه الواحد يضم اتجاهات تتحد في جزء وتفترق في أجزاء، إنّ هذه النقطة بالذات جعلتنا نركزّ في بحثنا هذا على نقاط الاختلاف والالتقاء التي تحدث عنها الحاج صالح فقط دون الخوض في نقاط لم يذكرها، حرصا منّا على الاكتفاء بمضمون عنوان الرسالة، وعدم تشعيب البحث وزيادة فروعه لكثرة اتجاهات المدرسة اللسانية الواحدة.

ثالثا: ذكرنا في الفصل الأول انقسام الدرس اللساني العربي إلى ثلاثة اتجاهات كبرى هي محل الدراسة عند اللسانين العرب حديثا، ومنهم صاحب مدونة البحث عندنا عبد الرحمن الحاج صالح، غير أننا آثرنا تقسيم الخطة إلى لسانيات البِنية التي تجمع بين البنوية والتوليدية التحويلية في الفصل الثالث، ولسانيات التداول في الفصل الرابع باعتبار البنوية والتوليدية التحويلية كلها تبحث في نظام اللغة الداخلي أي "البِنية"، أما لسانيات التداول فقد اهتمت بالجانب الآخر من اللغة وهو التخاطب.

رابعا- إنّ المتصور للبحث وخطته يفترض التقديم لعبد الرحمن الحاج صالح ونظريته الخليلية الحديثة ثم الولوج إلى المقارنة بين المفاهيم عنده في النظرية الخليلية

الحديثة واللسانيات الغربية، غير أننا رأينا أن نترك هذا الأمر لوجوده في عدد معتبر من الأبحاث والمراجع على نحو الدراسات السابقة التي تحدثنا عنها، وكتاب المدارس اللسانية في العصر الحديث ومناهجها للتواتي بن التواتي، والورقات البحثية " المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية الحديثة" لمحمد صاري وغيرها كثير ، فحاولنا تقديم نظرة أخرى للنظرية الخليلية الحديثة في فصل جمع بين رؤية الحاج صالح للسانيات العربية ممثلة في التحليل الخليلي من جهة واللسانيات الغربية من جهة أخرى، فكان فصلا ضمن ثلاثة معطيات هي فلسفة العلم، اللسانيات، والنظرية اللغوية العربية.

بعد هذا الضبط تمثلت لنا الرسالة في خطة اشتملت على مقدمة وأربعة فصول وخاتمة.

أمّا مقدمة البحث فكما هو متعارف عليه فأهم ما فيها عرض لفكرة الموضوع وإشكاليته وبيان لقيمته وأهميته، ثم ذكر للمنهج المتبع وشرحه وبيان خطة العمل.

وفي الفصل الأول المعنون بـ" **التلقي العربي للسانيات الغربية وقراءة التراث اللغوي العربي** " عالجنا فيه جانبين، أولهما تلقي الباحثين والدارسين العرب للّسانيات كوافد جديد على الساحة العلمية العربية، فحاولنا الوقوف على طبيعة التلقي وخصائصه حسب كل مدرسة وثانيهما عالجنا مسألة قراءة التراث اللغوي العربي لدى اللسانيين العرب وبعض مسائل النقد فيه.

وجاء الفصل الثاني موسوما بـ**"اللسانيات عند عبد الرحمن الحاج صالح** " عالجنا فيه مفهومين " اللسانيات العربية " و" اللسانيات الغربية " عند الحاج صالح، وحاولنا من خلاله ضبط المفهومين وما تعلق بهما ضمن الإطار الفلسفي للعلوم، حيث تضمن الشطر الأول التحليل الخليلي: موضوعه ومبادئ التحليل فيه وكذا علاقته ببعض العلوم الأخرى، ثم تناولنا في الشطر الثاني الخلفية الفلسفية للسانيات حسب ما تصوره الحاج صالح.

أما الفصل الثالث، فكان عنوانه:" **لسانيات البِنْية عند الحاج صالح**" فقد قُسّم إلى جزء تناول البنوية ومفاهيمها وما اتفقت فيه مع اللسانيات العربية وما اختلفت فيه عند الحاج صالح، وجزء آخر تناول التوليدية التحويلية ومفاهيمها عند الحاج صالح ونقاط الالتقاء والافتراق مع اللسانيات العربية، وقد أدمجنا المبحثين في فصل واحد باعتبار أنّ كلتا المدرستين بحثتا في اللسان والكفاية اللغوية وأهملتا الكلام والأداء.

وأخيرا الفصل الرابع الذي كان بعنوان:" **لسانيات التداول عند الحاج صالح** " فقد اهتم بضبط بعض المصطلحات المتعلقة بالتداول والخطاب ثم الحديث عن درجات التداولية ورؤية الحاج صالح إلى ذلك وكل هذا ضمن منهج مقارن يضع في آخر كل عنصر مربع ترد فيه محصلة تلك البَينِية عند الحاج صالح.

وتضمّنت خاتمة البحث أهم النتائج الكلية والجزئية، كما اشتملت على جملة من التوصيات، وتضمن البحث مجموعة فهارس كفهرس الأشكال والجداول والفهرس العام للصفحات وكذا قائمة المصادر والمراجع.

والذي لا بد من ذكره هنا هو تلك الصعوبات التي لا يخلو بحث علمي منها، لاسيما البحوث الأكاديمية، ونذكر منها:

سعة مدونة الحاج صالح وكثرة المفاهيم فيها؛ فهي من أكبر الصعوبات التي واجهتنا، بل ممّا لاحظته أنّ جلّ مدونته اعتمدت على المنهج المقارن إما تصريحا في أغلبه أو تلميحا في بعضه، فإمّا نجده يقارن اللسانيات الغربية مع الموروث اللغوي الأصيل عند الخليل وأصحابه، أو يقارن الأخير مع ما تركه علماء اللغة ممن سماهم بالمقلدين أي بعد القرن الرابع هجري، فحاصل هذا التداخل الزمني من جهة والمعرفي من جهة أخرى شكّل صعوبة كبيرة في تحليل المدونة وفصل نقاطها عن بعض.

ومن الصعوبات التي واجهناها، كثرة البحوث المقارنة بين اللسانيات العربية واللسانيات الغربية، فقد يبدو للوهلة الأولى أن هذا الأمر من مسهلات البحث لكونه يزودنا بعشرات المراجع، غير أنه وبمرور الوقت شكل لنا هاجسا وإرباكا لكثرة الآراء وتعددها حول المسألة الواحدة داخل الفرع أو الاتجاه الواحد من اللسانيات، فما بالك

باللسانيات عامة عربية كانت أو غربية، وما بالك إذا نُظِر إليها في إطار أوسع أي ضمن نظرية المعرفة عامة.

وفي الأخير لا تكفينا الحروف والكلمات لشكر الدكتور الشاذلي سعدودي الذي رافقني في بحثي هذا من بداية اختيار الموضوع إلى تدوين الكلمات الأخيرة فكان الموجه والمرشد في كل صغيرة وكبيرة داخل البحث وخارجه، فله الشكر الجزيل الوفير، الذي يشمل أيضا ثلة الأساتذة المناقشين الذي تفضلوا بقراءة وتقييم وتقويم وإثراء هذا العمل.

والله ولي التوفيق

ياسين محروق

المدية في 2023/11/06

الفصل الأول:

التلقي العربي للسانيات الغربية والتراث اللغوي العربي

1. معالجة مسألة اللسانيات الغربية عند اللسانيين العرب

1.1.المدرسة الوصفية العربية

2.1. المدرسة التوليدية التحويلية العربية

3.1. المدرسة التداولية العربية

2. معالجة مسألة التراث اللغوي

1.2. التأثر بالمنطق الأرسطي

2.2. العمل

3.2. التعقيد والصعوبة في النحو

4.2. النحو العربي نحو جملة لا نحو خطاب

خلاصة

الفصل الأول: التلقي العربي للسانيات الغربية وقراءة التراث اللغوي العربي

إشكالية التلقي من أبرز الإشكاليات التي صاحبت العلم الحديث، وقد برزت بقوة بعد الثورة الصناعية، إذ يبحث علماء مختلف الأمم دائما عن إيجاد طريق مرور آمن بين الفكر الغربي والفكر السائد في المنطقة العربية ومحاولة الإفادة ممّا صار ينتجه التطور السريع الحاصل في دول الشمال أو المدنيّة الغربية كما تسمى، وتبعا لذلك تباينت الآراء حول الدراسات القائمة على اللّغات البشرية ومنها اللغة العربية، فكانت الآراء بين منفتح انفتاحا تاما إلى حد التأثر بالدراسات الغربية وبين متحفظ محافظ إلى حد الانغلاق أحيانا، وبين موفّق بينهما فلا انغلاق على التراث ولا ذوبان في الحداثة، بل إعادة قراءة جديدة للتراث وغربلته، ولا مانع من الإفادة من الدراسات الحديثة الجادة التي تتسم بالعلمية والموضوعية ومن هؤلاء العلاّمة اللساني عبد الرحمن الحاج صالح رحمه الله، وبالتالي كان التلقي الحاصل مشتملا مسألتين: الأولى مسألة اللسانيات الغربية عند اللسانيين العرب، والثانية مسألة قراءة التراث اللغوي العربي، ومعالجة المسألتين كانت محل نظر عند الكثير من الدارسين بمدارس متعددة واتجاهات متباينة قد تتناقض أحيانا.

1. اللسانيات الغربية عند اللسانيين العرب

بدأت اللسانيات عند علماء العرب ودارسي العربية حديثا ناشئة بما يسمى الكتابات في " اللسانية التمهيدية " فقُدّمت كمادة تمهيدية لدخول القارئ العربي إلى هذا العلم الذي بات متسارعا في نظرياته ونواتجه، فقدّم مثلا محمود السعران كتابا بعنوان " **علم اللغة مقدمة للقارئ العربي** "، ووضع رمضان عبد التواب كتابه " **المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي** " وكتب عبد السلام المسدي كتابه" **اللسانيات وأسسها المعرفية** "، وكتب محمود فهمي حجازي كتابه " **مدخل إلى علم اللغة** " وكتب كل من علي محمد عبد الوافي وتوفيق محمد شهين وعبد الصبور شهين كتبهم " **علم اللغة** " و" **علم اللغة العام** " و" **في علم اللغة العام** " على التوالي، وفي الجزائر تُعد " مجلة اللسانيات " الصادرة عن

مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية بالجزائر والتي صدر لها أول عدد في (25 ديسمبر 1971م) مثالا للكتابات في اللسانيات التمهيدية وأهم روافد اللسانيات في الجزائر والمغرب العربي والتي يقول مقدموها «اتخذت المجلة لنفسها مكانة رائدة لدى الكتّاب والباحثين منذ تأسيسها مطلع السبعينات على يد الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح، تنشر بحوثا أصلية باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية...من أجل تقريب الصلة بين الكتّاب والقرّاء. وتهدف المجلة إلى توفير منصة للباحثين للمساهمة في العمل المبتكر في مجالات علوم اللسان وفروعها التطبيقية...لكي تقدم لقرّائها أحدث وأوسع وأهم النتائج في مجال علوم اللسان»[1]. مع وجود بعض الكتابات ككتاب " مبادئ في اللسانيات " لأحمد محمد قدور، وكتاب " مباحث في اللسانيات " لأحمد حساني وغيرها.

كان الأساس من تلك الكتابات فتح نافذة للقارئ العربي كي يتلمّس مادة هذا العلم الجديد وتنجلي عنه غشاوة المناهج القديمة، فيعرف موضوعها ومنهجها، يضاف إليه غرض يساويه في الأهمية وهو تعليم طلبة الجامعات والباحثين في العربية المبادئ الأساسية للتحليل اللساني الجديد، وبالأحرى محاولة تعليمهم ما تم تطبيقه ممن ذُكروا آنفا على اللغة العربية، وقد اتسمت تلك المحاولات بالسطحية أحيانا في الطرح والنقل الحرفي للأمثلة الغربية لأنّ الغرض مساعدة المتعلم في فهمها وإدراكها، وبقيت تلك الكتابات تمهيدية تراوح مكانها، بل ولم تجد الثقافة اللغوية العربية نقطة إقلاع حقيقي رغم الكتابات العديدة في المناهج اللسانية المختلفة كالمنهج التاريخي والمنهج المقارن الذي كتب فيهما كتّاب كُثر، وإن كانوا في غير تخصصهم على نحو رفاعة الطهطاوي في " التحفة المكتبية في تقريب اللغة العربية "، مقتدياً بكتابات " دي ساسي Silvestre de

(1)–من تقديم مجلة اللسانيات على المنصة الجزائرية للمجلات العلمية (asjp)
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/26

_Sacy". وفي هذا الشأن يرى مصطفى غلفان أنّ الثقافة العربية الحديثة كانت أمام فرص تاريخية للتعامل أكثر إيجابية مع اللسانيات، وتتجلى هذه الفرص في[1]:

- النهضة الفكرية العربية الحديثة.
- إنشاء الجامعات العربية.
- اهتمام الباحثين المستشرقين المتزايد باللغة العربية.

ورغم هذا التأخر الحاصل في ظهور اللسانيات فقد بدأت تظهر في الربع الأخير من القرن العشرين مدارس لسانية عربية كبيرة تأخذ من اللسانيات الغربية لتحاول تطبيق الرؤية اللسانية الحديثة على اللغة العربية.

1.1.المدرسة الوصفية العربية:

تعد المدرسة الوصفية العربية أو ما يسمى بالبنوية إذا نسبناها لموضوع الدراسة امتدادا طبيعيا لعملية النقل التي حصلت لمناهج اللسانيات الغربية، سواء ما تعلق بـ:

– البعثات العلمية كرحلة إبراهيم أنيس إلى لندن وتخصصه في الدراسات اللغوية السامية سنة 1941، ورحلة تمام حسان إلى لندن عام 1946 للحصول على درجة الماجستير، وكذا رحلة أحمد مختار عمر للحصول على الدكتوراه في علم اللغة من جامعة كامبريدج في المملكة المتحدة البريطانية عام 1967، وغيرها من الرحلات التي استفاد أصحابها من الاحتكاك باللسانيين الأوروبيين في سنوات الانفجار اللساني الحاصل في أوروبا بعد الطفرة التي أحدثتها آراء دي سوسير في البحث اللساني.
– عمليات الترجمة الحاصلة للكتب اللسانية حيث أسهمت هذه العملية في الدفع باللسانيات العربية، –ومنها الوصفية– إلى شد انتباه القارئ العربي المهتم بالبحوث اللغوية، ومن جهة أخرى محاولة بناء نظرية لسانية وصفية عربية محكمة،

(1)–مصطفى غلفان، اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة حفريات النشأة والتكوين، المدارس للنشر والتوزيع، الدار البيضاء (المغرب)،ط: 01، (2006م)، ص: 159.

فـ « الدراسات اللسانية العربية الحديثة قد بذلت جهداً لا يستهان به في هذا المضمار في أقطار عربية من أبرزها منطقة المغرب العربي ولبنان ومصر وبعض الأمصار الأخرى التي تولت جانب الترجمة، ويسرت هذا العالم للقارئ العربي »[1].

وقد أخذ اللسانيون العرب –الوصفيون منهم– على عاتقهم نقل المناهج اللسانية الغربية إلى أقطارهم وتطبيقها على اللغة العربية قصد تشكيل لسانيات عربية حديثة، وفي هذه العملية تشكلت أقطاب بين رافضة للعملية معتقدة بقداسة العربية، وبالتالي عدم المساس بها من خلال مناهج استنبطت من لغات أجنبية غريبة عن العربية في أصواتها وصرفها ونحوها، والاكتفاء بما قدمه علماء النحو والبلاغة القدماء في عملية التقعيد للغة العربية، وآخر نظر إلى عدم صلاحية هذه القواعد وجمودها وأنّ اللغة العربية مثلها مثل لغات العالم يجب أن تدرس في هذه البيئة التي باتت تتشكل وتنضج في أوروبا وأمريكا.

فاللسانيات الوصفية العربية هي ذلك الفرع الكبير من اللسانيات العربية الذي يتخذ من منهج اللسانيات الوصفية الغربية طريقا ومسلكا للكتابة اللسانية سواء ما تعلق بوصف اللغة العربية في ذاتها، أو وصفها من خلال لغات أخرى، ويتزعم هذا التيار الدكتور تمام حسان وبدرجة أقل الدكتور إبراهيم أنيس.

لقد نجح تمام حسان (1918م–2011م) في وضع أسس الوصف العلمي للغة العربية من خلال كتاباته التي بلغت حوالي ثمانية عشر (18) كتابا بين التأليف والترجمة والكثير من المقالات، ويبرز منهجه بصفة رئيسة في أربعة (04) كتب هي: اللغة العربية معناها ومبناها، اللغة بين المعيارية والوصفية، مناهج البحث في اللغة، الخلاصة النحوية، أنشأ من خلال أبحاثه نظرية كاملة في دراسة اللغة العربية سميت بـ: "نظرية تضافر القرائن".

(1)– أحمد يوسف: اللسانيات وواقع اللغة العربية، محاضرة ألقيت في الندوة الدولية حول "مكانة اللغة العربية بين اللغات العالمية"، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر أيام 6 –8 نوفمبر (2000) ص 257.

ويعد إبراهيم أنيس (1906م-1977م) رائدا للمدرسة الوصفية العربية وأبا لها من خلال بداياته في نقل هذا المنهج عن الغرب بعد دراسته في لندن وكذا إنشائه معمل الصوتيات لتحديث الدراسات اللغوية ودراسة الأصوات[1]، وهو الذي صنع من كتابه "الأصوات اللغوية" مرجعا عربيا هاما للوصفية العربية للأصوات، فحاول من خلاله تقديم وصف عربي للأصوات اللغوية واضعا المقارنات بين المحدثين والقدماء، من أجل جمع وتقريب الحدود أو التفصيل في المختلف بينها، إذ يقول: « ولكنا آثرنا أن نسلك مسلكا مستقلا في علاج أصوات اللغة، يجمع بين آراء القدماء والمحدثين، ويقارن بينهما كلما دعت الضرورة إلى هذا »[2].

حاول إبراهيم أنيس نقل ما اكتسبه من احتكاكه بالدراسات اللسانية في أوروبا وتطبيقها على اللغة العربية إذ يعدّ إبراهيم أنيس أول من طبق مقاييس غربية على أصوات اللين كما يسميها، فمثلا بعد أن استنبط اللغويون الغربيون مقاييس عامة لأصوات اللين عل نحو مقياس دانيال جونز كان إبراهيم أنيس أول من طبقه على أصوات العربية، ويُظهِر إبراهيم أنيس ما قدمته اللسانيات الغربية للغات وقوة طرحها وتأثره هو والتيار الوصفي العربي آنذاك بها، ويذكر ذلك في مقدمة كتابه ويجعلها من السحر المنثور في أعين الباحثين ممن أُرسِلوا للدراسة في أوروبا فيقول: « فلما كان العصر الحديث واتصلت ثقافتنا بثقافات أوروبا، ورأينا لعلماء اللغات فيها تلك التجارب الصوتية التي يخيّل للناظر إليها أنها نوع من السحر، بدأ بعض أعضاء البعثات اللغوية يعنون بهذا الأمر ويحاولون الانتفاع به في خدمة اللغة العربية »[3]، إنّ هذا التأثر يظهر جليا في أعمال الوصفيين في مصطلحاتهم وما يُستَعان به في تشريح اللغة العربية.

---

(1)- أعلام اللسانيات ، إبراهيم أنيس ، موقع بالعربية 2021/10/08 الساعة 18:26 https://bilarabiya.net

(2)- إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة (مصر)، ط: 5، (1975) ص 3

(3)-المرجع نفسه، ص 5

إن المتتبع لدراسات الباحثين تظهر له جلياً سمات بارزة تتصف بها الوصفية العربية نذكر منها ما يلي*:

- **اعتماد اللهجات بجانب الفصحى في الدراسة:** فنجد الوصفيين في كتبهم يميلون إلى وصف الفصحى بجانب اللهجات وما مسّ الأولى من ظواهر نقلتها إلى الثانية فيقول: إبراهيم أنيس: « فكل هذه الأصوات : الباء الدال التاء الكاف أو الجيم **القاهرية** صوت شديد »[1]، ويقول تمام حسان:« وهي الشين المجهورة التي تشبه صوت الجيم في **اللهجة السورية واللبنانية** »[2]،ويقول أيضا: « ومثل هذا ما نسمعه في **لهجة القاهريين** في كلمات مثل الأشغال والأشجار »[3]، ويقول: « تدعمها تجارب آلية كما حدث عند دراستها في **لهجة عدن** »[4]، هذه العبارات كثيرة في كتب الوصفيين منقولة عن فكرة غربية تعنى بوصف اللهجات مع الفصحى وهو مبدأ من مبادئ اللسانيات الحديثة

- **اعتماد المقارنات بين الدراسات الحديثة وما أقره القدامى:** إنّ هذه الميزة نتجت عن تلك الدراسات التي قامت لنقد النحو التقليدي فعبارات مثل «لقد خلط النحاة العرب خلطا كبيرا في تحديد هذه المخارج »[5]، « وكل صوت يصدر بهذه الوسيلة اصطلح القدماء على تسميته بالرخو وهذه الأصوات يسميها المحدثون بالأصوات الاحتكاكية »[6]، وعبارات أخرى تحاول تقييم وتقويم التراث النحوي القديم كثيرة في كتب الوصفيين العرب.

- **الاختيار في النماذج:** إذ أنّ الوصفين العرب لم يكوّنوا مدونة ناتجة عن استقراء عام حتى في نقطة زمنية ومكانية محددة كما يقولون، فيقول الفاسي الفهري:« هؤلاء اكتفوا بالاحتفاظ بما أثبته القدماء من معطيات ، ولم يحاولوا وصف لغة أخرى بالاعتماد

* هذه السمات هي ممّا لاحظناه في دراستنا لبعض كتب المدرسة الوصفية العربية وروادها على الأقل، ومثلها باقي المدارس التي ستأتي تبعاً.

(1)- إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص 23.

(2)- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ، دار الثقافة، الدار البيضاء(المغرب)، (1994م)، ص 53

(3)-المرجع نفسه، ص 54

(4)-المرجع نفسه، ص 302

(5)- تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة(مصر)، (1990م)، ص 85

(6)- إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص 24.

على جرد مواد جديدة انطلاقا من نصوص شفوية أو مكتوبة »[1]. ويصرحون بذلك في كتبهم مثلما يفعل تمام حسان في كتابه في مناهج اللغة فيكرر كلمة اختيار مثل قوله: « فإن دراسة الأصوات، إنما تقوم على أساس فردي لا جمعي؛ وذلك أنك تختار من اللهجة، التي تريد أن تدرسها من الناحية الصواتية، متكلما من متكلمي هذه اللهجة نشأ عليها من طفولته »[2]. ويقول أيضا : « وخير الأمثلة التي تختار لهذه التجارب، هي تلك الأمثلة ذات أصوات العلة الواسعة »[3]، وغيرها من الاختيارات التي يلجأ إليها الوصفيون في دراستهم.

– **التميّز في الدراسات الصوتية:** فقد برع الوصفيون العرب في وصف الأصوات العربية منتهجين مناهج الغربيين في دراسة الأصوات ومستعينين بالمخابر الصوتية والعلوم المساعدة في ذلك، فكانوا بحق مدرسة قائمة في علم الأصوات بفرعيه الكبيرين علم الأصوات العام وعلم الأصوات الفونولوجي، فأعادوا رسم المخطط العام للحروف من حيث المخارج والصفات.

– **التفسيرات الفيزيائية والطبية والتشريحية للصوت:** ويظهر ذلك من خلال الاعتماد على بعض العلوم كالفيزياء وعلم التشريح، فلا تجد لهم دراسة في الأصوات إلا وكان لهم تفسير فيزيائي للصوت وحدوثه، وتشريح لأجهزة النطق والسمع، « فالصوت المهموس هو الذي لا يهتز له الوتران الصوتيان، ولا يسمع لها رنين حين النطق به. وليس هذا أنّ ليس للنفس ذبذبات مطلقا »[4]، فمصطلحات كالاهتزاز والرنين والذبذبات هي مصطلحات ترتبط ارتباطا وثيقا بفيزياء الحركة، ومتداولة في كتب الفيزيائيين ونظرياتهم.

(1)– عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية– نماذج تركيبة دلالية، دار توبقال، ، الدار البيضاء، (المغرب)، ط: 3، (1993م)، ج1/ص 52.

(2)–تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص68

(3)–المرجع نفسه، ص77

(4)– إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 20

- **اعتماد التقابل بين العناصر اللغوية في تحديد الماهيات:** « كل وصف تشكيلي إنما ينبني على إيجاد المقابلات الصوتية التي توجد في اللغة، والتفريق بين معانيها »[1]. فهذا واضح في منهج تمام حسان في وصفه للأصوات العربية، فقد بُني على مفهوم الإيجاب والسلب فـ « الحد الإيجابي ذكر الماهية والسلبي ذكر النقيض »[2]،وهو ما يسمى في اللسانيات البنوية بالقيم الخلافية، وهي التي يقوم عليها كل النظام اللغوي فمثلا النظام الصرفي يقوم على « طائفة من العلاقات العضوية الإيجابية، وهي وجوه الارتباط بين المباني وطائفة أخرى من القيم الخلافية أو المقابلات، وهي وجوه الاختلاف بين هذه المباني »[3] كما يقول تمام حسان.

2.1. المدرسة التوليدية التحويلية العربية:

تعد المدرسة التوليدية التحويلية العربية إحدى أهم المدارس العربية الحديثة، التي بنى من خلالها روادها بنيانا خاصا بهم في دراسة العربية، وإن كان النحو التوليدي التحويلي لصاحبه نعوم "تشومسكي" هو ثورة على المناهج الوصفية الأوروبية والأمريكية، فإن المدرسة التوليدية التحويلية العربية كانت نقلا عما استجد في الغرب لا ثورة على الوصفية العربية، وإن كانت هناك بعض ملامح النقد في كتب التوليديين للوصفيين العرب على نحو ما ذهب إليه الفاسي الفهري في نقده للوصفيين العرب، واتهامهم بـ "التجريبوية الساذجة" تارة، وادعاء العلمية والمنهجية ببعدهم عن التفسير والاكتفاء بالملاحظة تارة أخرى[4]. فالمهم في الأمر هو ما ذهبت إليه الدكتورة فاطمة بكوش في كون التوليدية التحويلية العربية التي بدأت في السبعينيّات من القرن العشرين « لم تنشأ بوصفها مذهبا معارضا للوصفية العربية، بل نشأت منفصلة تماما عما أنتجته الحركة

(1)–تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص132

(2)–المرجع نفسه، ص 132

(3)–تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 82

(4)– ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية– نماذج تركيبة دلالية، ص[57–58]

اللّسانية في المشرق العربي، فكانت جهدا منقطعا عما سبقها »[1]، وعليه فهذه المدرسة أرست بنيانها بعيدا عن صراع التلقي للمناهج الغربية.

لقد انقسمت الدراسات التوليدية التحويلية العربية إلى قسمين حسب ما ذهب إليه حافظ إسماعيل علوي: الأول محاولات توليدية جزئية يمثلها داود عبده وميشال زكرياء ومحمد علي الخولي في نحو الأحوال ومازن الوعر في نظرية الدلالة التصنيفية، والثاني محاولات توليدية شمولية انبرى لها عبد القادر الفاسي الفهري[2]

ويعد الدكتور مازن الوعر (1952م) وعبد القادر الفاسي الفهري (1947م) وكذا ميشال زكريا أهم أعلام التوليدية التحويلية العربية بجانب كثير ممن تناولوا هذا الاتجاه بالدراسة ممن زامنهم أو تتلمذ عليهم أو درس كتبهم.

فأما مازن الوعر فمن خلال كتاباته وعلى رأسها كتاب " نحو نظرية لسانية عربية حديثة " الذي علق له " نعوم تشومسكي _ Noam Chomsky " بعبارة « لقد دهشت بشكل خاص بتلك التعليقات اللغوية التي وردت في ثنايا هذه الدراسة والتي قالها اللغويون العرب القدماء، إنّ هذا وحده يجعل هذه الدراسة إسهاما قيما جدا لتطوير الدراسات اللسانية الغربية بغض النظر عن العمل اللساني الحديث المطبق على التراكيب العربية والذي يبدو مهما جدا »[3]، فقد قدم نوعا جديدا من الدراسات على تراكيب العربية لم يكن مألوفا بعد، حاول من خلالها رسم البنى السطحية والبنى العميقة للغة العربية، معتمدا على تشجيرها.

أما الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري (1947م) فيعد رائدا للمدرسة التوليدية التحويلية العربية، وجامعا لأعمدتها، وراسما لمخططاتها وفروعها، يعد زعيمها الذي كانت

(1)– فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، دار إيتراك للنشر والتوزيع ، القاهرة(مصر)، ط: 01 (2004م) ، ص 04

(2)– حافظ إسماعيل علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت(لبنان)، (2009م)، ص 262

(3)– مازن الوعر: نحو نظرية لسانية عربية حديثة، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ط1، دمشق(سوريا)، 1987، ص 9

كتاباته نموذجا شاملا للكتابات التوليدية التحويلية من خلال عدة دراسات أهمها: اللسانيات واللغة العربية بكتابين، قدّم فيهما نظرية لسانية توليدية تحويلية شاملة، وذرات اللغة العربية وهندستها، والبناء الموازي: نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة.

أما ميشال زكريا فقد حاول رسم حدود للنظرية من خلال تبيان أعلامها وأعمالهم، وكذا محاولة تطبيقها على اللغة العربية وذلك من خلال أشهر كتبه وهو الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية المعنون بعناوين فرعية هي:

- النظرية الألسنية: والتي تناول فيهما كما يقول :«بصورة مفصلة قواعد اللغة العربية وتحليل قضاياها وإشكالاتها بمنظار توليدي وتحويلي»[1].
- الجملة البسيطة: والذي قدم فيه قواعد الجملة العربية انطلاقا من النظرية التوليدية والتحويلية[2]

وتبرز السمات الأساسية لمنهج التأليف وتقديم اللسانيات التوليدية والتحويلية مما رأيناه في كتب وأبحاث أصحاب هذا الاتجاه في ما يلي:

- **الاعتماد على النظريات الغربية بحذافيرها في تحليل اللغة:** وذلك من خلال التقديم لعلماء التوليدية التحويلية من الغربيين وما قدموه لتحليل اللغات باعتبارها ذات نحو كلي عالمي ونظام واحد كما يقول تشومسكي، فجعلوا هذه النظريات المصدر الأول لتحليلهم للغة العربية. يقول مازن الوعر عن مصادر كتابه في مقدمته: « المصدر الأول نظرية القواعد التوليدية والتحويلية التي وضعها عالم اللسانيات الأمريكي نعوم تشومسكي، والمصدر الثاني النظرية الدلالية التي وضعها الأمريكي ولتركوك» [3]، ويحاول مثلا الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري تقديم هذه النظريات قبل الولوج إلى تحليل

(1)–ميشال زكريا، الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية– النظرية الألسنية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ، بيروت(لبنان)، ط: 02 (1986م) ، ص7.

(2)–ميشال زكريا، الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية– الجملة البسيطة ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت(لبنان)، ط: 02، (1986م)، ص5.

(3)– مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة، ص15.

اللغة العربية كأعمال تشومسكي 1957[1]، أعمال تشومسكي وميلر 1963[2]، عمل كاتز وفودور[3]، وغيرها من الأعمال التي ينقلها الدكتور في كتاباته لشرح النظرية. وكذلك يفعل مثلا الدكتور مصطفى غلفان بمشاركة الدكتور امحمد الملاخ والدكتور حافظ إسماعيل علوي في كتابهم " اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي: مفاهيم وأمثلة "، بل يجعله من أهداف الكتاب عند قوله: « إن هدفنا من هذا ... رصد التحولات النظرية التي عرفتها نظرية النحو التوليدي »[4]، فعملية التقديم لنظريات التوليدية التحويلية تكاد تكون موجودة في أغلب كتب اللسانيين العرب، بل لا بدّ لهم منها قبل الانطلاق في تحليل اللغة العربية إذ يقول أحمد خليل عمايرة: « لا بد، قبل الخوض في دراسة قواعد اللغة العربية انطلاقا من المنهجية الألسنية التوليدية والتحويلية، من أن نعرض بصورة موجزة الخطوط الأساسية للنظرية »[5].

- **اعتماد لغات غير العربية في طرح النماذج اللغوية:** ففي سعيهم لتقديم تحليل للغة العربية قام أصحاب هذا التوجه باستخدام أمثلة بلغات أجنبية قصد تقديم النظريات إلى القارئ العربي، فمازن الوعر يستعمل عدة أمثلة بالإنجليزية لتقديم النظرية التوليدية التحويلية، مثلا:

Seymour sliced the salami with a knife, Seymour used a Knife to slice the salami[6]

John did not buy many books, Many books Were not bought by John[7].

The door opened, John opened the door, The wind opened the door[8].

(1)- عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية- نماذج تركيبة دلالية، 65/1

(2)- المرجع نفسه، 66/1

(3)-المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(4)- مصطفى غلفان، اللسانيات التوليدية، عالم الكتب الحديث، الأردن، (2010م)، ص2

(5)- ميشال زكريا، الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية- الجملة البسيطة، ص7

(6)- مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة، ص 56

(7)-المرجع نفسه، ص 57

(8)- المرجع نفسه، ص 58

ونجد مثل هذا عند الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري، مثلا :

Which problem did your professor say she thought was unsolvable ?

Which problem did your professor say she thought were unsolvable ?[1]

believe John to be a fool, John was believed to be a fool[2]

ونجد مثل هذا أيضا عند الدكتور خليل أحمد عمايرة على نحو:

Colourless green ideas Sleep Furiously, Furiously sleep ideas green colourless[3]

The boy told me a story[4].

وهذا منتشر بكثرة في كتب هذا الاتجاه على الأقل فيما اطلعنا عليه. ومما نعتقده سببا رئيسا في استعمالهم لأمثلة بلغات غير العربية؛ محاولتهم نقل الأمثلة عن لغات تم استنباط قواعد التوليدية التحويلية منها، وبالتالي هي أكثر وضوحا في لغات المصدر هذا من جهة، ومن جهة أخرى اعتقادهم بعالمية النحو وانطباقه على جميع اللغات، فقواعد التوليد والتحويل المطبقة على اللغة الإنجليزية هي نفسها التي سيطبقونها على العربية.

- **اعتماد مصطلحات جديدة على الثقافة اللغوية العربية:** وعلى عكس اللسانين الوصفيين الذين تمسكوا بكثير من مصطلحات اللغويين القدامى، فإنّ أصحاب المدرسة التوليدية التحويلية العربية زودوا اللسانيات العربية، بكمٍّ جديد وهائل من المصطلحات، على نحو : البنية السطحية، البنية العميقة، المكون الدلالي المركبي، المكون التحويلي، المكون الصوتي، الضابط النحوي[5]، الجملة التوليدية الفعلية، الجملة التوليدية الاسمية[6].

---

(1)- عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية- نماذج تركيبة دلالية، 77/1

(2)-المرجع نفسه، 79/1

(3)- خليل أحمد عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، دار المعرفة للنشر والتوزيع، جدة(المملكة العربية السعودية)، ط: 01، (1984م)، ص57

(4)-المرجع نفسه، ص62

(5)- مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة، ص 66

(6)- خليل أحمد عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، ص 87

بل قد نجد في صفحة واحدة، كماً هائلاً من المصطلحات على نحو ما لاحظناه مثلا عند الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري حيث نحد: (البرنامج الأدنى، مقياس الاقتصاد،economy criterion ،أدنويين minimal ، إسقاطات، رموز، وظائف، تمثيلات، الربط الصوت ، المعنى، الملكة اللغوية، الأنساق العضوية الخارجية، النظام النطقي الإدراكىarticulatory–perceptual النظام التصوري– القصدي conceptual–intentional، الضرورة التصورية conceptual necessity ، الحوسبة، التقتير، المقروئية legibility ، الوجاهة interfaces ، قواعد مركبية phrase structure rules، قواعد تحويليةtransformational ، إغصانMerge ، نقل Move، مطابقة Agree ، الإغصان الخارجيExternal Merge ، الإغصان الداخلي Internal Merge)[1]، كلها مصطلحات وردت في صفحة واحدة فقط، وهذه المصطلحات هي مصطلحات غريبة عن الدرس اللساني العربي، سواء في شقه التراثي أو في شقه السابق للتوليدية التحويلية بقليل، كما تتميز هذه الكتابات بوضع المقابل الأجنبي إزاء المصطلح العربي وهو الملاحظ في كتبهم.

– **عدم قدرتهم على الانفكاك عمّا تركه القدامى:** بل نجد موافقتهم ظاهرة جلية في كثير من القضايا النحوية التي حاولوا تفسيرها وفق المنهج التوليدي، فالوعر في كتابه " نحو نظرية لسانية حديثة " جعل النظرية اللغوية التي وضعها العرب القدامى مصدرا من مصادر ما أراد تقديمه[2]، ومن ذلك ما ذهب إليه في موافقته للرضي الاستراباذي[3]، وكذلك فعل خليل أحمد عمايرة ففي كتابه "في نحو اللغة وتراكيبها" قدّم شرحا لما سماه بعناصر التحويل واصفا إياها في ضوء ما رآه النحويون القدامى فجعل الترتيب الذي هو أحد عناصر التحويل هو التقديم والتأخير، لكن حسب ما رآه الجرجاني لا سيبويه الذي قصر غرضه للعناية والاهتمام فقط حسب قوله[4]، ونجد ذلك أيضا عند

(1)– عبد القادر الفاسي الفهري، ذرات اللغة وهندستها، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت(لبنان)، (2010م)، ص 6.

(2)– مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة، ص 15

(3)–المرجع نفسه، ص 171

(4)– أحمد خليل عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، ص 89

الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري يقول في موضع: « يفترض النحو التقليدي أنّ "رجال" جمع مشتق من المفرد ... يمكن مجاراة هذا التحليل باعتماد تحليل برنس ومكارتي (1990) »[1]

بل قد نجد في بعض الكتابات لهذا الاتجاه من اعتمد فصلا كاملا لربط النظرية التوليدية التحويلية بما وجد في التراث، كما فعل ميشال زكريا في كتابه "قضايا ألسنية تطبيقية– دراسات لغوية اجتماعية نفسية مع مقارنة تراثية– في فصله السادس الموسوم بالركن الاسمي عند سيبويه، والذي يجعل الجملة تحلل عنده وفق مؤلفاتها المباشرة من ركن اسمي وركن فعلي وركن حرفي، والركن الاسمي مفهوم أساسي في التحليل الألسني المعاصر كما يقول[2].

ويرى بعضهم أن تأسيس نظرية لسانية عربية يتأتى من تعديل نظرية القواعد التوليدية والتحويلية طبقا للنظرية الدلالة التركيبية التي وضعها العرب القدامى وبالتالي تقديم منظور رائع لنظرية لسانية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، كما يرى الدكتور مازن الوعر[3]. وهذا التوجه يجب أن يُثمَّن في عدم إغفال ما توصلت إليه الدراسات العربية القديمة ما لم يكن تمحّلا واضحا.

– **استعمال الرموز والإغراق في التجريد والتشجير**: والملاحِظ كذلك في كتابات التوليديين سيلحظ بشكل لافت ذلك البعد التجريدي الذي يتبعونه، سواء ما تعلق بالشكل أو المعنى، وينطلقون في ذلك من رؤية تشومسكي لنظريته حيث يقول بأنها « محاولة لبناء نظرية عامة للبنية اللغوية تصاغ صياغة شكلية »[4]، فتجريد الشكل والمعنى وجعلهما في تمثيلات شجرية لبّ الدراسات التوليدية والتحويلية في كتبهم، فمثلا كتاب "نحو نظرية لسانية حديثة" لمازن الوعر حمّله أكثر من (120) تشجيرا وكذلك فعل

(1)– عبد القادر الفاسي الفهري، ذرات اللغة وهندستها، ص 16.

(2)–ينظر: ميشال زكريا، قضايا لسانية تطبيقية، دار العلم للملايين، بيروت (لبنان)، ط: 01، (1993م)، ص116

(3)– ينظر: مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة، ص87

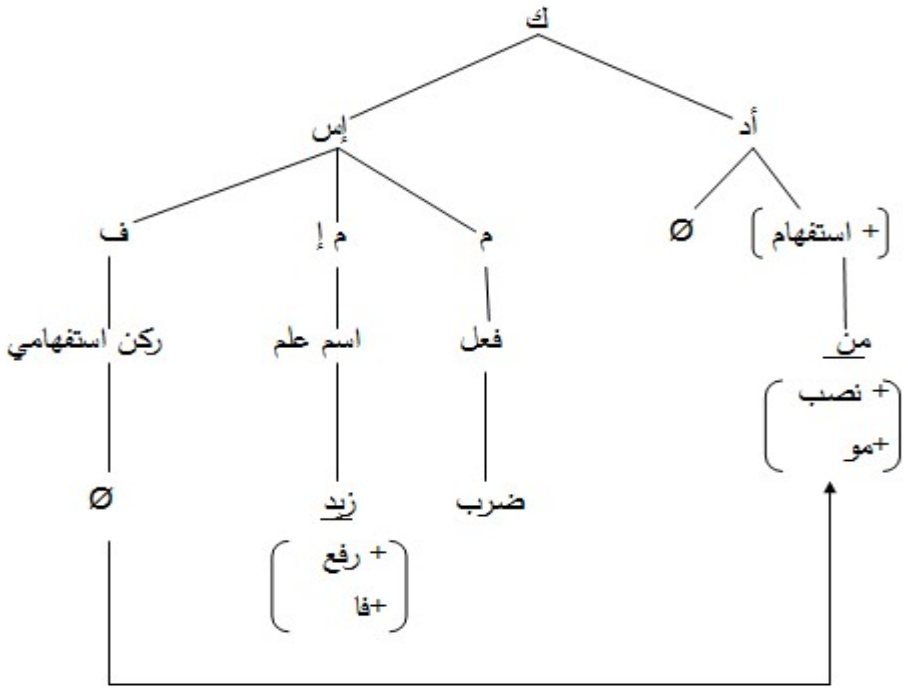
(4)– نعوم تشومسكي، البنى النحوية، ترجمة يؤيل يوسف عزيز، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد(العراق)، ط: 01، (1987م)، ص 11.

ميشال زكريا في كتابه الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية- الجملة البسيطة بأكثر من خمسين (50) نموذجا يمثل البنية العميقة والبنية سطحية، فتجريد الكلام وصورنته صار ملتصقا بالتوليدية التحويلية، بل مما يفتخرون به، حيث يرون أنّ اللسانيات التوليدية التحويلية مثّلت مرحلة النضج المنهجي من حيث صورنة الخطاب اللساني، ومكنت هذه الأخيرة من العبور إلى الأكسيومية التي تمثل المرحلة الأخيرة من مراحل تطور العلم[1].

فالجملة "من ضرب زيد؟" تمثل بنية سطحية لمجموع التمثيلات الواردة في الشجرة، وهي تمثل البنية العميقة لها، ويمثلون لها كالآتي:[2]

(أ)- من ضرب زيدٌ؟

(ب)-



الشكل(1): التمثيل الشجري في النظرية التوليدية التحويلية

(1)-ينظر: عبد السلام شقروش، اللسانيات التوليدية التحويلية والصورنة، مجلة الممارسات اللغوية، جامعة تيزي وزو المجلد 12، العدد 1، (2021م)، ص 364.

(2)- مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة، ص 181

والبارز في هذا النموذج أو التمثيل استخدام الرموز والعلاقات على نحو "ك" للكلام و"أد" للأداة و"إس" للعلاقة الإسنادية، وغيرها من الرموز التي وضعها التوليديون التحويليون العرب، اقتداء بالغربيين من أصحاب التيار، وهذا ما جعل نظريتهم تتسم بنوع من التعقيد إن لم نقل صعوبة.

3.1. المدرسة التداولية العربية

تميزت النظرية اللسانية العربية إلى وقت ليس ببعيد بالثبات في مضمونها والتحديد في مُنظِّريها، على الأقل في المدرستين الأولى والثانية، سرعان ما اكتسحت التداولية كرؤية جديدة دراسة اللغة العربية، فأخذت هذه المدرسة تتوسع، وتنتشر بحوثها ، بل صارت أيقونة العصر، وكعبة الباحثين العرب صغيرهم وكبيرهم، علمهم ومغمورهم، بل صار من لا يبدي رأيه في اللغة وتداولها ليس بدارس للغة.

فتشعبت مادتها البحثية وتعدّد المتبنون لها، فلا تكاد تجد محفلا اليوم إلا وجدتها المحتفى بها، ولا تتبع إصدارات لسانية إلا كانت حصة التداولية هي الحصة الأكبر. بل إنّ التداولية صارت لا يفرق فيها بين ما هو عربي أو غربي. بل صار للّسانين العرب إسهامات في التداولية بمنظورها العالمي.

والتداولية هي كما يعرفها مسعود صحراوي بأنها تيار هو :« مذهب لساني يدرس علاقة النشاط اللغوي بمستعمليه، وطرق وكيفيات استخدام العلامات اللغوية بنجاح، والسياقات والطبقات المقامية المختلفة التي ينجز ضمنها الخطاب »[1]؛ إذن التداولية هي ما يدرس اللغة في استعمالها وتداولها بين متخاطبين في سياقات مختلفة.

ويعد رواد البحث اللساني في المغرب العربي عامة وفي المغرب الأقصى خاصة أعلام هذا التيار. فيعد طه عبد الرحمن من أوائل من كتبوا في هذا الإطار اللساني وطرحوا مصطلح التداولية في العالم العربي. يقول مصطفى غلفان فيه: «أحد المفكرين العرب الأوائل، الذين حاولوا التعريف بالفكر التداولي وتطبيقه في بعض مناحي الثقافة

(1)– مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، دار الطليعة ، بيروت(لبنان)، ط: 01، (2005م)، ص15

العربية الإسلامية، لقد اهتم طه بالقضايا التداولية من وجهة نظر منطقية وفلسفية»[1]، وبرز ذلك من خلال كتاباته خاصة: اللغة والفلسفة – رسالة في البنيات اللغوية لمبحث الوجود، رسالة في منطق الاستدلال الحجاجي والطبيعي ونماذجه، المنطق والنحو الصوري، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام.

وإن عُدّ طه عبد الرحمن من أوائل من كتبوا في هذا المجال اللساني فإنّ الباحث أحمد المتوكل هو رائد التيار والمؤسس لمشروع كامل سمي بالنحو الوظيفي.

رسم أحمد المتوكل من خلال كتاباته التي جاوزت خمسة عشر مؤلفا حدود نظرية النحو الوظيفي للغة العربية تنظيرا وتطبيقا، ففي التقديم النظري للنحو الوظيفي نجد مثلا: كتاب اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري، وكتاب آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي

أما في التطبيق على اللغة العربية فنجد أغلب كتبه تصب في هذا، على نحو: سلسلة قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية بعناوينها الفرعية الثلاثة، الوظائف التداولية في اللغة العربية، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، وغيرها من كتبه وأبحاثه التي أرست أسس نظرية عربية استطاعت بحق توصيف اللغة العربية متميزا بخصائص منها:

- **التبني لنظرية النحو الوظيفي لـ " سيمون ديك-simon Djick " وما تلتها من نظريات تابعة لها:** فنجده يذكرها في كتبه على نحو: ما قبل النموذج المعيار" "سيمون ديك 1978"، النموذج المعيار" "سيمون ديك 1997"، ما بعد النموذج المعيار في ثلاثة نماذج كنموذج النحو الوظيفي الموسع "ماكنزي1998"[2]. فعلى العكس من النظريات اللسانية العربية السابقة التي حاولت نقل النظريات الغربية وتبنيها كاملة بمختلف تفرعاتها فإن الدكتور أحمد المتوكل واضح في مشروعه ارتكازه على النحو الوظيفي عند "سيمون ديك"، وجعله النموذج الأمثل للنظريات التداولية المطروحة ويقول

(1)– مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، سلسلة رسائل وأطروحات، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء (المغرب)، (1991م)، ص249.

(2)–أحمد المتوكل، مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت(لبنان)، ط: 01، (2009م)، ص 7.

في ذلك: «يعتبر النحو الوظيفي الذي اقترحه سيمون ديك في السنوات الأخيرة، في نظرنا، النظرية الوظيفية التداولية الأكثر استجابة لشروط التنظير من جهة ولمقتضيات "النمذجة" للظواهر اللغوية من جهة أخرى»[1].

- **المساهمة في نظرية النحو الوظيفي العالمي:** وهي ميزة للدكتور أحمد المتوكل فبعد أن تمّ نقل نظرية النحو الوظيفي إلى المغرب لم يبق مكتوف اليدين يمارس وظيفة الناقل والمترجم وإنما انتقل إلى عملية التنظير، وتطوير هذا النحو الوظيفي، في محاولته تطبيق هذا الاتجاه على اللغة العربية من جهة، وتكيّفه من جهة أخرى معها، فقد عرف النحو الوظيفي في الوطن العربي ثلاث مراحل وبالأخص في المغرب العربي : « مرحلة الاستنبات ومرحلة التأصيل ومرحلة الإسهام والتطوير»[2]، ففي المرحلة الأولى تم نقل نظرية النحو الوظيفي من اللسانيين الغربيين، ثم بدأت مرحلة التأصيل حيث تم التقعيد للوظيفية في اللغة العربية والتطبيق لها وهنا بدأت نقطة التماس مع الموروث اللغوي القديم، ثم تلتها مرحلة الإضافة للنحو الوظيفي العالمي على نحو نظرية النحو الوظيفي القالبي المتعدد الطبقات "المتوكل2003"[3].

- **عدم القطيعة مع التراث النحوي العربي:** أقام أحمد المتوكّل مشروعه الوظيفي على اللّغة العربية برصد خصائصها وصفا وتفسيرا، دونما قطيعة مع تراثنا العربي، لأن هذا المشروع يرتكز أساسا على إعادة قراءة التراث اللغوي العربي في ضوء نظرية النحو الوظيفي[4]، ويربط مشروعه دائما بالنحو العربي الأصيل فيقول مثلا عند تقديم نموذج نحو الخطاب الوظيفي، نموذج « مغنى بالموروث اللغوي العربي نحوه وبلاغته وأصول فقهه »[5]، بل يرى على عكس كثير من الدارسين أنّه لا قطعية معرفية

(1)- أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء (المغرب)، (1985م)، ص 9

(2)- نصيرة زيد المال، إسهامات الأستاذ أحمد المتوكل في البحث اللساني العربي المعاصر، مجلة اللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربية، المجلد 22، العدد 4، (2020م)، ص 131.

(3)- أحمد المتوكل، مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي، ص8

(4)- أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية، منشورات الاختلاف، الجزائر، والدار العربية للعلوم ناشرون ، لبنان، (2010م)، ص 11

(5)- المرجع نفسه، ص 10

تفصل بين الفكر اللغوي العربي القديم واللسانيات الحديثة خلافا لما يُعتقد[1]، ولذلك قد تجد في كتب المتوكل مقارنات عديدة لما قاله النحاة الأقدمون، بل تجده ينزاح إلى اعتبار الموروث اللغوي عند النحاة والبلاغين والأصوليين يقترب اقترابا شديدا من النحو الوظيفي، ويقول في هذا الشأن « توصلنا في هذه المحاولة إلى أن النظرية الثاوية خلف مختلف العلوم اللغوية (النحو، اللغة، البلاغة، فقه اللغة...) نظرية تداولية »[2]، فظاهر عند أحمد المتوكل محاولته تقريب ذلك التباعد الذي حصل بين بعض الاتجاهات اللسانية والتراث اللغوي العربي.

- **النمذجة:** تعدّ النمذجة والتنميط من ميزات نظرية النحو الوظيفي، فبعد أن تحول تحليل اللغات من مجرد الوصف إلى التفسير في النظرية التوليدية التحويلية، واعتماد الترميز في تحليل اللغات؛ اعتمدت هذا المنهج كذلك نظرية النحو الوظيفي، حتى صارت كل مؤلفات أصحاب التوجه عبارة عن محاولة لجعل اللغة خاضعة لما يسمى بالكفاية النمطية، التي أحد شقيها: أن تكسب النظرية الواصفة للغة من التجريد الذي يؤهلها لوصف الظاهرة في أكبر عدد ممكن من اللغات الطبيعية، مع حفظها لخصائص اللغة[3]. ومن النماذج في النظرية عند المتوكل: نموذج مستعمل اللغة الطبيعية، القالب النحوي، البنية التحتية المتعددة الطبقات.

- **غلبة الجانب التطبيقي مقابل التنظير:** إن المتأمل لكتب وأبحاث الدكتور أحمد المتوكل يلمح ذلك الجانب التطبيقي المهم فيها، فالمتوكل دائما ما يركن إلى إعطاء الأمثلة التطبيقية لمختلف تصورات النحو الوظيفي على اللغة العربية، فكتبه التي بلغت قرابة عشرين مؤلفا، جلها تطبيقية لا تجد فيها إلا مقدمات نظرية لا تتجاوز الصفحة أو الأسطر، بل هو يصرح بذلك في كتابه اللسانيات الوظيفية- مدخل نظري، فيقول : « أنني أوليت الاهتمام في أبحاثي السابقة للجانب التطبيقي، جانب وصف الظواهر،

(1)- أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية ، ص 12

(2)- أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 10

(3)- أحمد المتوكل، الوظيفة والبنية، منشورات عكاظ، الرباط (المغرب)، (1988م)، ص 5.

فأغفلت الجانبين النظري والمنهجي »[1]. لقد حاول الدكتور أحمد المتوكل تطبيق نظرية النحو الوظيفي على اللغة العربية، متتبعا ما أورده النحاة القدماء ، كالمبتدأ والمنادى في كتابه " الوظائف التداولية في اللغة العربية "، الإحالة بالإشارة والضمير، اسم العلم والاسم المشترك في كتابه " الخطاب وخصائص اللغة العربية "، العطف، حروف الجر، النفي ،التصدير، الحصر، الفصل، وغيرها في كتابه " الوظيفة والبنية –مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية ".

إن الناظر في أحوال التلقي للنظريات الغربية عند الدارسين العرب سيلحظ ذلك التباين الحاصل في قراءة هذا المنتج اللساني الحديث، فمنهم من نظر إليهم نظرة المنبهر، فتبنى كل شيء فيه، محاولا تطبيقه على اللغة العربية سواء وافق خصائصها أو لم يوافق، كما فعل بعض الوصفيين العرب، ومنهم من أخذ على عاتقه نقل المناهج والنواتج مترجمة كما هي بأمثلتها الأصلية، فلم يتدخلوا فيها مثل ما فعل بعض التوليديين التحويليين العرب، ومنهم من أخذ على عاتقه بناء نموذج لساني يدرس العربية ويوافق خصائصها انطلاقا من تبنيهم لنظرية غربية بعينها مثلما فعل الدكتور أحمد المتوكل في مشروعه، الثابت عندهم جميعا، اعترافهم بفضل اللسانيات الغربية في تشكيل منتوجهم اللساني، ففي هذا يقول تمام حسان مثلا: « لا أستطيع أن أغمط النظرية التي بنيت عليها هذه الدراسة وهي نظرية جاءت نتيجة تجارب القرون في الغرب . فهيكلها غربي وتطبيقها على اللغة العربية هو القسط الذي أنا مسؤول عنه »[2].

هذا التلقي للسانيات قابلته قراءة أخرى تخص ذلك الموروث اللغوي القديم، الذي اكتسبته الحضارة العربية بعد ظهور الإسلام، وبقي ثابتا إلى يومنا هذا رغم التجاذبات الدائرة حوله مذ نشأته، فالفكر اللغوي العربي وعلى رأسه التراث النحوي وقراءته في الوطن العربي هو ما سنتناوله في مبحثنا التالي.

([1])–أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت(لبنان)، ط: 02، (2010م)، ص 5

([2])–تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 14.

2. التراث اللغوي العربي عند اللسانين العرب

يعد التراث اللغوي ذلك الموروث اللغوي الذي أنتجه المسلمون، فبنزول القرآن الكريم على النبي محمد ﷺ، سعى الفرد المسلم حاكما ومحكوما؛ صغيرا وكبيرا؛ عالما ومتعلّما، لفهم أحكامه وحفظ ما هو مدون فيه، فوضعوا لذلك العلوم المختلفة، وكانت علوم اللغة العربية أهمها، لتعلّقها بلغتهم وكلامهم، والمدخل لهذا الحفظ والفهم، بل فيهم من اعتبر تعلّمها من واجبات الدين فيقول ابن رشد: « فإنه لا يصح شيء من أمور الديانة والإسلام إلا بلسان العرب »[1].

والتراث هو « كل ما يتركه الأول للآخر ماديا ومعنويا، وهذه نظرة شاملة للتراث باعتباره الماضي المؤثر في الحاضر والمستقبل »[2]. فإشكالية التراث من أعقد الإشكاليات معالجة، لتجاوزها حدود العلمية ودخولها في مسارات الهوية والتأريخ، فالتراث هو: « الخزان الأعظم لمنتجات العقل وموئل خلجات الروح، والمرآة العاكسة للقيم والمعتقدات التي يركن إليها الجميع أفرادا وجماعات »[3]. فهذه المكانة التي يحتلها أي تراث لدى الشعوب جعلت النظر إلى هذه المسألة يأخذ عدة اتجاهات، تتكامل هذه الاتجاهات أحيانا، وتتناقض في أحايين أخرى، وكذلك الأمر اتجاه النحو العربي وعلوم العربية عامة.

لقد ظهرت عبر تاريخ النحو العربي حملات نقد واسعة، منذ نشأته إلى يومنا هذا، فالرماني يمزج النحو بالمنطق وأبو علي الفارسي يقول فيه « إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء، وإن كان ما نقوله نحن، فليس معه منه شيء »[4]، إنّ

---

(1)– ابن رشد القرطبي (أبو الوليد محمد بن أحمد)، مسائل أبي الوليد ابن رشد، تحقيق محمد الحبيب التجكاني، دار الجيل، لبنان ودار الآفاق الجديدة المغرب، ط: 02، 1993 ، ج1/ص 477.

(2)– بوعمارة بوعيشة، الحداثة والتراث نحو تأصيل الحداثة، مجلة التراث، جامعة زيان عاشور الجلفة (الجزائر)، المجلد 2، العدد 4، (2012م)، ص 86.

(3)– امبارك حامدي، التراث وإشكالية القطيعة في الفكر الحداثي المغربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت (لبنان)، ط: 01، (2017م)، ص 9

(4)– الباقلاني (أبو بكر محمد بن الطيب) ، إعجاز القرآن، تحقيق أحمد صقر، دار المعارف، ط5، مصر، (1997م)، ص10.

الآراء والنقود التي دارت حول النحو العربي سرعان ما زادت حدتها مع ما يسمى بنهضة مصر الفكرية التي قادها محمد علي، وكان عمادها البعثات العلمية المرسلة لمهمات محدّد وهي نقل المناهج الغربية التي ساهمت في بناء تلك الثورة الفكرية والعلمية والاقتصادية والعسكرية خلف البحار، وهو الذي رأى أن « العلم الذي تدعم به الممالك ليس هو الذي يسمونه علماً في الشرق، وإنما هو الذي قامت به المدنية الغربية، وشيدت عليه صرح علیائها وقوتها، فأقرّت لها الأمم بالغلبة »[1]، فشكل هذا الانبهار نقطة الانطلاق لرَدّة فعل اتجاه كل موروث للأمة الواقعة في براثين التخلف والتدهور، فكانت نقطة الخلاص عند بعضهم هدم هذا الجدار المقدّس الذي يمنع المدنية ومظاهرها حسبهم، بينما رأى آخرون أنّ المناهضين لهذا التراث هم دعاة لحادث لم يفهموه بعد، يحاولون تطبيقه على ما لا ينطبق.

وكذلك كان النحو العربي فذهب بعضهم إلى ضرورة الثورة على مفاهيمه وما يلتصق به من صعوبة وخرافات لا تتناسب مع العلمية حسب اعتقادهم، بينما رأى بعضهم أنّ النحو العربي وضع من القرآن ولحفظ القرآن، فهو يستمد قداسته من قداسة ما يحمله ألا وهو كلام الله عزّ وجلّ، وأن عدم فهم الباحث له لا يعني صعوبته، كما سنبينه في حينه.

والنحو العربي لم يكن محل مساءلة من العلماء العرب فقط بل إن لعلماء الغرب؛ المستشرقين منهم خاصة مجهودا كبيرا في نقد هذا الموروث وتحديد أبعاده وتاريخه، فالمستشرقون الدارسون للنحو العربي كثر، أبرزهم سلفيستر دي ساسي (Silvestre de Sacy) صاحب كتاب "النحو العربي"، فكانت نظرتهم للنحو العربي مثلها مثل نظرة العرب نفسهم، بين متحامل ومنصف.

(1)– عمر طوسون، البعثات العلمية في عهد محمد على ثم في عهدي عباس الأول وسعيد، مطبعة صلاح الدين، الاسكندرية (مصر)، (1934م)، ص 6.

وعلى هذا ظل النحو العربي يواجه حملة نقد في نشأته وتاريخه وتطوره وما حمله من أصول، وطرق تحليل وتقعيد، ووصل النقد إلى واضعيه ومؤلفاتهم ومناهجهم، فكتاب سيبويه مثلا، الذي هو عمدة النحو ووتده الراسخ حيث قال فيه الزمخشري[1]:

أَلَا صَلَّى الإِلَهُ صَلَاةَ صِدْقٍ ... عَلَى عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ بْنِ قَنْبَرْ

فَإِنَّ كِتَابَهُ لَمْ يُغْنِ عَنْهُ ... بَنُو قَلَمٍ وَلَا أَبْنَاءُ مِنْبَرْ

هذا الكتاب وحده وجهت له مئات النقود قديما وحديثا، ففي دراسة للدكتور جودة مبروك محمد تحت عنوان " كتاب سيبويه قديما وحديثا- بيلوجرافيا وتحليل"، قدّم دراسة إحصائية حاول من خلالها كما يقول رصد جوانب التلقي للكتاب عبر تاريخ النحو العربي، من خلال المؤلفات حول سيبويه وكتابه، سواء من أنصاره أو المناهضين له قديما وحديثا[2]

	المؤلفات	المواضيع	العدد	ملاحظة
قديما	الكتب	الشروح	37	المحقق منها ثلاثة شروح تحقيق كلي أو جزئي
		مؤلفات الشواهد الشعرية	12	المحقق منها ثلاثة
		مؤلفات التعليق والاستدراك	6	المحقق منها اثنان
		مؤلفات حول مادة الكتاب	14	المحقق منها ثلاثة
		مؤلفات الغموض و الغريب	4	المحقق منها اثنان
		الحواشي على الكتاب	5	
		المداخل إلى الكتاب	10	المحقق منها كتاب واحد.
حديثا	الكتب	الدراسات التاريخية	13	
		الدراسات النقدية	11	

(1)- الفيروز آبادي (مجد الدين بن يعقوب): البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، تحقيق محمد المصري، دار سعد الدين، ط: 01، (2000م)، ص 224.

(2)- محمد جودة مبروك، كتاب سيبويه قديما وحديثا- بيلوجرافيا وتحليل، مكتبة الآداب، القاهرة (مصر)، ط: 01، (2008م) ، ص 7

		القضايا اللغوية	46	
		فهرسة الكتاب	3	
		الدراسات المقارنة	11	
		الشروح	25	
		شواهد الكتاب	10	
		الكتاب ومنهج علم اللغة الحديث	5	
	الـــدوريات والمجلات	القضايا اللغوية	25	
		الدراسات التاريخية	11	
		الموازنات والقضايا الخلافية	10	
		دراسات نقدية وفكرية	14	
		فهارس الكتاب	2	
		أثر الكتاب	6	
		المصطلح النحوي	9	
		مناهج البحث والكتاب	7	
		الشواهد	14	
	الرســـائل الجامعية	أثر الكتاب	5	
		الدراسات النقدية	5	
		المصطلح النحوي	1	
		الشروح	11	
		الشواهد	8	
		آراء سيبويه	8	
		القضايا اللغوية	32	
		المناهج الحديثة والكتاب	5	
		الموازنات والخلافات	9	

المجموع	394	

الجدول (1) : تلقي كتاب سيبويه قديما وحديثا

من إعداد الباحث

المصدر: جودة مبروك محمد، كتاب سيبويه قديما وحديثا- ببليوجرافيا وتحليل

الجدول عبارة عن المؤلفات والمناقشات والأعمال التي دارت حول كتاب سيبويه، مما استقصاه الكاتب في سنة 2008، وهو الجزء اليسير جدا مما كتب حول سيبويه وكتابه، فما بالك بما كتب حول النحو العربي عامة، بل عن تلك الحركة العلمية التي سادت بعد ظهور الإسلام من نحو ولغة وفقه وتدوين الحديث، وتفسير القرآن، وشتى العلوم الأخرى كالطب والفلك والرياضيات وغيرها.

إنّ الجدول يبرز الأهمية الكبيرة للنحو العربي لدى الدارسين، كيف لا وهو الذي استوطن عقولهم وكان محل تفكيرهم ومرتكز نقودهم سلبا وإيجابا، فبرزت عدّة قضايا ناقشها العلماء خاصة المحدثين بعد ظهور اللسانيات وأحكمت السيطرة على مناهج الكثير منهم، وقد أجملت الدكتورة جنان التميمي ما سمته بمشاكل النحو في النقاط التالية[1]:

- الاضطراب المنهجي في التقعيد نتيجة المعيار اللغوي والمنطق الأرسطي
- كثرة العلل الثواني والثوالث
- المبالغة في نظرية العامل اللفظي والمعنوي
- كثرة التقديرات وهو ناتج عن تعسف النحويين في نظرية العامل والقياس
- الاتكال على العلامات الإعرابية باعتبارها كبرى الدوال على المعنى، بينما هو أداة من أدوات النحو المتعددة.
- التمارين غير العملية التي صنعوها للدربة والرياضة اللغوية
- الاختلاف في المسألة الواحدة لإقحام النحاة اللهجات العربية في تقعيد القواعد

(1)- جنان التميمي، النحو العربي في ضوء اللسانيات الحديثة، دار الفرابي، بيروت(لبنان)، ط: 01، (2013م)، ص[18-26]

- تداخل المصطلحات وتعددها للمفهوم الواحد والتباسها
- القصور في تعريفات المصطلحات النحوية وإهمالها

إن هذه المسائل لطالما ترددت على لسان دعاة ما يسمى بـ " تيسير النحو" بداية من فصول كتاب " الرد على النحاة " لابن مضاء القرطبي، وبعض مسائل كتاب " إحياء النحو" لإبراهيم مصطفى، وهي نفسها ما دعا إليها محقق كتاب " الرد على النحاة " شوقي ضيف، ومنها مسائل كتاب " العربية بين المعيارية والوصفية " لتمام حسان، وسار عليها مهدي مخزومي في كتابه في " النحو العربي نقد وتوجيه " وكثير ممن سار على هذا الذي أجملته الدكتورة.

إن عديدا من القضايا التي تناولها اللسانيون العرب المحدثون في قراءتهم ونقدهم للنحو العربي كانت نقلا عمّا استجد في أوروبا مع ظهور اللسانيات التي ثارت على النحو التقليدي الأوروبي، وأرادت بناء صرح علمي بمنهج صارم ودقيق كما يقول أصحابه. وإسقاط تلك النظرة على النحو العربي جملة لا تصح بأي منطق علمي.

1.2. التأثر بالمنطق الأرسطي

الدكتور تمام حسان عند طرحه إشكالية المعيارية والتأثر بالمنطق ذهب إلى وجود العلاقة بين نشأة النحو العربي والمنطق الأرسطي فيقول: « أما النحو العربي فإن أثر المنطق فيه يبدو من جانبين اثنين؛ أولهما جانب المقولات وتطبيقها في التفكير النحوي العام ، وثانيهما الأقيسة والتعليلات فى المسائل النحوية الخاصة مع ما يساير ذلك من محاكاة التقسيمات اللغوية التي جاء بها أرسطو في دراساته »[1]، فهو يذهب في هذا مذهب دي سوسير القائل في كتابه : « لقد تمحورت الدراسة في بداية نشأتها حول ما كان يسمى ب (علم النحو)، والتي نشأت مع الإغريق، واستمرت أساسا مع الفرنسيين، وكان المنطق هو الأساس الذي تنبني عليه، فهي بذلك عارية عن كل نظرة علمية، ومن ثم أهملت اللسان في ذاته، وكانت غاية هذه الدراسة تنحصر على وجه التحديد في إيجاد

(1)–تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 30

قواعد من شأنها أن تميّز الصيغ الإعرابية الصحيحة من الخاطئة »[1]، فواضح بين قول تمام حسان وقول دي سوسير ذلك التقارب في اعتبار النحو القديم عربيا كان أو غربيا يخضع للمنطق، كما يخضع للمعيارية التي تعتمد الحكم بالصحة والخطأ على المقولة.

كما أنّ القائلين بذلك يذهبون مذهب المستشرقين وعلى رأسهم أرنستريان(A.Rénan)، وإجناس جولدزيهر (I.Goldziher)، ومركس(A.Merx)، وجويدي(I.Guidi)، الذين زعموا بتأثر النحو العربي بالفكر اليوناني[2]. بينما ذهب آخرون المذهب المخالف لذلك بنفيهم التأثر حين النشأة ومن هؤلاء نجد كارتر، ودي بور، وبروكلمان، وليتمان، وجوتولد فايل[3].

بينما يرى الباحث لزهاري ريحاني أن قضية العلاقة بين النحو والمنطق طرحت لدى الفلاسفة حصرا، ولم تطرح يوما من الأيام عند النحاة في الأرشيف الوسيط، عكس ما هو موجود الآن في الأرشيف المعاصر كما يقول[4]، فهو يرى أن النحاة لم يكن لهم طرح فلسفي للنحو عكس ما يروج له حديثا.

بينما يذهب الدكتور محمود محمد علي إلى عدم التأثر في المراحل الأولى إذ يرى صعوبة إثبات هذا التأثر والقول بذلك فيه شيء من التسرع والتعميم، وقد عدّ أسباب هذه الصعوبة في[5]:

- ضياع كثير من أعمال النحاة الأوائل
- عدم إمكانية تقديم أدلة مادية تثبت الاتصال بالنحو اليوناني.

([1])– فيرديناند دي سوسير، محاضرات في علم اللسان العام، ترجمة عبد القادر قنيني، دار إفريقيا الشرق، الدار البيضاء (المغرب)، ط: 03، (1987م)، ص 8.

([2])– حمداد بن عبد الله، موقف الحركة الاستشراقية من تاريخ النحو العربي ونقدها، مجلة دراسات أدبية، المجلد 10، العدد 3، (2018م)، ص 31.

([3])–محمد محمود علي النحو العربي وعلاقته بالمنطق، دار الوفاء، الإسكندرية (مصر)، ط: 01، (2016م)، ص 80.

([4])– لزهاري ريحاني، النحو والمنطق في الأرشيف المعاصر والوسيط– مبادئ من أجل إسطوريوغرافيا نقدية، مجلة اللسانيات، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية (الجزائر) المجلد27، العدد 2،(2021م)، ص189.

([5])– محمود محمد علي، النحو العربي وعلاقته بالمنطق، ص 4.

ليعود فيما بعد لينقض نفسه ويقول: « وعلى ذلك نحن ننكر ما يسمى بالمعجزة اللغوية العربية، فالنحاة في أول عهدهم قد استلهموا التراث اللغوي اليوناني والسرياني السابق عليهم، واستحوذوا عليه بروحهم الفتية، وحاولوا تجاوزه حينما صبغوه بصيغة النظرية النقدية »[1] متعللا بنشوئه في بلاد العراق الملامسة للسريان الآخذين نحوهم من اليونان، وكذا عدم تجاوز آراء ابن خلدون والبيروني، والمحدثين من أمثال جورجي زيدان وأحمد أمين وفؤاد حنا ترزي، وحسن عوض وغيرهم.

أما عبد الرحمن الحاج صالح كعادته في الفصل بين الأصالة في مقابل التقليد فيرى عدم تأثر النحاة عند نشوء النحو بالمنطق الفلسفي الأرسطي على الأقل من بداياته حتى بعد خروج كتاب سيبويه بقليل، ورأى أنّ القائلين بالتأثر يضعون لذلك حججا حصرها الحاج صالح في ثلاثة حجج[2]:

- الحجة الأولى: ضرورة مرور زمن طويل تتكون فيه المقاييس النحوية
- الحجة الثانية : ضرورة اعتماد النحو على المنطق والمفاهيم الفلسفية
- الحجة الثالثة : ضرورة اعتماد النحاة العرب على مفاهيم غريبة عنهم

إنّ هذه الضروريات التي يُعتقد أنّ النحو لا يُبنى إلا من خلالها سرد لها عبد الرحمن الحاج صالح أدلة أصحابها وردّ عليها وفندها نلخصها في الجدول الآتي:

	أدلة الحجة	رد الحاج صالح	تعليق
الحجة الأولى	تطور العلوم يحتاج مدة طويلة.	النحو ظاهرة صغرى من ظاهرة أخرى كبرى هي الإسلام الذي نشأ النحو في كنف العلوم الأخرى التي نضج الكثير منها قبله.	هناك كثير من العلوم نشأت وتطورت في فترة وجيزة خاصة العلوم التقنية، وحتى العلوم الإنسانية مثل اللسانيات

(1)- (1)- محمود محمد علي، النحو العربي وعلاقته بالمنطق، ص 85

(2)- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، الجزائر، (2012م)، ج1/ص48

		فالتأثر كان بين العلوم الإسلامية	عند دي سوسير، والتحليل النفسي عند سيغموند فرويد. وإن كانت هذه العلوم الإنسانية لها إرهاصات سابقة وبنيت على تراكمات
	كيف للنحو أن يتشكل من العدم.	ظاهرة الإسلام هي التي اضطرت علماء المسلمين للإسراع في تشكيل العلوم حفاظا على القرآن الكريم من اللحن.	النحو العربي نشأ وسط علوم أخرى امتاز بها المسلمون منها: القراءات القرآنية وعلم الحديث والفقه وأصوله، بل تقدمته في الظهور أحيانا
	النحو اليوناني لزم تكوينه فترة طويلة	قياس غير صحيح فليس بالضرورة أن تسير العلوم نفس السيرورة في الأمم الأخرى	إن الفترة القائمة بين كمال النحو وبداية ظهوره ليست بالهينة فهي تمتد من علي بن أبي طالب –رضي الله عنه– إلى سيبويه(180 هـ) رحمه الله
الحلقة الثانية	ضرورة بناء النحو على المنطق	اللسانيات أبعدت حديثا المنطق الفلسفي عن النحو.	نجد عند القائلين بذلك تناقض، فمن جهة يعيبون على النحو العربي التصاقه بالمنطق

			ويطالبون بتنقيته من شوائبه، ومن جهة أخرى يفرضون عدم إمكانية نشوء النحو إلا على المنطق.
	المنطق الفلسفي هو المنطق العقلي وبالتالي النظام المنطقي هو النظام اللغوي مما ينجم عنه بناء النحو على المنطق	اللغة لا تساوي الفكر، والمتكلم لا يتكلم كل ما يفكر فيه وإنما يخضع لمبدأ الاقتصاد والفرق، وبالتالي فالمنطق العقلي غير المنطق اليوناني	مناظرة السيرافي ومتّى بن يونس خير مرجع لمفهوم المنطق العقلي وابتعاده عن المنطق اليوناني فالأول عام يخص الإنسان البشري أما الأخير فخاص يرتبط بالقضية وحكمها في الفلسفة اليونانية.
	الوسائل العقلية في العلوم سابقة لنواتجها وتأخر ظهور التأصيل لأصول النحو يجزم بفرضية التأثر	أثبتت العلوم الاجتماعية خطأ هذا الرأي، إذ إنّ العلوم تنشأ في المخابر سرعان ما تبني أصولها عن طريق النظر في موضوعها دون الشعور بالوسائل العقلية المحددة لذلك والنحو العربي كذلك فهو صنيعة المساجد وتدارس القرآن الكريم.	الكثير من العلوم والنظريات قُدِّمت تطبيقاتها على أركانها النظرية ومثال ذلك ما تناولناه عند أحمد المتوكل والنحو الوظيفي، حين قدم لتطبيقات النظرية، وبعد سلسلة من المؤلفات قدّم مؤلفا يضع أصول للنظرية

الحجة الثالثة	اشتغال العلماء والمؤرخون أو عدم انتباههم لأهمية ذكر المصادر التي أخذ النحاة منهم نحوهم	التاريخ يثبت عكس ذلك بل يثبت أنّ أول من مزج النحو بالمنطق هو الرماني (384هـ)	
	التقسيم الثلاثي للكلم نفسه التقسيم الأرسطي	التقسيم الأرسطي ثنائي في كتاب العبارة "الاسم والكلمة"، وفي كتاب الشعر فالتقسيم ثماني.	إنّ الاختلاف لا يكمن في عدد الأقسام فقط، بل حتى في مضمون هذه الأقسام
	الإسناد عند النحاة هو نفسه الإسناد عند فلاسفة اليونان	الإسناد عند النحاة يحصل بالإفادة أما في المنطق اليوناني فيحصل بالحكم	
	القياس موجود في النحو اليوناني والنحو العربي فالثاني مستمد من الأول	القياس العربي غير القياس عند مناطقة اليونان، فالقياس عند النحاة العرب هو قياس رياضي مبني على النظير لا التشابه.	
	بني المنطق اليوناني على مفهوم العلّة وهو من أهم ما أخذه النحو العربي عن المنطق اليوناني	العلّة عند أرسطو نظرية أمّا عند النحاة فهي حسية	

الجدول (2): حجج التأثر بالمنطق اليوناني والردود عليها

هذا الجدول هو إجمال لما جاء في كتابي " بحوث ودراسات في اللسانيات العربية" و" منطق العرب في علوم اللسان" لعبد الرحمن الحاج صالح حول المنطق العربي والمنطق اليوناني.

إنّ إشكالية تأثر النحو العربي بالمنطق اليوناني وكذا النحو السرياني هي إشكالية لا تزال رحاها مشتغلة، فقد رأى إبراهيم مصطفى أن الفلسفة الكلامية هي مرتكز النحاة ونقطة انطلاق بحوثهم[1]، ويعلق عليه الدكتور طه حسين مقدما له كتابه أن « إبراهيم مصطفى يرى النحويين قد فلسفوا النحو، فقصروا به عن أن يذوق جمال العربية »[2].

إنّ عدم وجود أدلة مادية دامغة لهذا التأثر في بداية نشأة النحو العربي، سواء في من نقله، أو كيفية انتقاله، وفترة انتقاله رُجِّحت به كفّة أصالة النحو العربي، فالثابت عند الكثير أنّ النحو العربي ممثلا في كتاب سيبويه وما جاء قبله يعد نحوا عربيا أصيل المنشأ، إسلامي المنبت، لعلوم القرآن الأثر الكبير فيه، وهذا الذي ذكره الكثير، بل حتى المستشرقين أمثال المستشرق الهولندي " جيدي بور – G. de Boer " صاحب كتاب "تاريخ الفلسفة في الإسلام" الذي يقول: « بالرغم من هذا – أي فرضية التأثر – احتفظ علم النحو العربي بخصائص له، وهو أثر رائع من آثار العقل العربي بما له من دقَّةٍ في الملاحظة، ومن نشاط في جمع ما تفرَّق، ويحقُّ للعرب أن يفخروا به... فلم يكن العرب يحبّون أن تعكّر عليهم الآراء الفلسفية العامَّة صفاءَ اللذة التي يجدونها في لغتهم »[3]، ورغم اعترافه برجاحة عقل العربي ونشوء علومه في كنف العلوم الإسلامية إلا أنه طالما ردّد ما قاله " ماركس " وآخرون من الحجج المذكورة آنفا، ناهيك عن إثبات أصالة هذا النحو من كثير من العلماء بإثباته إلى أبي الأسود الدؤلي كما فعل محمد بن سلام الجمحي (ت: 232 هـ)، أبو الطيب اللغوي (ت: 361 هـ)، أبو سعيد السيرفي، ابن الأنباري (ت: 577 هـ)، والقفطي (ت: 646 هـ)[4]، والذي ينقل عن ابن النديم من أنّ أبا الأسود الدؤلي هو أوّل من استنبط النحو، وأخرجه من العدم إلى الوجود، وإنه رأى بخطه ما استخرجه، ولم يعزه إلى أحد قبله وأنه وجد مخطوطا في خزانة رجل يسمى محمد بن

(1)– ينظر إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة (مصر)، (2014م)، ص 33

(2)–المرجع نفسه، ص 11.

(3)– جي دي بور: تاريخ الفلسفة في الإسلام، تعليق: محمد عبد الهادي أبو ريدة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة (مصر)، ط: 05، (1981م)، ص57.

(4)– محمود محمد علي، النحو العربي وعلاقته بالمنطق، ص78

الحسين، الملقب بابن أبى بعرة، فيها أربعة أوراق فيها مما كتبه أبو الأسود الدؤلي[1]، وبهذا الذي سبق يمكننا قول ما قاله أبو سليمان السجستاني المنطقي (ت 380هـ) من أنّ « نحو العرب فطرة، ونحونا فطنة »[2]، فالقول بتأثر النحو العربي بالمنطق اليوناني؛ عند نشوئه واكتماله على يد الخليل وسيبويه، قول أدلّة ردوده أقوى، فالحاج صالح يرى أنّ أبا بكر بن السراج أول من مزج كمّاً لا بأس به من المنطق بالنحو حيث يقول: « وكان ابن السراج حقيقة أول من أدخل شيئا لا بأس به من مفاهيم منطق أرسطو في النحو العربي »[3]، أمّا من سبقه من النحويين لم يُدخِلوا علمهم سبل المنطق اليوناني، ويستدل على ذلك بنص الزجاج في كتابه الإيضاح في علل النحو، الذي فرّق فيه بين ألفاظ النحويين وأوضاعهم حول تحديد الاسم، وكلام المنطقيين مما تعلق به جماعة من النحويين[4]، فواضح وجلي عند أحد أعمدة المنطق في زمانه تفريقه بين ما هو نحو عربي أصيل وبين ما هو مأخوذ من الحضارة اليونانية، وهو الذي رجع عنه الدكتور تمام حسان في كتابه الأصول الذي طبعه سنة 2000م، بعد الذي قاله في كتابه مناهج البحث في اللغة الصادر سنة 1990م – الذي ابتدأنا به هذه المسألة–، والذي رأى فيه أنّ العرب تميزوا بعقل خاص بهم يفرق عن غيرهم من الحضارات، وأنّ منطق عقلهم « لم يكن منطق أرسطو، وإنما كان نتاج تكوين العقل الإنساني الذي منحه الله للعرب واليونان وسائر الأمم والشعوب »[5]، وبهذا جعل النحو العربي طورين، وهو الرأي الذي نراه مفسرا لبعض

(1)– جمال الدين القفطي (أبو الحسن علي بن يوسف): إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة (مصر)، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت(لبنان)، ط: 01، (1982م)، ص [42–43].

(2)– أبو حيان التوحيدي (علي بن محمد بن العباس)، الإمتاع والمؤانسة، صححه وضبطه أحمد أمين وأحمد الزين، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت(لبنان)، (2019م)، ج2/ص 139

(3)– عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، موفم للنشر، الجزائر، (2012م)، ص80.

(4)– الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت (لبنان)، ط: 05، (1986م)، ص48.

(5)– تمام حسان، الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة (مصر)، (2000)، ص49.

التداخل بين منطق العرب في علوم العربية والمنطق الأرسطي، فهما خاضعان لمنطق العقل البشري الواحد.

2.2. العمل:

هو محور دوران النحو العربي ومركز ثقله، فاللغة « عامل ومعمول وعمل ومن بيّن العامل بيّن المعمول والعمل »[1]، لذا يعدّ العامل من أهم ما تنازع عليه واختلف فيه الدّارسون قديما وحديثا، وحديثنا هنا ليس عن اختلاف البصريين والكوفيين في أنواع العوامل، أو عمل بعضها دون سواها، إنّما في الاعتقاد بوجود هذا العامل من عدمه، فثبات فكرة العامل في أذهان النحويين الأوائل بارز للعيان لا غبار فيه، وإن اختلفوا في أنواعه أو العمل في ذاته، فذهبوا إلى أنّ العوامل أقسام:

أولا: عوامل لفظية منها[2] :

- السماعية وهي ما سُمع عن العرب، ولا يقاس عليها؛ كحروف الجر، وهي أحد وتسعون (91) عاملا حسب الجرجاني
- قياسية وهي ما سُمع عن العرب، وقيس عليها، وهي سبعة (07) عوامل هي: الفعل واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر والاسم المضاف، والاسم التام المستغني بتمامه عن الإضافة

ثانيا: عوامل معنوية هي عوامل غير ظاهرة كالعامل في الفعل المضارع والعامل في المبتدأ والخبر.

وكذا اختلاف الكوفيين والبصريين في العامل في المبتدأ والخبر فـ: «ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ؛ فهما يترافعان، وذلك نحو "زيد أخوك، وعمرو غلامك". وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، وأما الخبر فاختلفوا

([1])– الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد)، العوامل المئة، عناية أنور بن أبي بكر الشيخي الدغستاني، دار المنهاج، جدّة(المملكة العربية السعودية)، ط: 01، (2009م)، ص9

([2])– الجرجاني، العوامل المئة ، ص [63–64]

فيه: فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معًا، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ يرتفع بالابتداء »[1].

أو ما ذهب إليه أكثر البصريين والفراء في عدم عمل (إن) النافية، وذهاب الكوفيين (خلا الفراء) ومن البصريين أبو العباس المبرد وأبو بكر بن السراج وأبو علي الفارسي وأبو الفتح بن جني على أنها تعمل عمل ليس[2].

أو تنازع عاملين على معمول واحد في العمل، وفي ذلك يقول ابن مالك:[3]

إنْ عَامِلانِ اقْتَضَيَا في اسمٍ عَمَلْ *** قَبْلُ فللواحدِ مِنْهُمَا العَمَلْ

والثانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ البَصْرَهْ *** واخْتَارَ عَكْساً غَيْرُهُمْ ذَا أُسْرَهْ

إنّ الأهم هنا هو ذلك التلقي لنظرية العامل لدى اللسانيين العرب، فاللسانيون العرب كانوا بين ثلاثة أقسام حين النظر إلى العامل:

- قسم أولٌ: يعتبر أنّ العامل هو روح النحو العربي ومفتاح أبوابه فلا تكاد تجد بابا إلاّ وجدت العامل مفتاحا له، وبالتالي لا يمكن إلغاؤه وتجاهله، وخير من يمثله عبد الرحمن الحاج صالح.
- قسم ثانٍ: رأى أنّ العامل هو محض افتراء لا حقيقة له في الواقع، وقد حُمِّل النحو العربي به ما لا يحتمل، فإلغاؤه يعني إبعاد النحو العربي عن المنطق والفلسفة ودمجه مع الروح العلمية لعلوم اللسان، وممن يمثل هذا القسم إبراهيم مصطفى مقتفياً أثر ابن مضاء القرطبي الأندلسي.

([1])- أبو البركات الأنباري (عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيد الله)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، دار الفكر، دمشق، ج1/ص38

([2])- ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد القرشي الهاشِمي)، شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة(مصر)، ط: 20، (1980م)، ج1/ص317.

([3])-ابن مالك(محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني)، ألفية ابن مالك، تحقيق سليمان بن عبد العزيز العيوني، دار المنهاج، الرياض(المملكة العربية السعودية)، (2007م)، ص 105

- قسم ثالثٌ: يوافق القسم الثاني فيما يذهب إليه، ويختلف عنه في كونه قدّم بدائل له في النحو، وخير ممثل لهذا القسم هو تمام حسان صاحب نظرية تضافر القرائن.

والأقوال في نسبة نظرية العامل إلى صاحبها مختلف فيه، والراجح فيها أنّها للخليل بن أحمد الفراهيدي لما حمله كتاب سيبويه من فصول حول النظرية يعوزها لشيخه الخليل، وكذا لفطنة ودهاء الرجل وصناعته لعدّة علوم كالعروض والمعجم المبني على قسمة التراكيب[1].

غير أنه هناك من رأى أنّ فكرة العامل المرتبطة بالعلة مردها إلى علوم أخرى مثلما ذهب ابن جني إلى قرب العلّة عند النحويين من العلّة عند المتكلمين فيقول:« اعلم أنّ علل النحويين –وأعني بذلك حذّاقهم المتقنين لا ألفافهم المستضعفين– أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين »[2].

ويذهب المذهب نفسه عباس حسن في كتابه " اللغة والنحو " حين يرى أن أثر أهل الكلام في نظرية العامل بادٍ من خلال المُحدِث والمُوجِد، فهو من تأثير أهل الكلام في العقائد الدينية بجعلهم لكل حادثٍ مُحدِث ولكل موجود مُوجِد[3].

وينحو عباس حسن منحى إبرهيم مصطفى في قوله الأخير بأنّ النحو العربي مستمدٌّ من الفلسفة الكلامية التي كانت شائعة في زمن النحويين، فكان لهذه الفلسفة الكلامية أثر في سيطرة العامل على أبواب النحو، وخروجه عن المضامين النحوية إلى

(1)– الطيب دّخير، العامل والأثر في الدّرس النحوي بين القديم والحديث، رسالة دكتوراه، جامعة وهران (الجزائر)، (2014م)، ص55.

(2)– ابن جني (أبو الفتح عثمان)، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت(لبنان)، (1952م)، ص 48.

(3)– حسن عباس، النحو واللغة بين القديم والحديث، دار المعارف، القاهرة (مصر)، (1966م)، ص186.

المضامين الفلسفية الجدلية، ويُردّ ذلك كله إلى ابن مضاء كما قلنا سابقا، فيقول إبراهيم مصطفى:« ولمّا تكونت للنحاة هذه الفلسفة حكّموها في اللغة، وجعلوها ميزان ما بينهم من جدل في المذاهب، ومناقشة الآراء، والبصريون أحرص على هذه الفلسفة وأمهر فيها، على أنّ الكوفيين لا يغفلونها ولا يأبون الاحتجاج بها، فهي دستور النحاة جميعا »[1].

وهناك من ذهب مذهباً آخر – فيه من الإجحاف ما فيه حسب رأينا– يقول باختراع هذا العامل والحركات الإعرابية الناتجة عنه، فيقول إبراهيم أنيس: « ما أروعها قصة! لقد استمدت خيوطها من ظواهر لغوية متناثرة بين قبائل الجزيرة العربية، ثم حيكت وتمّ نسجها حياكة محكمة في أواخر القرن الأول الهجري أو أوائل القرن الثاني على يد قوم من صناع الكلام، نشأوا وعاشوا معظم حياتهم في البيئة العراقية. ثم لم يكد ينتهي القرن الثاني الهجري حتى أصبح الإعراب حصنا منيعا، امتنع حتى على الكتاب والخطباء والشعراء من فصحاء العربية، وشقّ اقتحامه إلا على قوم سمّوا فيما بعد النحاة»[2].

في المقابل هناك من يرى أنّ نظرية العامل هي نظرية أصيلة المنشأ عند الخليل وسيبويه ولكن جاء بعدهم خلف أضاعوها وبدلوها بعد أن أشبعوها فلسفة وجدلا، فغيروا ملامحها، ليضعوها موضع الرمي تتقاذفها سهام النقد والانتقاد.

وبالتالي فقد اختلفت الآراء حول هذا العامل بين من رأى تأثير المتكلمين فيه، وبين من رأى أثر الفقهاء، وبين من رأى تأثير الفلسفة والمنطق، وبين من رأى أنه نشأ صافيا نقيا حتى انتهى به المطاف مغمورا في وسطها جميعا.

(1)– إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص 32.

(2)– إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة(مصر)، ط: 03، (1966م)، ص 183.

غير أنّه يمكننا القول أنّ العامل وما يرتبط به لا تفسره لا فلسفة ولا منطق يوناني، ولا أهل الكلام ولا أهل الفقه، ولا حتى الروايات التاريخية، إنّما تفسره تلك العبارة الواردة في كتب النحو عند سؤال الخليل بن أحمد الفراهيدي عن العلل التي يعتل بها في النحو، أهي من عنده أم من العرب، فقال: « إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها. وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم يُنقل ذلك عنها»[1].

إنّ العامل أثبتته تلك العبارة التي تجعل من العقل البشري صاحب الصياغة والمبرمج لنموذجها، جاعلا للعناصر اللغوية مواضع يتحكم بعضها في بعض، إنّ ما قام للعرب السليقيين في عقولها هو ما سيثبت وجود العامل وتحكم العامل في معمولاته وفق المجاري التي يُجري عليها المتكلم كلامه، وهي من أهم النقاط التي أثبتتها النظرية الخليلية الحديثة –إن لم تكن أهمها– عن طريق العمليات الإجرائية كعمليات رياضية يقوم بها العقل البشري وهو ما سنحاول إثباته في حينه.

3.2. التعقيد والصعوبة في النحو:

يعد التعقيد أو الصعوبة في النحو واللغة من الظواهر التي شدت انتباه الباحثين في النحو العربي، فذهبوا في ذلك بين داع إلى إلغاء النحو كافة، وداع إلى تطهيره مما شابه من صعوبة وتعقيد عن طريق شحنه وتحميله ما لا فائدة منه، معلّلين هذا التعقيد بعدّة أسباب.

فالدكتور صالح بلعيد يرجع التفكير في تيسير النحو إلى محاولة تخليصه من الشوائب التي علقت به لعدة أسباب أهمها:[2]

([1])– أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 66.

([2])– سفيان بلعجين، الدعوة إلى تيسير النحو العربي– البواعث والمنطلقات، مجلة حوليات التراث، جامعة مستغانم (الجزائر)، عدد 18، (2018م)، ص25

– خلط الشواهد أثناء جمع اللغة: بمعنى أنّ هناك توسعا في جمع الشواهد وهناك من اقتصر على الشّائع منها.

– اقتصار اللغويين على قبائل دون أخرى.

– الاقتصار في جمع اللغة على زمن محدّد وهو منتصف القرن الثاني الهجري في الأمصار ونهاية القرن الرّابع الهجري في البادية.

– اهتمام اللّغويين بشكل اللغة دون مضمونها أي التركيز على الحركات الإعرابية.

– الاقتصار على المكتوب دون المنطوق في تحليل المادة اللغوية.

– فصل النحو عن البلاغة: ممّا أدى إلى الصناعة النحوية التي كان لها أثرها السلبي على النحو العربي وتعلمه.

أمّا مختار بزاوية في رسالة دكتوراه بعنوان " النحو العربي ومحاولات تيسيره " فقد أجمل صعوبات النحو في عيوب تتعلق بالكتب النحوية وأخرى بمناهج النحاة وثالثة إلى المادة النحوية وهي كالآتي:

عيوب الكتب النحوية	عيوب مناهج النحاة	عيوب المادة النحوية
–تداخل الأبواب واضطراب العناوين – صعوبة اللغة في كتب النحو – التكرار والحشو	– اضطراب منهج التصنيف والتأليف – غياب الأهداف والغايات – التضييق في منابع الاستشهاد – توسيع الفترة الزمنية للاحتجاج – عدم استقرار القواعد النحوية – التأثر بالتيارات الفكرية الأخرى	– غرابة المصطلحات النحوية – تداخل المصطلحات وتعدد المفاهيم – التمارين غير العلمية – الاختلاف البيّن في القواعد النحوية – تعدد الآراء والأقوال في المسائل النحوية

الجدول (3): عيوب النحو العربي عند دعاة التيسير

هذا ملخص ما جاء في أطروحة الدكتوراه الموسومة بـ: "النحو العربي ومحاولات تيسيره" لمختار بزاوية، جامعة وهران، 2017/2016، المبحث الأول من الفصل الأول.

غير أنّ هذه التي سموها عيوبا في النحو أكثر كتاب ألصقت به هو كتاب سيبويه وذلك لأنه عمدة النحو، وكل ما كتب في النحو العربي عالة عليه؛ هذه العيوب رُدّ على الكثير منها، كما ورد سابقا في الرد على شبهة التأثر بالمنطق الأرسطي، وكما رُدّ على شبهة تضييق مساحة الجمع زمانيا ومكانيا من خلال ما ذهب إليه عبد الرحمن الحاج صالح، وكذلك فقد ردّ الدكتور محمد كاظم البكاء من خلال تقديمه لتصنيف منهجي وتحقيق علمي كما قال، ردّ من خلاله شبهة اضطراب منهج التأليف في الكتاب ومنهج تصنيف أبواب الكتاب، ومنهج ترتيبها في زعم بعضهم، حتى قال في كتاب سيبويه: « وهو الكتاب الذي لا يحتاج من فهمه إلى غيره، فلم أجد كتابا نحويا –على كثرة ما قرأت واطلعت– أفضل من الناحية العلمية والتعليمية، وقد أدركت أنّ ما يعانيه الطلبة في عدم استيعاب قواعد النحو يرجع إلى المنهج الذي ينتهجونه في دراستهم، وهو منهج النحاة المتأخرين الذي يتسم بتخطيط يختلف عن منهج كتاب سيبويه»[1].

وكذلك تفعل الدكتورة خديجة عبد الرزاق الحديثي عند تقديمها لكتاب محمد كاظم البكاء " منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي " والحديث عن رسالته في الدكتوراه إذ تقول عن كتاب سيبويه: « يظنه المطلع اطلاعا سطحيا أخلاطا لا تناسق بينها ولا تجانس ولا ترابط، ثم خرج لنا– أي محمد كاظم البكاء– بهذه الرسالة التي أوضحت أنّ بين أبوابه ترابطا قوياً يشد بينهما منهج واضح منظم لا يمكن معه تقديم باب على الآخر أو وضع موضوع في مكان غيره، وأنّ هذا المنهج كالسلك الذي يُنظم فيه العقد، كوّنت أبواب الكتاب فيه حبّاتِه وكان لكل حبة موقعها بين قريناتها ومكانها من العقد فلو أزيلت عن موضعها أو قُدِّمت على قريناتها لذهب رونقه ورواؤه، وزال جماله وانفرط عقده »[2].

([1])–محمد كاظم البكاء، الكتاب، تصنيف منهجي وتحقيق علمي، مكتبة زين الحقوقية، لبنان، ط: 01، (2015م)، ج1/ص8

([2])–المرجع نفسه، ص 7

إنّ الـذين ألفـوا فـي تهمـة التعقيـد الموجهـة للنحـو العربـي وضـرورة تيسـيره كثـر، وحججهم متعددة فمن هؤلاء نجد[1]:

- التحفة المكتبية لتقريب اللغة العربية لرفاعة الطهطاوي
- تقريب فن العربية لأبناء المدارس الابتدائية لأحمد بن محمد المرصفي.
- العربية وتسهيل قواعدها لجرجس الخوري المقدسي.
- قواعد اللغة العربية لحفني ناصف وزملائه .
- إحياء النحو لإبراهيم مصطفى .
- النحو الجديد لعبد المتعال الصعيدي.
- دراسات نقدية في النحو العربي لعبد الرحمن محمد أيوب.
- لغتنا في أزمة لأحمد حسن الزيات.
- مشكلة الإعراب لطه حسين.
- منهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب لأمين الخولي.
- في النحو العربي "نقد وتوجيه" لمهدي مخزومي.
- من أسرار اللغة لإبراهيم أنيس.
- أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وعلم اللغة الحديث لمحمد عيد.
- نحو التيسير لعبد الستار الجواري.
- في إصلاح النحو العربي "دراسة نقدية" لعبد الوارث مبروك.
- تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده لشوقي ضيف.

غير أن حركة التأليف في تيسير النحو ليست جديدة كما يُعتقد، وليست تمتد إلى دعوة ابن مضاء الأندلسي فقط، وإنما تمتد للقرون الأولى لاكتمال النحو العربي من خلال الكتب والمختصرات المؤلفة لذلك ومنها[2] :

([1])– مختار بزاوية: النحو العربي ومحاولات تيسيره، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران (الجزائر)، (2017م)، ص د

([2])– الخثير داودي، هل النحو العربي أصعب أم النحو الألماني؟ مجلة الممارسات اللغوية، جامعة تيزي وزو(الجزائر) المجلد 4، العدد 1، (2013م)، ص173

- مقدمة في النحو لخلف الأحمر (ت : 180 هـ)
- مختصر في النحو للكسائي (ت : 198 هـ)
- موقف الجاحظ في " كتاب المعلم " من تعليم النحو للصبيان (ت : 255 هـ) .
- الموجز في النحو لابن السراج (ت : 316 هـ)
- التفاحة في النحو لأبي جعفر النحاس (ت : 338 هـ)
- الواضح في النحو للزبيدي (ت : 379 هـ)
- الضروري في صناعة النحو لابن رشد القرطبي (ت : 550 هـ) .
- المقرب لابن عصفور (ت : 669 هـ) .
- المقدمة الآجرومية لابن آجروم (ت : 723 هـ).
- ابن خلدون في مقدمته. (ت : 808 هـ) .
- المقدمة الأزهرية لخالد الأزهري ، (ت : 905 هـ).

فحكاية صعوبة النحو قديمة قدم هذا النحو، والقول بعدم إدراك الأوائل من النحويين لذلك هو وهم وقع فيه بعض الباحثين، فكيف لم يدركوا هذا البون بين ما هو للخاصّة وما هو للعامة، والتآليف السابقة خير دليل لذلك، بل حتى الخليل بن أحمد الفراهيدي واضع أغلب علوم العربية والذي شق سبلها وفروعها، فيما حقّق ونسب له الدكتور أحمد عفيفي منظومة في النحو سماها " المنظومة النحوية المنسوبة للخليل بن أحمد الفراهيدي " وهي منظومة يمكن القول –إذا كانت لخليل فعلا– أنها من أوائل ما يُسِّر من النحو للمبتدئين، وفيها يقرّ الخليل بصعوبة النحو وتعقيده قائلا[1]:

النحو بحرٌ ليس يُدْرك قَعْرُه **** وَعْرُ السبيل عيونه لا تَنْضُب
فاقصد إذا ما عُمْتَ في آذيّه **** فالقصد أبلغ في الأمور وأذرب
واستغن أنت ببعضه عن بعضه **** وصن الذي عُلِّمْت لا يَتَشَذَّبُ

(1)– الفراهيدي(أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد)، المنظومة النحوية المنسوبة للخليل بن أحمد، تحقيق: أحمد عفيفي، دار الكتب المصرية، القاهرة(مصر)، ط: 01، (1995م)، ص254.

ولكن الواجب هنا التفريق بين أمور هي الفيصل في هذه الصعوبة، وهي طريقة التلقي والنظر والمعالجة لهذه الظاهرة فقد اتخذ اتجاهات متباينة:

اتجاه يدعو لإلغاء النحو، وهو اتجاه يتغذى من كل بحث غربي ، يسير في درب المستشرقين الداعين إلى إلغاء النحو العربي، لا بل اللغة العربية وخطِّها، واستبدالها بغيرها، وهم في هذا الاستبدال اتجاهات[1]:

- اتجاه يرى العامية بدل الفصحى على أن تكون كتابتها بالحروف العربية التقليدية.
- اتجاه يرى العامية بدل الفصحى على أن تكون كتابتها بالحروف اللاتينية.
- اتجاه يقرّ بازدواجية الفصحى والعامية دون الاستغناء عن أحد منها.

فحاول بعض العرب التملص من اللغة العربية وهدم بنيانها وإحلال العامية مكانها، مقتدين بالكثير من المستشرقين من أمثال "" ، "وليام ولكوكس" ، "كارل فولرز" ، "سلدن ولمور"، لويس ماسينيون" [2]

اتجاه يدعو إلى إلغاء بعض أجزاء النحو: فبعد أن استحال حدوث إلغاء النحو العربي وإحلال العامية أو اللغة الأجنبية مكانه، لجأ بعض الباحثين والدارسين إلى نهج طريق آخر، هو اتجاه يقارب السابق لكن أقل منه حدّة، وهو الدعوة إلى إلغاء بعض أجزاء النحو العربي، كالعامل والإعراب والأبواب النحوية أو بعضها، كما فعل إبراهيم مصطفى وإبراهيم أنيس بالدعوة لإلغاء الإعراب لما اعتبره من تأليف النحاة، وكذا تمام حسان، وشوقي ضيف، وإبراهيم السامرائي.

اتجاه يدعو إلى الحفاظ على الموروث العلمي في النحو العربي وفصله عن تعليمية النحو: ويعدّ أفضل من يمثل هذا الاتجاه هو عبد الرحمن الحاج صالح، الذي يقول في هذه التهمة الموجهة للنحو العربي : « إلا أنّ الكثير من المثقفين ممن لا اختصاص لهم بهذه العلوم، وعددا من المواطنين ممن لهم اهتمام باللغة والنحو وخاصة

(1)–سفيان بلعجين، الدعوة إلى تيسير النحو العربي– البواعث والمنطلقات، ص34.

(2)– أسامة مهملي، آليات المستشرقين لهدم اللغة العربية الفصحى، مجلة دفاتر مخبر الشعرية الجزائرية، جامعة المسيلة (الجزائر)، المجلد2، العدد 1، (2017م) ، ص [32–33]

المعلمين والأساتذة، قد رسخ في أذهانهم أن النحو هو مجرد وسيلة لاكتساب الملكة اللغوية، ولا يتصورون دراسة نحوية إلا عملية ولها غرض واحد هو إكساب هذه المهارة ليس إلا، ومن اعتقاد الكثير منهم أنّ هذا النحو الذي وضعه النحاة العرب كما وصل إلينا، غير صالح البتة لتحقيق هذه الغاية ومنهم من يتهم سيبويه بتعقيده أكثر من اللازم!»[1].

فمن كلام الأستاذ نلاحظ الغلط الذي وقع فيه بعض الباحثين، وهو الخلط بين عِلْمِية النحو وتعليميته، فالنحو علم مثل باقي العلوم، يبحث في ظاهرة اللغة ويدرسها ويحاول التقعيد لها، فهو علم نظري يختص بالوصف والتفسير للظاهرة اللسانية، أما تعليم المادة النحوية التي مدّها هذا النحو العلمي فهو أمر آخر له طرقه ومناهجه.

إنّ الواقع اللساني اليوم يؤيد نظرة الحاج صالح، فقد أثبتت اللسانيات الحديثة بكل تشعّباتها وفروعها ذلك، فاللسانيات التوليدية التحويلية مثلا، مع صعوبتها وتعقيد مصطلحاتها – كما رأينا في المبحث السابق– لم تُلَم على ذلك، إذ إنّها أمدّت الفرع الثاني من اللسانيات (التطبيقية) بمادة ومناهج لتعليم اللغات وفق ما جاد به الفرع الأول من اللسانيات (النظرية).

أما القول بصعوبة الشطر الأول من النحو فهو مثل قول الباحث في الفيزياء بصعوبة الفيزياء النظرية حين بحثه في نسبية أينشتاين لاعتماده على معادلات ونماذج رياضية معقدة لتتبع حركة الأجسام، وقول الرياضي بصعوبة تطوير بعض النماذج الرياضية لتعقيد الظواهر المراد نمذجتها، وقول أهل الطب بصعوبة التشخيص (diagnostique) لتعدد الحالات (cas) المرضية، فهذه التي تسمى صعوبة أو تعقيد هي في الحقيقة من طبيعة العلم، لا من جامعها أو دارسها ومفكك أسرارها كما يُتَّهم النحويون، ناهيك عن قول غير المختص في النحو العربي بصعوبته كقول غير الفيزيائي بصعوبة الأولى وغير الرياضي بصعوبة الثانية وغير الطبيب في الثالثة وهكذا.

(1)– عبد الرحمن الحاج صالح، النحو العلمي والنحو التعليمي وضرورة التميز بينهما، مجلة المجمع الجزائري للّغة العربية، الجزائر، المجلد9، العدد 1، (2013م)، ص 9.

بل كثير من الباحثين أثبتوا أنّ النحو العربي أسهل بكثير من أنحاء اللغات الأخرى، فالباحث الخثير داودي في بحث له بعنوان " هل النحو العربي أصعب أم النحو الألماني؟" قدم مقارنة بين صعوبة النحو العربي وصعوبة النحو الألماني بدراسة المبنيّ والمعرب في الألمانية والصيغ الصرفية، فوجد أنّ الأسماء في اللغة الألمانية تقسّم إلى ثلاثة أجناس، كل جنس له أربع حالات إعرابية، وكذا كثرة الشاذ وصيغ التكسير، وكذا بناء الجملة الألمانية غير الثابت، فخلص من خلال هذه الدراسة إلى قوله :«إذن؛ فمهما يكن النحو العربي ذا صبغة حديدية في قواعده، فإن النحو الألماني ذو صبغة فولاذية، فلو عرف كل باحث من بحَّاثة العربية الذين تولوا دعوة التيسير ما في لغته من مزايا وفضائل لأدى زكاة ما يتعلّمه بترغيبها إلى قلوب النشء وشكرها لهم، ولأغمض على الذي تجلمد عليه من النحو والتصريف مهما كانت مسائلهما مغفلة، ولم يهن في نصر العربية وعلومها قاطبة»[1].

بل إنّ الناظر لتعليم اللغة العربية مثلا يجد سهولة في ضبط الزمن قبالة التعقيد الواضح في اللغات الأخرى.

فمثلا اللغة الفرنسية لها نوعان من الأزمنة: أزمنة بسيطة (Temps simples)، وأزمنة مركبة (Temps composés)، والأولى حزمة من الأزمنة هي مضارع (Présent)، وماض مستمر (Imparfait) ومستقبل بسيط (Futur simple)، وماض بسيط (Passé simple)، والثانية حزمة أخرى من الأزمنة هي: ماض مركب (Passécomposé)، وماض تام (Plus-que-parfait)، المستقبل الأسبق (Futur antérieur)، والماضي الأسبق (Passé antérieur). فيكون عددها ثمانية أزمنة، لكل منها تصريفه.

بينما في الإنجليزية نجد اثني عشر (12) زمنا كاملا لكل منها طريقة تصرف، وهي: الماضي (past) والحاضر (present)، والمستقبل (future)، وكل زمن من هذه

(1)- الخثير داودي، هل النحو العربي أصعب أم النحو الألماني؟ ص 180.

الثلاثة له أربعة أزمنة هي: الزمن البسيط (Simple Tense)، والزمن التام (Tense Perfect) والزمن المستمر (Continuous)، والزمن التام المستمر (Perfect).

إنّ مقولة صعوبة تعلّم العربية وتعقيدها يفندها حتى بعض المستشرقين كما فعل المستشرق الفنلندي "يوحنا كرسكو" حين رفض فكرة صعوبة تعلم العربية، بل رأى أن تعلم اللغات الأوروبية أصعب بكثير، وذلك حين يرى ويقول بأن تعلّم الحروف العربية وكتابتها أسهل من تعلم الحروف الأوروبية وكتابتها، متحديا بعرض اللغتين العربية والإنجليزية على رجل صيني لا ضلع له لا في العربية ولا الإنجليزية، ليفتينا أي اللغات أوضح وأجلى [1].

4.2. النحو العربي نحو جملة لا نحو خطاب.

تعد مقولة " النحو العربي نحو جملة لا نحو خطاب " من المقولات الشائعة في التلقي للنحو العربي – وبرأينا هي أخطر من شبهة التأثر بالمنطق الأرسطي–، وهو انحصار النحويين في دراستهم للعربية على الجملة، فلا النحو عندهم تضمن النص كمتوالية من الجمل، ولا عرفوا الخطاب والفعل الخطابي، ولا كان لهم دراية بالحديث المتعلق بالتلفظ والملفوظ، وهي كلها مفاهيم ارتبطت حديثا بالبراغماتيك أو ما يسمى بالتداولية، وإن كان ذلك فهو عارض عندهم لا أساسي في تقعيدهم للنحو.

بل إنّ هذا الذي يقال في النحو العربي هو الذي يُدرَّس ويُصِرّ عليه بعض الدارسين، وهي سمة بارزة في تقديم النظريات في التعليم العالي وما سمعناه من بعض أساتذتنا وهم يقدّمون التراث العربي على أنه إرهاصات وبذور العلم المعني بالدراسة.

فاعتبار النحو العربي اقتصر في مادته على الجملة؛ وتحديد عناصرها وأركانها؛ وتصنيفها فقط ولم يتجاوز النحاة تلك العتبة، داخل في النقاشات التي تدور على ألسنة الباحثين التي تحاول عزل النحو العربي عن سياقات مختلفة من خلال تلك التقابلات بين النص والخطاب والجملة، الوصفية والمعيارية ، والبنية والتداول، فإذا نُظِر للتقابلات

(1)– أسامة مهملي، آليات المستشرقين لهدم اللغة العربية الفصحى، ص 36

الأولى قيل إنّ النحاة اهتموا بالجملة وأهملوا النص والخطاب، وإذا نُظِر إلى الثانية قيل إنّ النحو العربي معياري؛ وهو نقيض الوصفي، وإذا نُظِر إلى الثالثة قيل إنّ النحو العربي نحو بنى لا استعمال ولا تداول؛ فهو نحوٌ يهتم بالشكل لا بالمعنى والسياق، أي إنّ « غاية النحو العربي القديم الإعراب والصحة النحوية، وإن الدراسات اللغوية العربية اهتمت بمبنى الكلام لا بمعناه، من حيث إن دراسة علم المعاني تبلورت على أيدي البلاغيين بزعامة الشيخ عبد القاهر الجرجاني في مرحلة لاحقة من تاريخ الدراسات العربية »[1]، أو الذي أبداه كل من الزركشي والسيوطي في كتابيهما، فهي « بعض المؤلفات تقدّم علاقات تماسكية للنص ترقى إلى ما قدمته اللسانيات النصية المعاصرة، مثل كتاب البرهان في علوم القرآن للزركشي، وكتاب الإتقان في علوم القرآن للسيوطي »[2].

فهذا الذي يقال هو إجحاف في حق أولئك النحاة من أمثال سيبويه والخليل، فالتراث العربي أساسه النص وضبط حدوده، قرآنا كان أو حديثا أو شعرا أو نثرا، وفي ذلك يقول الدكتور نعمان بوقرة: « ذلك أنّ مضمون التصور التراثي العربي منطلق أساسا من النص وعائد إليه، بل إنّ الوجود العربي لا يتحقق متميزا إلا من خلال اختصاص حضارته بالنص والكلام، بعكس الحضارة الغربية التي تعدّ الوريث الطبيعي لحضارة المنطق والعقل الإغريقي »[3].

أما الباحث معمر عفاس في نتائج بحثه المعنون بـ: "ملامح نحو النص في التراث العربي" المبني أساسا على إشكالية مفادها " هل تمكنت المدارس اللغوية التراثية من تخطّي معيارية الجملة في الإبانة عن مقاصد التواصل أم انتقلت إلى مشروع لغوي آخر والتفكير فيما وراء تأليف الجملة "، ويصل إلى نتيجة تقول : « بخصوص استخدام

([1])– يوسف سليمان عليان، النحو العربي بين نحو الجملة ونحو النص أمثلة من كتاب سيبويه، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، جامعة مؤتة(الأردن)، المجلد 07، العدد 01، (2011م) ص 187.

([2])– بدر الدين بخولة، الإسهامات النصية في التراث العربي، رسالة دكتوراه، جامعة وهران1(الجزائر)، (2016م)، ص ج

([3])– نعمان بوقرة، لسانيات الخطاب – مباحث في التأسيس والإجراء، دار الكتب العلمية، بيروت (لبنان)، ط: 01، (2012م)، ص 10.

القدامى لعلم النحو في توطيد فعاليات المعني، فقد اعتمدوا كثيرا من القواعد النحوية في إبانة المقاصد، لا سيما ما تعلق بالحذف، التقديم والتأخير والوصل والفصل، الربط بالموصول، الإحالة مما أبان عن قدرة تحكمهم فيما يتعلق بالوسائل اللغوية التي تشارك في تبيان المقاصد الكلية للخطاب مهما طال تركيب جزئياته، الشيء الذي يظهر الدور الرائد للعرب القدامى في إعطاء النص من خلال علم النحو رؤية مبكرة تنم عن تفطنهم العلاقات تركيب الكلام في شكل كلي تجسدت من خلال الإمام عبد القاهر الجرجاني»[1].

ويضيف قائلا : « إنّ الرؤية النصّية من خلال تراثنا العربي لم تقف عند حدود استخدام علم النحو فقط، فقد لمحنا عند البلاغيين والنّقاد ما أسهم بشكل لافت لا يمكن إغفاله في ميدان الممارسة النصية »[2].

وعليه فقد برهن الباحث على فهم القدامى للنص وما يربط عُقَدَه، من حذف وتقديم وتأخير ووصل وفصل وربط وإحالة ، والخطاب وما يتعلق به من قصديةٍ ومتكلمٍ ومستمعٍ والعلاقات القائمة في ذلك، وهي كلها مفاهيم نحو النص والخطاب، وهذا الفهم لا يتعلق بالنحويين فقط بل يضم البلاغيين والأصوليين والمصنفين كما يرى.

فالحقّ أحقّ بأنّ يقال؛ إنّ ما يعرف اليوم بنحو النص ما هو إلا تلك القراءة الجاحظية للفظ والمعنى وأحوال المتكلم والسامع في عملية التواصل بينهما، في سبيل ما سماه الفهم والإفهام، فيقول:« لأن مدار الأمر والغاية التي يجري القائل والسامع إنما هو الفهم والإفهام. فبأي شيء بلغت الأفهام، وأوضحت عن المعنى، فذلك هو البيان في ذلك الموضع »[3].

وما هو إلا تلك البلاغة التي اكتملت على لسان الجرجاني من خلال نظرية النظم، الذي هو « نظمٌ يعتبرُ فيه حالُ المنظوم بعضهُ معَ بعضٍ، وليسَ هو "النَّظم" الذي معناهُ

([1])–معمر عفاس، ملامح نحو النص في التراث العربي، رسالة دكتوراه، جامعة وهران (الجزائر)، (2016م)، ص252

([2])–المرجع نفسه، ص252.

([3])– الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر)، البيان والتبيين، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط7، القاهرة (مصر)، (1998م)، ص76

ضمُّ الشيء إلى الشيء كيف جاء واتفق »[1]. فالجرجاني فقه أنّ اللغة أكبر من إلصاق كلمة بأخرى أو لفظ بآخر، إنما هو لفظ ومعنى خاضع لظواهر تسمى حديثا بالنصية كالتنكير والحذف والتقديم والقصر وغيرها، مما عالجه الجرجاني لإثبات إعجاز القرآن الكريم.

وما هو إلا تلك المناسبة بين آي القرآن ومعرفة سبب نزولها عند المفسرين ففي الأولى يقول الإمام الزركشي في البرهان في علوم القرآن: « وفائدته جعل أجزاء الكلام بعضها آخذا بأعناق بعض فيقوى بذلك الارتباط ويصير التأليف حاله حال البناء المحكم المتلائم الأجزاء »[2]، وفي الثانية يقول أيضا: « وقد اعتنى بذلك المفسرون في كتبهم وأفردوا فيه تصانيف منهم علي بن المديني (ت 234هـ) شيخ البخاري (ت 256هـ) ومن أشهرها تصنيف الواحدي (ت 468هـ) في ذلك، وأخطأ من زعم أنه لا طائل تحته لجريانه مجرى التاريخ وليس كذلك بل له فوائد منها وجه الحكمة الباعثة على تشريع الحكم...»[3].

وما هو إلا ذلك التّناص الذي شغل النقّاد قديما في تنقيبهم وسبرهم للشعر وتمييزهم للجيد من الرديء، فقد « لاحظ النقّاد القدامى بعض معاني الشعر تتكرر عند شعراء آخرين، فتناولوها تحت باب السرقات الأدبية والمعارضة والمنافسة والتضمين والاقتباس والإغارة والإشارة »[4].

هذا الذي يقوله أغلب الباحثين العارفين باللسانيات الحديثة المطلعين على اللسانيات العربية القديمة في كون مباحث نحو النص لها جذور وامتداد للبيان عند الجاحظ، والنظم عند البلاغيين، المناسبة عند المفسرين، والتناص عن النقاد، نقوله ونقرّ به، ودلائله

([1])– عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة (م.ع.السعودية)، ط: 03، (1992م)، ص 49.

([2])–الزركشي (أبو عبد الله، بدر الدين، محمد بن بهادر بن عبد الله)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة (مصر)، (1957م)، ص 36.

(3)– المرجع نفسه، ص22.

([4])– بوبكر غرابي، سعيد تومي، مقاربة نظرية في تقنية التناص، مجلة القارئ للدراسات الأدبية والنقدية واللغوية، جامعة الوادي (الجزائر)، (2021م)، المجلد 4، العدد 3، ص 67.

منثورة وإثباته سهل، غير أن الذي نرفضه هو الاعتقاد بأنّ كتابا مثل كتاب سيبويه مثلا هو كتاب بنى (شكل) فقط، وأن مفاهيم كالخطاب والنص والتداول، لم ترد عند سيبويه ذلك للأسباب التالية:

أولا: إنّ دراسة ظاهرة النحو العربي يجب أن تتم داخل ظاهرة العلوم الإسلامية لا مفصولة عنها فالنحو العربي أو علم العربية هو جزء من تلك العلوم التي تكونت لحماية النص القرآني من اللحن والانحراف عن الحكم المستنبط، فالشافعي مثلا أصولي، كان له التأثّر الكبير بالنحاة الذين عاصرهم، بل إنّ رسالته في الفقه سماها ب "الكتاب"، ومن هنا ندرك العلاقة الكامنة بين مشروعه ومشروع سيبويه صاحب الكتاب، فالشافعي كان متأثرا بعمل النحويين، الذين قنّنوا اللغة وحدّدوا نسقها من داخل المجال التداولي العربي الإسلامي[1].

ثانيا: إنّ القول بأن النص والخطاب لا يدخل في اختصاص النحويين لأنّ بحثهم يقتصر على حدود الجملة فقط، إنما يختص به البلاغيون والأصولون والمتكلمون هو نفسه الذي يقال اليوم في علماء لسانيات النص. فمثلا لو تتبعنا رواده لوجدنا أنّ "جوليا كريستيفا" هي فيلسوفة وعالمة أنتروبولوجيا ومن رواد التحليل النفسي وروائية قبل أن تكون عالمة لسانيات، وكذلك نجد مثلا جون سيرل صاحب نظرية أفعال الكلام التي هي من مداخل التداولية قبل أن يكون لغويا فهو فيلسوف في فلسفة العقل والعلوم الاجتماعية.

ثالثا: إنّ كتابا ككتاب سيبويه، بُني على مفاهيم نصية وخطابية بارزة، وإن كان سيبويه لم يقدم لها أو يعرفها كحال الكثير من المسائل في الكتاب، فهو كتاب تطبيقي يصف كلام العرب ويحاول تفسير مجاري العرب في كلامهم، لا تعيين الحدود وفق المذاهب الفلسفية والكلامية. فمعايير الاتساق والانسجام والإعلامية والمقبولية والسياق، وكذا دورة التخاطب والمشاركين فيها وظواهرها وغيرها من المفاهيم المرتبطة بمجال التداوليات هي مما تناوله الحاج صالح وأثبته عند النحاة المدرجين ضمن الحدود البشرية

(1)– ينظر: فاتح جمبلي: إشكالية النص الشرعي بين الفهم والتطبيق – الإمام الشافعي أنموذجا، مداخلة مقدمة ضمن أعمال مؤتمر الإمام الشافعي، جامعة غزة، (2012م)، ص 557.

للنظرية الخليلية الحديثة، وهو الذي سيكون محل دراسة وتتبع في مواقع أخرى من البحث.

خلاصة

من خلال هذا الفصل بيّنا كيف كان التلقي العربي لِلّسانيات من جهة والتراث اللغوي العربي من جهة أخرى، حيث ظهر هذا التلقي إيجابيا في بعض جوانبه وسلبيا في الأخرى، فتمكن الدارسون العرب بهذه النظرة من مواكبه هذا المنجز اللساني، إمّا عن طريق نقل المنهج الوصفي وفق خصائص معينة تميزت بها المدرسة الوصفية العربية، أو النقل الحرفي للنماذج كما فعلت التوليدية التحويلية بخصائص معينه ذكرناها، وكذلك بالنسبة للتداولية التي حاول روّادها وعلى رأسهم أحمد المتوكل رسم مسار جديد في البحث اللساني؛ يعتمد تطوير النماذج الغربية بما يساير اللغة العربية باعتبارها متفردة بخصائص معينة.

غير أن النظر إلى التراث اللغوي العربي وعلى رأسه النحو العربي كان متباينا؛ فتلقى نقودا حادة في بعض القضايا خاصة من البنويين العرب، على نحو التأثر بالمنطق الفلسفي والعامل والمعيارية والوصفية، والتعقيد والصعوبة في النحو العربي واعتباره نحو جملة لا خطاب، وأُنصِف من بعضهم باعتباره داخلا في المنجز العلمي اللساني له ميزاته التي يفترق بها عن غيره.

الفصل الثاني:

اللسانيات عند عبد الرحمن الحاج صالح

الفصل الثاني: اللسانيات عند عبد الرحمن الحاج صالح

تعد اللسانيات ذلك الوافد الغريب على الساحة العلمية العربية، تلقاه العقل العربي بأحوال مختلفة، فاندفع إليه في البداية بعضهم ، وتوجس منه خيفة آخرون، كما رفضه بعضهم، وأغلق أذنيه عن السماع قسم آخر، والحاج صالح واحد من أولئك الذين نظروا في هذا الوافد وتلقوه، وكان الدافع المهم الذي جعله يدرس اللسانيات الغربية ويؤلف فيها، هو ما سمّاه تناسبا بينها وبين علم العربية، أو علم اللسان العربي وهو ما ألفه النحاة الأوائل، فيقول: « إنّ هذا التناسب الغريب الذي وجدناه بين الأوضاع النظرية والمنهجية التي امتاز بها فكر الخليل ومن تابعه، وبين الأوضاع العلمية الحديثة لجدير بالدراسة »[1]، وفي هذا الفصل سيكون البحث متوجها إلى المفاهيم اللسانية عند الحاج صالح في النظرية الخليلية الحديثة باعتبارها نموذجا قدمه عن اللسانيات العربية، ومفهومه للسانيات الغربية.

1. اللسانيات العربية عند الحاج صالح

تمثِّل اللسانيات العربية عند الحاج صالح ذلك النموذج الفريد الذي أقامه علماء الإسلام في دراستهم للغة العربية انطلاقا من النص القرآني، تحت ظل الأصالة إلى حدود التقليد والجمود، وبالتالي فاللسانيات العربية عند الحاج صالح والتي تبنيناها في رسالتنا هذه هي الأسس العامة للبحث اللغوي المدونة في كتب الحاج صالح، أقام من خلالها نظرية شاملة وظيفتها الدراسة العلمية للسان العربي بمنطق خاص يسمى " منطق العرب في علوم اللسان "، يقول الحاج صالح: « إنّ العلماء العرب في علوم اللسان الذين سنتطرق إلى أعمالهم هم المبدعون منهم أي العلماء الذين أسسوا هذه العلوم وفروعها وتمّ نموها على أيديهم، وذلك من القرن الثاني الهجري إلى القرن الرابع ومن جاء بعدهم من العباقرة »[2]، فاللسانيات العربية عند الحاج صالح هي ذلك البحث الذي ينحو فيه

(1)- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، موفم للنشر، الجزائر، (2012م)، ص10.
(2)- عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص8.

الباحثون منحى الخليل ومن تبعه من القرون الثلاثة خاصة، وهي العلوم التي طالب الحاج صالح دائما بإحيائها ودراستها وتعميق البحث فيها، بعبارته الشهيرة " تعال نُحيي علم الخليل ".

إذن فيمكن تعريف اللسانيات العربية عند الحاج صالح بأنها الدراسة العلمية للسان بمنطق العرب في علومهم، أي بالاستعانة بمجوع الوسائل العقلية التي استعملها علماء العربية في تحليلاتهم للغة. فاللسانيات العربية عند الحاج صالح – كمصطلح في بحثنا هذا– هو المصطلح الموافق للنظرية الخليلية الحديثة عند الحاج صالح.

والنظرية الخليلية الحديثة لصاحبها عبد الرحمن الحاج صالح كما يعرفها هي نظرية على نظرية، عرضها لأول مرة عام 1979[1]، وقد شهدت النظرية تعريفات وتقديمات كثيرة في الكتب والرسائل، وكذا الإشادة بصاحبها، وبما أعاد بعثه حول نظرة الخليل وسيبويه للغة، أي البحث في نظرية النحويين القدامى. غير أنّ الذي أثبته بحثنا في مدونة الحاج صالح –من وجهة نظرنا– وخلافا لما يعتقده الكثير أنّ الحاج صالح كان تراثيا، والحق أنّ الحاج صالح كان لسانيا حديثا بامتياز، بل إحكامه لخيوط اللسانيات الحديثة بشتى فروعها هو الذي مكّنه من بلورة نظريته، فلم يكن منتقدا للنظريات اللسانية الحديثة ولا معترضا عليها – كما يشاع عنه– بل متشبّعا بها ومادحا لأعلامها في مواضع كثيرة كدي سوسير وتشومسكي وأوسيتين وغيرهم كما سنبينه في مواضع كثيرة.

فالذي نعتبره –حسب رأينا– من الأخطاء هو اعتبار النظرية الخليلية الحديثة بحثا في التراث النحوي الأصيل، بل إنما هي نظرية لسانية حديثة مرجعيتها:

– العلوم الإسلامية في عصر الأصالة الممتد إلى القرن الرابع.

(1)– عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، 208/1.

- اللسانيات بمختلف تطوراتها النظرية والتطبيقية.
- علوم أخرى حديثة كالرياضيات والتعليمية والحاسوب (يُنظر ما يلي)

فالنظرية الخليلية الحديثة تعتمد حسب قول صاحبها على « الاختبار المتواصل لجميع النظريات بالتكنولوجيا الحديثة، وثانيا الرجوع إلى التراث الأصيل مع مواصلة البحث انطلاقا ممّا تركه لنا علماؤنا القدامى المبدعون »[1].

1.1. النظرية الخليلية والعلوم الإسلامية:

يعتبر الحاج صالح العلوم الإسلامية كلّا واحدا لا يتجزأ، أساسه النص القرآني الذي انبثقت منه هذه العلوم، وكانت دراسة اللغة تقع في المركز من هذه العلوم، باعتبارها ظاهرة صغرى من ظاهرة كبرى هي الإسلام، ودراستها بمعزل عن العلوم الإسلامية الأخرى يعدّ تفريطا في بعض الجوانب الإبستميولوجية للظاهرة العلمية، غير أنه في خضم هذا التوحيد للعلوم الإسلامية، وفي مسيرة الحاج صالح لضبط نظريته اعتمد على تقسيم الفترة الزمنية للنحو العربي إلى أصيل وإلى تقليد، فيقول الحاج صالح: « من أكبر الأخطاء التي يرتكبها العلماء المحدثون منّا... أن يجعل التراث العربي الإسلامي واحدا لا يختلف الجزء المتخلّف منه عن الآخر السابق، والحق غير هذا »[2]، ويقول في موضع آخر: « هناك تراث وتراث: طالما نادينا إخواننا اللغويين إلى الرجوع إلى التراث العلمي اللغوي الأصيل، ومازلنا إلى يومنا هذا نحاول أن نقنع الناس على ضرورة النظر فيما تركه أولئك العلماء الفطاحل الذين عاشوا في العصر الأول من الإسلام حتى القرن الرابع الهجري »[3]، أي من أبي عمرو بن العلاء إلى ابن جني.

([1])- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، 289/1

([2])- المرجع نفسه، 183/1.

([3])- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، 169/1.

كما ضبط العلماء الذين يدخلون ضمن نظريته وأخرج منها من لم يسر على مبادئها فعبارات مثل « أبا سعيد السيرافي وهو من أتباع مدرسة الخليل وسيبويه »[1] و« إلا ما شذّ مما نجده عند العلماء الذين كانوا غرباء في عصرهم كالسهيلي والرضي الإستراباذي وابن تيمية وابن خلدون فيما يخص العلوم الإسلامية غير النحو »[2]، عبارات قوية للدلالة على الفصل بين علماء النظرية حسب معيار الأصالة والتقليد، لا معيار الفترة الزمنية أو معيار التخصص.

فالحاج صالح لا يجعل علماء العربية والنحويين في منزلة واحدة من النظرية الخليلية بل يدخل من رسا على أصولها، ويخرج من جرت بهم شرائع سفنهم خارج تيارها، إذ يقول: « هذا وقد حاولنا أن نحلل ما وصل إلينا من تراث فيما يخص ميدان اللغة وبخاصة ما تركه لنا سيبويه وأتباعه ممن ينتمي إلى المدرسة الخليلية »[3]، فهو يخرج بعض العلماء من علماء النظرية **في بعض أفكارهم لا في كل علمهم** لأسباب مختلفة منها[4]:

– التأثر بالمنطق اليوناني كالتأثر الحاصل من ابن السراج والزجاج، لأن هذا التأثر كان السبب الرئيس في جمود الفكر العلمي العربي في جميع الميادين وبروز ظاهرة التقليد، وكذا اختلاف المنطق اليوناني عن المبادئ والمفاهيم التي بُني عليها النحو العربي، والتي هي أساس النظرية الخليلية الحديثة، ومع هذا فهو لا يتجاهل كل أقوالهم بل ما خالفوا فيه الوسائل العقلية للتحليل الخليلي، فابن السراج مثلا يراه عبد الرحمن

(1)– المرجع نفسه، 129/1.
(2)– المرجع نفسه، 183/1.
(3)– المرجع نفسه ، 208/1.
(4)– المرجع نفسه، 1/[241–242].

الحاج صالح « منبع فريد ومهم وصحيح كل الصحة لكل من أراد الاطلاع على تطور النظريات والمذاهب في النحو العربي إلى ذلك الزمان »[1].

– التقليد: وهو ما كان عليه ابن مالك ومعظم شارحي ألفيته في النحو باعتبارهم أصحاب المدرسانية النحوية أصحاب النحو التعليمي، التي تختلف عن العلمية التي تكتسبها أبحاث النظرية الخليلية، وهذا لخلطهم الحاصل بين علم النحو وتعليمه، والوقوع في «الغلط الفظيع هو أن يظن أنّ هذا الذي وضع للتعليم إنما هو كافٍ لتحصيل المعرفة العلمية أيضا »[2].

– مخالفة آراء النظرية الخليلية على نحو المبرد، باعتباره أول من خالف آراء من قبله من أجل المخالفة كما يقول الحاج صالح، ورده للروايات الصحيحة الثابتة تعسفا إن لم توافق مقاييسه. يقول الحاج صالح: « والمبرد بذلك وعلى هذا الأساس – رد الروايات الصحيحة الثابتة– لا يمثل المدرسة الخليلية إطلاقا فهو شاذّ في سلوكه وإن صار زعيما لمدرسة البصرة بعد المازني »[3]، ومع هذا فيستدل به عبد الرحمن الحاج صالح في كثير من مواقفه الخاصة بالنظرية، فواضح ذلك الأخذ لكل مفيد وترك ما لا يستفاد منه كما يذهب.

وعليه فالحاج صالح يضع صفات للعلماء الذين هم ضمن المراجع العامة للنظرية الخليلية الحديثة[4]:

- العيش في زمن الفصاحة اللغوية.

(1)– عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص 86.

(2)– المرجع نفسه، ص 87.

(3)– الحاج صالح، عبد الرحمن، السماع العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، موفم للنشر، الجزائر، (2012م)، ص376.

(4)– للاستزادة أكثر يرجع لكتاب عبد الرحمن الحاج صالح، السماع العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة وبالأخص مقدمته.

- المساهمة في التحريات الميدانية ومشافهة فصحاء العرب.
- المساهمة في جمع وضبط وتكوين المدونة اللغوية العربية.
- ضبط طرق تحليل ووصف هذه المدونة اللغوية.
- استنباط القوانين العامة للغة العربية من هذه المدونة اللغوية.
- الصياغة الرياضية لهذه القوانين وتعليلات الخروج عن هذه القوانين.

فواضح من هذه الصفات أنّ الحاج صالح ينظر إلى العلماء داخل النظرية الخليلة بميزان واحد، وتتفاوت درجاتهم باختلاف مساهماتهم في الشروط السابقة، مهما ابتعدت تخصصاتهم عن اللغة والنحو أو تقاربت من جهة، ومهما كان عصره من جهة أخرى، ومن هؤلاء:

علماء اللغة والنحو: يدخل علماء اللغة وعلماء النحو في باب واحد كون أكثرهم ممن دون اللغة وقعّد لها، ويُعَدُّون من أهم مراجع الحاج صالح في ضبط نظريته الخليلية، باعتبارهم المرجع الأول في تشكيل مدونة اللغة العربية، وتحليلها واستنباط نظام اللغة منها، فإليهم يرجع فضل حفظ كلام العرب واستخراج مقاييسه. وقد وضع لهم شروطا ومقاييس استقاها مما وضعه النحاة وعلماء اللغة ضمن ما يعرف بمرحلة السماع والتسجيل والتدوين، دونها في كتاب خُصّ بهم سماه " **السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة** ".

وعلماء اللغة عند الحاج صالح هم من ثبت سماعهم لفصحاء العرب ومقابلتهم إياهم والتنقل إليهم، أي :« الذين حصل لهم سماع بالفعل من أفواه فصحاء العرب وخاصة الذين قاموا بتحريات في عين المكان »[1] كما يقول الحاج صالح، وعلماء النحو هم من ساهموا في التقعيد للنحو وإيصاله إلى ذروته في كتاب سيبويه والسير على ما

(1)– الحاج صالح، عبد الرحمن، السماع العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، ص8

خطه سيبويه في كتابه، وقد ذكرهم الحاج صالح في كتابه السالف الذكر بداية من أبي الأسود الدؤلي وصولا إلى ابن جني، فمنهم عيسى بن عمر الثقفي (ت 149 هـ)، أبو عمرو بن العلاء (ت 154هـ)، المفضل الضبي (ت 168هـ)، الخليل بن أحمد (ت 175 هـ)، أبو الخطاب الأخفش (ت 177 هـ)، سيبويه (ت 180 هـ)، يونس بن حبيب (ت 182 هـ)، أبو جعفر الرؤاسي(ت 187 هـ)، الكسائي (ت 189 هـ)، أبو عمر اليزيدي (ت 202 هـ)، النضر بن شميل (ت 203 هـ)، أبو زيد الأنصاري (ت 205 هـ)، قطرب (ت 206 هـ)، أبو عبيدة (ت 211 هـ)، أبو عمرو الشيباني (ت 213 هـ)، الأصمعي (ت 215 هـ)، الأخفش (ت 215 هـ)، التوزي (ت 230 هـ)، أبو عبد الله بن الأعرابي (ت 231 هـ)، بو الحسن الأثرم (ت 232 هـ)، أبو عثمان المازني (ت 248 هـ)، أبو إسحاق الزيادي (ت 249 هـ)، أبو حاتم السجستاني (ت 250 هـ)، أبو عمر الجرمي (ت 255 هـ)، أبو الفضل الرياشي (ت 257 هـ)، المبرد (ت 285 هـ) أبو العباس ثعلب (ت 291 هـ)، حتى وصل إلى ابن جني (ت 392 هـ) الذي ختم به سلسلة اللغويين. فهذا دليل على أن الحاج صالح لم يحصر علماء النظرية الخليلية من مدرسة دون أخرى أو قرن دون آخر، بل تجاوز النحاة إلى عصور متأخرة مثل السهيلي (ت 581 هـ)، والاستراباذي رضي الدين (ت 684 هـ). وابن هشام (ت 761 هـ)

علماء الحديث: لعلماء الحديث مكانة كبيرة في بحث الحاج صالح، حتى رسخ منهجهم في أقلامه رسوخا، حتى صار منهجه في ضبط الروايات منهج المحدِّثين، ومن ذلك إثباته نشأة النحو لأبي الأسود الدؤلي، والرد على الكثير من الروايات المغلوطة والمأخوذة عن صاحب الأغاني، والرد على مزاعم تأثر سيبويه والخليل بمنطق حنين بن إسحاق بإثبات عدم المصاحبة بينهم، فاتسم منهج عبد الرحمن الحاج صالح في الرواية بخصائص منها ضرورة تصديق الروايات والأقوال والأحداث التي رويت من أكثر من

وجه، وعدم الأخذ بكل ما ورد في الكتب دون التثبت من صحتها وأقوال العلماء فيها، وهو ما رآه الحاج صالح في كون الكثير من الكتب حملت من التسلية والحكايات والأساطير ما أبعدها عن الصبغة العلمية، وحملت شبهات علمية لا تقبل النقل عنها، كما حذّر من الأخذ عن الروايات التي يتصف أصحابها بالكذب والتلفيق والمجون بإجماع علماء عصره، وكذلك تعارض الروايات بعضها ببعض، ومخالفتها للواقع المشاهد وغيرها ممّا هو أصيل ثابت في منهج المُحَدِّثِين. يقول عبد الرحمن الحاج صالح: « والأصل في ذلك هو الاعتماد على المصدر الأقدم في الرواية وقبول الرواية بالشروط التي يشترطها أهل الحديث القدامى وقنّنها مؤلفو الكتب في الجرح والتعديل، فهم الذين أسسوا حقا أصول النقد التاريخي في ميدان الرواية »[1].

الفقهاء والأصوليون: العلاقة القائمة بين الفقه وعلم الأصول وعلم العربية علاقة متبادلة يأخذ هذا من هذا، فهي علوم ظهرت ونشأت وتطورت في آن واحد، ضمن الظاهرة الكبرى التي حدثت آنذاك عند العرب أي الإسلام. فتأثر الفقهاء بما جاء به النحاة والعكس أيضا، فممن يُعتمد عليهم في رسم النظرية الخليلية الحديثة الأصوليون والفقهاء، باعتبارهم ممن درسوا اللغة خاصة في شقها الخطابي، قصد فهم النصوص واستنباط الأدلة والتقعيد للأحكام، واعتماد الحاج صالح عليهم واضح ومصرح به. حيث يقول عند دراسته للخطاب والتخاطب: « وأهمية ما انتهى إليه الأصوليون وعلماء البلاغة من الأقوال والتحليلات كبيرة جدا. ولذلك سوف نرجع إليهم في أكثر المسائل التي

(1)– عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص19.

سنتعرض لها »[1] ، ويقول في موضع آخر: « وكل هذا يفسر كثرة استعمال الأصوليين والمتكلمين منهم خاصة لكلمة خطاب منهم الباقلاني والقاضي عبد الجبار »[2].

كما يستعين الحاج صالح بعلماء آخرين في وضع نظريته كالقراء وعلماء الكلام والمفسرين، فمثلا عبارات تتضمن المفسر والتفسير موجودة في كتب الحاج صالح من قبيل: « ويفسر الطبري الأية هكذا....» و« وقال الزمخشري في تفسير هذه الآية... »[3]، بل استعان حتى بالفلاسفة والأطباء كما فعل مع ابن سينا في تحديده لطبيعة الصوت ومفهومي الحركة والسكون.

2.1. اللسانيات بمختلف فروعها وتطبيقاتها

لقد كان للسانيات دور مهم في بلورة نظرية الحاج صالح، وقد أقرّ بذلك في كثير من المواضع، بل لن تجد له مقالا إلا وذكر بعض ما تذهب إليه النظرية اللسانية الحديثة مقابل ما ذهبت إليه النظرية الخليلية، فأوضح موقفه في بداية عرضه لكتبه المندرجة تحت ما سماه بـ " **سلسلة علوم اللسان** " والتي تضم مجموعة كتب ألفها في أواخر حياته ضمنها نظريته ونظرته للتحليل اللساني وهي:

- السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة.
- منطق العرب في علوم اللسان.
- الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية.
- البنى النحوية العربية.

(1)- عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص11.
(2)- المرجع نفسه، ص 16
(3)- عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص15

حيث قال بأنّ أعماله لم تكن لتغفل ما كتبه علماء اللسان بالمقابل لم تكن لتنغمس في هذه النظريات الحديثة تاركة ما أبدعه الأولون في علوم اللغة. فلذلك وضع شروطا تجعل النظريات سواء القديمة منها أو الحديثة تحتل مكانة مرموقة بين أخواتها هي كالآتي [1]:

- النظر للغة ككل متماسك
- التمييز الحاسم بين الجانب اللفظي الصوري والجانب المعنوي الخطابي
- القدرة على تفريع الفروع الكثيرة على الأصول القليلة
- القدرة على الصياغة الرياضية الملائمة لطبيعة اللغة

- **النظر للغة ككل متماسك:** فاللغة عند الحاج صالح لا ينظر إليها من جانب واحد، لفظا كان أو معنى، وضعا كان أو استعمالا، بل هي جوانب مهمة تتكافل معا لوضع تحليل سليم للغة، وبالتالي فاللغة تحتاج إلى تضافر مجموعة من الوسائل العقلية لتحليلها، من ضمنها الوصف والاستنباط والتحليل، أما الاكتفاء بأحدها فهو إغفال لجوانب مهمة فيها. فمنهج النظرية هو الجمع بين كل هذه الوسائل التي قد تبدو للوهلة الأولى كأنها متناقضة غير أنها تكمل بعضها بعضاً بل تنتج مسارا تحليليا ولنسميه **بالتحليل الخليلي**، الذي يتميز كما يقول الحاج صالح بـ « المشاهدة والاستقراء والاختبار من جهة، والصيغة العقلية من جهة أخرى »[2]، فالحاج صالح لطالما أكدّ مرارا على النقطة الثانية.
- **التمييز الحاسم بين الجانب اللفظي الصوري والجانب المعنوي الخطابي:** فما هو للفظ فهو للفظ وما هو للمعنى فهو للمعنى، والخلط بين الجانبين من أكبر

(1)- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، 96/1.

(2)- التواتي بن تواتي، المدارس اللسانية في العصر الحديث ومناهجها، دار الوعي، الجزائر، (2008م)، ص 91.

أخطاء النحويين بعد القرن الرابع الهجري كما يقول الحاج صالح، وإهمال أحدهما يُعَدُّ خطأ آخر كما فعل بعض رواد البنوية في إبعادهم للتداول من التحليل، أو الاهتمام المبالغ فيه من بعض التداوليين بالفعل الإنجازي دون سواه، أو الخلط بن الجانبين كما فعل آخرون، فالتداولية – مثلا– حاولت الهروب من البحث في الأبنية و المعاني إلى البحث في الاستعمالات، كردّة فعل ونقد للنظريات السابقة التي بحثت في البنية بعيدا عن استعمال المتكلم لها، فأصحاب الفلسفة التحليلية التي هي مرتكز التداولية ترى حسب الدكتور مصطفى غلفان أن الألسن لا تملك معاني محدّدة، ولكن لها استعمالات متنوعة، فمن من غير المجدي أن نبحث عن المعاني، بل يكفي أن يقتصر البحث على الاستعمالات[1].

- **القدرة على تفريع الفروع الكثيرة على الأصول القليلة** فهي تلك القدرة التي تملكها اللغة وتُمَكِّن مستعملها من تحقيق التواصل بواسطة مجموعة محدودة من القواعد، عن طريق ما يعرف بالتفريع، أو ما سمته النظرية التوليدية التحويلية بالتوليد والتحويل، وهو ما لم تتمكن منه البنوية كما سنبينه في موضعه، فالنظرية الخليلية تجعل كل اللغة أصلا وفرعا، سواء ما تعلق باللفظ أو ما تعلق بالمعنى، فالأصل والفرع من الأسس التي يقوم عليها التحليل الخليلي و « الأصل هو ما يُبنى عليه ولم ينبن على غيره، وهو ما يستقل بنفسه ولا يحتاج إلى علامة تميزه عن فرعه، والفرع هو الأصل مع زيادة أي شيء من التحويل »[2].

([1])– مصطفى غلفان، اللسانيات البنيوية: منهجيات واتجاهات، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت (لبنان)، (2013م)، ص 55.

([2])– عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص217.

فاللغة كلها أصل وفرع. فالمذكر أصل للمؤنث ودل عليه تاء التأنيث: مؤمن ← مؤمن + ــة، والتنكير أصل للتعريف ودل عليه "ال" التعريف: مؤمن ← ال + مؤمن، والنواة أصل لكل اللفظات: مؤمن ← في + مؤمن + علامة إعرابية + التنوين، والجملة ضرب زيدٌ عمراً أصل لضرب عمراً ودل عليه ترك "زيد" لموضع المعمول الأول، والجملة "زيدٌ منطلقٌ" أصل للجملة "كان زيدٌ منطلقاً" ودل عليه الموضع الفارغ الذي احتله الابتداء في "زيدٌ منطلقٌ"، المعنى الوضعي أصل للمعنى الاستعمالي : نؤوم الضحى ← معنى وضعي (النوم وقت الضحى) ← معنى استعمالي (غنج المرأة ودلالها وعيشها المرفّه) دل عليه قرينة عقلية.

فاللغة إذن؛ كلها أصل وفرع في التحليل الخليلي، سواء ما تعلق باللفظ أو المعنى وعمليات الانتقال من هذا الأصل إلى الفرع هي لب الفكر اللغوي عند الخليل وأتباعه.

- **القدرة على الصياغة الرياضية الملائمة لطبيعة اللغة:** وهي المحك للنظريات وقد نجحت كثير من النظريات في هذا الميدان ومنها النظرية الخليلية الحديثة، فيجعلها الحاج صالح أحد مميزات النظريات القوية كما سنبينه في حديثنا عن مفهومه للعلم وكذا علاقة النظرية الخليلية الحديثة بالرياضيات.

3.1. النظرية الخليلية والعلوم :

أ- **النظرية الخليلة وتعليمية اللغة العربية:** تقدم النظرية الخليلية منهجا دقيقا يُرسم من خلاله المسار التعليمي، وذلك من خلال دراسة واقع تعليم اللغة في المدارس وما يُقدَّم للتلميذ من مادة لغوية، هذا المنهج -مما لاحظناه- هو محاولة لتطبيق منهج النحاة في

جمع اللغة والتقعيد لها في تشخيص المحتوى المقدم للتلميذ أو الطالب، فالمادة اللغوية في التعليم حسب النظرية الخليلية يجب أن يُدرس واقعها بإتباع ثلاث مراحل[1]:

- **التحريات الميدانية والاستقراء الشامل للمعطيات اللغوية** والتي تضم:
  - إحصاء الوحدات اللغوية والبنى المستعملة
  - قياس درجة تواترها ومختلف السياقات الواردة فيها
- **تحليل المدونة:** وذلك عبر مرحلتين:
  - مرحلة الرتابات: وهي مرحلة يستعان فيها بالحاسوب وأنظمة الإحصاء قصد حصر جميع السياقات التي ترد فيها المعطيات اللغوية التعليمية
  - مرحلة التحليل المعمق: وهي مرحلة يعرض فيها المدونة المجموعة على النظريات اللسانية والتربوية والاجتماعية.
- **مرحلة النقد الموضوعي واستنباط مقاييس اختيار المادة اللغوية:** وهي مرحلة أخيرة يوضع من خلالها مقاييس ضبط المادة اللغوية المقدمة للتلميذ والطالب وهي مقاييس الألفاظ ومقاييس الدلالة و مقاييس الاستعمال.

إنّ أهم ما لاحظه الحاج صالح حول المادة التعليمية للغة هو ذلك البون الشاسع بين اللغة التي تُقدم للمتعلم، وتلك التي تعتمدها النظرية الخليلية الحديثة، مما جمعه النحاة عن العرب الفصحاء؛ هذه اللغة التي تتميز بالكثير من الظواهر التي تخضع لمبدأ التخفيف (الاقتصاد اللغوي عند اللسانيين) من اختلاس وتسكين للحركات وحذف للحركات والكلمات وغيرها، فالنصوص اللغوية المصطنعة غير الخاضعة لقوانين التخاطب والمقدمة للمتعلم تشكل له سلوكا تعليميا مُنفِّرا، رغم صحة ما يُلفَظ به. فـ « عدم استجابة المناهج التعليمية لما يتطلبه استعمال اللغة الطبيعي من تنويع التعبير حسب ما

(1)– عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص[208 – 240]

تقتضيه أحوال الخطاب الحقيقية غير المصطنعة »[1] من أهم ما تحاول النظرية الخليلية الحديثة حله بتزويد هذه المناهج بنصوص وعبارات ضمن الخطاب اليومي العادي للمتعلم، خاصة استعمالات يُعتقَد أنها عامية وخاطئة، إلا أنها أوجه لأداءات ذكرها النحاة والقراء.

ومثال ذلك: أن يطلب المعلم من المتعلم قراءة الجملة الآتية: " **المؤمن** يحبه الله ورسوله " فيقرأ المتعلم " المومن يحبه الله ورسوله "، فيصحح المعلم بـ " المؤمن وليس المومن " الصواب هو المؤمن والمومن معا لأن كليهما وارد عن الفصحاء، فهو من العربية، أو أن يسأل المعلم ماذا وجدت ليلى في الطريق؟ فيجيب المتعلم: الذيب، فيصحح المعلم : نقول الذئب وليس الذيب كما أنها يجب أن ترد في جملة مفيدة وهي "وجدت ليلى الذئب"، رغم أنّ عبارة " الذيب " صحيحة من جانبيها الأدائي والتركيبي ، لأن تسهيل الهمز والحذف من كلام العرب مع حصول الإفادة في جواب المتعلم "الذيب".

فالنظرية الخليلية الحديثة تساهم في تعليمية اللغة العربية من خلال تقديم مادة لغوية للمتعلم يتم من خلالها دمج المتعلم مع الأحوال الخطابية المتعددة التي يتلقاها وينتجها وبالتالي جَعْل هذا المتعلم « قادرا على استعمال اللغة في شتى الظروف والأحوال الخطابية »[2].

(1)- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، 174/1

(2)- المرجع نفسه، 175/1.

هذا من الجانب الخطابي، أما من الجانب البنوي فتسعى النظرية الخليلية إلى تقديم تمارين بنوية إلى المتعلم، تعتمد مُثُل النظرية في مختلف مستوياتها، « من خلال استبدال شيء بشيء أو تقديم شيء على شيء أو تحويله بأي طريقة كانت »[1].

ومثاله: تلقين المتعلم وزنا من الأوزان وليكن "فَعَل"، فيُقدَّم للمتعلم نصا يحتوي مجموعة من النظائر على نحو: **ضرب عمر خالدا بعد أن سرق خبزه وأكل جزءاً منه**

المطلوب: 1 – استخرج الأفعال من النص

2– ضع الحروف التالية في الجدول التالي: ض ر ب ، س ر ق، أ ك ل (هنا يقوم التلميذ بملىء الجدول متبعا نفس الترتيب)

ف	َ	ع	َ	ل
ض	َ	ر	َ	ب
س	َ	ر	َ	ق
أ	َ	ك	َ	ل

3– ضع حروفا من عندك في الجدول التالي توافق المثال السابق

هنا سيلاحظ المتعلم ذلك التوافق في المجرى للحروف فيقوم بملء الجدول التالي دون مراعاة للمعنى، ولكن يكون قد حصل له معرفة لا شعورية بمثال " **فَعَل** " وصار يقيس عليه، ثم تأتي مرحلة يقوم المعلم بإعطاء المتعلمين المستعمل منها والمهمل.

ف	َ	ع	َ	ل
ج	َ	س	َ	ر
ب	َ	د	َ	ن

(1)– المرجع نفسه، 186/1.

ك	َ	م	َ	ل

ومثاله في التركيب تلقين المتعلم مواضع المفعول به، فيُقدَّم للمتعلم النص التالي:

كان عمر وزيد يجلسان معا في القسم، ثم تشاجرا فضرب أحدهما الآخر، فشاهدهما خالد فأخبر المعلم بذلك فقال:

1- ضرب عمرُ زيداً

2- ضرب زيداً عمرُ

3- زيداً ضربه عمرُ

المطلوب :

1- حدد المفعول به في الجمل السابقة (فسيلاحظ المتعلم أنّ " زيد " اتخذ ثلاثة مواضع)

2- املأ الفراغات التالية:

1- ضرب عمرُ زيداً ⟵ فعل + فاعل + مفعول به

2- ضرب زيداً عمرُ ⟵ ..... + ... + ...

3- زيداً ضربه عمرُ ⟵ ..... + ... + ...

في هذه الخطوة سيلاحظ المتعلم إمكانية صياغة الجمل في معادلات مختلفة مما تُمَكِّنه من استنباط قاعدة نحوية وهي إمكانية تقدم المفعول به (معمول2) عن الفاعل (معمول1) وعن الفعل (عامل)، مع ملاحظته لعدم تقدم الفاعل على فعله، فدائما يذكر بعده.

وبهذا نكون قد صغنا « القواعد لا كقوانين محررة، بل كأنماط ومُثل، مصوغة برموز على مثل ما هو حاصل في الرياضيات »[1]، فهدف النظرية الخليلية من هذه التداريب هو الوصول في بناء مناهج تعليم اللغة إلى « جعل التمرس والترسيخ للمثل الإجرائية هي القسط الأوفر من محتواها، بحيث تصبح تشكل ثلاثة أرباع درس اللغة »[2] كما يقول عبد الرحمن الحاج صالح.

ب- النظرية الخليلية والرياضيات: تعدّ الرياضيات من أقدم العلوم، بل إنّ تاريخ نشوئها يبدو غامضا مثلها مثل اللغة، وقد اتخذت الرياضيات منذ القديم لنفسها مكانة مهمة بين مختلف العلوم، حتى صارت تمثل لغة الكتابة لها، فصارت علما لا يستغنى عنه في شتى مجالات حياة الإنسان، فالرياضيات علم نظري بحت يبحث في الأرقام والرموز، يعمل على نقل المحسوسات إلى مجردات، فهو ذو كفتين الهندسة والجبر، يرتكز على منطق عقلي خاص يسمى المنطق الرياضي، وهو غير المنطق الفلسفي.

لقد عنيت النظرية الخليلة الحديثة بالرياضيات أيما عناية، فكانت معينا مباشرا للحاج صالح في تقديم النظرية من خلال ما تهدف إليه من جهة، ومن خلال الاستعانة بعدة مفاهيم رياضية في النظرية، فمن أهداف النظرية كما يقول الحاج صالح « إعداد مقاييس رياضية للوصول إلى صياغة المباني اللغوية صياغة رياضية »[3]، وهذا الهدف هو هدف كل العلوم باعتبار الرياضيات باتت لغة عالمية تترجم من خلالها هذه العلوم، والصياغة الرياضية هي المحك لصحة النظريات، فصحة النظرية وخطؤها مرتبط بهذه الصياغة كما يرى تشومسكي: « إنّ الصياغة الدقيقة غير الملائمة إذا طورناها إلى

(1)- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، 189/1.
(2)- المرجع نفسه، 187/1.
(3)- المرجع نفسه، 118/1.

نتيجة غير مقبولة، غالبا ما تساعدنا على كشف النقاب عن مصدر عدم الملاءمة فيها... إنّ النظرية التي صيغت صياغة شكلية قد تقدم بصورة تلقائية – آلية – الحلول لمسائل كثيرة»[1].

فكما قامت الرياضيات بتقديم دوال لعلوم عديدة فكذلك يمكن للنظرية الخليلية الحديثة أن تقدم دوالّ عديدة في صياغة اللغة في كل مستوياتها الشكلية فيكون منهجها رياضيا بامتياز.

مثال1: النمذجة الرياضية في الأفعال: يمكن وضع دالة لبِنية الثلاثي المجرد على النحو التالي:

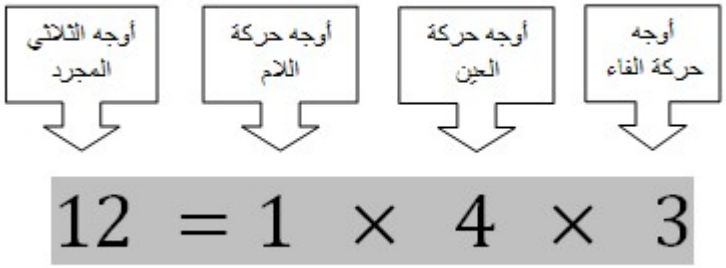
س= ف + أ + ع + ب + ل

حيث يكون "س" متغيرا حسب "ف" و "ع" و "ل" و "أ" و "ب" التي هي عبارة عن متغيرات مجموعة تعريفها هي حروف العربية ف=ع=ل= { أ ب ت ث ج....} و أ= { الضمة، الكسرة، الفتحة}، ب= { الضمة، الكسرة، الفتحة، السكون}.

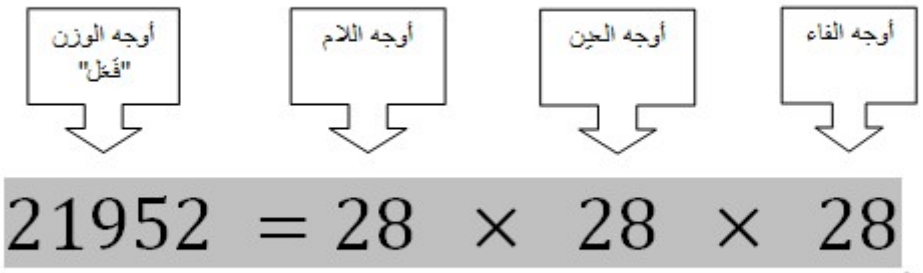
وبما سموه قسمة التراكيب –التي سنعود لها لاحقا– يتحدد لنا مجموع احتمالات الأوزان من جهة، ومفردات المعجم من جهة أخرى. ثم تقيد هذه الدوال مثلما تقيد الدوال الرياضية بوضع شروط عليها يحددها الاستعمال، على نحو عدم ابتداء العرب كلامهم بساكن وعدم توالي ساكنين وغيرها من الشروط.

(1)– نعوم تشومسكي، البنى النحوية، ص11

فمثلا عدد أوزان الثلاثي المجرد هي أوجه الفاء المحركة بثلاث حركات تضرب في أوجه العين التي تسكن بالسكون وتحرك بثلاثة حركات فلا يدخل الفاء سكونا، مع إلغاء الحركات في اللام كونها حركات إعراب، وقد قام الخليل بن أحمد الفراهيدي في معجمه العين بهذه العمليات الرياضية الدقيقة فأحصى عدد أوزان الثلاثي المجرد في اثني عشر وزنا وهي (فَعَل)،(فَعِل)،(فَعُل)،(فَعْل)، (فعَل)،(فُعِل)،(فُعُل)،(فُعْل)،(فِعَل)، (فِعِل)،(فِعُل)،(فِعْل.)



وكذلك تحصى عدّة الوزن فَعَل باعتبار الحركات ثوابت والحروف متغيّرات على النحو التالي:



Active
Accéde

غير أنّ الحرف في الثلاثي لا يتكرر أكثر من مرة واحدة فيكون عدد الأوجه 19656 وجها من خلال المعادلة التالية:

$$\int_{28}^{3} = \frac{28!}{(28-3)!} = \frac{28!}{25!} = 28 \times 27 \times 26 = 19656$$

فالاستعانة بقوانين الاحتمالات والتكرارات في النظرية الخليلية الحديثة واضح خاصة في كتاب منطق العرب في علوم اللسان، الذي يجعل قسمة التراكيب التي استعان بها النحاة نفسها ما يعرف اليوم ب العاملي (factorial)[1].

مثال2: مثال اللفظة الاسمية: رسم الحاج صالح من خلال تحليله لكلام الخليلين أمثلة في مختلف المستويات ومنها ما يعرف بمثال اللفظة الاسمية، وهي مجموعة مواضع تدخل فيها العناصر اللغوية وتخرج، ناتجة عن العمليات الإجرائية التي يقوم بها متكلم العربية يوميا لصوغ كلامه:[2]

حرف الجر	"ال" التعريف	النواة الاسمية	الحركة الاعرابية	التنوين والمضاف	الصفة
2	1	0	1	2	3

الشكل : مثال اللفظة الاسمية

يمكن صياغة هذا المثال من خلال معادلة أو دالة كالآتي:

$$\text{لف}_{\text{إس}} = -2\text{أ} - 1\text{ب} + 1 + 1\text{ج} + 2\text{د} + 3\text{هـ}$$

"لف$_{\text{إس}}$" رمز للفظة الاسمية وهو متغير حسب "أ" و "ب" و "ج" و "د" و "هـ"

(1)- عبد الرحمن الحاج صالح: منطق العرب في علوم اللسان، ص[218-228].

(2)- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، 14/2.

فـ "أ" و "ب" و "ج" و "د" و "هـ" هي مجموعات، « وتتكون المجموعة من عدد من العناصر أو الأعضاء »[1]، أي تدخل فيها عناصر لتشكل تعريفا لها فمجموعة تعريف "أ" هي :[من – إلى – حتى – خلا – حاشا – عدا – في – عن – على– مذ – منذ – رب – اللام – كي – الواو – التاء – الكاف – الباء – لعل – متى، Ø] ومجموعة تعريف "ب" هي: [ال، Ø]، ومجموعة تعريف "ج" هي: [الفتحة، الضمة، الكسرة، Ø]. ومجموعة تعريف "د" هي: [التنوين، مضاف إليه، Ø]، ومجموعة تعريف "هـ" هي: [الصفة، Ø]، و الـ"1" هو العنصر الثابت الذي تحفظه دائما العملية الكلامية للفظة مما يعني عدم إمكانية خلو اللفظة من الاسم المفرد الذي هو أصل لكل تحويل و"–1" ، "–2" ، "+1" ، "+2" ، "+3" هي مواضع ل "أ" و "ب" و "ج" و "د" و "هـ" على التوالي، وكل مجموعة من المجموعات تحتوي على "Ø" وهو الذي يعني بقاء هذا الموضع فارغا وهو ما يسمى بخلو الموضع.

مثال3: البنية العاملية: إنّ الجمل في النظرية الخليلية تخضع لمعادلة ثابتة هي:

$$ع + م1 \pm م2 \pm خ$$

حيث تدخل العناصر اللغوية في مواضع معينة هي العامل (ع) والمعمول الأول (م1) والمعمول الثاني (م2) والمُخَصِص (خ) مع تقييد المعادلة ببعض الشروط على نحو:

– عدم جواز تقدم (م1) على (ع)

1 – ينيش ألوود وآخرون، المنطق في اللسانيات، ترجمة عبد المجيد جحفة، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت(لبنان)، ط: 01، (2012م)، ص 17.

– قد يرد عنصر في موضع كل من (ع) (م1) (م2) و(خ) وقد يكون معدوما في مدرج الكلام لا في المثال فتأخذ العلامة العدمية حيز الموضع الفارغ على نحو:

ø	زيد	منطلق	ø
كان	زيد	منطلقا	ø
ø	زيد	منطلق	صباحا
ضرب	زيد	عمرا	ø
ضربـ	ø	ـه	ضربا

ع	م1	م2	خ

– قد يتقدم (م2) على (م1) نحو قوله عزّ وجل: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [سورة الروم، الآية 47]، أو على (م1) و(ع) معا، على نحو قوله عزّ وجل: ﴿وَأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ ﴾ [سورة الأعراف، الآية 177].

– لا يتقدم التمييز على عامله إذا كان اسما، نحو: " رطل زيتا " أو فعلا جامدا، نحو: "ما أحسنه رجلا" وندر تقدمه على المتصرف كقوله: " أنفسا تطيب بنيل المنى "[1].

وليست مفاهيم " العاملي " و" الدالة " هي ما استفادت به النظرية الخليلية من الرياضيات فقط، بل الكثير من المفاهيم الأخرى على نحو المجموعة.

(1)–ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت (لبنان)، ص371.

ففي الرياضيات تعدّ المجموعة من مفرزات التطور الحاصل لها عبر مراحل؛ بداية من الرياضيات الكلاسيكية عند إقليدس الذي يعدّ نقطة مضيئة في تاريخ الرياضيات، إلى ظهور فلسفة ""رينيه ديكارت" صاحب الهندسة التحليلية الذي أقام جبره بتعويض النقاط بالإحداثيات والأشكال والمنحنيات بالمعادلات، فأعطى العلوم المختلفة وعلى رأسها الرياضيات دفعة قوية نحو التجريد، ليأتي بعده " جورج بوول " مؤسس المنطق الرمزي الذي أعطى للجبر منطقا خاصا فيما سُميّ بجبر المنطق الذي يجمع بين المتغيرات والثوابت[1].

غير أنّ الرياضيات اهتزت اهتزازا عظيما في مرحلة لاحقة، دخلت من خلاله في منعرج خطير، وذلك حين تشعَّبت موضوعاتها وصعب الإلمام بها، فاهتزت أسسها وظهر ما يسمى بأزمة الأسس، فعُدّ هذا التاريخ الثاني الحاسم في مسار الرياضيات من خلال الذهاب نحو الرياضيات المعاصرة التي تعتمد النسق الأكسيومي فتحولت الرياضيات من دراسة الكائنات الرياضية إلى دراسة البنيات الرياضية فانهار مفهوم الرياضيات القائم على الأعداد والرموز ليصير مفهوم الرياضيات: « علماً مهمته تصنيف جميع البنيات الممكنة»[2]. فكانت المجموعة أساس هذه المرحلة وكذلك كانت اللسانيات عند الحاج صالح حين اعتمد مفهوم المجموعة في رسم بنية اللغة العربية، وذلك بتطبيق مجموعة على الأخرى لاستخراج المثال، فنتجت عن هذه العملية عند الحاج صالح عدة مصطلحات رياضية كالنظير والتطبيق ، والتكافؤ الذي هو عنده المقابل للقياس كاسم.

([1])– فيصل زيات، المنطق والرياضيات عند برتراند راسل، رسالة دكتوراه، جامعة وهران 2 ، (2017م)، ص 47 و[55–65]

([2])– محمد عابد الجابري، مدخل إلى فلسفة العلوم–العقلانية المعاصرة وتطور الفكر العلمي–، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت (لبنان)، (1994م)، ص 203.

يقول الحاج صالح: «القياس النحوي هو هذا التساوي الرياضي أو التكافؤ في البنية، الذي يحصل بين عناصر الفئة. وهذه العناصر هي نظائر وهذه الفئة هي باب »[1].

لينتج أهم مفهوم في النظرية الخليلية الحديثة على الإطلاق وهو مفهوم الموضع، وهو « الفضاء الاعتباري الذي لا يظهر في درج الكلام إلا إذا دخلت فيه وشغلته وحدة لغوية مهما كان محتوى الكلام المنطوق »[2]، ولكل العناصر مواضع معينة في البنية كما هو ثابت في التحليل الخليلي.

ج-النظرية الخليلية والحوسبة: عبد الرحمن الحاج صالح من اللسانين الذين بنوا نظرياتهم على أنها نظرية لها امتداد في مجالات أخرى، وأهم هذه المجالات هي الحوسبة والإعلام الآلي، وعند الحديث عن الحاسوب فقد يعتقد بعضهم أنّ الحديث عن العلاقة بين النظرية الخليلة الحديثة والحاسوب هو مثله مثل الحديث عن اللسانيات الحاسوبية التي هي فرع عن اللسانيات وتطبيق لها، باعتبارها « أحد الفروع التطبيقية، يهتم بالإفادة من معطيات الحاسوب في دراسة قضايا اللسانيات المتعددة مثل: رصد الظواهر اللغوية وفقا لمستوياتها الصوتية ، الصرفية، النحوية، البلاغية العروضية، وإجراء العمليات الإحصائية ، وصناعة المعاجم، والترجمة الآلية وتعليم اللغات »[3]، وإن كان هذا موجودا في النظرية الخليلية، غير أنه قبل أن تكون مهمة الحاسوب هذه الأعمال التطبيقية فإن مهمته الأساسية اختبار صدق النظريات وذلك بما تقدمه من صياغة رياضية ونماذج قابلة للتطبيق على الحاسوب هذا من جهة، ومن جهة أخرى فيرى أنّ النظرية الخليلية

(1)- عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص 166

(2)- عبد الرحمن الحاج صالح، البنى النحوية العربية، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، (2016م)، ص92

(3)- عبد القادر عبد الجليل، علم اللسانيات الحديثة، دار الصفاء، الأردن، ط: 01، (2002م)، ص 181.

مرتبطة ارتباطا وثيقا بالحاسوب في العديد من المجالات لعلّ أهمها الإحصاء اللغوي والمعالجة الآلية.

- **الإحصاء اللغوي:** وهو الذي أراد تجسيده في مشروع الذخيرة اللغوية، الذي عُرِض أثناء انعقاد مؤتمر التعريب بعمان سنة 1989، وتبناه المجمع الجزائري للغة العربية فيما بعد. والذخيرة اللغوية عند الحاج صالح هي: « بنك آلي للغة العربية المستعملة بالفعل؛ يتضمن أمهات الكتب التراثية الأدبية والعلمية والتقنية وغيرها، وعلى الإنتاج الفكري العربي المعاصر في أهم صوره، بالإضافة إلى العدد الكبير من الخطابات والحوارات اللغوية بالفصحى في شتى الميادين »[1] والتي من خلالها يتم تجميع بيانات اللغة العربية أي شواهدها من العصر الجاهلي إلى يومنا هذا ، ووضعها في قاعدة بيانات كبيرة، يتم من خلال مجموعة من البرامج الخاصة لتحليل هذه النصوص في مختلف مستوياتها.
- **المعالجة الآلية:** تعد أهم مباحث النظرية الخليلية التي تلتقي فيها مع الحاسوب باعتباره يشتغل على خوارزميات يمكن للنظرية الخليلية أن تقدمها له، نظرا لما تقدمه من نماذج دقيقة جدا عن الأبنية في مختلف مستويات اللغة الشكلية، بداية من مستوى الدوال إلى مستوى التصدير (فوق العاملي)، بالإضافة إلى التداخلات الحاصلة في المستويات ضمن ظاهرة الإطالة، ويصرح بذلك الحاج صالح عند حديثه عن العامل يقول:« إنّ نظرية العامل هي الآن أكثر النظريات طواعية للصياغة الرياضية وأوفقها بالتالي لما تقتضيه المعالجة الآلية على الحاسبات الإلكترونية ولسنا في ذلك مجازفين »[2] أي في

(1)- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، 396/1

(2)- المرجع نفسه، 288/1.

هذا القول. فوظيفة التحليل الخليلي إيجاد النماذج التي يتم من خلالها عمل الحاسوب، وهذه أمثلة توضيحية

مثال1: نمذجة المثال "فَعَل"

تحديد المتغيرات: ف = ع = ل = { أ ب ت ث ....}

تحديد الثوابت : { َ }

تحديد المعادلات: فَعَل

تحديد النموذج:

ف َ ع َ ل

تحديد المُدخلات وإعطاء المُخرجات

إذا كان ف=ج، ع=ل، ل=س

فإنّ ج َ ل َ س ⟸ جَلس

إذا كان ف=ك، ع=ت، ل=ب

فإنّ ك َ ت َ ب ⟸ كَتَب

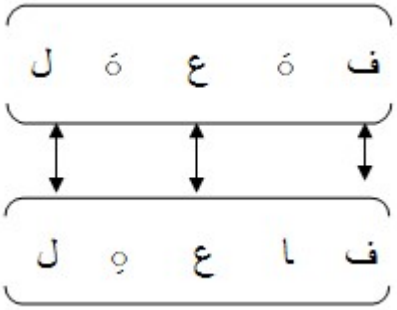
مثال2: نمذجة الانتقال من الفعل إلى اسم الفاعل (الاشتقاق) من خلال العمليات التالية على الحاسوب:

تحديد المتغيرات: ف = ع = ل = { أ ب ت ث ....}

تحديد الثوابت : { َ ـا ِ }

تحديد المعادلات: فَعَل ⟸ فَاعِل

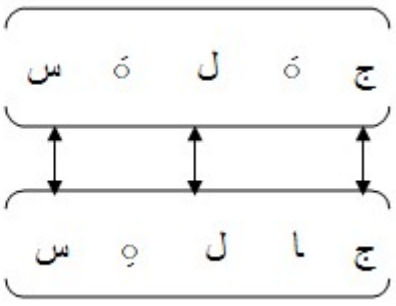
تحديد النموذج:



تحديد المُدخلات وإعطاء المُخرجات

إذا كان ف=ج، ع=ل، ل=س

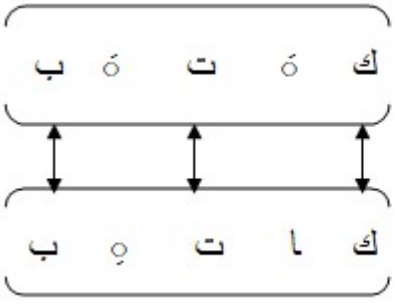
فإن



جَالِس

إذا كان ف=ك، ع=ت، ل=ب

فإن



كَاتِب

فبهذا يعطي التحليل الخليلي تحليلا شكليا «يمكن أن يصاغ الصياغة الرياضية التي تستلزمها الحاسبات الإلكترونية في معالجة النصوص»[1].

4.1. مبادئ التحليل الخليلي

حاولت البحوث السابقة تقديم قراءة لمختلف ما قدمه الحاج صالح في كتبه، من أطاريح للنظرية الخليلية الحديثة فبينت ما سمي بالمفاهيم الأساسية في النظرية الخليلية كما فعلنا فيما سبق، وسنحاول هنا وضع مفهوم عام سميناه بالتحليل الخليلي الذي يمكننا النظر إليه كإطار عام لتحليل الألسن البشرية، ومنها اللغة العربية، فكل بحث في لغة من اللغات نظن أنّه يجب أن يخضع لهذه المبادئ التي سنذكرها، وإن كانت لغة الدراسة فيه غير العربية ونواتج التحليل في اللغات الأخرى غير نواتج تحليل العربية، وهو ما ذهب إليه الحاج صالح نفسه، أي قدرة التحليل الخليلي على وصف وتفسير كثير من الظواهر في الألسن غير العربية. يقول عبد الرحمن الحاج صالح: « والغريب أنه لا يوجد هذا المفهوم (الحد، المثال، البناء، الزنة) في اللسانيات الغربية مع وجود الكثير من الكلم الألمانية والإنجليزية تصرف مثل الكلم العربية »[2]. وهذه المبادئ هي الرصد والتحليل والتقنين والتعليل[3]:

أ- **الرصد:** يعد رصد اللغة عملية تتبع المواد اللسانية في الواقع من خلال جمعها ووصفها، أي تشكيل المدونة جمعا ووصفا بوساطة مجموعة من الوسائل التي تتمثل في « طرائق المشاهدة وحصر المعطيات وتصنيفها وإحصائها وتصحيحها »[4] ويتم هذا

(1)- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، 221/1
(2)- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، 89/1
(3)- المرجع نفسه، 267/1.
(4)- عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص8

الرصد من خلال جمع المدونة، عن طريق السماع المباشر من أفواه المتكلمين لا سماع محدودا، بل سماع له مواصفات معينة وهي:

– **السَّعة:** إنّ سعة المسموع هي كل المشاهدات الممكنة في المجتمع المدروس، وهي مجموع المادة اللغوية الممكن جمعها أي المتاح جمعها قبل إعطاء حكم أو استخراج قانون معين، على نحو ما فعله سيبويه وشيوخه. يقول الدكتور محمد بن حجر « سيبويه كشيوخه المتحرين بذل مجهوداً كبيراً في تتبع كلام العرب وجمعه من أفواه أصحابه، فلم يكن ليقول بإثبات شيء أو نفيه إلا عن استقراء تام »[1]، وقد نجح في ذلك سيبويه وشيوخه حين طافوا بشبه الجزيرة العربية كاملة في مجال زمني معروف وآخر مكاني معروف أيضا، المحدد لهما ليس قصر الفترة الزمنية وضيق المساحة المكانية المستقصى منها المادة اللغوية، إنما الفاصل في المعيارين الزماني والمكاني هو بقاء الفصاحة، أي بقاء المتكلم السليقي، فاللغة تُجمع مادام هناك متكلم واحد فصيح لغويا، فالفترة الزمانية والمساحة المكانية هي أيضا مما بُنِي عليه المدونات الحديثة.

– **التصحيح:** تصحيح السماع هو عملية إثبات المسموع، وليس معناه تدخل اللساني (النحوي) في المدونة فيرفض هذا ويقبل ذاك ، ويصحح هذا بدعوى مخالفته للأصول، إنما هو اعتماده على تقنيات عقلية يعرف بها ما يرجع إلى المتكلم حقيقة وما هو داخل على لسانه ليس منه، وهذا هو التحقيق، «وللعقل في التحقيق دور كبير»[2]، وقد تحدث عن ذلك تمام حسان حين وضعه لشروط المدونة حديثا فيقول: « المساعد قد يرضى في بعض الأحيان بنطق غير صحيح، ويدعي صحته، إما تأدبا منه مع الطالب،

(1)– محمد بن حجر، سماع سيبويه المباشر، شبهات وردود، مجلة الممارسات اللغوية، جامعة تيزي وزو، العدد 18، (2013م)، ص85.

(2)– عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص96

أو لتعبه، أو عدم انتباهه. فإذا علم أن الطالب يخادعه أحيانا بتعمد الخطأ في النطق، كان ذلك حافزا له على الجد والانتباه، والتدقيق في قبول نطق الطالب »[1].

– **الاعتماد الكلي على المشاهدة:** اللغة قبل كل شيء هي مادة محسوسة تُجمع، فالاعتماد على هذا المحسوس كيف ما كان هو أساس عملية الجمع، وهو أساس الموضوعية، سواء كان مطردا، كثيرا، قليلا، أو نادرا، سواء وافق افتراضات اللساني أو خالفها، وهو المبدأ الأساس في وصف الظواهر وهو ما كان يقوم به اللغويون العرب في جمع العربية، فقد كانوا « يرفضون ما يتعارض بهذا الواقع المشاهد من الافتراضات والتقديرات »[2]، وهو أساس النزعة الفلسفية الوضعية ومبتغى المذهب الإيجابي كما يقول الحاج صالح، غير أنهم يقفون عند هذا الحدّ ولا يحاولون تفسير هذا الواقع المشاهد، وما له من علل وأسباب غير ظاهرة، وهو المنهج المتميز والذي يتبناه التحليل الخليلي، فهو منهج يتميز بـ: « الجمع بين نزعتين متنافيتين في العادة في رد كل شيء إلى السماع والمعطيات، والتوسع والتعمق في الاستدلال والنظر »[3]، وهنا يظهر قول أصحاب النظرية الخليلية بضرورة الأخذ بكل ما هو مفيد وصحيح في البحث اللغوي، فمن ذلك الجمع بين منظورين "التجربة والعقلانية"، والمنظوران يظهران أنّهما متصارعان في العلوم الغربية ويلغي أحدهما الآخر، بل إنّ قيام أحدهما لا يتم إلا بنقض ونقد الآخر، غير أنّ الخليليين يرون فيهما تكاملا مع عدم الخلط بينهما.

(1)– تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 69.
(2)– عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص 110
(3)– المرجع نفسه، ص 109

ب- التحليل: وهو عملية وصف المدونة ودراستها بواسطة وسائل عقلية معينة تضم « طرائق تحليل المعطيات، واستنباط الأصول وإثبات العلاقات بين الوحدات اللغوية»[1]، ويتم بطريقتين:

- **التعريف:** وهو وصف العناصر في مدرج الكلام، ومن خلاله يتم تصنيف العناصر اللغوية عن طريق تعريفها على المعنى كما يفعل البنويون باعتماد مبدأ المخالفة[2]، أو توزيع عنصر ما[3] كما يفعل الأمريكيون، أو كما فعل سيبويه ومن بعده التحليل الخليلي باعتمادهم وظيفة العنصر في الخطاب، أي « اهتمامهم الأكبر يكمن في إثبات الدور الذي تقوم به الوحدة اللغوية في واقع الخطاب لا في حدّ ذاتها، فهم لغويون لا غير »[4]، ومن هذا ما قام به سيبويه في تعريفه للاسم والفعل وحرف المعنى، فربط الفعل والاسم بالحدث حين قال سيبويه: « وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء»[5] ؛ فالفعل إذن؛ هو « حدثٌ حدثَ أو هو بصدد الحدوث الآن أو سيحدث مستقبلا، إيجابا أو سلبا واجبا أو غير واجب »[6]

- **الحدّ:** وهو وصف معين لمجاري الكلام، يتم عن طريق تتبع سلوك العنصر اللغوي ومجراه، فكل العناصر اللغوية تسلك سلوكا معينا بغض النظر عمّا تؤديه في الخطاب، ووصف هذه المجاري هو السبيل الأمثل لوصف بنية اللغة، ويعرف في التحليل الخليلي بالتعريف على اللفظ، وقد برعت النظرية الخليلية في تبنيه حتى صار مثلا

([1])- عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص 8

([2])- تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص88

([3])- محمود جاد الرب، علم اللغة نشأته وتطوره، دار المعارف، القاهرة (مصر)، 1985، ص 156.

([4])- عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص 109

([5])- سيبويه، الكتاب، 12/1.

([6])- عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص65.

يحتذي به، والمجرى أو الحد يشمل كل مستويات التحليل الخليلي على اللفظ، فالحدّ كما يقول الحاج صالح: « وصف مميز لمجرى الكلم والتراكيب وبالتالي وصف لطريقة إنتاجها وصوغها أو بنائها... فالحد عند النحويين لا يحدد المعاني والمفاهيم – هذا هو التعريف– بل يختص بضبط الإجراءات أو العمليات التي تتولد منها العبارات »[1].

ج– **التقنين أو إثبات الأصول والعلاقات:** هي الصياغة الرياضية لهذه المدونة من خلال الوصول إلى المُثُل، وهو ما سماه الحاج صالح بالتمثيل وبناء الأنماط[2]، فالتمثيل وبناء الأنماط صار هو عصب العلوم كالرياضيات والفيزياء فيما يسمى بالمحاكاة"Simulation" والنمذجة "modeling "، إذ تكون المحاكاة « مفيدة للغاية في فهم وتنقيح النظرية لأنها توفر طريقة صريحة ومنهجية لاستنتاج نتائج النظرية وتوقعاتها مع تشغيلها في ظروف محددة عبر الزمن »[3]، أما النمذجة فلا نكاد نجد علما إلا وصار قائما على بناء النماذج، والتي هي تمثيلات بسيطة لسلوك العناصر والأفراد فهي تنبؤية بالدرجة الأولى فنجد مثلا:

في الرياضيات، معادلة فيثاغورث الشهيرة يعبر عنها بالمعادلة $c^2 = a^2 + b^2$

في الفيزياء، القانون الثاني لنيوتن المعبر عنه بالمعادلة $F = m \times a$

في الكيمياء، قانون التركيز الكتلي المعبر عنه بالمعادلة: $Ct = \frac{m}{v}$

في الإحصاء قانون المتوسط الحسابي الذي يعبر عنه بـ: $\bar{x} = \frac{x1+x2+\cdots.xn}{n}$

(1)– عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص 122.

(2)– المرجع نفسه، ص 279

(3)–Hanneman, Robert A : Simulation Modeling and Theoretical Analysis in Sociology. Sociological Perspectives 38, no. 4, 1995, p458.

في الاقتصاد نموذج دالة الطلب يمثل بـ: $Qd = a + bP$

في التحليل الخليلي أيضا هناك نماذج تسمى بالمُثُل، تسلك فيها العناصر اللغوية مسلكا معينا لتوليد الكلام، فمحاكاة هذا النموذج أو المثال هي التي تولد لنا وتؤلفه، ومن أمثلة ذلك مستوى الدوال:

م	َ	ف	ْ	ع	َ	ل

محـاكاة

م	َ	ف	ْ	ع	َ	ل
م	َ	ك	ْ	ت	َ	ب
م	َ	ل	ْ	ع	َ	ب
م	َ	ر	ْ	ك	َ	ز
م	َ	ح	ْ	ت	َ	س
م	َ	ح	ْ	ب	َ	س
م	َ	ن	ْ	ز	َ	ل
م	َ	د	ْ	ل	َ	ن

وفي مستوى اللفظات (اللفظة الاسمية)

2	1	0	1	2	3
من	ال	رجل	ِ	ø	ø
ب	ø	رجل	ِ	ن	ø
ø	ال	رجل	ُ	ـن	ø
إلى	ال	رجل	ِ	ø	الأحمر

محـاكاة

وفي مستوى الجمل:

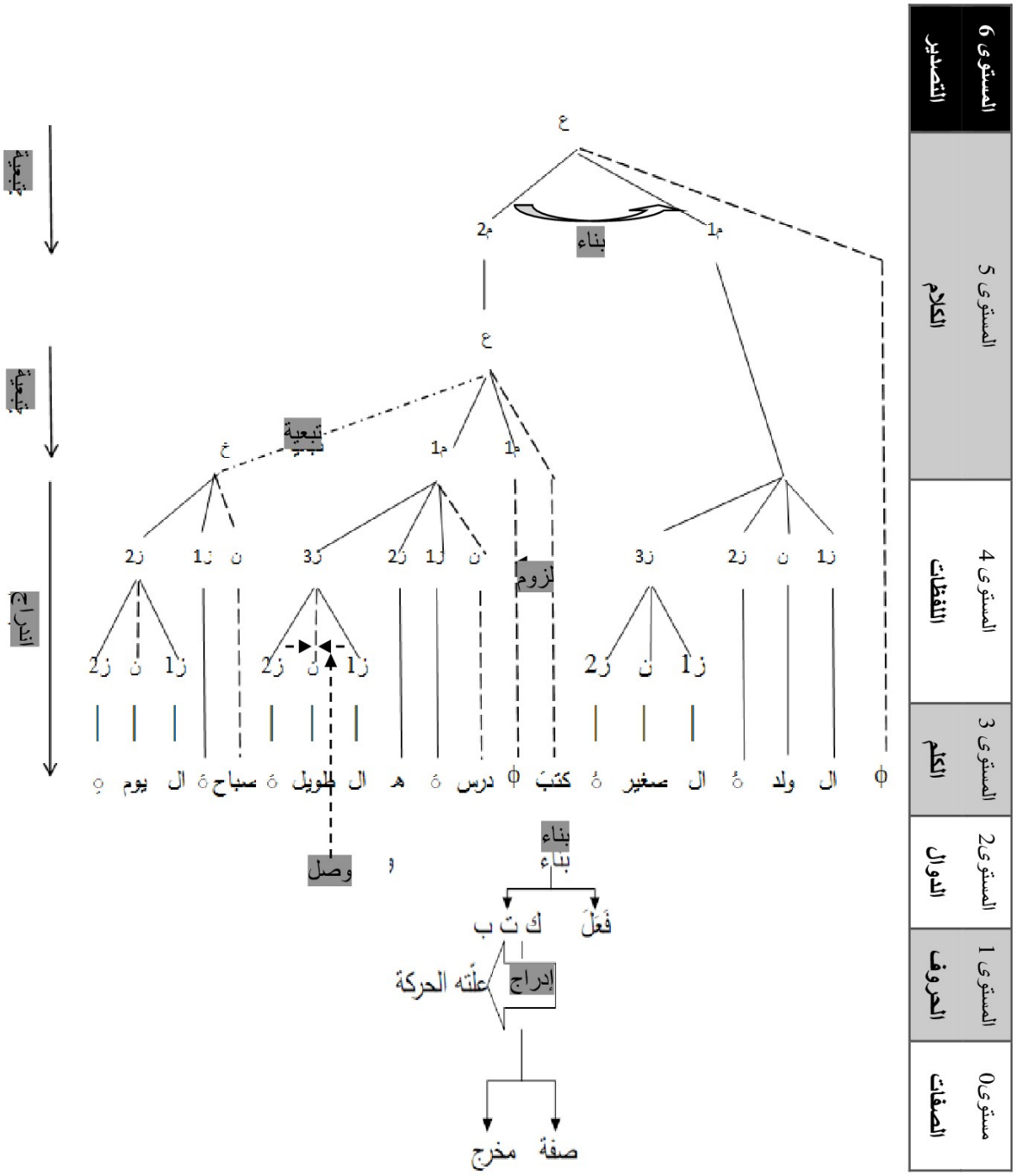
ع	م1	م2	ف

محـاكاة

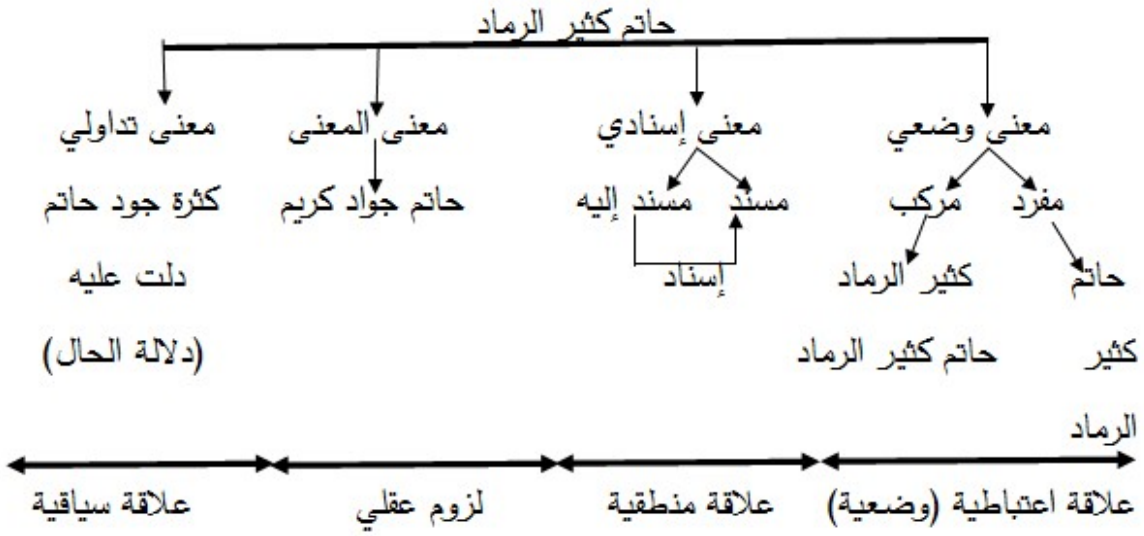
	ضرب	زيد	عمرا	البارحة
	ضرب	ø	ــه	ضربا
زيد	ضرب	ø	عمرا	البارحة
	ø	زيد	منطلق	ø
	كان	زيد	منطلقا	ø
زيد	كان	ø	منطلقا	ø

فمن الواضح أنّ تلك المحاكاة التي تتم بواسطة النماذج أو المُثُل لتوليد العناصر اللغوية، سواء السليمة (الخلايا البيضاء) وغير السليمة (الخلايا الملونة)، التي تخضع لمبدأ السلامة العائدة للفظ والعائدة للمعنى الذي ذكره سيبويه في باب الاستقامة والإحالة من الكلام. هذا الذي ينتج لنا في التحليل الخليلي معادلات كثيرة. غير أنه لا بدّ لنا أن نذكر في هذه المرحلة في التحليل الخليلي أمرا فارقا في ما أنتجه الحاج صالح، فإن كان الحاج صالح قد استنبط هذه المثل والدوال من وصف وتحليل سيبويه لكلام العرب، إلا أنّ كل الصياغة الرياضية والأنماط يرجع فضل إبرازها وتوضيحها له، فهو المرجع الأول في هذا، فقد تمكن من تصوير مجموعة من البنى والمثل في كل مستويات اللغة.

إنّ هذا التقنين لا يتم ولا يكتمل إلا بإثبات العلاقات بين العناصر المختلفة وهو ما سعت إليه النظرية الخليلة، فقد أثبت الحاج صالح عدة علاقات قائمة في مستويات مختلفة هي مستويات التحليل الخليلي موضحة في الشكلين التاليين:



الشكل(2): المستويات والعلاقات في التحليل الخليلي على اللفظ



الشكل (3): المستويات والعلاقات في التحليل الخليلي على المعنى.

التعليق على الشكلين:

– يمثل الشكلان مستويات التحليل الخليلي استنادا على مبدأ الفصل بين ما هو عائد للفظ في الشكل الأول وما هو عائد للمعنى في الشكل الثاني، بالإضافة إلى مختلف العلاقات الموجودة داخل المستويات.

– يمثل الشكل الأول التحليل الخليلي على اللفظ، ويجمع مستويات ستة هي:

أولا: مستوى صفات الأصوات ومخارجها: ويُدرس فيها صفات الحروف ومخارجها، وقد بيّن ذلك الخليل وسيبويه وجمع كبير من علماء اللغة والنحو والقراءات، حتى كادت هذه الدراسات تقترب مما جادت به اللسانيات الحديثة في دراستها المادية للأصوات ضمن علم الأصوات العام، فقد برع النحاة في تذوّق هذه الأصوات وتحديد المخارج والصفات وتصنيفها وتبويبها واكتشاف طريقة حدوثها، وتشريح جهاز إنتاجها، عدا ما يعرف بالوترين الصوتيين –حسب الاصطلاح الحديث– وهما سبب للجهر والهمس، ومع ذلك

فقد أدركوا كنههما وعبارة ابن جني خير دليل على ذلك، فهو يقول عند شرحه لسبب حدوث الأصوات واختلافها: « ونظير ذلك أيضا وتر العود... فإن حصر آخر الوتر ببعض أصابعه ...يختلف ذلك بقدر قوة الوتر وصلابته... فالوتر في هذا التمثيل كالحلق »[1].

ثانيا: مستوى الحروف: يعد مستوى الحروف مستوى أعلى من مستوى صفات الأصوات ومخارجها ويسمى في اللسانيات الغربية بالمستوى الفونولوجي أو الوظيفي، وقد كان للغويين والنحويين العرب بحث واسع يعتمد هذا المستوى، فقد عرفوا ما للحرف من وظيفة مهمة داخل الكلمة، وعليها بنو معاجمهم، فالخليل في كتابه العين أدرك إدراكا عميقا هذه الوظيفة ومن خلال عمليات الإحصاء والحصر والتقليب للحروف، بَنَى معجمه على نظام خاص، يقترب فيه مفهوم الحرف من مفهوم الفونيم في العصر الحديث.

وعليه فالمستويان الأول والثاني يعبران عن الحرف كأصغر مكون للكلام[2]، وله صفاته المميزة ووظيفته التحديدية في المعنى، ورغم هذا يجب أن ننبِّه إلى أمر مهم ولطالما اعتبره الحاج صالح أمرا خطيرا وهو كيفية بناء هذه الأحرف، فاللسانيات البنوية تعتبر تأليف الكلام ناتجا عن تضام الحروف لتشكل لنا مقاطع، أمّا النظرية الخليلية فتبني الكلام بواسطة ما يعرف بالإدراج وهو مفهوم يرتبط بمفهومي الحركة والسكون.

والحركة والسكون مفهومان فيزيائيان، إذ إنّ الحركة هي « الحركة العضوية والهوائية التي تمكِّن من إحداث الحرف، وفي نفس الوقت تستلزم الانتقال من مخرج هذا

(1)- ابن جني، سر صناعة الإعراب، تح: محمد حسن إسماعيل وأحمد رشدي شحاتة عامر، دار الكتب العلمية، بيروت (لبنان)، (2000م)، ج1، ص22

(2)- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، 177/2

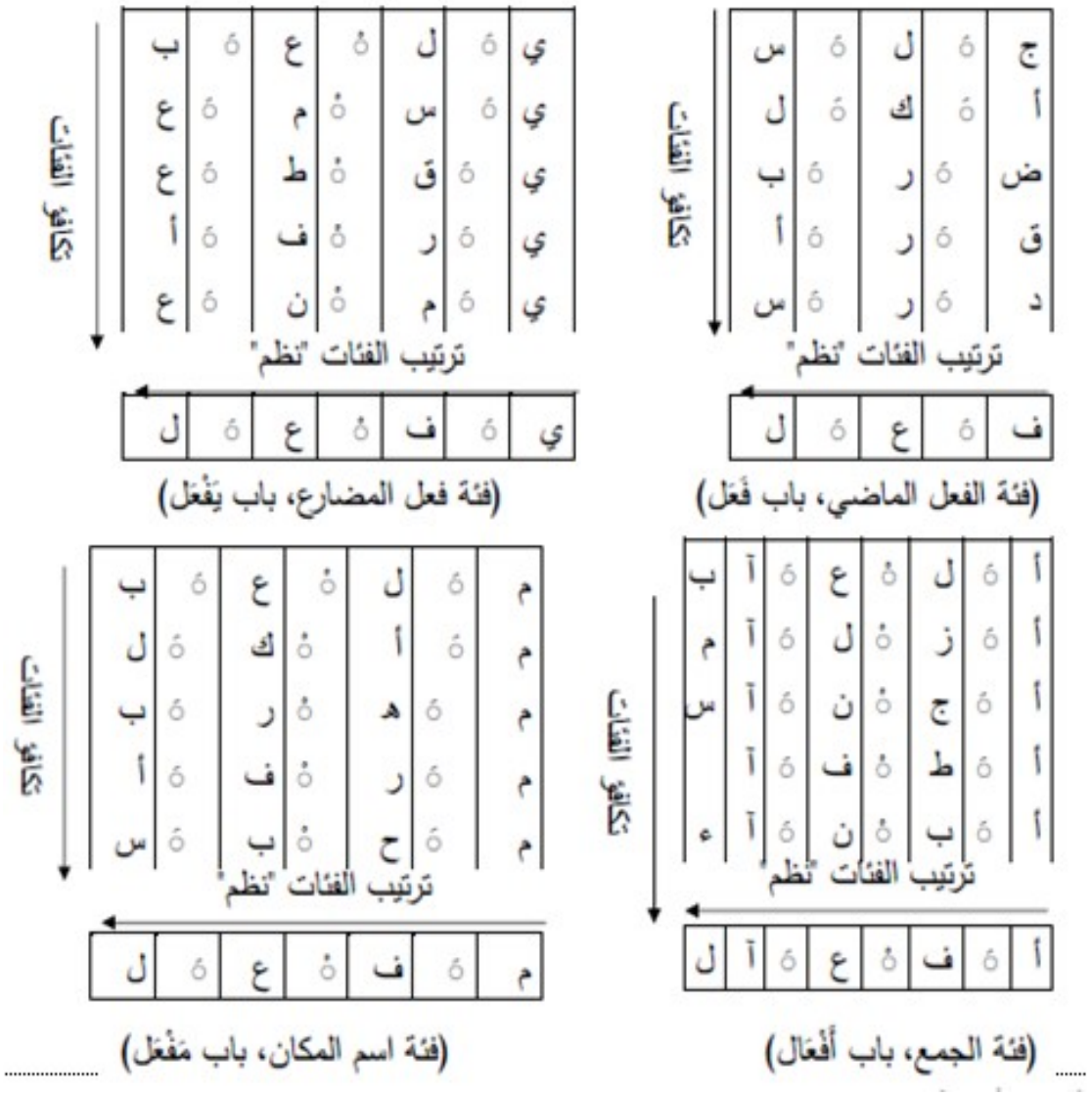
الحرف إلى مخرج حرف آخر »[1]، فهي تلك القوة التي تنقل الصوت من مخرج لآخر، مما يعني عدم حدوث الحروف إلا مُحَرَكَة بواسطة قوة الهواء، على العكس مما يعتقده الغربيون من حدوث الكلام بضم حرف لآخر على مدرج الكلام فيما يسمى بالمقطع، وقد أشار كثيرا إلى هذا الحاج صالح.

ثالثا: مستوى الدوال: يعدّ هذا المستوى عتبة الدخول إلى مستويات عليا، يضم في ثناياه مجموعة من الدوال هي المكوِّنة لكلمات اللغة العربية وهي خمس دوال:

- **الدالة الأولى_المادة الأصلية:** وهي مجموع جذور اللغة العربية، أحصاها الخليل بن أحمد الفراهيدي في معجمه العين بطريقة رياضية من خلال جعل ضروب الكلام ثنائيا وثلاثيا ورباعيا وخماسيا، أي التي قدّم لها في كتابه العين بقوله: « هذا ما ألفه الخليل بن أحمد البصريّ –رحمة الله عليه– من حروف أ، ب، ت، ث، مع ما تكمَّلَت به، فكان مدار كلام العرب وألفاظهم، فلا يخرج منها عنه شيء »[2].
- **الدالة الثانية_الأبنية:** وهي ما يعرف بالصيغ وهي القوالب التي تفرغ فيها المادة الأصلية وهي ناتجة عن عمليات تجريدية تجمع بين ترتيب الفئات في مدرج الكلام وتكافؤ البنى في المجرى على نحو:

(1)– المرجع نفسه، 284/1.

(2)– الخليل بن أحمد، العين، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الهلال، القاهرة (مصر)، ط: 01، (2003م)، ج1/ص34.

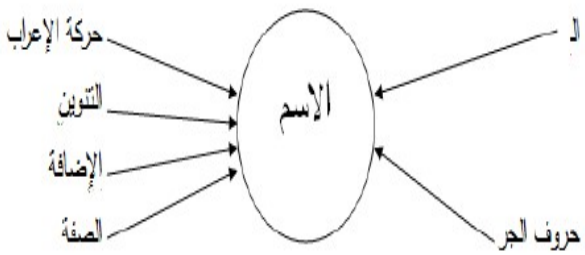


- **الدالـة الثالثـة_حـروف المعـاني:** وهـي دوال ثابتـة لا تتغير يعرفها الحـاج صالح بأنها « كلمة محسوسة بنيت بناء لازما ووظيفتها تخصيص دلالة الأسماء والأفعال»(1)، مثالها حروف الجر.
- **الدالـة الرابعـة_الدلائل المبهمـة:** هي دوال توضع للدلالة على متكلم أو مخاطَب أو غائب، ومنها الضمائر كـ "أنت" و "هو"، وأسماء الإشارة كـ "هذا" و "هذه" وغيرها.

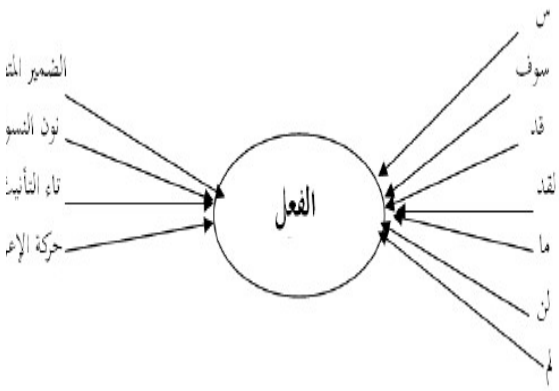
(1)- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 191

- **الدالـة الخامسـة_العلامـة العدميـة:** وهـي دالـة تسـاوي الصـفر فـي اللفظ والمعنـى إلا أنّ لها دورا كبيرا جدا في تحديد البنـى، فهي التـي يسميها النحاة بترك العلامة وهي التي تقع في الموضع الفارغ وتأتي بدل العنصر المحذوف في مدرج الكلام الموجود في المثال ورمزها (ø).

رابعـا: مسـتوى الكلـم: وهـو مـا يعـرف فـي اللسـانيات الغربيـة بمسـتوى الكلمـات أو المورفيمـات، ويضـم الاسـم والفعـل وحـرف المعنـى وتُضـبَط فـي النظريـة الخليليـة إمـا بالتعريف أو الحدّ كما ذكرنا آنفا، فأما التعريف فهو تعريف على المعنى، وهو ما ذكره سيبويه في كتابه حول الاسم والفعل وحرف المعنى في باب "علم الكلم من العربية"، أما الحد فهو التحليل على اللفظ الذي يقوم على أساس إمكانية دخول وخروج الزوائد على النواة، أي درجة تمكن العنصر من جذب العناصر الأخرى يمينا وشمالا، لتكون حدود الاسم والفعل والحرف من الجانب اللفظي كالتالي:



الشكل(4): حد الاسم من الجانب اللفظي



الشكل(5): حد الفعل من الجانب اللفظي [1]

([1])– محمد صاري، المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية الحديثة، مجلة اللسانيات، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية (الجزائر)، العدد10، (2005م)، ص[21–22]



الشكل(6) : حد الحرف من الجانب اللفظي (الشكل الصوري)

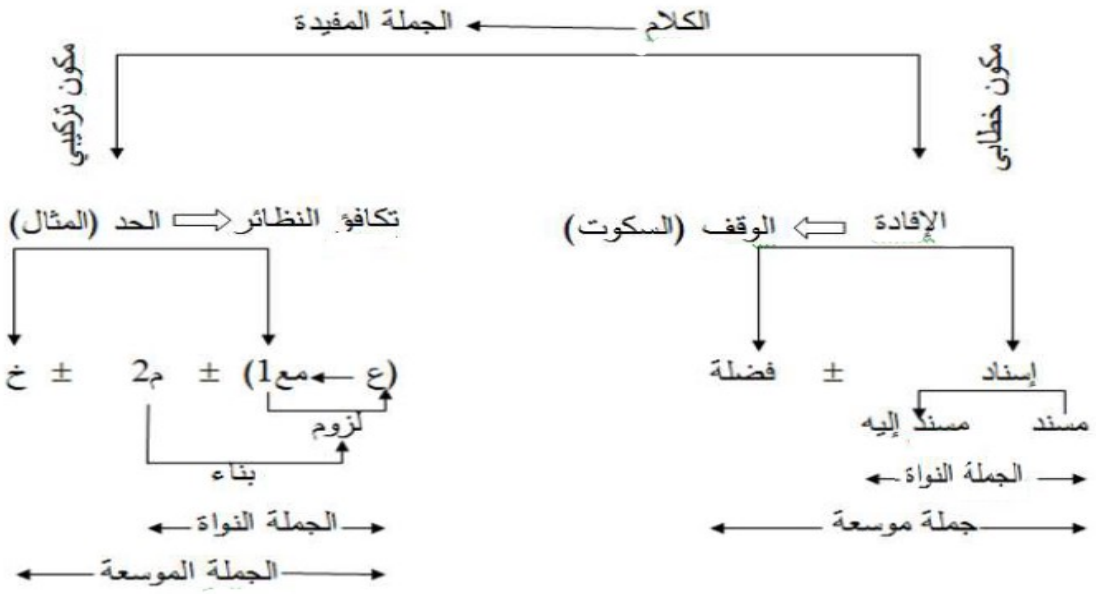
خامسا: مستوى اللفظات: وهو مستوى يخص النظرية الخليلية الحديثة مثله مثل مستوى الدوال، يقع بين مستوى الكلم ومستوى الكلام، يضم مثال اللفظة الاسمية ومثال اللفظة الفعلية بنواياتها الثلاث؛ الفعل الماضي والمضارع والأمر، واللفظة هي نواة وزوائد تدخل وتخرج يمينا وشمالا، ومنها مثال اللفظة الاسمية[1]:

ح.الجر	ال	النواة الاسمية	ع.إعراب	المضاف إليه +التنوين	الصفة
2 ←	1 →	0 ↔	1 ←	2 ←	3 ←

الشكل (7): مثال اللفظة الاسمية

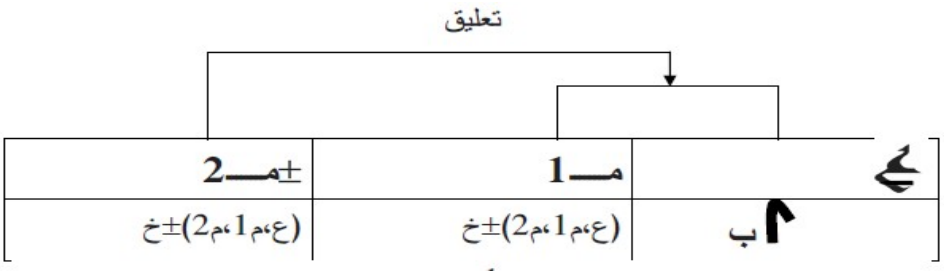
سادسا: مستوى الكلام: وهو المعروف في اللسانيات الحديثة بمستوى الجمل ويحمل في النظرية الخليلية بنيتين، بنية عند اعتمادنا التحليل على اللفظ هي البنية العاملية، وبنية عند اعتمادنا التحليل على المعنى وهي البنية الإسنادية، وبهذا يكون التحليل الخليلي في هذا المستوى على الشكل التالي:

([1])- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، 14/2



الشكل (8): الكلام في التحليل الخليلي

سابعا: مستوى التصدير: وهو مستوى يقع فوق مستوى العامل، فيه مواضع للعامل المتصدر للتركيب، ومتعلقات بهذا العامل وفق النموذج التالي:



يمثل الشكل مثال البنية فوق العاملية، حيث يضم الموضع الأول موضع الصدارة الذي تدخله أدوات الصدارة المحددة للإثبات والاستفهام والإيجاب والنفي، وهي معان خطابية تتعلق أساسا بالخبر والإنشاء، والموضع (مـ1) و (مـ2) تدخل فيه جمل من المستوى الأدنى ذات عامل ومعمولات، ويحدث حينها تعليق جملة بأخرى[1].

(1)- ينظر، عبد الرحمن الحاج صالح، البنى النحوية العربية، ص[217-218]

وتقوم داخل هذا النموذج على اللفظ علاقات معينة هي[1]:

- **البناء** هو حسب الحاج صالح « العمليات التي تُبنى عليها تراكيب الجمل في الكلام –وهي من جنس هذا التفريع الرياضي– هي سبب القوة أو الملكة اللغوية العجيبة التي يتمكن بها المتكلم من إحداث عدد لا يحصى من الجمل المختلفة بعدد قليل جدا من العناصر الأولية »[2]، أي هي مجموعة من العمليات الذهنية التي بموجبها تتم صياغة الكلام، فالبناء هو استنتاج رياضي يقوم على بناء الفرع على الأصل من خلال عمليات ذهنية معروفة مسبقا، فهو ليس مجرد ضم عنصر لغوي إلى آخر، إنما تركيبها تركيبا متماسكا، وهو موجود في العلاقة القائمة بين المعمول الثاني والزوج المرتب (عامل، معمول أول) وتلاشي هذا البناء يؤدي إلى عدم وجود كلام، وكذلك داخل مستوى الدوال إذ تلاشت بعض الحروف أو الحركات يؤدي إلى تلاشي البنية، والبناء في الثاني أقوى من الأول إذ يراعى فيه الترتيب أيضا. ومثال الأول المفعول به كمبني على الفعل والفاعل، والخبر كمبني على المبتدأ والابتداء، ومثال الثاني الفعل "تكتب" فالتاء مبنية مع "كتب" لا لاصقة فيها كما يقول البنويون.

- **الوصل:** هو دخول العناصر وخروجها على النواة وهو **ترتيبي** إذ لا يسمح للعناصر الموصولة بتقدّم بعضها بعضا، **تعاقبي:** قد يحدث التعاقب بين بعض العناصر الموصولة في نفس الموضع أو على مواضع مختلفة، على نحو اللفظة الاسمية حيث يحدث تعاقب بين "ال التعريف والتنوين في موضعين مختلفين، وبين حروف الجر في موضع واحد. فالتعاقب هو « أن يقوم الشيء مقام شيء آخر مع انتفاء اجتماعهما »[3] **اختياري:** فهو خاضع لما يحتاجه المتكلم في كلامه وبالتالي قد تظهر كل العناصر

([1])– كل هذه العلاقات تمّ ضبطها من كتب عبد الرحمن الحاج صالح وبالأخص كتابه البنى النحوية العربية.

([2])– عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص107.

([3])– عبد الرحمن الحاج صالح، البنى النحوية العربية ، ص95.

الموصولة وقد يختفي بعضها فهي كما يقول الحاج صالح:« لا تثبت بل تظهر وتختفي بحسب حاجة المتكلم »[1].

– **الضم:** وهو علاقة بين الوصل والبناء، يقوم على ضم العنصر إلى الآخر فلا هي بناء تذهب البنية باختفائه، ولا هي وصل بين نواة وزوائدها، إنما هو يتعلق بلواحق الاسم غير الزوائد المفصولة كتاء التأنيث وياء النسبة[2]. فالنظرية الخليلة الحديثة تلغي ذلك المفهوم عند البنويين الذي يجعل من العناصر الداخلة في الصيغة على نحو التاء في الفعل المضارع "تكتب" نفسها التاء في "كتبت" كونها مورفيمات، إنما العلاقة في الأولى بناء وفي الثانية ضم، فالأولى مبينة أي من صيغة الكلمة "تفعل" والثانية ليست من بنيتها إنما مضمومة لا موصولة، إذ عند قولنا "كتبتْ الفتاة الدرس" وقولنا "كتب الولد الدرس" حذفها لا تتلاشى به الكلمة، وفي هذا المفهوم عند البنويين يقول الحاج صالح «...تخليط منهم بين المستويات فقد جعلوا بذلك ما هو جزء من بناء الكلمة وما هو خارج عنه من جنس واحد لأنّ كلاهما قطعة دالة »[3].

– **التبعية (العمل):** وهي تلك القوة التي تتحكم في العناصر اللغوية فتكون إما تابعة أو متبوعة، أي عاملة أو معمولة، والتبعية تخص المعمولات مع عواملها بالإضافة إلى المخصصات التي « تأتي لتخصيص ما جاء مبهما في النواة ...مثل تحديد كيفية حدوث الحدث ونوعه أو عدده أو حال صاحبه ومكانه وسببه »[4].

– **اللزوم:** هو مفهوم يخص العلاقة بين العامل ومعموله الأول، كعلاقة الفعل مع فاعله، أو الناسخ مع اسمه، فهي علاقة مُلازَمَة إذ لا يذكر أحدهما إلا كان الآخر، فلا عامل دون معمول أول ولا معمول أول دون عامل، ومن جهة أخرى هذا اللزوم يقتضي عدم تقدم الثاني على الأول أي المعمول الأول على العامل، فلا يتقدم الفاعل على فعله ولا الاسم على ناسخه، وهكذا ليشكلا معا زوجا مرتبا لا ينفصلان ولا يتلاشيان،

([1])– عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص125

([2])– عبد الرحمن الحاج صالح، البنى النحوية العربية، ص98

([3])– المرجع نفسه، ص 39.

([4])– المرجع نفسه، ص 167.

إذ يشكلان النواة في البنية وعليهما يبنى الكلام، يقول الحاج صالح: « لا يخلو أي عامل من المعمول الأول، وهما دائما الزوج المرتب الذي يبنى عليه المعمول الثاني »[1]، فالعلاقة بين العامل والمعمول الأول هي علاقة حضورية وإن قُدِّر الأخير كما هو حال الفاعل في المخطط الذي رمزنا له بـ (ø).

– **الاندراج:** تعد علاقة الاندراج تلك العلاقة البسيطة بين الكل والجزء كعلاقة الفعل المتعدي بالفعل، فهي علاقة تصنيفية تعتمد على التقابل البسيط بين الصفات، وهي التي تبناها البنويون في أبحاثهم كما سنبينه لاحقا.

– **التعليق:** هو علاقة فوق العامل تخص مستوى التصدير، تتمثل في تحكم أدوات الصدارة في مواضع تأتي بعدها فتتعلق جملة بأخرى على نحو: "إن تذهب أذهب"، وهي علاقة تتفق مع التبعية عند العامل في التحكم تختلف عنه في الصدارة. يقول الحاج صالح: « فالارتباط بين "إن" مع الفعل الأول والفعل الثاني هو الذي يسمى عندهم "تعليقا" وهو بمنزلة بناء الخبر على الابتداء والمبتدأ، أو بناء المفعول به على الفعل وفاعله، إلا أن هناك فرقا وهو استحالة تقدم الجملة المعلقة على الجملة التي بنيت عليها »[2].

– **الإدراج:** وهي علاقة تخص المستوى الصوتي، تقوم على أساس نقل الهواء من مخرج إلى آخر فيتحقق الحرف بواسطة تحريكه، فهو إدراج حرف في آخر بواسطة الحركة، وبالتالي فالعلاقة ليست علاقة ضم كما في المقطع عند البنويين. يقول الحاج صالح « النظرة العربية الخليلية هي هذه المرة أيضا نظرة دينامية يهتم فيها أصحابها بما يجري من الأحداث في حدوث الكلام ولا تهتم بذوات الوحدات في نفسها، ولذلك لا يكتفون بتقطيع الكلام، بل يتجاوزون ذلك إلى كيفية إدراج عناصره في سياق متسلسل»[3]

([1])– عبد الرحمن الحاج صالح، البنى النحوية العربية، ص132

([2])– المرجع نفسه، ص218.

([3])– عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، 172/1

أما الشكل الثاني في مستويات التحليل الخليلي والعلاقات القائمة باعتبار المعنى، فيتضح من خلاله وجود معان مختلفة للكلام[1]:

– **المعنى الوضعي:** المعنى الذي وضع للفظ، أي المعنى الأصلي، سواء كان مفردا كمعاني "حاتم" و "كثير" و "ال" و "رماد"، أو مركبا على نحو "الرماد"، "كثير الرماد"، "حاتم كثير الرماد"

– **المعنى الإسنادي:** وهو العلاقة القائمة بين المسند والمسند إليه، تقوم من خلال إسناد حكم إلى محكوم عليه في النظريات الغربية، غير أنّ هذا المستوى يجعله الحاج صالح مرتبطا بالحدث لا بالحكم فالمسند هو المحدث به والمسند إليه هو المحدث عنه فيقول الحاج صالح« ليس في الدنيا كلام في أي لغة إلا وفيه محدّث عنه ومحدّث به في أي شكل كان»[2].

– **معنى المعنى:** وهو معنى عقلي، بموجبه يتم الانتقال من المعنى الظاهر إلى المعنى المُتَضَمَن بواسطة العقل لا التواضع ولا التداول، وتسمى العلاقة بين المعنى الأصلي والمعنى المتفرع منه بعلاقة اللزوم العقلي، فهو كما يقول الجرجاني « أن تعقل من اللفظ معنى، ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر»[3]

– **المعنى التداولي:** وهي مجموع المعاني التي تستنبط مما شاهده المتكلم والمخاطب أثناء التخاطب، أو عرفه أو استقر في علمه.

وتتحكم في هذا التحليل المبني على المعنى علاقات هي:

([1])– كل هذه المعاني وضحها عبد الرحمن الحاج صالح في كتابه الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، وسنعود لها في الفصل الرابع.

([2])– المرجع نفسه، 294/1.

([3])– عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، 263/1.

- **الاعتباطية أو المواضعة:** وهي العلاقة غير المفسرة بين اللفظ والمعنى، أي هي وضع اللفظ بإزاء المعنى

- **الإسناد:** هو مفهوم صوري مرتبط بالإفادة، وهو غير الإسناد عند الفلاسفة الذي ينبني على الحكم بصحة القضية أو خطئها، وهو غير البناء الذي هو متعلق بالبنية ولذلك كان والمبني والمبني عليه غير المسند والمسند إليه، حيث يقول الحاج صالح: « البناء مفهوم صوري نحوي أي راجع إلى البنية النحوية للفظ وهو غير الإسناد، إذ الإسناد مفهوم صوري مرتبط بالإفادة »[1]

- **اللزوم العقلي:** علاقة تفسيرية تقوم على التحويل بين معنيين، أحدهما يقتضي الآخر، الوسيط بينهما العقل.

- **العلاقة التداولية:** وهي تتعلق بحال ومقام التخاطب فهي تداولية تدرس المتكلم والمخاطب وحالهما في الاستعمال.

د- التعليل: يرتبط التعليل أساسا في النظرية الخليلية الحديثة بالقياس مثله مثل القياس الأرسطي وكذا الفقهي، وإن اختلف بينهم اختلافا جوهريا، فالتعليل في التحليل الخليلي هو الموضوع لتفسير خروج العنصر اللغوي عن سلوكه ومجراه، أي هو الذي يجعل العنصر اللغوي ينفك عن الأصل ليلحق بالفرع، فالعلّة عند النحاة كما يقول الحاج صالح: « سبب خروج الشيء عن أصله كما يفترضه النحوي ويستدل عليه »[2]، فهو متعلق بالبناء لا بالحكم كما عند القياس الأرسطي والفقهي.

ومبدأ الأصل والفرع من أهم أسس النظرية الخليلة الحديثة، التي تجعل كل الكلام أصلا وفرعا، « والأصل هو ما يُبنى عليه ولم ينبن على غيره وهو ما يستقل بنفسه ولا يحتاج إلى علامة تميزه عن فرعه، والفرع هو الأصل مع زيادة أي مع شيء من

(1)- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص193

(2)- عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص 336.

التحويل»[1]، والتعليل مرتبط به أساسا وهو من أهم ما جادت به اللسانيات التوليدية وأعادت بعثه كما سنذكره في حينه.

مستويات التحليل/ التحليل الخليلي– مستويات التحليل/اللسانيات الغربية
≈
مستويا الدوال واللفظات + الفصل بين التحليل على اللفظ والتحليل على المعنى

2. اللسانيات الغربية عند الحاج صالح.

إنّ التحليل الخليلي المتعلق بالنظرية الخليلية الحديثة والذي بنيناه على ما قدمه الحاج صالح، قابله بتقديم آخر للسانيات الغربية، فمعالجة قضية التلقي للسانيات الغربية اكتست أهمية عند الأستاذ من الأهمية التي اكتسبها الدرس اللساني عند الغرب، وما أمدّه من مناهج ونتائج للعلوم الإنسانية الأخرى، فقد ذهب إلى أنّه على الرغم من الجهود المبذولة في نقل هذا العلم من أوروبا إلى الوطن العربي إلا أنّ هذا التلقي كان تلقيا مهزوزا يتصف بصفات سماها " صفات غير محمودة " هي كالآتي[2]

- طول مدّة تشكّل مفاهيم اللسانيات الغربية في الساحة العلمية العربية، رغم أنّ كتاب جرجي زيدان حول اللغة العربية في كتابه "الألفاظ العربية والفلسفة اللغوية" عام (1889)، أُلِّف مبكراً.
- قلّة الدراسات المنتظمة، والتي تبنتها الهيئات والجامعات والمجامع اللغوية والمخابر، فكانت الدراسات والمشاريع فردية شخصية تخضع للانتقائية، بل حتى دراسة هذا العلم ما تزال جامدة، لا يواكب التطور السريع الحاصل، يتراوح بين الوصفية والتوليدية، بنقل تاريخي أكثر منه تطبيقي، وهذا يجعل المنقول إلى الوطن العربي مجرد آثار بالية تجاوزتها المدارس الغربية.

(1)– عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، 217/1

(2)– عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص [8–13]

- عدم اختصاص الكاتبين والمدونين في مجال اللسانيات في علم اللسان البشري بل« تخصصوا في علم الاجتماع أو علم النفس أو تاريخ الأدب »[1]، وهي ظاهرة لم تُؤْلف في تخصصات أخرى كعلم الاجتماع وعلم النفس وباقي العلوم كما يرى الحاج صالح.
- قبول كل ما هو مستورد دون تمحيص أو نظر، فالتقليد سمة بارزة حسب الحاج صالح في التلقي العربي للسانيات الغربية، وهذا الذي أوقع الدارسين في تعسف كبير عند تطبيق المناهج اللسانية الغربية، من خلال الاعتقاد بأنّ المنهج هذا يصلح دون هذا، فأكبر الأخطاء عند الباحثين كما يرى الحاج صالح ويقول: « هو أن يرتاح –يقصد الرجل المثقف– إلى ما يجده في نفسه من مفاهيم، وأن يطمئن كل الاطمئنان إلى ما يجده عند غيره، لا لشيء إلا لأنّ هذه المفاهيم قد ارتضاها من يعرفه هو من العلماء، ولأنّ مجرى المادة تقتضي ذلك منه »[2].

إنّ هذه الفكرة الأخيرة هي التي ينطلق عبد الرحمن الحاج صالح منها في نظرته للسانيات الغربية، فلا صواب مطلق في العلم، بل تظهر نظرية لتضيء العالم، لكن سرعان ما تأتي بعدها نظرية أخرى لتغشاها كما يغشى الليل النهار، فتظهر عيوبها وقصر حدودها وإنجازاتها للعيان بعد أن كانت قمّة الحقيقة، فتمتطي بعدها صهوة العلمية المتينة الأساس.

وكذلك حال اللسانيات الغربية فقد بدأت من الدراسات التاريخية فالمقارنة فالوصفية فالتفسيرية فالتداولية، معتمدة عدة مناهج ينقد أحدها الآخر، لتكمل دورة العلم السير، هذا ما يؤدي بنا إلى « ضرورة التمحيص الموضوعي الدقيق للنظريات اللسانية الحديثة إذ لا يجوز أن تقبل أي نظرية كليا أو جزئيا إلا كآراء وافتراضات خصوصا إذا استخرجت من النظر في لغة أوروبية »[3].

([1])–عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 09

([2])–المرجع نفسه، ص 20.

([3])– عبد الرحمن الحاج صالح، السماع العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، ص 11

إن هذه النظرة للحاج صالح جعلته ينظر إلى اللسانيات الغربية نظرة المتمعّن الذي لا يسلم مطلقا لكل ما يأتي من خارج الأسوار التي لطالما حاول الكثير هدمها، فبحث في هذا الصرح المُشيّد الواقع تحت انبهار المتلقي، وذلك من خلال البحث في مصادره ونشأته وتطور، مفاهيمه المختلفة وتشعّبات مدارسه، وعلاقته بالسابق منه كالتراث الهندي واليوناني من جهة والنحو العربي من جهة أخرى، وكذا مختلف العلوم والمذاهب، فكونت عنده موقفا إيجابيا من اللسانيات الغربية مع تحفظ واسع في الكثير من الآراء والنظريات، فلم يكن لا تاركا له ولا آخذا كله.

1.2. مفهوم اللسانيات عند الحاج صالح

ينطلق الحاج صالح في تحديد مفهوم اللسانيات من تعريف كل من جون ليونز (J–Lyons) وأندري مارتيني ومقولة «ا لدراسة العلمية للسان » فهذا التعريف هو تعريف جامع مانع، يجمع العناصر التي تدخل فيه، ويمنع العناصر الأخرى من الدخول عليه، فهو ذو حدّين، أولهما العلم وما يحمله من شحنات داخل نظرية المعرفة epistemologies، وثانيهما اللسان وما يحمله المصطلح من متعلقات تحدُّ حدوده.

أ– **العلم أو المعرفة العلمية:** لضبط المفهوم عند الحاج صالح ننطلق من إثبات الأسس الثلاثة التي تقوم عليها هذه المعرفة ومقابلاتها في الفكر العربي القديم.

- **العموم في مقابل الاطراد:** وهو مفهوم من المفاهيم الراسخة في نظرية المعرفة سواء الحديثة منها أو في جذور الفلسفة القديمة عند أرسطو، فالأولى تدخل تحت مفهوم **العام Général**، والثاني يدخل تحت مفهوم الكلي، فالعلم يتخذ من الظواهر المطردة مجالا للدراسة، أي « الأحداث والوقائع التي تتحدّ عند وقوعها ومجاريها في حكم من الأحكام »[1]، وهذا غير الكليّ الذي جعله أرسطو أحد مقومات الحكمة، فالكل مصطلح يطلق عنده على « ما لم ينقص منه جزء من أجزائه التي بها يقال أنه "كل"

(1)–عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 23.

على نحو طبيعي ويطلق على ما يحوي الأشياء على نحو يجعلها تشكل وحدة »[1]، فالكل وإن ظهر قريبا من العام بحيث هو « إدراك الأشياء لا في أفرادها وأعيانها فحسب بل في داخل أجناسها وأنواعها »[2]، وهذا بالنظر إلى الصفات المشتركة بينها، إلا أنه بعيد عنه فهو نظرة ميتافيزيقية، تبحث في جوهر الأشياء لا في مجاريها، فالكل بمعنى « أنه يحتوى على أشياء كثيرة بأن يُحمل على كل منها، فتكون كلها واحدا كالجزئي»[3]، ومثال ذلك قولك إنسان وفرس وشجرة كلها كائنات حية. فهذا الذي يبحث فيه العلم عند أرسطو، وهو اندراج فئة في فئة أخرى، إحداهما كلية والأخرى جزئية. أي إنّ العلم هو «ما به يتم إدراك الماهية الكلية لأي شيء لأنها هي الثابت الذي لا يتغير من الشيء، أما ما عدا ذلك فهو ليس موضوعا لليقين ومن ثم فهو ليس علما»[4].

أما المعرفة العلمية الحديثة فتبحث في العام، وهو مجموع الظواهر التي تطّرِد، وتتكرر مشاهداتها لتشكل قانونا عاما، يقول أحمد عبد المنعم حسين: « تقبل النظرية الافتراضية إذا كانت نتائج الدراسات التي أجريت لاختبارها مؤيدة لها، ويزداد قبولها بتزايد وتراكم الأدلة المؤيدة لها، إلى أن تصبح قانونا »[5]، فواضح أنّ العلوم اتخذت في الحديث منحى واتجاها غير الذي كانت عليه، فتحولت من دراسة الكائنات والأفراد إلى دراسة مجاري هذه الكائنات، للوصول إلى قانون عام يحكم الظاهرة المدروسة ويكون هذا القانون من الشكل:

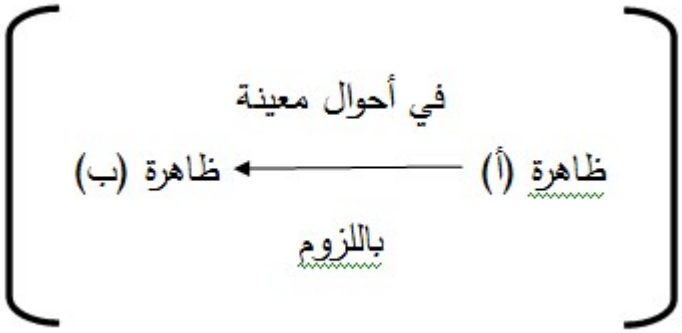
([1])– إمام عبد الفتاح، مدخل إلى الميتافيزيقا، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة (مصر)، ط: 01، (2005)، ص386

([2])– عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 23.

([3])– إمام عبد الفتاح، مدخل إلى الميتافيزيقا، ص 386.

([4])– حاج بن دحمان، نظرية المعرفة عند أرسطو، مجلة مقاربات فلسفية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم (الجزائر)، المجلد8، العدد1، (2021م)، ص310.

([5])–أحمد عبد المنعم حسين، أصول البحث العلمي، المكتبة الأكاديمية، القاهرة (مصر)، ط: 01، 1996، ج1/ص 28.



إذن؛ المعرفة العلمية لا تقف عند الأفراد، إنما تسعى للوصول إلى القوانين التي تربط هذه الأفراد وتسير وفقها، وهذا الذي حدث للرياضيات وحدث لعلوم اللسان، ففي الرياضيات مثلا « لم يعد المنهج الرياضي منهجا حدسيا أو استنتاجيا بالمعنى القديم لكلمة استنتاج بل أصبح عبارة عن جملة الإجراءات والتحويلات التي تجري على تلك البنيات »[1].

إنّ مفهوم العام في المعرفة العلمية هو نفسه مفهوم اطّراد الظاهرة في النحو العربي الذي كان موضوع بحث النحاة، والذي رأى الحاج صالح أنه المفهوم الأقرب لمفهوم العام في نظرية المعرفة الحديثة، فالاطّراد عند النحاة يأخذ مفهومه من المعنى المعجمي وهو التتابع والاستمرار.

ففي معجم ابن دريد يقول: «وكل شَيْء اتّبع بعضُه بَعْضًا فقد اطّرد، وَمِنْه اطّردَ لي الكلامُ، إذا اتّسق لي على مَا أريده»[2]

ومنه قول امرئ القيس[3]:

وَمُطّرِداً كَرِشاءِ الجَرُو ***رِ، مِنْ خُلُبِ النَّخْلَةِ الأجْرَدِ

فالمطرد هو الرّمح الذي يتبع بعضه بعضاً عندما تهزّه.

(1)- محمد عابد الجابري، مدخل إلى فلسفة العلوم-العقلانية المعاصرة وتطور الفكر العلمي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت (لبنان) ، (1994م)، ص55.

(2)- ابن دريد (أبو بكر محمد بن الحسن)، جمهرة اللغة، تحقيق رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت (لبنان)، (1987م)، مادة د ر ط

(3)-امْرُؤُ القَيْس(ابن حُجْرُ بن الحارث الكِنْدِي)، ديوان امرِئ القيس، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت (لبنان)، ط: 02، (2004م)، ص 88

وكذلك في الصحاح :«اطَّرَدَ الشيءُ: تبعَ بعضُه بعضاً وجرى»[1].

فالاطراد والمطّرد هو استمرار الظاهرة في الزمان والمكان، فعبارات من قبيل: « كما أنَّ التنوين " والنون " عربيٌّ مطَّرِدٌ »[2]، و« ولأنك لا ينبغي لك أن تكسر الباب وهو مطرد وأنت تجد له نظائر »[3]، و« وإنَّما يطّرد هذا الباب في النداء وفي الأمر»[4]، وغيرها من العبارات التي وردت في كتاب سيبويه تجعل المطرد من الباب أساس للقاعدة العامة، حتى وإن خرج عن الباب شاذٌّ، وبالتالي فالمطرد والعام في العلم مفهوم واحد، يمثل الوصف للظواهر التي تستمر وتطّرد في الزمان والمكان دون تخلف كما يقول الحاج صالح.

المطرد ⟺العام

- **الموضوعية:** هذا المبدأ العلمي الشهير عكسه الذاتية، وهي مطابقة الظاهرة للواقع ومدى تدخل المعالج للظاهرة فيها، أي إمكانية التفريق بين ما هو راجع للمادة المدروسة، وما هو راجع للباحث في ذاته. وبالتالي فإن المعرفة العلمية تتأثر بالذات المُشَخِّصَة للظاهرة، وبالتالي القانون العام الناتج عنه. يقول الحاج صالح: « فالخطر الذي يهدد المعرفة الصحيحة ناتج عن نشاط الذوات إذ ربما لا تميز بين ما هو راجع لها –أي نشاطها الخاص بها– وبين ما هو راجع إلى موضوع نشاطها في نفسه أي الأعيان في أنفسها »[5].

([1])–الجوهري (إسماعيل بن حماد)، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت (لبنان)، ط: 04، (1987م)، مادة طرد.

([2])–سيبويه(عمرو بن عثمان بن قنبر)، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة (مصر)، ط: 03، (1988م)، ج1/ص197.

(3)– المرجع نفسه، 376/2.

([4])– المرجع نفسه، 280/3.

([5])– عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص 24

فالمعرفة العلمية تأتي بين قطبين، قطب ذاتي يمثل أحكام الفرد في الظاهرة المدروسة، وقطب موضوعي يمثل واقع الظاهرة، وكلما انزاحت المشاهدات نحو الواقع ملك البحث والباحث موضوعية العلم.

لأجل إثبات هذه الموضوعية يرى الحاج صالح بوجود شرطين، أولهما تكرار المشاهدة وثانيهما إمكانية تصحيحها، وهما شرطا الموضوعية في العلم، فالحاج صالح مثله مثل كارل بوبر الذي يرى أن الموضوعية تتجلى في النقد العلمي للنظريات من خلال قابلية النظرية للنقد التي تتأتى من قبولها للاختبار وإعادة التصحيح[1]، فالاشتغال على تصحيح النظريات بعضها بعضا حسب مفهوم العلم الحديث والذي تجسد في مفهوم الموضوعية، هو الذي يوافق الإجماع عند العرب فيما يخص الأحكام والتواتر في الأثر أو الخبر[2].

الموضوعية/التكرارات ⟺ الموضوعية/الإجماع والتواتر

- **الحس والنظر في مقابل التجربة والعقلانية:** هذا المبدأ أو الصفة منظور إليه من جهة العلاقة بين المحسوس والمعقول، والجدل القائم بين المذهبين التجريبي والعقلاني. فالمعتمد عليه عند اللغويين العرب قديما ذلك الجمع بين الحس من جهة والنظر من جهة أخرى ليكون النحو معقولا من منقول كما يقال. وعليه فالعلم عند الحاج صالح يقوم على[3]:
  - إجراء التجارب بوسائل موضوعية وفعّالة
  - الاستنتاج الصوري على شكل عمليات جبرية منطقية منظمة.

ومثال ذلك العملية الاستنباطية لوزن الفعل الثلاثي فَعَل يستلزم في بداية الأمر القراءة التامة لكل المدونة العربية التي كانت منتشرة في ربوع الجزيرة العربية، وهو جانب

(1)-Churchland, P. M: Karl Popper's Philosophy of Science. Canadian Journal of Philosophy vol. 5, no. 1, 1975, p146

(2)- ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص[24-25].

(3)-ينظر: المرجع نفسه، ص[31-32]

حسي ملموس أحس به متحري اللغة في الكثير من الكلم من قبيل " كَتَب، جَلَس، رَسَم " وغيرها من الأفعال التي تستمر فيها الفتحة بعد الحرف الأول والثاني، فهذا ما يمثل الجانب التجريبي على المادة اللغوية، والاستمرار والاطراد في الظاهرة هو الذي ذهب بالنحاة إلى النزعة الثانية وهي الصياغة العقلية لهذه الكلم في صيغة دالية واحدة هي "فَعَل"، فجمعوا بين نزعتين متناقضتين واحدة تصف والأخرى تصوغ، فالأولى استقرائية لجميع الكلم العربي والثانية استنباطية للّوزم من خلال المستمر من مجاري الكلام.

الحس والنظر ⟺ التجربة والعقلانية

إنّ الملاحظ لرؤية عبد الرحمن الحاج صالح للعلم يجد أنها تقترب من رؤية فيلسوف العلم الحديث " كارل ريموند بوبر – Karl Raimund Popper "، ففي **الاطراد** ينادي كارل بوبر بدور هام للاطراد أو الاعتقاد بنوع من التوقع وهي بدائل للاستقراء[1] ، وهو الذي بني عليه نظرته للتكرارات والاحتمالات. أما في **الموضوعية** وتصحيح النظريات فيقول محمد قاسم : « يمكن أن يتوفر هذا الصدق عن طريق الخبرة الشخصية للذات كما يرى المذهب الذاتي، أو في الوصف الخالص كما تذهب المدرسة السلوكية أو الوضعية بصفة عامة؛ ويعلن "بوبر" أنه يمكن أن نبدأ من هذه الاتجاهات جميعها بشرط أن نعرضها للنقد دائما »[2]، فواضح مبدأ عدم التسليم مطلقا الذي يتوافق الحاج صالح معه في نقد النظريات وتصحيحها، وكذلك في مصادر المعرفة والذي رآها الحاج صالح نقلاً عن النحاة: **الحس والنظر**، فبوبر يرى أنّ « هناك معرفة موضوعية فقط تحتوي على المعلومات والمعارف في أكثر صورها تجريدا، وسبيلنا إليها منهج موضوعي –كما يرى– يستخدم البحث النقدي خلال الانتقال من حدوس تتعرض للاختبارات الموضوعية إلى

(1)– محمد محمد قاسم، كارل بوبر – نظرية المعرفة في ضوء المنهج العلمي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية (مصر)، (1986م)، ص354.

(2)– المرجع نفسه، ص 296.

حدوس أو تخمينات أو فروض أو نظريات –كلها بمعنى واحد– أوسع من حيث المحتوى والمضمون »[1].

إذن **العلم** عند عبد الرحمن الحاج صالح هو **البحث الموضوعي** (أساسه التصحيح مقابل الإجماع والتواتر) **في الظواهر المطّردة** (العام بالمفهوم الحديث) **للوصول إلى قانون عام تجري وفقه هذه الظواهر** (الحس والنظر في مقابل التجريبية والعقلانية).

ب– اللسان: ينطلق عبد الرحمن الحاج صالح في تحديد مفهوم اللسان كموضوع للسانيات من اختياره للسان بدل اللغة لوجود مقابلات أخرى للغة على النحو التالي[2]:

- اللغة بمفهوم اللسان وهي الداخلة في حد ابن جني لها بأصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم.
- اللغة بالمفهوم الذي يقابل النحو أي متن اللغة، وعلم اللغة هنا هو العلم بأوضاع المفردات اللغوية وهو مقابل Lexicologie أي علم المعاجم أو المعجمية، وهو « تخصص نظري يهدف إلى الدراسة العامة للمعجم »[3].
- اللغة بالمفهوم المقابل للاصطلاح: أي المعاني الموضوعة للألفاظ في المعاجم والقواميس، فهذا المفهوم ملتصق بالتحديدات والتعريفات كقولنا القياس في اللغة والقياس في الاصطلاح.
- اللغة بمفهوم الكيفيات الأدائية المحلية للكلام، وهي داخلة في ما يذكره النحاة من قبيل : « " ما هذا بشرا " في **لغة** أهل الحجاز»[4]، « وألفُ الاستفهام، وما في **لغة** بنى تميم، يفصلنَ فلا يَعْمَلنَ »[5]، « إلا أنّه قد جاء في **لغةٍ** لخَثْعَم مفارقا لذاتِ مرةٍ وذاتِ ليلةٍ »[6]، « وقد قَالَ بعضهم: أبشرت، ولعلها **لغة**

([1])– محمد محمد قاسم، كارل بوبر – نظرية المعرفة في ضوء المنهج العلمي، ص298.

([2])– عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص [36–37]

1. (3)–Melcuk.I.A; Clas.A; Polguère.A: Introduction à la lexicologie explicative e combinatoire, Editions Duculot, 1995.

([4])–سيبويه: الكتاب، 59/1.

([5])– المرجع نفسه، 147/1.

([6])–المرجع نفسه، 226/1.

حجازية »[1]، « وسمعت بعض العرب يقول: ما رَأَيْت عقيّليا إلا حسَسَت له، وحسِست **لغة** »[2]، فلفظة "لغة" الواردة في هذه النصوص لسيبويه وفي كثير من كتب النحو واللغة مرادفة للتأدية الفردية أو لجزء من الجماعة أو القبيلة.

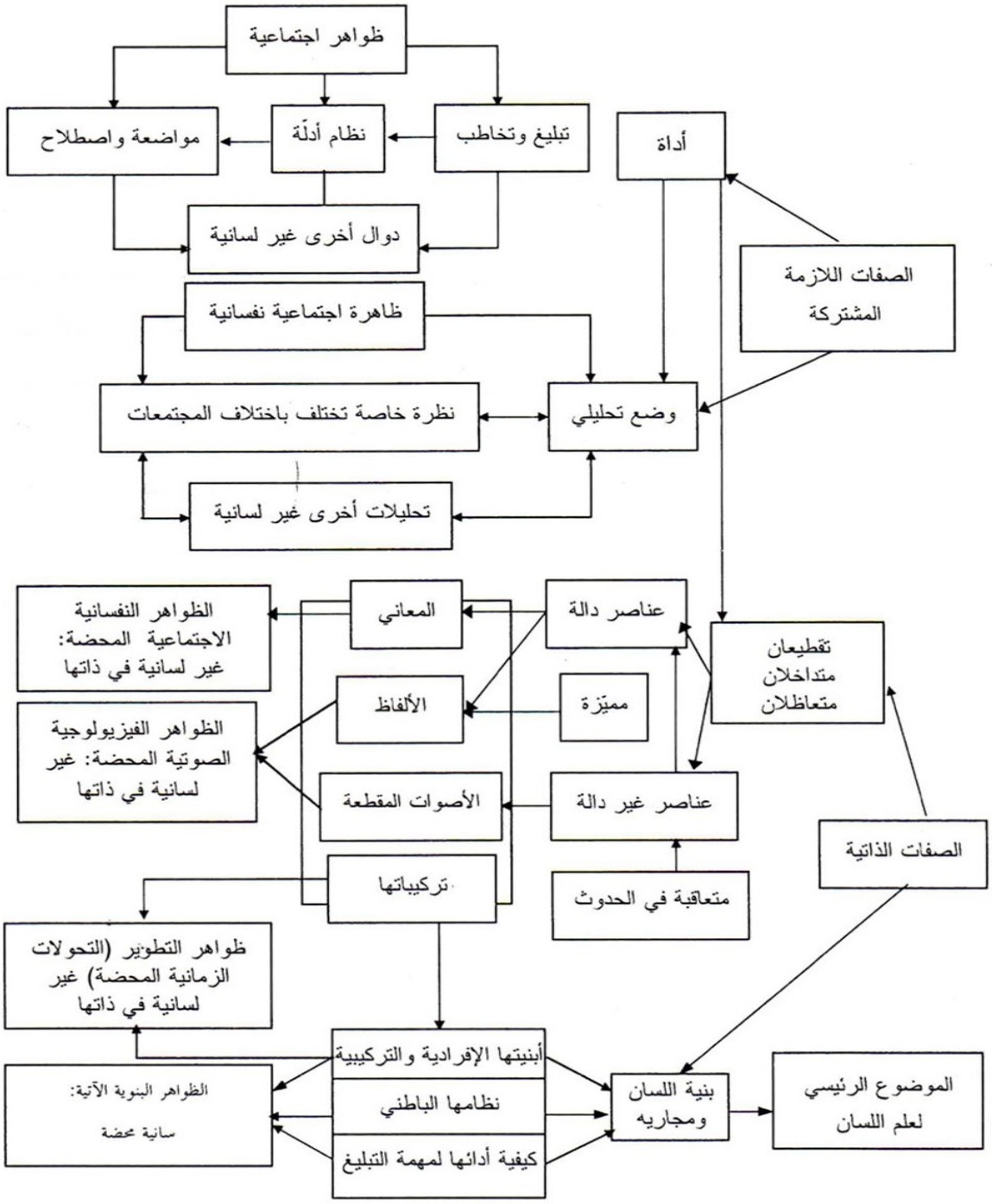
من خلال هذا الفصل بين " اللغة " و" اللسان " واختيار اللسان، وذلك بعد أن دعّم قوله بنص الفارابي في مفهوم "علم اللسان" في كونه حفظ الألفاظ وعلم قوانين تلك الألفاظ[3]، زاد الحاج صالح في تدقيق المفهوم قصد تحديد موضوع علم اللسان، من خلال إبعاد المعنى العضوي للسان؛ وهو ذلك الجهاز العضوي في الإنسان الذي له مهمة لوك الطعام والمشاركة في إصدار الأصوات. وإبعاده للمعنى المجازي لكلمة " لسان " في عبارات من قبيل " لغة الزهور " و" لسان حالها " لكونها مجازية غير حقيقية بينما « هذا العلم يهتم بالحقيقة لا المجاز »[4]. ليعطي خطاطة كاملة لمفهوم اللسان هي كالآتي:

([1])–الفراء(أبو زكريا يحي بن زياد)، معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي وآخرون، عالم الكتب، بيروت (لبنان)، ط: 03، (1983م)، ج1/ص212

([2])–المرجع نفسه، 217/1

([3])– ينظر: الفارابي (أبو نصر محمد)، إحصاء العلوم، صححه وعلّق عليه عثمان محمد أمين، مكتبة الخانجي، القاهرة (مصر)، (1931م)، ص[3–4].

([4])–ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص39.



الشكل(9): المجال المفهومي الدلالي للفظ "اللسان"

المصدر: الحاج صالح، عبد الرحمن(2012): بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص46.

من خلال هذا المخطط يتحدّد مفهوم اللسان الذي هو مادة الدراسة في اللسانيات كالآتي:

- اللسان من الظواهر الموجودة لدى الإنسان وبعض الكائنات الأخرى الموضوعة للتبليغ، يشترك معها في نقاط هي صفات تلزم هذه الأنظمة التبليغية، ويفترق عنها في نقاط أخرى هي صفات ذاتية للسان.
- اللسان كونه أداة لتأدية وظيفة (Fonction) التبليغ، هو من الصفات المشتركة مع باقي الأنظمة التبليغية، من خلال امتلاك جهاز يتكفل بهذه الوظيفة (الجهاز الصوتي)، فيشترك مع باقي الأنظمة التبليغية وإن اختلفت هذه الأدوات.
- اللسان نظام من الأدلة مثله مثل باقي الأنظمة التبليغية، يتواضع عليها مستعملوها لتحقيق التخاطب، وبالتالي فاللسانيات هي فرع من السيميائيات كما يرى دي سوسير.
- اللسان بالإضافة إلى كونه أداة للتبليغ، فله وظيفة أخرى مهمة هي تحليل الواقع أو التجربة البشرية، أي هي أداة اختبار للمحسوسات، فهي وضع تحليلي سواء كظاهرة اجتماعية أو ظاهرة نفسية، أو تحليلات أخرى وهي من الصفات المشتركة مع الأنظمة الأخرى.
- يختلف اللسان عن باقي الأنظمة في كونه قابلا للتقطيع إلى مستويين أولها مستوى العناصر الدالّة، وثانيهما مستوى العناصر غير الدالّة، أما العناصر الدالة فهي ألفاظ وضعت إزاء المعاني، أما العناصر غير الدالة فهي الأصوات. وتركيب هذه العناصر يعطي للسان بنية ومجاري تجعله متميزا عن باقي الأنظمة التواصلية، تدرسها اللسانيات في ثلاثة خطوط متوازية هي:

- دراسة الأبنية الإفرادية والتركيبية للسان وهو ما برز في اللسانيات البنوية.
- دراسة النظام الباطني للسان وهو ما برز في اللسانيات التوليدية التحويلية.
- دراسة اللسان في التواصل وهو ما برز في اللسانيات التداولية.

مما يعني أنّ عبد الرحمن الحاج صالح يجعل بنية اللسان ومجاريها هي موضوع اللسانيات، مهما كان منهج الدراسة، وهذا بعد استبعاد ما لا يدخل في علم اللسان، موضحا رؤية دي سوسير لهذا العلم بتداخله مع العلوم الأخرى كعلم النفس وعلم الاجتماع والمنطق وغيرها من العلوم، ورغم هذا التداخل مع دراسة اللسان فإنها ليست بموضوع له.

ليخرج في نهاية الأمر بتعريف للسانيات صاغه كالتالي: « –علم مهمته– الكشف عن أسرار البنية اللسانية ومجاريها سواء كان ذلك في زمان واحد من تطور اللسان أم في أزمنة كثيرة متباعدة »[1].

من هذا التعريف نجد أنّ عبد الرحمن الحاج صالح يحددّ اللسانيات بأنها:

- علم يخضع للقوانين الثلاثة المذكورة سابقا: الاطراد، الموضوعية ، الجمع بين الحس والنظر.
- موضوعه بنية اللسان ومجاريه سواء في الوضع أو في التخطاب.
- الدراسة اللسانية على العكس من دي سوسير تكون في الوضع القار أو في الوضع المتغير، شرط أن تكون هذه الدراسة التطورية أو النفسية أو الاجتماعية أو الرياضية أو الفيزيائية أو الطبية وغيرها –وإن كانت غير لسانية في ذاتها– مفيدة في دراسة اللسان في ذاته.

2.2. اللسانيات قبل فردناند دي سوسير:

من التعريف الذي قدمه عبد الرحمن الحاج صالح للسانيات، يذهب في التأريخ لعلوم اللسان مذهب " جورج مونان–Georges Mounin " القائل بعدم ثبات تاريخ اللسانيات كونها تعود للهنود أو اليونان أو " فرانز بوب–Franz Bopp " أو دي سوسير أو

(1)–عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص39.

"تروباتسكوي–troubetskoy " أو تشومسكي [1]، طبعا مع إضافة تلك الدراسات اللسانية عند العرب.

1. **البحوث اللسانية قبل القرن التاسع عشر** : يرى الحاج صالح أن التحليل اللساني قديم قدم الإنسان وهو يذهب في هذا مذهب أنطوان ميي "Antoine Meillet" الذي يرى أنّ من اخترعوا الكتابة وحسّنوا حروفها هم من اللغويين الكبار، ويعلّل ذلك بقوله: « كانت الكتابة تصويراً رمزياً للهجاء بعد أن كانت تصويراً رمزيا للمعاني ، فإن مجرد وجود كتابة مثل هذه في تلك العصور العتيقة، لدليل واضح على قدم البحث والتنقيب عن مباني اللسان »[2]، غير أنه لم يعتبر هذه الأفعال من وضع هذا الرسم أو الحرف لذاك المعنى دراسة لسانية، حتى وإن كانت أذهان هؤلاء تحمل تلك المناهج إلا أنها تبقى مجرد تخمينات تدور حول الحضارات المصرية والسومرية والأكادية، كاستعمال المصريين للخطوط الهيروغليفية التي تستخدم الصور للتعبير عن الأفكار، والسومريين في العراق للغتهم السومرية الأسيوية التي تعتمد الرسم ذا الزوايا وهو الخط المسماري ، وبعض الحفريات التي بدت وكأنها دراسات معجمية كدلالة صورة النجم على الإله والسماء[3]. وهي تخمينات لا تعارض العقل وأثبتها النقل.

غير أنه يعتبر الهنود أول من قدم تحليلا لسانيا شاملا للظاهرة اللسانية، والمتصفح لذلك التراث اللساني الذي تركه الهنود سيجد ذلك التقارب بينه وبين الدراسات اللسانية العربية عند النحاة الأوائل، وهذا جدول يقارن هذه الدراسات:

(1)–Marcel Cohen: Clefs pour la linguistique by Georges Mounin, L'Année sociologique, S3, Vol 20, 1969, pp 498-499

([2])– عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 51

([3])– بشير حرشاية، الدراسات اللغوية في العصور القديمة، مجلة نتائج الفكر، جامعة النعامة (الجزائر)، المجلد 04، العدد01، (2018م)، ص[115–116]

اللسانيات عند العرب	اللسانيات عند الهنود
* لغة الدراسة هي العربية * تكتسي أهميتها من القرآن الكريم * الكتاب لسيبويه هو عمدة النحو العربي في القرن الثاني من الهجرة. * للكتاب شروح عديدة كشرح كتاب سيبويه للرماني وشرح السيرافي * قام العرب بتدوين لغتهم عن طريق المشافهة والاستقراء، وكان الغرض من ذلك حماية النص القرآني وفهم أحكامه، وذلك لذهاب الفصاحة عن أهلها * احتوى تاريخ الدراسات اللسانية عند العرب عدّة مدارس ومذاهب على رأسها مدرستي الكوفة والبصرة. * عرفوا الجملة المفيدة وسموها كلاما والمحدد فيها حصول الفائدة والوقف. * يتميز النحو العربي بالبنوية وإن اعتمد مناهج أخرى تفترق عنها. * دراسة الأصوات كانت متميزة لدى القرّاء وذلك للحفظ الشفوي للقرآن الكريم. * تعتمد دراسة الأصوات على مفهوم الحركة والسكون.	* لغة الدراسة هي السنسكريتية * تكتسي أهميتها من كتاب مقدس "فيدا" * الكتب الثمانية لبانيني عمدة النحو الهندي في القرن الخامس قبل الميلاد. * للكتب الثمانية شروح أهمها الشرح الكبير ل "باتنجال" * قام الهنود بتدوين لغتهم عن طريق المشافهة والاستقراء، وكان الغرض من ذلك حماية النصوص الدينية وفهم أحكامها، لعدم فهمها عند أكثرهم. * للنحو الهندي مدارس ومذاهب قاربت العشر مدارس في النحو واللغة. * عرفوا الجملة المفيدة وسموها "كلاما" والمحدد فيها الوقف. * التحليل اللساني يتميز بالمنهج البنوي في وصف الجملة وأجزائها وصولا إلى الأصوات المشكلة لها * دراسة الأصوات عندهم كانت بهدف ضبط قراءة "فيدا" جيلا بعد جيل. * "سيْفارا" هو النفس المحدث للهواء وهو مفهوم يقترب من الحركة والسكون.

الجدول(4): الدراسات اللسانية عند العرب والهنود

من إعداد الباحث

المصدر: عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان

ومن هذا تعدّ اللسانيات الهندية من أعظم المنجزات الإنسانية لما اكتسته من علمية ودقّة ووضوح في المناهج وتناول اللغة، بل إنّ الفضل فيما وصلت إليه اللسانيات الغربية يعزى إلى هذه الفترة التاريخية من الدراسات اللسانية، وفي هذا يقول أحمد مختار عمر: « ويكفي الهنود فخرًا أن تكون جهودهم الصوتية هي الأساس الذي بنى عليه علماء الأصوات المحدثون »[1]، فالتقارب الحاصل بين الدرس اللساني عند الهنود والدرس اللساني عند العرب هو الذي جعل المستشرق الألماني براجستراسر يتناسى جهود اليونان والرومان والعصور الوسطى في أوروبا ويُؤثِر علم الأصوات على الهنود والعرب فيقول: « لم يسبق الغربيين في هذا العلم إلا قومان من أقوام الشرق، وهما أهل الهند، –يعني البراهمة– والعرب »[2]، وهو ما يذهب إليه عبد الرحمن الحاج صالح في تقييمه للأبحاث اللسانية القديمة فيقول: « اللسانيات الهندية قد بلغت من الدقّة العلمية وسعة المعلومات ما لم تبلغه الحضارة اليونانية اللاتينية في البحث اللغوي فلسفيا كان أو نحويا تعليميا أو نظريا »[3].

ومع ذلك فقد اعتبر الحاج صالح الحضارة اللسانية والفكرية والفلسفية لليونان من أعظم الحضارات ليس لنتائجها فقط وإنما لأثرها على الحضارات الأخرى التي تلتها الرومانية والفارسية والهندية والبيزنطية والإسلامية والأوروبية والحضارة العالمية الحديثة، فتقسيمهم للأصوات إلى صوامت وصوائت فكرة يونانية، « صارت بعدهم أساسا لكل تحليل تعالج به اللغات الأوروبية، وعمادا لكل نظرية لغوية عند علماء العرب »[4]، وكذلك فكرة المقطع، وفكرة أصل اللغة أ طبيعية النشأة أم اصطلاح؟ وكذا فكرة التناسب

(1)– أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب ، دار عالم الكتب، القاهرة(مصر)، ط: 08، (2003م)، ص 59

(2)– جوكهلف براجستراسر، التطور النحوي للغة العربية، تعليق رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة (مصر)، (1994م)، ص11.

(3)– عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 68

(4)–المرجع نفسه، ص 70

التي هي عماد القياس النحوي، وفكرة فطرية المعرفة التي تبناها رينيه ديكارت وبنى عليها تشومسكي نظريته اللسانية هي فكرة أفلاطون وقبله سقراط[1]، وكذا القواعد الفيلولوجية التي يرى الحاج صالح أنّه: « ما تزال آثارها ظاهرة الملامح في جل البحوث الأوربية »[2]، فالمدرسة الإسكندرية هي مدرسة فيلولوجية؛ قامت الفيلولوجية في أوروبا على أسسها.

غير أنّه نبّه لمسألة مهمّة وهي ذلك التشابه الحاصل بين الدراسات اللغوية عند العرب والدراسات اللغوية عند اليونان، ومن تلك المسائل بعض مسائل فقه اللغة كالفكرة المذكورة سابقا التي تدرس أصل اللغة وما ينجر عنها من مناسبة بين اللفظ والمعنى وهي دراسات وجدت عند اللغويين العرب والمتكلمين، ناتجة عن التأثر الذي وقع في زمن لاحق من سيبويه وأصحابه، وضَمَّن هذا الجدال ابن جني كتابه الخصائص.

كما نبه عبد الرحمن الحاج صالح إلى التشابه الذي يبدو بين ما رآه النحاة العرب والفلاسفة اليونانيين، في التنازع بين إمكانية إخضاع اللغة لقانون عام، أو هي متغيرة غير ثابتة، والمُخْتَلَف فيها أكثر من المتشابه وبالتالي لا يمكن حمل بعضها على بعض، لاستخراج المُثُل والصيغ الخاصة بها، وانقسام اللغويين اليونانيين إلى مذهبين أحدهما يسمى " anomalia" والآخر يسمى " analogia" وهو قد يبدو تشابها بين آراء اليونانيين من جهة وآراء الكوفيين والبصريين من جهة أخرى، إلا أنَّه غير ذلك. يقول عبد الرحمن الحاج صالح: « إنّ هذا لمن أبسط التشبيهات لأنّ الكوفيين لا يختلفون أبدا عن البصريين في استعمال المفاهيم المنطقية –الرياضية– بل يفارق أهل الكوفة أهل البصرة في عدم تشددهم في مشاهدتهم وجمعهم للغة والأشعار، وتساهلهم في استعمال القياس »[3]، وهو المعروف في النحو العربي النزوع إلى جعل اللغة العربية على شكل قوانين عامة، أما عمومية القانون فهو المختلف فيه.

([1])– منيرة العبيدي، الجذور الفلسفية للنظرية التوليدية التحويلية، مجلة علوم اللغة العربية وآدابها، جامعة الوادي (الجزائر)، المجلد7، العدد8، (2015م)، ص 97

([2])– عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 78

([3])–المرجع نفسه، ص 76

ومنذ ذلك العصر والحضارة الأوروبية تنهج نهج التقليد والتكرار والشروح لما أوردته الحضارة اليونانية، في مسار يشبه إلى حد بعيد مسار الفكر اللغوي العربي بعد القرن الرابع من الهجرة، إذا ما أُستثنيت تلك الحركات العلمية التي تأثرت بالحضارة الإسلامية، وما أنتجته من التنقل للتعلم في بلاد الإسلام، وعلى رأسها الدولة العباسية في المشرق وحضارة الأندلس في مغربها، بل إنّ بعض النظريات التي نسيت في طيات التاريخ في القرن الثاني عشر إلى القرن الخامس عشر كان مضمونها « قريب جدا مما أثبتته البحوث الحديثة أو هو المصدر الأقدم لبعض المذاهب الأوروبية الحديثة »[1]، ويؤكد عبد الرحمن الحاج صالح على فرضية تأثر المناهج العلمية واللسانية بين القرن 12 والقرن 15 بما كان سائدا في أوساط العلوم والمثقفين العرب، نتيجة الترجمة من جهة والتنقل لأخذ علوم المسلمين من جهة أخرى، وهو موقف يدعمه الكثير من العلماء والمؤرخين العرب والغربيين، بل فيهم من يذهب إلى حتمية ذلك والفضل الكبير على ما وصلت إليه الحضارة الغربية، يقول " ويليام وينتغمري واط–W. Montgomery Watt " في هذا الشأن: « زودت الأفكار العربية الفكر الأوروبي بمواد جديدة وفّرت عالما جديدا من الميتافيزيقا، وكان على جميع المدارس الفلسفية الأوروبية أن تكون محيطةً بالترجمات من اللغة العربية... تدين جميع أنواع الفلسفة الأوروبية اللاحقة للكتّاب العرب »[2].

ومن هذه المبادئ التي كان للعرب فضل على الدراسات اللغوية في أوروبا نجد **مبدأ وحدة النحو** الذي هو أساس ما صار يعرف بالنحو الكلي الذي يهدف إلى « صياغة فرضية معينة قائمة على مجموع من القواعد المتشكلة من المواد اللغوية في كل لغة من لغات العالم »[3]، والاعتماد على **التجربة كأساس وحيد للدراسة العلمية**، وهو مبدأ اعتمدته الدراسات اللسانية في العصر الحديث مع دي سوسير إلى غاية وقت لاحق له،

(1)– عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 92

(2)– ويليام وينتغمري واط، تأثير الإسلام في أوروبا العصور الوسطى، ترجمة سارة إبراهيم الذيب، جسور للترجمة والنشر، بيروت(لبنان)، (2016م)، ص[127–128]

(3)– عامر بن شتوح، النحو الكلي عند تشومسكي وفلسفته اللغوية، مجلة علوم اللسان، جامعة الأغواط (الجزائر) المجلد6، العدد 1، (2017)، ص 53.

وهو مبدأ استمدته اللسانيات مما كتبه " روجير بيكون– Roger Bacon " حول العلم، وذلك من خلال رؤيته إلى ضرورة تأسيس المعرفة العلمية على التجربة والحس والمشاهدة أولا وأخيرا [1].

2. القرن التاسع عشر (19م) واللسانيات التاريخية المقارنة :

اللسانيات التاريخية المقارنة هي ذلك التيار اللساني الذي نشأ في أوروبا مع نهاية القرن (18م) وبداية القرن (19م)، إذ بدأ الدارسون للغة دراستها وفق منطلقين رئيسين هما: غلق باب النحو التقليدي والمعيارية التي غطّته، وفتح بابٍ على دراسةٍ لم تعهدها الشعوب والحضارات من قبل في دراساتها اللغوية، فـ« إذا أردنا أن نقيّم بشكل صحيح التقدم الهائل في القرن التاسع عشر في الدراسات اللغوية، فمن الضروري أن يكون لدينا فكرة عما حدث قبل ذلك مباشرة. في القرن الثامن عشر ، وقبل ذلك بقليل ، كان الكتّاب المعنيون باللغة ... يؤمنون بـ " قواعد عالمية " افترضت أن جميع اللغات تحكمها نفس المبادئ، وأن هذه المبادئ متجذرة في الطبيعة نفسها »[2].

ولهذا عالج عبد الرحمن الحاج صالح تلك الفترة، وعدّة مسائل فيها نظرا للأهمية التي اكتسبتها تلك المرحلة في التأسيس للسانيات الحديثة، وأهم هذه المسائل مسألة أفضلية اللغات التي عُرِفَت آنذاك، وكذا مسألة التطور اللغوي التي هي عماد الدراسات في القرن التاسع عشر (19 م)، بالإضافة إلى مسألة تأثير أعلام هذا القرن في كثير من المفاهيم التي بنت عليها اللسانيات الحديثة مداركها.

- **أفضلية اللغات:**

كان رأي عبد الرحمن الحاج صالح أنّ اللسانيات التاريخية قامت كحركة موازية لما حصل في أوروبا في القرن (18م) من ثورة على الكنيسة، وما كانت ترسمه من مسارات موجِّهة للبحث، خاصة الاعتقاد بقداسة لغة أمام لغات أخرى، وكمال إحداها على الأخريات، كالاعتقاد الحاصل في أفضلية اللغة اليونانية أو اللاتينية باعتبارهما أكمل

(1)– عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 95

(2)-Pyles, T, The Role of Historical Linguistics. College English, vol26 n 4, pp 293-294

اللغات، أو القداسة التي أريد إلصاقها بالعبرية حسب ما يذهب إليه الحاج صالح، الذي قدم نقدا لجورج مونان "Georges Mounin" حول سحبه هذا الذي كان سائدا آنذاك على الدراسات النحوية العربية، وزعمه أنّ العرب كانوا يعتقدون ذلك في اللغة العربية، كونهم جعلوها أم اللغات من جهة، ولغة الجنّة من جهة أخرى، مفندا هذا القول من وجهين[1]:

أولهما: لم يرد هذا الكلام عند النحويين، فالذي ورد عندهم لا يعدو عما تناقلوه كون العربية لغة القرآن من جهة، وأنّ إسماعيل –عليه السلام– أول من تكلم بهذه اللغة التي نزل بها القرآن، وكذا امتداحهم لها كما يفعل ابن جني.

ثانيهما: هذا الذي ذكره " مونان " وُجِدَ عند المتأخرين من المؤرخين والمفسرين ممن كان يجمع كل ما يسمعه، عكس التشدد الحاصل عند النحويين، وفي هذا يقول ابن تيمية: « ولم يصح أن الفارسية لغة الجهنميين ولا أن العربية لغة أهل النعيم الأبدي، ولا نعلم نزاعا في ذلك بين الصحابة رضي الله عنهم، بل كلهم يكفون عن ذلك لأن الكلام في مثل هذا من فضول القول ولا قال الله تعالى لأصحاب الثرى، ولكن حدث في ذلك خلاف بين المتأخرين »[2].

لا تفاضل بين اللغات في اللسانيات التاريخية

لا تفاضل بين اللغات في اللسانيات العربية*

- **التطور اللغوي.**

ومن المسائل التي عالجها عبد الرحمن الحاج صالح في اللسانيات التاريخية فكرة التطور اللغوي، فاللسانيات التاريخية التي تتبع صلة القرابة بين اللغات هي نتاج علماء الغرب دون غيرهم من الأمم السابقة. يقول عبد الرحمن الحاج صالح: « فجدير أن تفتخر

([1])– عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 111

([2])– ابن تيمية (تَقِيُّ الدّين أبو العباس أحمد بن عبد الحلِيم بن عبد السّلام) مجموع الفتاوي، تحقيق عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة(م.ع.السعودية)، (1995م)، ص 300.

* الذي نراه في مسألة تفاضل اللغات أنّ قيمة العربية في اتصالها بالقرآن، وأفضليتها في أبنيتها وما وصلته من تجريد لهذه الأبنية من خلال دراسات علمائها، كما نبينه في مواضع عديدة من البحث.

به أوروبا لجلالة هذا العلم وللكثير مما تحصل عليه من حقائق علمية في ميدان تطور اللغات والمقارنة بين الأصول القديمة لكل لغة، وتحديد فصيلتها وأخواتها التي تفرعت عن تلك اللغات القديمة، كل ذلك بالدقة العلمية التي يتطلبها العلم الموضوعي »[1].

إنّ فكرة التطور الزمني هي جوهر اللسانيات التاريخية عند الغرب، وهي علّة التغيّر في اللغات، غير أنّ عبد الرحمن الحاج صالح وإن كان ينظر إلى أحقية الأوروبيين باللسانيات التاريخية وغياب هذا النوع من الدراسات عند الأمم السابقة، فيقول: « إنّ فضل اللسانيات الغربية على سابقتها يكمن في اهتمامها الكبير الذي أظهرته في القرن التاسع عشر بتحول اللغات إلى لغات أخرى عبر الزمان، وذلك لم يتبادر إلى ذهن القدامى »[2]، إلّا أنّه لا ينفي عدم دراستهم لهذا التغيير، إنما يرى أن نظرة العرب إلى تطور اللغات تختلف عن نظرة اللسانين التاريخين في أوروبا، فاللسانيات الغربية ترى أنّ « اللغة كائن حي، لأنها تحيا على ألسنة المتكلمين بها... وهي لذلك تتطور وتتغير بفعل الزمن، كما يتطور الكائن الحي... تحيا في أحضان المجتمع، وتستمد كيانها منه ومن عاداته وتقاليده وسلوك أفراده، كما تتطور بتطور المجتمع فترقى برقيه وتنحط بانحطاطه »[3]، إذ إنّ نظرة النحاة العرب إلى اللغة مبنية على التغيّر في البنى، أي الخروج عن الباب الذي هو عنصر منه أي « تحوّل من نظام إلى آخر أو جزء منه إلى آخر وليس تحول عناصر من اللغة منفصلة بعضها عن بعض كما يعتقده ويعمل به اللغويون المتخصصون في البحوث اللغوية التاريخية »[4]، وهذا التحول إنّما يحدث نتيجة كثرة الاستعمال التي تُلجِأ المتكلم إلى التخفيف، ومن أمثلة ذلك حذف الألف في "لا أن" لكثرة استعمالها في كلامهم فصارت لن وهو ما ذهب إليه الخليل على لسان سيبويه فيقول: «

(1)– عبد الرحمن الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، ص 196

(2)– عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، 24/2.

(3)– رمضان عبد التواب، التطور اللغوي–مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي، القاهرة (مصر)، ط: 03، (1997م)، ص9.

(4)– عبد الرحمن الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، ص198

وأما الخليل فزعم أنها لا إن، ولكنهم حذفوا لكثرته في كلامهم، كما جعلوا هلا بمنزلة حرف واحد، فإنما هي هل ولا »[1].

فتأثير البيئة وميولات وطبائع أفراد المجتمع من أهم الأسباب التي جعلتها اللسانيات التاريخية كتفسير لهذا التغير تفسيرا زمنيا، وهو مما يوافق عليه الحاج صالح. ففي دراسة تمت سنة 2018 أكدت أنّ « التنوع اللغوي لا يمكن فهمه بشكل كامل إلا على نطاق واسع من التنوعات الفيزيائية والثقافية والبيولوجية »[2]، غير أنّ الحاج صالح يرى أنّ هناك عاملين مهمين آخرين يرجع إليهما تغيّر لغة من اللغات، أو الحفاظ على كيانها؛ أمّا الأول فهو انعزال المجتمعات عن بعضها لفترة طويلة جدا ومسافات بعيدة، يجعل من مسألة التأثر بين اللغات وحصوله يحتاج إلى زمن أطول، وهذا تفسير زماني مكاني أثبتته حتى الدراسات الحديثة. والثاني: طبيعة اللغة في حدّ ذاتها أحد الأسباب المهمة في الحفاظ والدفاع عن كيانها، والتغير فيها، خاصة أبنيتها مقارنة بالمفاهيم والدلالات المعجمية التي تحملها[3].

فممّا يلاحظ عند عبد الرحمن الحاج صالح في حديثه عن مسألة التطور اللغوي، هو ذلك التلميح إلى الوضع اللغوي عند العرب زمن الفصاحة، وتلك البيئة المنغلقة عند العرب التي حصرها النحاة في جمعهم المدونة العربية، فقد ساهما في الحفاظ على مُثُلٍ للعربية رغم طول المدة، ما تزال العربية تحتفظ باستعمالات أصحاب هذا اللسان داخل هذه المُثُل وسنعود لهذا عند حديثنا عن التصحيح اللغوي عند البنويين.

التطور اللغوي في اللسانيات الغربية ⟸ تغير لغة إلى أخرى نتيجة عامل الزمن

≠

التطور اللغوي في اللسانيات العربية ⟸ تغير داخل اللغة نتيجة الخروج عن الباب

(1)-سيبويه، الكتاب، 5/3

(2)-Bentz, C., Dediu, D., Verkerk, A, & Jäger, G : The evolution of language families is shaped by the environment beyond neutral drift, Nature Human Behaviour, vol2 n11 , p816.

(3)-ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 114

– **فقه اللغة:** ففي المنوال السابق يضع عبد الرحمن الحاج صالح مفهوم فقه اللغة كفن ضمن علم اللغة احتفى به اللغويون القدامى، يتناول المفردات من حيث الوضع وتنوع استعمالاتها أي « الفوارق اللغوية التي تنتج عن التفريع الدلالي وتشعبات المعاني، أو بعبارة أخرى التمييز بين الوضع والاستعمال في المفردات »[1]. إذن هو فن يهتم بـ:

- استقراء معاني المفردات وتتبع إطلاقها في مختلف السياقات:

مثال: جَلَسَ[2]:

نهاية القرن 100 ق هـ: جلس الشخص: استوى قاعدا على الأرض ونحوها

نهاية القرن 86 ق هـ : جلس الشخص : أتى أرض نجد

نهاية القرن 12 ق هـ : جلس الشخص: أتى مكانا مرتفعا

نهاية القرن 10 هـ : جلس الوعيل ونحوه : صعد في مرتفع

نهاية القرن 13 هـ : جلست النّفساء ونحوها: تركت الصلاة ونحوها من العبادات لمدّة

نهاية القرن 23 هـ : جلست الأرض : أخلفت في الإثمار

- بيان مسمياتها وحصر استعمالاتها

مثال: السيف، فيقال: المهند للسيف الهندي، والحسام للسيف القاطع أو طرفه الذي يضرب به، والغضب للسيف القاطع[3]

- بيان الفوارق الدقيقة اللطيفة بين هذه الاستعمالات المختلفة وقد أورد ابن جني بابا لطيفا في ذلك فيما سماه "باب في إمساس الألفاظ أشباه المعاني"

مثال: كسَّر وقطَّع وفتَّح وغلَّق فتكرير العين دليل على تكرير الفعل[4]

([1])– عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، 22/2.

([2])–معجم الدوحة التاريخي للغة العربية، الجذر جَلَسَ.

([3])–أحمد بن فارس(أبو الحسين *أحمد بن فارس* بن زكريا)، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تعليق، أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت (لبنان)، ط: 01، (1997م)، ص 59

([4])–ابن جني: الخصائص، 157/2

وبالتالي فإنّ فقه اللغة الذي ألّف فيه علماء اللغة قديما، لا يجعله مقابلا لتلك الفترة التي جمعت بين "Philologie" التي هي ذلك المجال الذي يبحث في النصوص القديمة وتفسيرها بالاستعانة بعلوم كعلم الحفريات " paléographie" والبرديا " papyrologie "، وعلم النقوش " épigraphie " لفك رموز المخطوطات والنقوش[1]، ولا هي الدراسة اللغوية التاريخية (اللسانيات التاريخية) التي موضوعها « قبل كل شيء آنيات قديمة وأوضاع للسان في عصور مختلفة... من ناحية أخرى إلى البحث في التطور بصفته تلك، أي الظواهر التي تفضي إلى الانتقال من وضع إلى وضع، من آنية قديمة إلى آنية أحدث منها »[2]، ولا هي علم اللسان المقارن (النحو المقارن) الذي هو حسب مؤسسه فرانز بوب عملية يمكن من خلالها فصل السمات الأصلية للغة عن السمات الحديثة قصد التصنيف وإعادة بناء اللغات القديمة[3]. إنّما هو فرع من علم اللغة مهمته البحث في المفردات كما حُدِّد آنفا.

فقه اللغة ≠Philologie≠ الدراسات اللغوية التاريخية ≠ النحو المقارن

- ظهور النظريات وضمورها

يصرّ عبد الرحمن الحاج صالح دائما على أنّ طغيان نظرية ما في عصر من العصور لا يعني بقاءها ثابتة صحيحة دائما، وهي ميزة العلم كما ذكرنا، وبالمقابل لا يعني وجودها وحدها في ذلك العصر، بل قد ترد نظريات وأفكار مناقضة لتلك السائدة في ذاك العصر، تحاول مقاومة ذلك التيار الجارف لأصحاب النظريات السائدة، فتتغلب عليها أحيانا، وقد تختفي أحيانا أخرى من زخم ذلك الضغط، لتعاود الظهور في عصور أخرى لترسو على شاطئ العلم غازية كل المجالات، جاعلة الكلمة العليا لها.

(1)-Vendryes, Joseph : Linguistique Et Philologie, Revue Des Études Slaves, vol. 27, 1951, pp. 9–18

(2)- مارتيان روبير، مدخل لفهم اللسانيات، إبيستموولوجيا أولية لمجال علمي، ترجمة عبد القادر المهيري، المنظمة العربية للترجمة، بيروت (لبنان)، ط: 01، (2007م)، ص148

(3)-Hoenigswald, Henry M :On the History of the Comparative Method, Anthropological Linguistics, vol. 35, no. ¼ 1993, p55.

إنّ هذا المبدأ الذي يتبناه عبد الرحمن الحاج صالح هو مذهب أراد من خلاله دحض فكرة الإيجابية الزاعمة بالتطور الإيجابي للعلوم، وقد استدل لذلك بعدّة أفكار كانت ابنة عصر الدراسات التاريخية، على نحو:

- ما جاء به فون هامبولت-von Humboldt فيما يعرف بحتمية اللغة ونسبيتها أو ما سماه عبد الرحمن الحاج صالح بـ "مبدأ اشتراط اللغة" والتي تبحث في علاقة اللغة بالفكر، وهي التي بنيت عليه مثلا فرضية "سابير- وورف Sapir-Whorf" والتي رأت في اللغة الوسيلة التي يفكر بها الإنسان، فيصاغ الفكر الممزوج بالصورة الثقافية والاجتماعية فيها، لا أن يطابقها، « فلم تكن الفكرة جديدة تمامًا عندما اقترحها وورف، إذ يروي غاي دويتشر أن فون همبولت قد اقترح ذلك منذ أكثر من قرن»[1]

إنّ فكرة اللسانيات النسبية هي فكرة كانت حاضرة في الفكر العربي قديما، فهي كما يقول الدكتور أحمد إبراهيم محمد بني عطا أنها مبثوثة « في متون العلوم المختلفة عند قدماء العلماء العرب والمسلمين، كعلم النحو، حيث كان رائد هذه الرؤية في الكشف عن العلاقة بين اللغة والفكر أبا سعيد السيرافي، وفي علم اللغة ابن جني، وعلم المنطق ابن حزم، وعلم البلاغة عبد القاهر الجرجاني، وعلم الاجتماع ابن خلدون، وعلم الفلسفة أبا حامد الغزالي وإخوان الصفاء»[2].

- ما جاء به اللغوي الأمريكي " وليام ويتني-William D. Whitney " من أفكار كان لها الأثر الرئيس على اللسانيات في القرن التاسع عشر، ولعلّ أهمها فكرة التواطؤ الاجتماعي في تفسير اللغة[3]، والتي نشأت عليها لسانيات دي سوسير باعتبار اللغة ظاهرة اجتماعية، مع اعتباره أول من حاول أن يحدد موضوع اللسانيات في المظهر

(1)-Valenzuela.H : Linguistics for TESOL Theory and Practice, Palgrave Macmillan, UK, 2020, p8.

(2)- أحمد إبراهيم محمد بني عطا، النظرية اللغوية النسبية بين التراث والدرس اللساني العربي، حولية كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر (مصر)، العدد 38، (2018م)، ص464.

(3)-عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص137.

اللغوي المحض وهو الوضعية والبنية والصورة، مخالفا بذلك فون هامبولت في اعتباره الكلام نشاطا ذهنيا فعال وجعله اللغة عملا آليا لا علاقة للذهن به، وهو ما تبنته اللسانيات الوصفية [1] .

خلاصـــــة: حاولنـــا فـــي هـــذا الفصـــل ضـــبط مفهـــومي اللســـانيات العربيـــة واللســـانيات الغربيـــة عنـــد الحـــاج صـــالح، باعتبارهمـــا طرفـــي البيْنِيَـــة المدروســـة، فاعتبرنـا اللسـانيات العربيـة عنـد الحـاج صـالح تلـك التـي يقـوم عليهـا التحليـل الخليلـي للسـان، فينبنـي علـى مبـادئ حـددتها النظريـة الخليليـة الحديثـة، واعتبرنـا اللسـانيات الغربيـة ذلـك العلـم الـذي عـرف إرهاصـات وقضـايا قبـل ظهـوره علـى يـد دي سوسـير، ووصـلنا إلـى أنّ اللسـانيات عنـد الحـاج صـالح سـواء كانـت عربيـة أو غربيـة يجـب أن تخضـع لشـروط العلـم التـي تحـددها الايبسـتميولوجيا وهـي الاطـراد والموضـوعية، والجمـع بـين الحـس والنظـر معـا، وهـذا قصـد دراسـة اللسـان كظـاهرة مـن الظـواهر القابلـة للتحليـل مـن جوانـب بنويـة وخطابيـة هـي مـداخل الفصـلين اللاحقـين.

(1)– عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص138.

الفصل الثالث:

لسانيات البنية عند الحاج صالح

1. اللسانيات البنوية.

1.1 دراسة اللسان في ذاته ولذاته.

2.1. المدونة اللغوية " corpus".

3.1. محددات العناصر اللغوية.

4.1. القيمة.

5.1. ثنائية الدال والمدلول في مقابل اللفظ والمعنى.

6.1. البنية.

7.1. القسمة الأفلاطونية والقسمة التركيبية.

8.1. التصحيح اللغوي.

2. اللسانيات التوليدية التحويلية.

1.2. منطلق التحليل.

2.2. ثنائية تركيب_ دلالة.

3.2. القاعدة والمعيار.

4.2. التوليد.

5.2. التحويل.

6.2. التفسير والعامل.

7.2. التفريع في مقابل التشجير.

الفصل الثالث: لسانيات البنية عند الحاج صالح.

بعد ظهور كتاب دي سوسير وحمله لمصطلحات جديدة في الدرس اللساني، على رأسها ثنائياته ومفهوم النظام، بات مصطلح النظام محل بحث لمختلف علماء اللغة واللسان، فتشكلت مدرستان كبيرتان، يظهر أنهما متناقضتان غير أنّ موضوعهما واحد وهو اللسان كبنية، سواء في الأولى التي سميت بالوصفية أو البنوية والتي عنيت بدراسة النظام الظاهر للسان ممثلا في الوحدات الدالة الصغرى (الدلائل) من خلال ضمها، والثانية التي سميت بالتوليدية التحويلية وعنيت بدراسة النظام الباطني للسان من خلال الوحدات الكبرى (العبارات) وافتراض انشطارها، المدرستان كانتا محل نقاش لدى الحاج صالح ومقارنة مع العديد من المفاهيم وهو موضوع فصلنا هذا.

1. اللسانيات البنوية

اللسانيات البنوية أو المدرسة البنوية أو المذهب البنوي هو المتعلق بنوع من الدراسات اللسانية التي ظهرت في أوروبا وأمريكا تتخذ من اللسان في ذاته موضوعا لها، نشأت على أنقاض الدراسات اللغوية التاريخية والمقارنة، ضمن تراكم معرفي في أوروبا أوجب ذلك التحول. ينسب المذهب البنوي إلى دي سوسير غير أنه يتفرع إلى اتجاهات شتى تختلف درجة التأثر بعَلَمِها من مدرسة لأخرى.

لقد كان الرجل محل مديح وإشادة من عبد الرحمن الحاج صالح كعادته في ذكر الأعمال الأصيلة البعيدة عن التقليد وهو ما ينفي تعصب الحاج صالح للتراث كما يُراد أن يقال عنه. يقول الحاج صالح: «...ولا يزال العلماء إلى حدّ هذه الساعة يتعجبون من نفوذ ذهنه وقدرته على توضيح المفاهيم الغامضة وتركيب المعاني المنفصلة المتباعدة، والتوفيق بين النظريات المتنافية »[1]، ويضيف قائلا: « قلّما رأينا في تاريخ البشرية

(1)- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص152.

نظرية تذيع وتسير بين الناس مثل هذه التي أخرجها سوسير، يأخذ هذا منها ويردّ، يرفض البعض ثم يرجع إليها نادما خاشعا »[1].

لقد تناول الحاج صالح المفاهيم اللسانية عند هذه المدرسة بالتفصيل الدقيق، بل لم تحز مدرسة لسانية مداد قلمه مثلما حازته هذه المدرسة، ويمكن تفسير ذلك بأسباب مختلفة منها: كونها كانت الشائعة آنذاك، وقد تبناها عدد من المثقفين العرب كما ذكرنا في الفصل الأول، وكذا درجة اقترابها من النحو العربي أو ابتعادها، وغيرها من الأسباب، غير أنّ السبب الرئيس –برأينا– يكمن في تلك النزعة التي ظهرت مع هذه المدرسة؛ وأطلقت تهما عديدة على النحو العربي في محاولة لتقزيمه وهدمه ما أمكن إلى ذلك سبيلا.

إن أساس الاختلاف بين الحاج صالح وأصحاب اللسانيات البنوية هو تلك النزعة الإيجابية التي لزمها البنويون تأثرا بأوغست كونت – *"Auguste Comte"* ، والتي تنفي أي إنتاج علمي قائم قبل مرحلة العلم، فأوغست كونت يقول: « كل مفهوم من المفاهيم الحالية يمر بثلاثة مراحل نظرية مختلفة: اللاهوتية أو التخيلية، الميتافيزيقية أو المجردة، العلمية أو الإيجابية »[2]، إنّ هذا الخلاف ومن خلال ملاحظتنا لتشديد الحاج صالح الكلام عليه في مواضع عديدة، وتكراره بلهجة فاصلة حادة مع أقرانه من الوصفيين العرب، –برأينا– من أهم الأسباب والدوافع التي دعته إلى تشييد بنيان نظريته الخليلية الحديثة، حتى وإن ألصق نشوء نظريته بما وجده في ذلك التراث الأصيل وما تسربت إلى قارئيه من أغلاط وأخطاء.

(1)– المرجع نفسه، ص165

(2)–Pedersen, Harald A : The ‘Positive Philosophy’ of Auguste Comte, The Social Science Bulletin, vol. 6, no. 2, 1952, p45

1.1 دراسة اللسان في ذاته ولذاته

تعد عبارة « موضوع علم اللسان الحق والوحيد، إنّما هو اللسان معتبرا **في ذاته ولذاته**»[1] المدونة في آخر فقرة من كتاب فرديناند دي سوسير أهم عبارة يرتكز عليها الوصفيون في بناء نظريتهم، ولا يكاد يخرج عالم أو مدرسة عن كنهها إلا خرج عن حوزة النظرية، فالوصفية تتخذ من اللسان الموضوع الوحيد والأوحد لها، يُدرَس في ذاته مهما كانت طريقة دراسته، ولذاته بعيدا عن كل غرض لا صلة له بهذا اللسان، وإن اختلفت تعاريفهم لهذا اللسان باعتباره نسقا من العلامات[2] ، أو نظاما من الوظائف[3]، لكنهم يتفقون في كون هذا اللسان نظامًا يُدرس في ذاته، وهو ما يذهب إليه الخليليون أيضا. يقول الحاج صالح: « تهتم دراسة اللغة عند العرب والبنويين باللغة في ذاتها ومن حيث هي هي، أي من حيث كونها أداة للتبليغ أو التعبير عما يكنّه الإنسان »[4].

ينطلق دي سوسير في هذا المبدأ مما رسمه المذهب الإيجابي " Posivitisme " من اعتداد بالظاهر ونفي كل ما هو ميتافيزيقي، ومن ذلك كانت الظاهرة تُدرس في ذاتها، وكذلك اللسان كظاهرة يُدرس كما هو في وضعه الثابت القار بعيدا عن التحول في الزمن، وهذا عن طريق الاستبدال الذي يجعل للعنصر اللغوي قيمة في مقابل باقي عناصر النظام اللغوي، ومن ثمّ لا يعيرون العلاقات الخفية بين الوحدات اللسانية اهتماما. ولكن عبد الرحمن الحاج صالح وإن اتفق مع دي سوسير في أنّ منطلق التحليل هو اللسان في ذاته وبالتالي البحث في بِنيته، يذهب بنظريته في الدراسة العلمية للسان إلى أنّ اللسان أعمق من مجرد تقابلات بين أدلة ذات طبيعة سيكولوجية[5].

([1])– فيرديناند دي سوسير، محاضرات في علم اللسان العام، ص 253.

([2])–ماري نوال غاري بريور، المصطلحات المفاتيح في اللسانيات، ترجمة عبد القادر فهيم الشيباني، سيدي بلعباس (الجزائر)، ط: 01، (1996م)، ص65.

([3])– أندري مارتيني، مبادئ في اللسانيات العامة، ترجمة سعيدي زبير، دار الأفاق، المغرب (1999م)، ص 14

([4])– عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، 24/2.

([5])– فيرديناند دي سوسير، محاضرات في علم اللسان العام، ص 24

إنّ هذه النظرة النفسية الأخيرة لدي سوسير خالفتها حلقة براغ – التي هي أحدى مدارس المذهب البنوي – من جانبين:

- رأت حلقة براغ من خلال اتخاذ اللسان كأداة لا كموضوع أنّ الملاحظة والتجربة لا تكفيان لتحليل اللسان، فاللغة « لا يمكن أن تفهم من دون الإحالة إلى الذوات الإنسانية التي تتواصل بواسطة اللغة، ومن ثَمَّ فإنّ الخصائص الثابتة للغة لا يمكن أن تُحلّل من دون الإحالة إلى المعنى »[1].
- كما رأت أن اعتبار اللسان مجموعة من الكلمات التي تدل على الأشياء أمر ساذج لا يفيد التحليل اللساني في شيء. يقول أندري مارتيني: « إنه وفقا لتصور غاية في السذاجة واسع الانتشار، تكون الألسن عبارة عن قائمة من الكلمات أو الإنتاجات الصوتية، كل كلمة فيها تطابق شيء ما »[2].

ومن هذا حاولت حلقة براغ الهروب من الاستبدال المبني على التجربة والملاحظة الذاتية للإنسان، إلى اختيار معيار آخر لتحديد العناصر هو المعنى، ولكن رواد المدرسة اتفقوا مع النظرية السوسيرية في « وصفهم التحليلي لظاهر الوقائع من التجزئة إلى أصغر وحدات ثم تصنيف هذه الوحدات، ثم بيان انتظامها في مجموعة تندرج تحتها »[3]، ورغم ذلك فقد استفادت الحلقة من نظرية دي سوسير وطورت آراءه لتصير مبادئ هذه المدرسة نقطة ارتكاز لاتجاهات من مدرسة لسانية كبيرة هي التداولية كما سنراه في الفصل الأخير.

أما في النظرية الخليلية الحديثة فـ « منطلق اللسان في ذاته أي في نظامه ومجاريه »[4] أي في تصرف المتكلم في هذا اللسان، وبالتالي فإنّ تحديد العناصر اللغوية لا يُلجأ فيه لا إلى العقل والسلوك كمفهوم سيكولوجي، ولا إلى المعنى المرتبط بالوظيفة،

([1])– سايمون كلارك، أسس البنيوية: نقد ليفي شتراوس والحركة البنيوية، ترجمة سعيد العليمي وإبراهيم فتحي، المركز القومي للترجمة، الجيزة (مصر)، (2015م)، ص 140.

([2])– أندري مارتيني، مبادئ في اللسانيات العامة، ص15.

([3])– عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، 144/1.

([4])– المرجع نفسه، 324/1.

بل بحمل العناصر بعضها على بعض باعتبارها نظائر وهو القياس كما قلنا سابقا. فاللسان في ذاته وإن اتفقت النظرية الخليلية مع غيرها في المبدأ، فإنها تختلف في تحديد "ذاته"، باعتمادها على اللفظ فقط دون الهروب منه.

في ذاته أي في نظامه عند دي سوسير/العقل والسلوك
في ذاته أي في نظامه عند براغ/المعنى
في ذاته أي في نظامه ومجاريه عند الخليلين/القياس

كما تعنى البنوية بدراسة **اللسان لذاته** بعيدا عن كل علّة أو مصلحة لا تتعلق بهذا اللسان، فالموضوعية عندهم تتجلى في إبعاد كل النزعات التي من شأنها التأثير على مجرى البحث سواء كان دينية أو سياسية أو ثقافية من جهة، أو تدخل للباحث في البحث من جهة أخرى، وبالتالي فهي ترى أن لا حل لذلك سوى اعتماد الوصف والوصف وحده في دراسة الظواهر.

فقد كانت الدراسات اللسانية كما نقل عن دي سوسير في بداية محاضراته تذهب لمناحي وأغراض غير اللسان، فقد كان النحو التقليدي يبحث عن القاعدة فكان معياريا، ثم جاء فقه اللغة فصار يبحث في تاريخ الأدب والأعراف والمؤسسات[1]، إلى أن جاء دي سوسير واعتبر أن النحو التقليدي إنما اتصف أصحابه بالمعيارية، وعلى هذا سار الوصفيون العرب، يقول تمام حسان*: « فالغاية التي نشأ النحو العربي من أجلها وهي ضبط اللغة وإيجاد الأداة التي تعصم اللسان من الخطأ، قد فرضت على هذا النحو أن

(1)– فيرديناند دي سوسير، محاضرات في علم اللسان العام، ص 8.

* وإن كان تمام حسان قد تراجع عن فكرة التأثر بالمنطق الأرسطي عند النحاة العرب في بداية نشأته كما قلنا سابقا إلا أن بقي ثابتا في فكرة معيارية النحو العربي إلى آخر حياته.

يتسم في جملته بسمة النحو التعليمي لا النحو العلمي، أو بعبارة أخرى أن يكون في عمومه نحوا معياريا لا نحوا وصفيا »[1].

إنّ القول بمعيارية النحو ووصفيته أمر آخر له موضعه في بحثنا هذا، غير أنّ وصف البحث أيا كان بأنه بعيد عن العلمية لأنه لم يبحث في موضوعه ولأجله، وأنّ أغراضه كانت أغراضا خارجة عن حدوده هو أمر مبالغ فيه، فالكثير من العلوم على دقتها وموضوعيتها انطلقت من حاجات إنسانية مختلفة ومصالح متعددة، بل من أفكار وأساطير كما يقول كارل بوبر « كل النظريات العلمية أو جلها من الوجهة التاريخية قد نشأت عن أساطير. ورب أسطورة قد اشتملت في داخلها على استباقات هامة لنظريات علمية »[2] يكفي أن توضع في إطار قابل للاختبار والتكذيب حسب بوبر. فهذه النزعة التي تنفي العِلمِية عما التصق بأسباب أخرى هو من تأثير المذهب الإيجابي.

ومن جهة أخرى فإنّ العلوم تخدم بعضها وتتداخل فيما بينها، فاللسانيات تفرعت تطبيقاتها وصارت تخدم علوما عديدة كما تخدمها هي علوم أخرى، فصار علم النفس دعامة قوية للسانيات مثلا، وصارت الرياضيات تمدّ اللسانيات بالنماذج الصورية الشكلية، كما صارت اللسانيات علاجية لعديد أمراض الكلام والنطق، وبالتالي تمدّ الأرطوفوني بما يحتاجه للعلاج، كما صار اللساني يهدف من خلال أبحاثه إلى حوسبة اللغات، وصار اللساني يؤصل نظريات التعليم والتعلم للغات. يقول الحاج صالح: « لا يصح أبدا أن يوصف بحث من البحوث بالبعد عن العلم أو النقض لأصوله بدعوى أنه يرمي من وراء هدفه القريب وهو التفسير للواقع، إلى أهداف أخرى تتعلق تعلقا كبيرا أو قليلا ببعض المصالح الحيوية »[3]، والذي نراه أنّ كل العلوم إنما تنطلق من مشكلة تخص الإنسان للوصول إلى حلٍّ لتلك المشكلة، بغض النظر عن مادتها. فالحاج صالح يرى أنّ علم اللسان العربي يبتعد عن النزعة البنوية التي تقدس الموضوع لذاته مثلها مثل العلم الحديث، فهو يرى أنّ « الذي يجعل النظر والبحث علما حقيقيا ليس الغرض الأول من

(1)– حسان تمام، اجتهادات لغوية، عالم الكتب، القاهرة (مصر)، ط1، (2007م)، ص 13

(2)– مصطفى عادل، كارل بوبر، مؤسسة هنداوي للنشر، القاهرة(مصر)، (2017م)، ص 25

(3)– عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، 143/1.

تأسيسه، بل ما تتصف به الوسائل التجريبية المستعملة فيه من النجاعة في الاكتشاف والوسائل العقلية من دقة الصياغة وقوتها »[1].

اللسان عند دي سوسور/لذاته
اللسان عند الخليلين/لذاته + لغيره

2.1. المدونة اللغوية "corpus"

تنطلق البنوية في وصف الظاهرة مما تشكله من مدونات تتم عليها الدراسة، وكذلك تفعل النظرية الخليلية الحديثة إذ هي من نقاط الالتقاء بين المدرستين، والمدونة هي « مجموعة من الأقوال مسجلة على شريط مغنطيسي أو مكتوبة إملاء، وإذا تم جمع تلك المدونة أصبح تغيرها متعذرا وهكذا يوصف اللسان طبقا لما وجد في المدونة المذكورة »[2]، فالملاحظ من تعريف أندري مارتيني أنّ المدونة هي مجموعة أقوال خاصة بمتكلم واحد أو مجموعة من المتكلمين وليس كل أقوالهم، ومن جهة أخرى يمكن الاستعانة ببعض التكنولوجيا في رصد هذه الأقوال كالمسجلات، وأهم نقطة في التعريف هي غلق هذه المدونة وعدم إمكانية تغييرها سواء بالزيادة أو الحذف، وقد أجاد الدكتور تمام حسان في ضبط طرق وضع هذه المدونات وشروطها في كتابه مناهج البحث في اللغة.

لقد بنى تمام حسان منهجه على الوصف القائم على الملاحظة من جهة والتجربة من جهة أخرى فأما الملاحظة: « لا تكون وافية بالغرض منها دون أن تصحبها ملاحظة ذاتية من جانب طالب البحث »[3]، أي من صاحب اللغة المدروسة أما التجربة فتتم عن طريق[4]:

([1])– عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص 10

([2])– أندري مارتيني، مبادئ في اللسانيات العامة، ص 32

([3])– حسان تمام، مناهج البحث في اللغة، ص 68.

([4])– حسان تمام، مناهج البحث في اللغة، ص 68.

- تسجيل الصوت عن طريق الأسطوانات المسموعة التي تنوب عن صاحب اللغة أو ما سماه مساعد البحث.
- البلاتيوغرافيا أو تكنيك الحنك الصناعي أو بصمات الأصوات، وهي « تُستعمل في المقارنات النطقية بين الأصوات المختلفة ومن المواقع المختلفة للصوت الواحد أيضا »[1].
- الكيموغرافية أو تكنيك التعرجات الذبذبية.

هذه العناصر التي استعان بها الدكتور تمام حسان في ضبط مدونته استطاع النحاة من قبل وضع مقاييس وشروط تنوب عنها متعلقة بالمتحري كالضبط (قوة حافظته وسمعه القوي) ومعرفته الواسعة بالعربية، والعدالة والمروءة (الصدق وعدم الغش أو الكذب أو التزوير).

أما ما سماه تمام حسان بـ " مساعد البحث " فيمكن أن نضعه المقابل لما يسمى بـ "المورد" في أصول النحو، وقد وضع له تمام حسان عند دراسته للأصوات الموجودة في مدونته شروطا هذا نصها: « فإن دراسة الأصوات، إنما تقوم على أساس فردي لا جمعي؛ وذلك أنك تختار من اللهجة، التي تريد أن تدرسها من الناحية الصواتية، متكلما من متكلمي هذه اللهجة نشأ عليها من طفولته، مع تفضيل المتكلم الذي لم يغادر المنطقة اللغوية، التي تتكلم اللهجة فيها طول حياته، فهذا خير من يمثلها تمثيلا صحيحا، والأفضل في ذلك أيضا أن يكون ذلك المتكلم "ولنسمه بعد ذلك "مساعد البحث" أمِّيًا لا يعرف القراءة، والكتابة، لأن للقراءة والكتابة تقاليدها التي لا تتمشى دائما مع المنهج الصحيح، فإذا كان المساعد قارئا كاتبا تدخلت معرفته بذلك في مجرى البحث، وضيّعت كثيرًا من الفائدة على طالب البحث »[2].

من خلال هذا النص نلاحظ الآتي:

على الرغم من كون اللسان عند الوصفيين جمعياً إلا أن دراسة الأصوات عند تمام حسان تقوم على أساس فردي.

([1])- حسان تمام، مناهج البحث في اللغة، ص95

([2])- المرجع نفسه، ص 69

تنجر عن هذه الفردية اختيار لمتكلم واحد كعينة للوصف والاختبار، ويتصف بـ:

- النشوء في بيئة اللهجة المدروسة
- الأفضلية لمن لم يغادر منطقة اللهجة المعنية بالدراسة
- لا يعرف القراءة والكتابة لأن ذلك له تأثير على اختياراته.

هذه المعايير والضوابط تقترب من تلك الضوابط التي وضعها النحاة فيما سموه بـ "المورد" المعروف بـ: « الفصاحة بالشروط المعروفة للفصاحة بأن يكون عربي المنشأ، والمنبت والإقامة، فلم يحدث أن خالط الأعاجم، ولو بزيارتهم والتردد عليهم »[1]، فواضح ذلك التقارب بين شروط وضع المدونات عند الوصفية والنحو العربي، وإن كان النحو العربي أكثر تشدّدا سواء فيما تعلق بالشرط الثاني الذي اعتبره تمام حسان أفضلية لا واجبا كما هو عند النحاة، وكذلك الشرط الثالث الذي رأى الأفضلية لمن لا يعرف القراءة والكتابة، عكس النحاة الذي أخذوا من كل عربي سكن البدو أو الحضر، أمّيا كان أو متعلما، بل أخذوا حتى من الطفل والمجنون والمخمور، يقول السيوطي: « قال ابن دُريد في أماليه: أخبرنا عبد الرحمن عن عمه الأصمعي قال: سمعت صِبْية بحمى ضرية يتراجزون فوقفت وصدُّوني عن حاجتي، وأقبلتُ أكتب ما أسمع، إذ أقبل شيخ فقال: أتكتب كلام هؤلاء الأقزام الأدناع، وكذلك لم أرَهم توقَّوا أشعار المجانين من العرب بل رَوَوْها واحتجُّوا بها »[2].

إذن فقد سجلت العرب « أعظم مدونة لغوية شهدها تاريخ البشرية »[3] سميت بـ " المسموع " حسب ما يقوله الحاج صالح، لكن هذا إذا استثنينا المدونات اللغوية الحاسوبية في عصرنا الحديث التي تعمل عليها الدول والمجامع اللغوية، حيث صارت تحمل ما لا تستطيع حمله الكتب، لكن من جهة أخرى وقياسا لفارق المتاح قديما والمتاح

(1)– مبارك تريكي، محاضرات في أصول النحو ومدارسه، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان (الأردن)، (2020م)، ص58

(2)– السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أحمد جاد المولى بك وآخرون، المكتبة العصرية، بيروت(لبنان)، (1998م)، ج1/ص 140

(3)–عبد الرحمن الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، ص 251

اليوم في عصرنا، فيمكننا اعتبار " المسموع " أعظم مدونة في تاريخ البشرية خاصة مع المنهج الصارم في تسجيل ظواهرها. فهي تمتلك صفة **الأكبر** من المساحة الشاسعة التي أخذت منها، والعرب الذين أخذت عنهم هذه اللغة، أي من الحدود الزمانية والمكانية للمدونة، فقد سمع من كل عربي فصيح « ممن يوثق بعربيته »[1]، وتأخذ صفة **الأضبط** من المنهج الصارم الذي اعتمده جامعوا اللغة في الأخذ عن أولئك الفصحاء، فصفتا الأكبر والأضبط جعلتها تكتسب صفة الأعظم في تاريخ البشرية.

إنّ من أهم الفوارق بين المدونتين، السماع كمدونة لغوية عربية من جهة وباقي المدونات في العصر الحديث من جهة أخرى:

- في الأولى اقتصر جامعوا اللغة فيها على المسموع من فصحاء العرب بينما المدونات الحديثة تعتمد على ما يسمى بالمنطوق والمكتوب مع أسبقية المنطوق على المكتوب، ولاستبعادهم – أي النحاة العرب– المكتوب حجة يذكرها عبد الرحمن الحاج صالح وهي أن « الاعتماد على وثائق مكتوبة غير محققة علميا، يختلط فيها الصحيح والزائف من المعلومات، وهو باتفاق العلماء في كل مكان وزمان أبعد ما يكون عن العلم »[2]، بالإضافة إلى ذلك – حسب رأينا– أنّ حرص النحاة على تسجيل أداءات المتكلم للعربية يزيدهم حرصا على المنطوق دون المكتوب، حتى ولو كُتب فيلزمه نطق، حتى تُسَجَل كل الظواهر اللسانية المتعلقة بالكلام، ويظهر هذا جليا في قصة نقط القرآن، فالنص: « إذا فتحتُ فايَ فاجعل نقطة فوق الحرف، وإذا كسرت فايَ فاجعله نقطة تحت الحرف، وإذا ضممت فايَ فأجعل نقطة أمام الحرف فإن أتبعت شيئا من هذه الحركات غنّة يعني تنوينا فأجعل نقطتين ففعل»[3]، دليل على لزوم النطق لتسجيل الأصول العربية، فمع أنّ القرآن الكريم كُتِب في المصاحف وهو محفوظ معروف عند أبي الأسود الدؤلي فإن اعتماد هذا الأخير على المسموع واضح من النص.

([1])– سيبويه، الكتاب، 71/1.

(2)– عبد الرحمن الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، ص261

([3])– أبو عمر الداني (عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمر الأموي)، المقنع فى رسم مصاحف الأمصار مع كتاب النقط، تحقيق محمد الصادق قمحاوي، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة (مصر)، (1987م)، ص 129.

هذا الرأي هو رأي أندري مارتيني أيضا، حين ذهب إلى ضرورة تشكيل الباحث لمدونته بنفسه « ولكن إذا تعذرت كل المنافذ إلى ذلك اللسان فإنه لا ضير في اعتبار تلك الوثائق وثائق نموذجية »[1] وهذا عند حديثه عن الألسن القديمة.

– كما تعدّ المدونة اللغوية الحديثة مدونة مغلقة، تُسجِل مجموعة من الأحداث اللغوية في زمن ومكان محدودين، يحمل من خلالهما الباحث أو المتحري ما يحتاجه في دراسته، وينهي تحريه ليبدأ في دراسة هذه العينة قصد دراسة النظام اللغوي، غير أن " السماع " كمدونة لغوية هي مفتوحة في الزمان والمكان، فكان المتحري يستطيع جمع اللغة متى شاء ومن أي مكان شاء، الشرط فيه هو بقاء نظام اللغة ثابتا، فالقول بإغلاق المدونة لتجنب ذاتية اللساني يجعل المدونة تغفل العديد من المشاهدات التي لم يصادفها صاحب المدونة هذا من جهة، ومن جهة أخرى غلق المدونة يجعلها غير قابلة للتأكد من صحتها، على العكس من السماع وما دوّنه علماء العربية فهم « لا يقبلون إلا المسموع الذي ورد من أكثر من وجه والذي يمكن التأكد من ذلك لدى فصحاء العرب في أي وقت شاء الباحث في ذلك الزمان ما دامت الفصاحة السليقية قائمة»[2].

– أغلب المدونات الحديثة هي مدونات فردية – الجانب الفردي الذي تحدثنا عنه عند تمام حسان سابقا– على عكس السماع اللغوي العلمي لدى العرب فهو يعتمد مجموع ما سُمِع من قِبَل مجموع المتحرين في زمن الفصاحة، فهو سماع جماعي كما يسميه عبد الرحمن الحاج صالح فيقول : « المنهج العربي هو رجوع إلى المسموع الجماعي لا مسموع شخص معين »[3]، ويقول أيضا: « فالسماع عند العرب هو دائما سماع جماعي فما يعتمد عليه اللغوي هو مسموع كل واحد من العلماء ممّا أجمع عليه من معاصريه وممن سبقوه، أما ما ينفرد به أحدهم فيُقْبَل إذا كان ثقة ولا يكون ذلك من

(1)– أندري مارتيني، مبادئ في اللسانيات العامة، ص33.

(2)– عبد الرحمن الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، ص 294

(3)–المرجع نفسه، ص 275.

العلم المقطوع به مع ذلك؛ فالمُجْمَع عليه هو وحده المقطوع به»[1]. فبهذا يكون للسماع اللغوي خصائص تميزه وإن اقترب من مفهوم المدونة اليوم.

المدونة البنوية كمنطلق للتحليل ⟺ السماع كمنطلق للتحليل

المدونة البنوية/مغلقة، فردية، تعتمد المنطوق+المكتوب

السماع الخليلي /مفتوحة، جماعية، تعتمد المنطوق

3.1. محددات العناصر اللغوية

ينطلق كثير من البنويين في تحليل اللسان من مفهومه وهو – عند واحد من أشهر علماء المذهب (أندري مارتيني) – « أداة تبليغ يتم وفقها تحليل التجربة البشرية بكيفية مختلفة، عند كل قوم إلى وحدات ذات محتوى دلالي ومركب صوتي وهي الكلمات وإنّ المركب الصوتي يتقطع بدوره إلى وحدات متمايزة متوالية هي الصوتيات، وتكون بعدد محدود في كل لسان »[2].

بهذا التعريف استطاع أندري مارتيني الخروج من الدائرة الضيقة للدليل اللغوي عند دي سوسير، التي يجعلها مجموعة كبيرة من التقابلات بين الدال والمدلول، إلى إمكانية تقطيع مزدوج للكلام مستعينا بالوقف من جهة والمعنى من جهة أخرى، وهو التعريف الذي يتفق الحاج صالح مع أصحابه، خاصة فيما تعلق بالجانبين: اللغة أداة تبليغ وأداة تحليل فيقول: « وهي في نفس الوقت سلوك خاص يراد به تبليغ الأغراض للغير والتأثير عليهم للإفادة والاستفادة، وهي أيضا أداة لتحليل الواقع »[3].

ولذلك كانت اللغة عندهم أداة بيان، ويدخل في هذا اللسان كل العناصر التي تساهم في هذه الوظيفة البيانية، إذن اللسان عندهم مجموعة من الوظائف وليست كل الوظائف

(1)– عبد الرحمن الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، ص274.

(2)– أندري مارتيني، مبادئ في اللسانيات العامة، ص14.

(3)– عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، 267/1

بنفس الأهمية، إنما أهمها الوظيفة التمييزية، يقول أحمد عزوز:« هناك بنية لأن هناك اختيارا في ترتيب الوحدات. فما هو معيار هذا الاختيار؟ إنه الوظيفة، تلك فكرة أساسية للسانيات البينوية »[1].

عَدّ أندري مارتيني الوظائف اللغوية في ثلاث وظائف، واحدة أساسية وأخرى فاصلة وثالثة مساعدة:

– **وظيفة فاصلة:** وهي الوظيفة التي تمكّن السامع من تقطيع مدرج الكلام، فيستطيع من خلالها أن يفصل بين مقطع وآخر من الكلام، فهي وظيفة مساعدة ترتبط أساسا بالصوتيات الفيزيائية والسمعية، فهي كما يقول أندري مارتيني: « تساهم في تيسير تحليل القول إلى وحدات متتالية بالنظر للسامع »[2]، ومثال ذلك النبر الذي يساهم في تحديد العناصر اللغوية في بعض اللغات وتوجيه الدلالة.

– **وظيفة تعبيرية:** وهي الوظيفة الدالة عند السامع على حال المتكلم دون ذكر ذلك، فهي وظيفة نفسية غير قابلة للتقطيع المزدوج، إضافية مساعدة في التقطيع، ولقد كان لهذه الوظيفة ذكر عند ابن جني على نحو ما قاله في باب مطل الحروف: « الإنكار مضاهٍ للندبة. وذلك أنّه موضع أريد فيه معنى الإنكار والتعجب فمطل الصوت به وجعل ذلك أمارة لتناكره؛ كما جاءت مدة الندبة إظهارًا للتفجع وإيذانًا بتناكر الخطب الفاجع، والحدث الواقع »[3]، فواضح من كلام ابن جني أنّ مطل الحروف اللينة دليل على حالة النفس لدى المتكلم من تعجب وإنكار وتفجع وهكذا كانت تفعل العرب، غير أنّ هذه الوظيفة لم تكن يوما مساعدة في تحديد النحاة للعناصر اللغوية، لفصلهم بين الجانب الخطابي والجانب اللفظي.

– **وظيفة تميزية:** هذه الوظيفة هي أهم الوظائف عند أندري مارتيني ومن معه من البنويين، فهي الوظيفة التي تجعل العنصر اللغوي مقابل باقي العناصر في

([1])– أحمد عزوز، المدارس اللسانية أعلامها، مبادئها ومناهج تحليلها للأداء التواصلي، دار الرضوان، وهران (الجزائر)، (2014م)، ص145.

([2])– أندري مارتيني، مبادئ في اللسانيات العامة، ص59

([3])–ابن جني، الخصائص، 157/3

النظام، فهي عنده التي « تساهم في تعريف عنصر في نقطة ما من مدرج الكلام بالمقابل إلى كل العناصر الأخرى التي كان بالإمكان أن تكون في نفس النقطة لو كان الخطاب مختلفا »[1]، فهذه الوظيفة هي أهم الوظائف عند أندري مارتيني، وعليها يقوم نظام اللغة وكذا مفهوم الاستبدال، ففي كلمة " رجل " مثلا، تمايز صوت الراء عن صوت الجيم وصوت اللام هو الذي يجعل كلا منها عبارة عن فونيمات، تأتي مرتبة ترتيبا معينا، واستبدال أحدها يؤدي إلى ظهور كلمة جديدة، فالأصوات الثلاثة "راء، جيم، لام" تملك وظيفة تميزية، وكذلك التقابل بين الكلمات "رجل" و "طفل" و"امرأة" في الجمل "رجل هناك" و"طفل هناك" و"امرأة هناك" تجعلها تكتسب وظيفة تميزية لتغيّر المعنى بين الجمل الثلاثة نتيجة استبدال الكلمات أو ما يسمى عندهم بالمونيمات.

لقد وضع أندري مارتيني للمدرسة مبدأ تتحدّد من خلاله الوحدات اللغوية، وهو تمايز الوحدات تبعا لتمايز المعاني، فكل وحدة تؤدي معنى هي وحدة لسانية ممّا يجعل هذه تلك الوحدات اللسانية في تقابل دائم.

فإذا كان هذا المعنى هو المحدد للوحدات اللسانية عند البنويين الأوروبيين فهل هو المحدد عند الأمريكيين منهم؟ الجواب: لا، كما هو معروف، فالبنويون الأمريكيون يعتمدون ما يسمى بالتوزيع أو استغراق القرائن فـ « توزيع عنصر ما، هو مجموع كل البيئات التي يقع فيها، أي مجموع المواضع المختلفة أو وقوع عنصر ما بالنظر إلى اتصاله بوقوع العناصر الأخرى »[2].

إنّ هذا المفهوم للغة القابلة للتمفصل اعتبره البنويون من أهم المفاهيم التي يجب أن تفتخر بها البنوية، وأنّ نواتجها من أعظم ما أنتجه الفكر اللساني، فمثلا يقول الدكتور أحمد مختار عمر عن مفهوم الفونيم: « إنّ اكتشاف الفونيم يعدّ واحدا من أهم الإنجازات التي حققها علم اللغة ... إنّ ذلك يعادل اكتشاف الطاقة النووية »[3].

([1])– أندري مارتيني، مبادئ في اللسانيات العامة، ص59

([2])– محمود جاد الرب، علم اللغة نشأته وتطوره، ص 156.

([3])– عمر أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة (مصر)، (1997م)، ص166.

ومهما يكن هذا الموقع الذي يحتله العنصر بالنسبة للعناصر اللغوية الأخرى على مدرج الكلام فإنه لا يساوي الموضع في النظرية الخليلية لسببين حسب ما يراه عبد الرحمن الحاج صالح هما[1]:

أولا: الموضع يبقى ثابتا سواء تقدم فيه العنصر الداخل فيه أو تأخر.

مثال: موقع المفعول به "زيد" في الجملة "ضرب عمر زيدا" في التحليل الاستغراقي للجملة العربية السابقة له عدة مواقع

- بعد الفعل والفاعل: ضرب عمر **زيدا**
- قبل الفعل والفاعل: **زيدا** ضرب عمر
- بين الفعل والفاعل: ضرب **زيدا** عمر

أما موضع المفعول به في التحليلي الخليلي فهو موضع اعتباري ثابت لا يتغير هو موضع المعمول الثاني في البنية العاملية:

$$[\text{خ} \pm [2\text{م} \pm (1\text{م} \longleftarrow \text{ع})]]$$

ثانيا: بقاء الموضع وإن خلا مما يدخل فيه

مثال: في الجملة السابقة "ضرب عمر زيدا"

لو أردنا إخبار أحدهم يعلم أن عمرا ضارب ولكن لا يعلم من المضروب قلنا "ضرب زيدا"

لو أردنا إخبار أحدهم يعلم أن زيدا مضروب ولكن لا يعلم من الضارب قلنا "ضربه عمر"

فالتوزيعيون يرون لـ "زيد" موقعا ملاصقا ل "ضرب" بعده، و"عمر" موقعا ملاصقا لـ "ضرب" بعده لكن لا يرون لـ"عمر" في الأولى ولا لـ "زيد" في الثانية موقعا لعدم وجودهما في مدرج الكلام، أما في التحليل الخليلي فلـ "عمر" في الأولى و لـ "زيد" في الثانية **موضع اعتباري** وإن لم يذكرا في مدرج الكلام، ينتجان عن تقدير المتكلم والمخَاطَب لهما، هذا الموضع تُرِك ما يدخل فيه فصار معدوما وفارغا ويسمى بخلو الموضع كما قلنا سابقا.

(1)- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، 12/2

هذا عن منطلق تحديد الوحدات اللسانية في اللسانيات البنوية، أما منطلق تحديدها من المستوى الأدنى إلى المستوى الأعلى في النظرية الخليلة غير المعنى والموقع، إنه تلك العمليات الحملية التي يقوم بها النحوي، وذلك بحمل العناصر بعضها على بعض وجعلها متناظرة في بناها لاستخراج الجامع بينها لا على صفاتها المميزة أو مواقعها بالنسبة لأخواتها بل « بالنظر في هيئتها ووزنها »[1].

محدد العناصر اللغوية/ التحليل الخليلي ⟸ الموضع/قياس النظائر

محدد العناصر اللغوية/ التحليل البنوي ⟸ التقطيع/المعنى، الاستغراق

4.1. القيمة

يعدّ الدليل اللغوي عماد النظرية السوسيرية، يرسم هذا الدليل من خلال اتحاد الدال والمدلول في علاقة اعتباطية، أي لا تناسب بين اللفظ ومسماه في الوضع كما تذهب له النظرية الخليلية أيضا، هذه العناصر اللغوية أو الكيانات هي قائمة عند دي سوسير على مبدأ الهوية، لكن ليس كل العناصر المميزة لها، بل على عناصر الاختلاف. فهذا الاختلاف في الوحدات هو المحدد للقيمة أي قيمة العنصر اللغوي داخل النظام، فيرى دي سوسير أن جميع القيم تتأسس على[2]:

- استبدال القطعة بمقدار معلوم لشيء مختلف ومتباين، الذي هو اللفظ في مقابل المعنى.
- مقارنة هذه القطعة مع قيمة مماثلة وشبيهة لنفس النظام، أي لفظ بلفظ

(1)- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، 37/2.

(2)- فيرديناند دي سوسير، محاضرات في علم اللسان العام، ص [146-147]

ويكون بهذا النظام على النحو التالي:



الشكل(10): النظام عند دي سوسير

فواضح أنّ قيمة العنصر اللساني (الدليل اللغوي) عن دي سوسير تقوم على التقابل بين الدال ومدلوله من جهة، والتقابل بين الدوال بعضها ببعض وكذا المدلولات بعضها ببعض من جهة أخرى، « فآلية عمل اللسان وعملياته تدور كلها على الهويات المتماثلة وأنواع التغاير والاختلاف »[1].

هذه القيمة يقابلها الحاج صالح بالتقدير، الذي يمكن أن يكون عنده في ثلاثة حالات[2]:

- **الصلاحية:** إذا اعتبرنا فيها القدرة على القيام بعمل بالنيابة عن شيء آخر وبتواضع الجماعة، واستمد هذا من تفسير الزمخشري لقوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيراً﴾ [سورة الفرقان، الآية 02]، حيث يقول الزمخشري في الكشاف: « وقدّر كل شيء فقدّره؟ قلت: المعنى أنه أحدث كل شيء إحداثا مراعى فيه التقدير والتسوية، فقدّره وهيأه لما يصلح له، مثاله: أنه خلق الإنسان على هذا الشكل المقدر المستوّى الذي تراه، فقدّره للتكاليف والمصالح المنوطة به في بابي الدين والدنيا »[3]. فهذا المفهوم ينسحب على اللسان في كون واضع اللغة جعل اللفظ للمعنى واختصه به، فهيأ للمعنى ما يصلح له من اللفظ وهو نفسه مفهوم القيمة عند دي سوسير الذي يجعل الدال إزاء المدلول عن طريق التواطؤ.

---

(1)- فيرديناند دي سوسير، محاضرات في علم اللسان العام، ص 138.

(2)- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص161.

(3)-الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر) الكشاف، ضبط وتوثيق: أبو عبد الله الداني، دار الكتاب العربي، بيروت (لبنان)، ط: 01، (2006م)، ج3/ص 200.

- **المنزلة:** بالنظر إلى نزول الشيء منزلة غيره ومقابلته لشيء آخر، وهو مستمد من أقوال سيبويه في مواضع كثيرة في كتابه على نحو:

لئلا يكون		والتنوينَ الجزم قد ذَهَبَ والجيم والخاء والغين	بمنزلة	النُّون الرفع قد كان منه ذَهَابٌ الشين القاف

فواضح من هذه المقايسة تلك القيمة التي يكتسبها العنصر اللغوي بجعله يقابل ويناظر عنصرا آخر، من خلال سلوكه نفس السلوك حتى وإن كان يخالفه في الصفات.

- **الموضع:** وهو قيمة العنصر اللغوي في موقعه الاعتباري لا المحسوس، وهو الذي يجعل الخبر والمفعول به يملكان موضعا واحدا في البنية العاملية رغم أنّهما لا يسلكان مسلكا واحدا في البنية الإسنادية، كون أحدهما داخلاً في النواة والآخر فضلة.

ضرب زيد عمرا

⟷ الجملة النواة في البنية العاملية (ع، م1، م2)

⟷ الجملة النواة في البنية الإسنادية (مسند، مسند إليه)

ø زيد منطلق

⟷ الجملة النواة في البنية العاملية (ع، م1، م2)

⟷ الجملة النواة في البنية الإسنادية (مسند، مسند إليه)

التقدير / التحليل الخليلي ⟸ صلاحية، منزلة، موضع

القيمة/ التحليل البنوي ⟸ تقابل الدال والمدلول

5.1. ثنائية الدال والمدلول في مقابل اللفظ والمعنى

ومن المفاهيم التي تناولها الحاج صالح عند البنويين والعرب ما يعرف بالدليل اللغوي ذي الوجهين الدال والمدلول والعلاقة بينهما، فالدليل اللغوي كما يربطه صاحبه دي سوسير بالاعتباطية، يذهب البنويون العرب هذا المذهب، فيقول رمضان عبد التواب: « ليس ثمة بين الاصطلاح اللغوي والشيء الذي وضع له هذا الاصطلاح أية علاقة ، وإنما هي علاقة تقاليد كما يقول " أنطوان مييه " ، وهذا معناه عدم الارتباط الطبيعي بين الاسم ومسماه »[1].

بل يذهب إبراهيم أنيس إلى غير ذلك في مخالفته للقول بمناسبة اللفظ للمعنى ، واعتباره ما ذهب إليه ابن جني وغيره من اللغويين القائلين بالمناسبة، من اللاّعلمية ومحاولة إضفاء القداسة على العربية لإعجابهم واعتزازهم الكبير بها، حيث يقول : « ومع أن معظم اللغويين من العرب لا يأخذون بهذا الرأي نرى كثيرا منهم يربطون العلاقة بين اللفظ والمعنى عند اللغويين في مؤلفاتهم بين الألفاظ ومدلولاتها ربطا وثيقا يكاد يشبه الصلة الطبيعية أو الذاتية، ولعلّ السرّ في هذا الاتجاه هو اعتزازهم بتلك الألفاظ العربية وإعجابهم بها ، وحرصهم على الكشف عن أسرارها وخباياها »[2].

غير أنّ النظرة الثاقبة للأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح، وبحثه الدؤوب في أعمال النحويين العرب جعله يذهب مذهبا حاسما في هذه الاعتباطية، إذ يرى أن المدلول الذي يسميه النحاة المعنى الذي هو « الصورة الذهنية؛ من حيث إنه وضع بإزائها الألفاظ »[3] جعلوا علاقته مع اللفظ اعتباطية في مستوى واحد وهو مستوى المعاني الوضعية التي تحدثنا فيها سابقا، أما في مستوى الخطاب فإن العلاقة هي علاقة لزوم "عقلية" متعلقة بالمتكلم وخياراته لتلك المعاني الوضعية أو حتى التي لا يدل عليها اللفظ في الوضع،

([1])–رمضان عبد التواب، بحوث ومقالات في اللغة، مكتبة الخانجي، القاهرة(مصر)، دار الرفاعي، الرياض (م.ع.السعودية)، ط: 01، (1982م)، ص22.

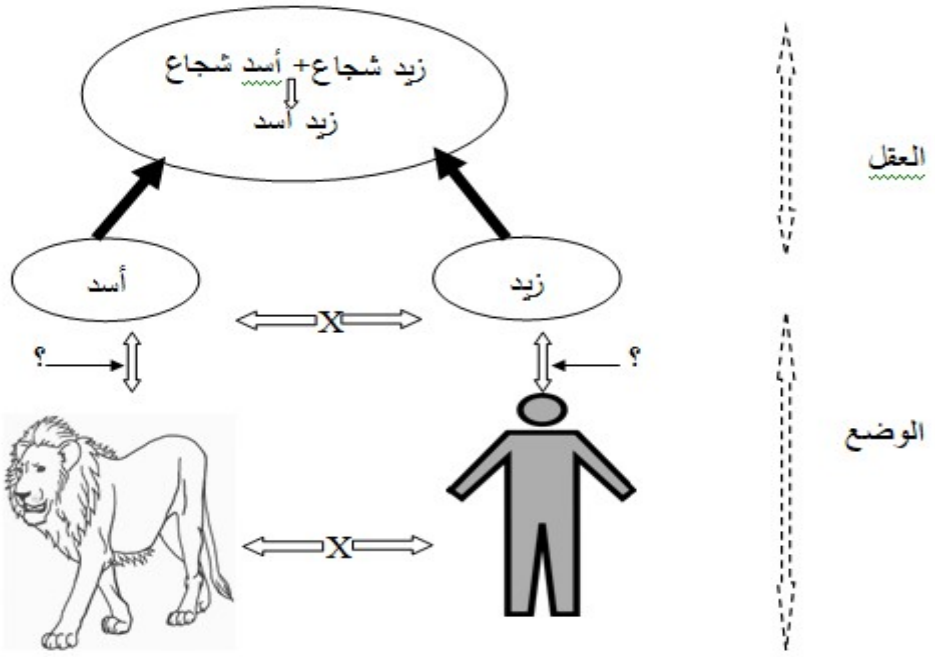
([2])– إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، المكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة(مصر)، (1976م)، ص64

([3])– الشريف الجرجاني (علي بن محمد بن علي)، معجم التعريفات، تحقيق محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة ، القاهرة (مصر)، (2004م)، ص 185

يقول عبد الرحمن الحاج صالح: « وهذه العلاقة –أي علاقة اللفظ بالمعنى في الخطاب– هي علاقة عقلية محضة وليست مثل العلاقة التي تربط اللفظ والمعنى الوضعي التي هي اعتباطية أي عن غير سبب»[1].مثال ذلك: زيد أسد

فزيد وأسد من الأدلة اللغوية المتواضَع عليها لدى المتكلمين كونهما عَلَمَين وهي الدلالة الوضعية التي تكون العلاقة بين الدال والمدلول فيها اعتباطية، حيث لا سبب لإطلاق زيد على هذا الرجل وأسد على هذا الحيوان، كما أنه لا علاقة بين زيد وأسد في الوضع، إلا أنّها علاقة لزوم عقلية، وهي علاقة إضافية لازمة يفسرها الذهن، فنسبة الشجاعة لزيد لوجود الصفة في الثاني مع حرية الاختيار لدى المتكلم بين "زيد أسد" و "زيد شجاع"، وعليه فـ « دلالة اللفظ على جزء معناه، أو على لازم هذا المعنى متوقفة على أمر عقلي زائد على العلم بالوضع »[2].

ويمكن تمثيل ذلك على النحو التالي:



الشكل(11): العلاقات الدلالية في الوضع والذهن

(1)– عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، 341/1

(2)– حامد عونى، المنهاج الواضح للبلاغة، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة(مصر)، ج1/ص 42.

فواضح تلك العلاقة الاعتباطية وغير المُفسرة بين زيد وما يشير إليه وكذلك الأسد من جهة، وعدم وجود علاقة في الوضع بين "زيد" و"أسد" والمشار إليه بهما من جهة أخرى، وكذلك علاقة اللزوم القائمة في العقل بين "زيد" و"أسد".

علاقة الفظ والمعنى/التحليل الخليلي
اعتباطية الدال والمدلول/التحليل البنوي + اللزوم العقلي

6.1. البِنية

في عالمنا المادي المحسوس تنتظم الأقسام الصغرى لتكوِّن الأقسام الكبرى بانتظام معين، فالكل يضم في ذاته الأجزاء، وقد يكون هذا الكل هو جزء من كلٍّ أكبر، وهكذا يندرج هذا في ذاك حتى يشكل هذا الاتحاد والتضام للعناصر التي يعرف كل منها بخصائص تميزه عن غيره، يشكل هذا التضام نظاما يسري عليه هذا المحسوس أي يشكل نسقا يضم عناصر وعلاقات بينها.

ولنأخذ أبسط مثال أمامنا وهو تلك الغرفة المرتبة وفق نسق معين، وأنت تجلس في وسطها لتصفها فتجد الجدران الأربعة، الباب على يمينك، النافذة من شمالك، مصابيح في السقف، مجموعة من قواطع الكهرباء، بالإضافة إلى لون الجدار، وكذلك الأثاث الذي وضع كل قطعة منه في مكان معين، كل هذا يندرج في تلك الغرفة التي توجد بذلك المنزل، الذي يشابه المنازل التي في العمارة أو يختلف عنها، لكنها تتخذ صفات مميزة عن باقي أجزاء الحي الكبير كالحديقة والملعب ومكان توقف الحافلة وهكذا.

إنّ هذا الوصف للمحسوس بجعله بِنية أو بالأحرى نظاما هو ما وجد في القرن التاسع عشر في العديد من العلوم وعلى رأسها علوم الاجتماع والإنسان، فصار حدثا يحتفى به في علوم تختلف موضوعا وتجتمع في مفهوم "البنية". يقول " رولان بارث– Barthes *Roland* " عن هذا المفهوم إنّه « مستعمل بكثرة في جميع العلوم الاجتماعية

بكيفية لا تميز بعضها عن بعضها الآخر، إلا عند المجادلة حول مضمونها »[1]، فوجِدَتْ مصطلحات كلها تشير إلى هذا المذهب الذي يتخذ من البنية موضوعا له على نحو الهيكل التنظيمي للمؤسسات، بنية المجتمع، بنية الأسرة، فكلها تشير إلى مجموعة العناصر الموضوعة داخل الكل وفق نظام معين متفق عليه.

هذا المفهوم أثبته فيرديناند دي سوسير من خلال إعطائه الأهمية الكبيرة في علمه الجديد الذي وضعه –علم اللسان– فكان اللسان نظاما[2] أو نسقا[3] من الدلالات قوامها الاختلاف، أي هو مجموعة من الأدلة توجد وفق نظام معين في لحظة آنية، وهذا الدليل اللغوي هو عنده بمثابة الكلمة أو الوحدة اللغوية هو كيان ثنائي، كيان يتألف من الربط بين عنصرين هما الدال والمدلول.

يقول الدكتور مداني محمد: « إن إدراك اللغة كنظام يؤدي بنا إلى تأكيد أنه (لا) يوجد في اللغة إلا اختلافات، وأن اللغة صورة لا مادة حسب ما يقرره دي سوسير نفسه، والفونيم يوضح هذا الفرق جليا حيث يتحدّد بسمات تمييزية أو تفاضلية كالجهر والغنة مثلا، وهذه السمات هي العناصر الوحيدة والضرورية لتمييز الأصوات، أما الباقي فهو مادة خارجة عن اللسانيات دون فعالية في النظام، بل هي مجرد مادة »[4].

فالبنية اللغوية توسعت بعد دي سوسير لتصير عبارة عن تضام لمجموعة من العناصر وفق نظام معين قابلة للتفكيك أو التقطيع، فمدارس التحليل البنوي انتهت إلى أنّ تحليل اللسان يكون تحليلا أفقيا يُرَاعى فيه التسلسل الزمني في النطق أو العمودي في الاستبدال، أي استبدال عنصر لغوي بآخر، وهذا ناتج عن الاعتقاد أنّ للغات وحدات

([1])– الطيب دبة، مبادئ اللسانيات البنيوية، دراسة تحليلية ابستمولوجية، دار القصبة للنشر، الجزائر، ط: 01، (2001)، ص41.

([2])– فيرديناند دي سوسير، محاضرات في علم اللسان العام، ص24

([3])– المرجع نفسه، ص 25

([4])– محمد مداني، مفهوم البنية في اللسانيات، مجلة اللغة العربية وآدابها، جامعة البليدة (الجزائر)، مجلد5، عدد1، 2017، ص176.

كلها قطع صوتية كما يقول عبد الرحمن الحاج صالح[1]. فالتحليل البنوي مبني على تحديد الفونيم، المقطع الصوتي، المونيم أو المورفيم، ومكونات الجملة من مسند ومسند إليه وإدراج بعضها تحت بعض.

مثال:

منطوق الجملة " ضرب زيد عمر يحلّل كالتالي:

على محور التراكيب توضع المقاطع التي تشكل "ضربزيدنعمرن" متسلسلة في النطق لا ينطق أحدها إلا بعد انتهاء الأخرى، فهي تسير في المحور التعاقبي التزامني ثم نأتي لتحديد هذه الوحدات بالوقف، إما بالاستعانة بالمعنى أو الموقع كما قلنا سابقا، فتكون "ضرب" "زيد" "عمر" وحدات لسانية من المستوى التقطيعي الأول و الحروف "ض" "ر" "ب" "ز" "ي" "د" "ع" "م" "ر" وحدات لسانية من المستوى الثاني.

أما على المحور الاستبدالي فإنّ حضور العناصر اللسانية آني في ذهن المتكلم فإذا حضر في ذهن المتكلم الوحدة "ضرب" فإنه يحضر معه مجموعة الاختيارات الممكنة سواء كانت بالمعنى أو بالموقع كما قلنا. ثم يحاولون رسم مثل هذه التقطيعات في تمثيلات اندراجية على نحو[2]:

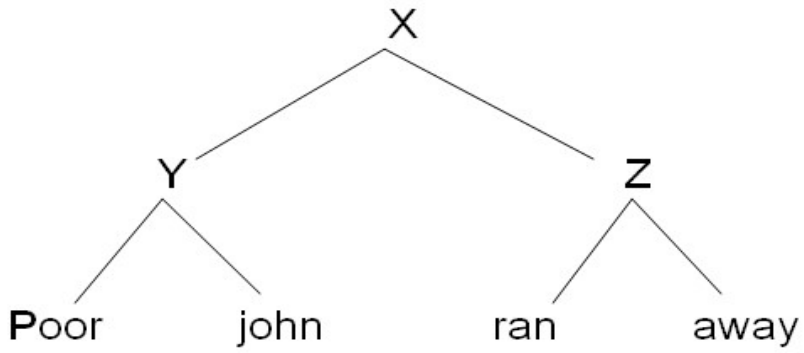
<table>
<tr><td rowspan="5">The</td><td>-Son</td><td>s-</td><td>and</td><td>daughter</td><td>S</td><td>of</td><td>a</td><td>Man</td><td rowspan="5">Are</td><td>hi-</td><td>-s</td><td>child-</td><td>-ren</td></tr>
<tr><td colspan="2">sons</td><td></td><td colspan="2">Daughters</td><td></td><td colspan="2">A man</td><td></td><td></td><td></td><td></td></tr>
<tr><td colspan="4">sons and daughters</td><td colspan="3">of a man</td><td colspan="2">His</td><td colspan="2">Children</td></tr>
<tr><td colspan="7">sons and daughters of a man</td><td colspan="4">his children</td></tr>
<tr><td colspan="8">The sons and daughters of a man</td><td colspan="4">are his children</td></tr>
<tr><td colspan="13">The sons and daughters of a man are his children</td></tr>
</table>

أو على نحو:[3]

(1)- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، 106/1.

(2)-Hocett,chaeles: A course in modern linguistic, Macmillan Publishers, New York, 1958 ,p152

(3)-Lyons,John: introduction to theoretical lingistics, Cambridge University Press, NewYork, 1968 ,p211

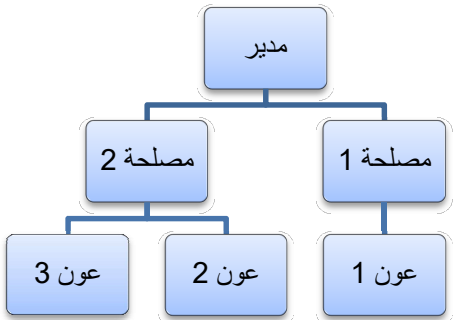


الشكل(12): بنية الجملة في اللسانيات

فهذا الشكل هو عبارة عن بنية تتحدد بـ:

- عناصرها:(x , y , z , Poor , john , ran, away)
- انتظامها في علاقات اندراج: ran, away , Poor , john يندرجن تحت y وz، وهما بدورهما يندرجان تحت x.

هذا المفهوم للبنية هو نفسه في النظريات الاجتماعية البنوية التي تمثل بنفس المخططات على نحو هيكل تنظيمي مصغر لمؤسسة يرسم على النحو التالي:



الشكل (13): الهيكل التنظيمي لمؤسسة

ومنه فالتحليل البنوي كما يقول عبد الرحمن الحاج صالح هو تحليل تقطيعي استبدالي إما وظيفي حسب تسلسل الكلام عند الأوروبيين، وإما بكيفية سُلّمية كما هو عند الأمريكيين[1].

غير أنّ عبد الرحمن الحاج صالح تبعا لانتظام العناصر بعضها تحت بعض في علاقات اندراجية، يرفض أنّ يسمى هذا بنية، إنما هو مجرد انتظام للعناصر، فهو المطابق لما يسميه دي سوسير بالنظام، أما البنية فهي هيئة مخصوصة تشترك فيها

(1)- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، 41/2.

العناصر اللغوية. يقول عبد الرحمن الحاج صالح: « نمتنع امتناعا باتا من التخليط بين التصور العربي وبين ما يسميه اللسانيون البنويون بـ Structure لأنهما شيئان مختلفان تماما فهذا أساسه الاختلاف في الصفات وذاك ناتج عن التركيب »[1].

أما التحليل الخليلي فهو أفقي وعمودي في آن واحد، يعتمد على تكافؤ الأفراد في وقت واحد مع ترتيبها فهو يحدد الأبنية على مستوى الأصوات، الكلم، اللفظات والجمل وذلك سواء ما تعلق بالوضع أو الاستعمال، فللسان في التحليل الخليلي بنية في الوضع وبنية في الاستعمال، فـ « اللغة نظام من الرموز يُتواضع عليها وهي أيضا استعمال المستعملين »[2]، وهذا فرق واضح وجليّ في أعمال الخليلين وبالتالي يكون للسان بنية في الوضع وأخرى في الاستعمال.

البنية في التحليل الخليلي/الوضع + الاستعمال

البنية في التحليل البنوي/الاندراج في مدرج الكلام

7.1. القسمة الأفلاطونية والقسمة التركيبية:

عند حديثنا عن العناصر السابقة كمنطلق التحليل والقيمة والبنية يذهب بنا إلى ذلك الاختلاف الجوهري والدقيق بين التحليل البنوي والتحليل الخليلي، حيث يقول عبد الرحمن الحاج صالح في أكثر من موضع إنّ التحليل البنوي هو من قبيل القسمة الأفلاطونية بينما التحليل العربي هو من قبيل القسمة التركيبية مما يجعله فرقا حاسما بين النظريتين فما هذه القسمة التركيبية والقسمة الأفلاطونية؟

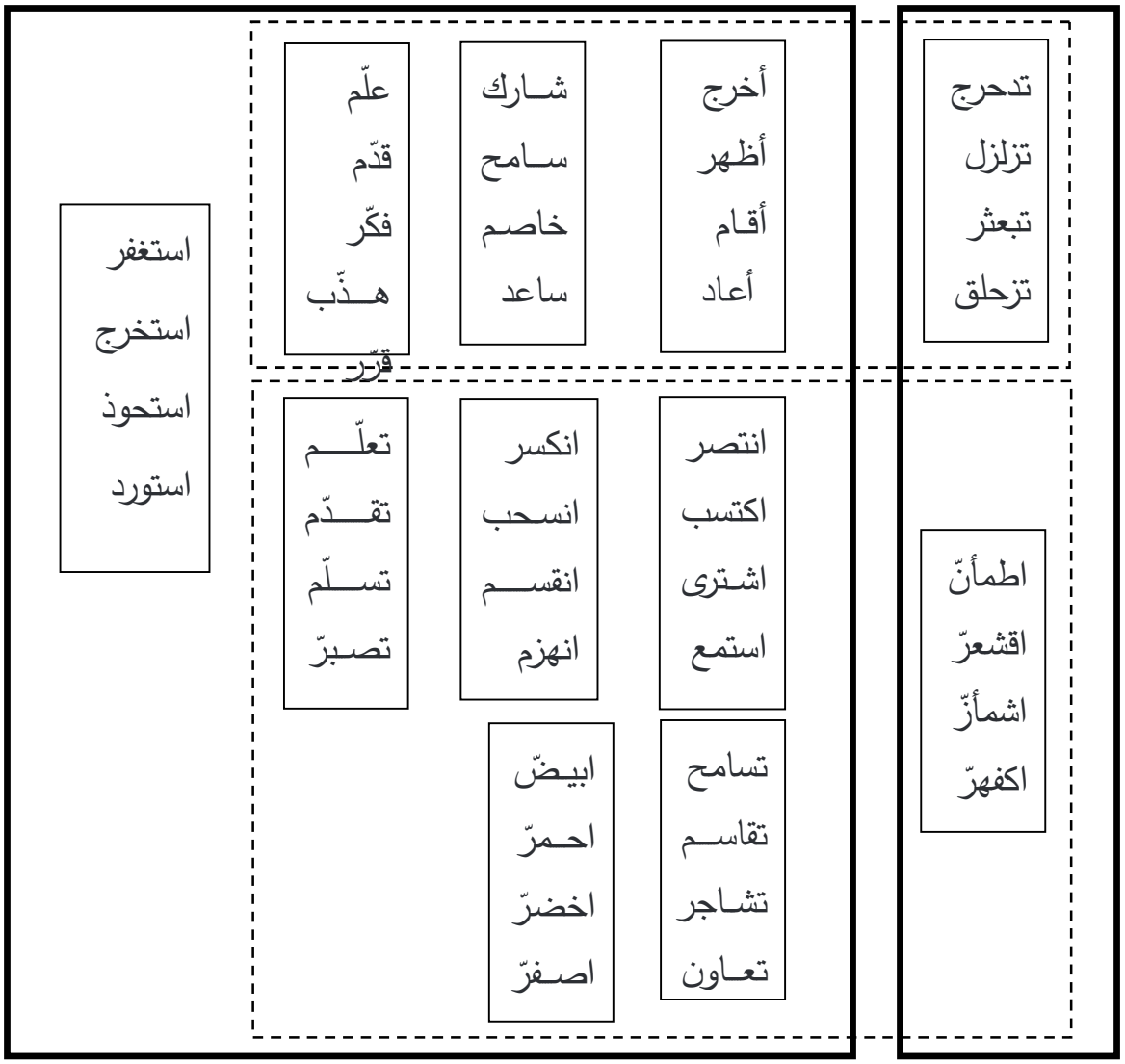
إنّ القسمة الأفلاطونية هي نتيجة البحث في الصفات الذاتية، أما قسمة التراكيب فهي نتيجة البحث عن النظائر، فالأولى هي قسمة اندراجية أما الثانية فهي قسمة تكافؤ، ينتج عن الأولى الجنس وعن الثانية الباب.

(1)- عبد الرحمن الحاج صالح، البنى النحوية العربية، ص20

(2)- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، 267/1

وهذا يقودنا إلى تمييز حاسم بين النظرية البنوية والنظرية الخليلية في تصنيفهما للعناصر اللغوية، لوجود فارق بين الجنس في الأولى الذي يرتكز على التعريف أو المفهوم والباب في النظرية الخليلية الذي يرتكز على مجرى وسلوك العناصر اللغوية، يقول الحاج صالح عن هذا الفرق إنه: « أساسي وجوهري لأنه يفترق به، في التصور المنهجي النحو العربي والمنطق الأرسطي أولا، والنحو العربي والبنوية الحديثة ثانيا »[1].

تبني البنوية نظريتها على مفهوم رياضي بسيط هو الاحتواء، ولو طبقنا هذه الخاصية على الفعل المزيد في العربية لوجدنا ما يلي:

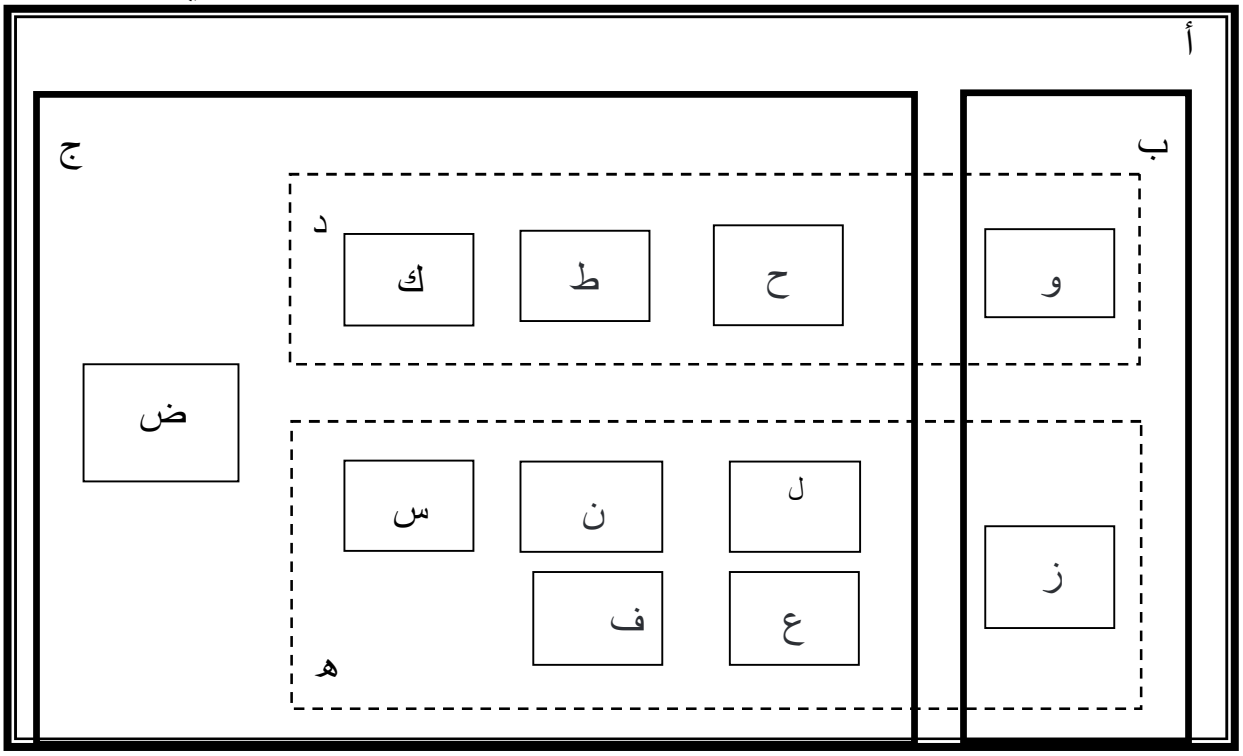


الشكل(14): تصنيف المزيد على أساس الاندراج (الصفات المشتركة)

[1]- عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص 134

يظهر من الشكل أنّ الفعل المزيد في العربية أقسام، وكل قسم له صفات، تشترك الأقسام فيما بينها في بعض وتختلف في بعضها الآخر.

من خلال تبسيط هذا الشكل بإعطاء كل مجموعة رمزا نرسم الشكل التالي:



الشكل (15): المجموعات البسيطة في الرياضيات وعلاقات الاحتواء والتقاطع

يمثل الشكل مجموعات للصفات الخاصة بالفعل المزيد في العربية

فالمجموعة "أ" ، "ب" ، "ج" ، "د" ، "هـ" ، "و" ، "ز" ، "ح" ، "ط" ، "ك" ، "ل" ، "ن" ، "س" "ع" ، "ف" ، "ض" هي مجموعة أفعال تحمل صفات معينة.

"أ" = مزيد

"ب" = رباعي

"ج" = ثلاثي

"د" = مزيد بحرف واحد

"ه" = مزيد بحرفين

"و" = مزيد رباعي بحرف واحد

"ز" = مزيد رباعي بحرفين

"ح" = مزيد ثلاثي بحرف واحد هو الهمزة

"ط" = مزيد ثلاثي بحرف واحد هو الألف

"ك" = مزيد ثلاثي بحرف واحد هو التضعيف

"ل" = مزيد ثلاثي بحرفين : الهمزة والتاء

"ن" = مزيد ثلاثي بحرفين : الهمزة والنون

"س" = مزيد ثلاثي بحرفين : التاء والتضعيف

"ع" = مزيد ثلاثي بحرفين : التاء والألف

"ف" = مزيد ثلاثي بحرفين : الهمزة والتضعيف

"ض" = مزيد ثلاثي بثلاثة أحرف

إنّ تتبع هذه الصفات هو عمل اللسانيات البنوية قصد التصنيف، فالمجموعة "أ" هي المجموعة ذات الصفة العامة لكل هذه الأفعال ألا وهي صفة الزيادة المخالفة لصفة التجرد، تندرج تحتها مجموعتان ذات صفة أخص، تتقاطع مع مجموعتين في صفة أخرى وهما عدد الأحرف الأصلية ثلاثي/ رباعي، وعدد الأحرف الزائدة حرف/حرفان/ثلاثة

أحرف، فالعنصر من المجموعة "و" كـ "تدحرج" يشترك مع العناصر من المجموعة " ح" مثلا في عدد الحروف الزائدة وهو حرف واحد، ويختلف معها في عدد الحروف الأصلية كونه رباعياَ وعناصر المجموعة "ح" ثلاثية، وكذلك الأمر بالنسبة لعناصر المجموعة "ل" مثلا مع عناصر المجموعة "ز".

أما عناصر المجموعة "ز" فتحمل صفة مشتركة مع المجموعة "و" في كون عناصرهما رباعية الحروف الأصول، وكذلك الأمر بالنسبة للمجموعات المنتمية والمحتواة في المجموعة "ج" غير أنه لا يوجد تقاطع بين المجموعة "ض" والمجموعات المحتواة في "ب" مما يعني أنّ الفعل المزيد بثلاثة أحرف لا يكون إلا في الثلاثي المصدر، وهكذا تحدد العلاقات في اللسانيات البنوية باعتماد الصفات والتقابلات وهو من قبيل القسمة الأفلاطونية التي تبحث في الجنس والنوع.

أما النظرية الخليلية فشأنها شأن آخر مع عدم نفي هذا الاندراج، فإنّها تبني نظريتها على مفهوم رياضي أعمق يسمى بقسمة التركيب، لا يتم فيه التحديد على أساس الاختلاف في الصفات وإنّما يكون على أساس الاشتراك في البنى، وقسمة التراكيب هي تحديد للمواضع التي يمكن أن تملأها العناصر اللغوية، إنها طريقة علمية إبداعية في استنباط البنى من خلال المثال الذي يشمل كل مستويات اللغة. يقول الحاج صالح: « فإنّهم–النحاة– أبدعوا من أجل ذلك طريقة للتمثيل العلمي في النحو عجيبةً لم يُسْبَقُوا إليها أبدا، فأول خاصية في إبداعهم هذا هو حصر العدد الكبير من المفردات في نمط واحد، يمثل لا الفئة وحدها بل البنية التي تشترك فيها، وطريقة الوصول إلى هذا النمط هو أهم

شيء لأنهم لأول مرة في تاريخ العلم وُفِقُوا في إيجاد نمط غير مبني على التجريد البسيط وحده »[1].

فالنحوي لا يكتفي إذن بجعل "تدحرج وتزلزل وتبعثر وتزحلق" في فئة، و"انتصر واكتسب واشترى واستمع" في فئة أخرى و "تسامح وتقاسم وتشاجر وتعاون" في فئة ثالثة وهكذا، بل بحث عن الجامع بين عناصر هذه الفئات في البنية لا في الصفات فاستنبط أمثلتها، فوجد أنّ:

الفئة الأولى: "انتصر واكتسب واشترى واستمع" تشترك في الهمزة والتاء والحروف الأصول والحركات والسكنات وترتيبها فاستنبط لها مثال "افتعل"

الفئة الثانية: "تدحرج وتزلزل وتبعثر وتزحلق" تشترك في التاء والحروف الأصول والحركات والسكنات وترتيبها فاستنبط لها مثال "تفعلل"

وهكذا جعلوا الباب هو « المجموع المتكون من الزيادة والحروف الأصلية مع حركاتها وسكناتها، كل في موضعه »[2] ، ورأوا أنّ المثال الذي هو بنية إنّما هو ناتج عن قسمة التراكيب التي هي مفهوم رياضي كما قلنا، فيجعل من الهمزة وكسرتها والفاء وسكونها والتاء وفتحتها والعين وفتحتها واللام بهذا الترتيب مثالا في الوضع يحتمل في كل موضع للفاء والعين واللام ل "فعل" (28) حرفا بمهملها ومستعملها فتكون عِدّة المزيد على وزن "افتعل":

الموضع الأول 28 حرف	X	الموضع الأول 28 حرف	X	الموضع الأول 28 حرف	=21952

(1)- المرجع السابق، ص 281

(2)- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، المرجع السابق، 90/1

وهكذا جردوا الكلام إلى أبنية في مختلف مستوياته، محصين كل الاحتمالات الممكنة في الوضع اللغوي ثم مصنفين المهمل منها والمستعمل، وكذا الباقي على أصله والخارج عن بابه.

التحليل الخليلي/قسمة تركيبية
التحليل البنوي/قسمة أفلاطونية

8.1. التصحيح اللغوي

من المفاهيم المرتبطة بالبنوية التي عالجها عبد الرحمن الحاج صالح مفهوم التصحيح اللغوي، فالبنويون العرب ينطلقون في دعوتهم لاعتماد اللهجات بدل الفصحى –كما ذكرنا في الفصل الأول– من مبدأ الصفاء اللغوي القائم على عدم إمكانية التحكم في اللغة، وضبطها وتثبيت دالها ومدلولها وهو مفهوم مقتبس من أقوال دي سوسير، إذ يقول:« كل لسان يجد نفسه عاجزا عجزا مطلقا عن أن يقاوم العوامل والأسباب التي تحول وتبدل من حين لآخر علاقة الدال بالمدلول، وهي إحدى نتائج اعتباطية الدلالة »[1]، فهم ينظرون إلى اللغة من جانبين:

- عدم إمكانية إيقاف التغير الحاصل في أيّ لغة في ألفاظها ومعانيها باعتبارها ظاهرة من الظواهر الإنسانية الخاضعة لحتمية التطور وهي فكرة مستمدة من الداروينية.
- لا وجود للصحيح والخطأ في اللغة إنّما هي حالة لغة في زمن ثابت تتغير إلى حالة أخرى، فيتحول الخطأ إلى صحيح بشيوعه واعتماده من قِبَل المتكلمين.

أما الحاج صالح فيرى أنّ وجود عوامل معينة قد تؤدي إلى ثبات اللغة على عكس ما يذهب إليه البنويون، فيقول: «... استحالة التقويم وإزالة الأخطاء؟ إنّ علماء اللسان الغربيين من أصحاب المذهب البنوي ومن تبعهم في ذلك من العرب قد أجابوا عن هذا السؤال بالإيجاب، بل هم الذين أثاروه واعترضوا على كل من يحاول التقويم »[2].

([1])– فيرديناند دي سوسير، محاضرات في علم اللسان العام، ص97.

([2])– عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ص 66.

فالحاج صالح يرى أنّ اللسان قابل للثبات شرط توفر عوامل رئيسية

- **عامل قصري:** يفرضه واقع اللسان كونه مرتبطا بظواهر المجتمع، فيُجبر أفرادها على الإذعان لهذا التقويم والتصحيح، ومثال ذلك:

- ظاهرة الإسلام ودور القرآن الكريم وعلومه في ثبات اللسان العربي وبقائه على ما كان عليه أيام نزوله ثم تدوين العربية التي أُنزل بها، فإلى يومنا هذا ما يزال المتعلم والأمِّي على حدّ سواء يستمع لخطبة إمام، مدركا معانيها ما لم تدخلها ألفاظ غريبة كأسماء الأماكن ومصطلحات العلوم.
- التخطيط اللغوي وتدخل الدولة فيه، إذ يعدّ عاملا مهما من خلاله يمكن للغة الثبات، فيقول " لويس جان كالفي– Louis-Jean Calvet ": « السياسة اللغوية هي الشكل المدني لحرب اللغات »[1]، فتثبيت اللغات هو ما تقوم به المجامع اللغوية والمؤسسات وحتى الأفراد، وخير الأمثلة على ذلك ما قامت به فرنسا في اعتماد لهجة على حساب الأخريات، أو ما فعلته سوريا في تطوير منظومة التعليم العالي باعتماد العربية كلغة تدريس وعمل في ميادين الطب والهندسة، وحتى ما قامت به في السنوات الأخيرة الجزائر في اعتماد العربية في الوزارات، من خلال الحرص على الحديث إلى وسائل الإعلام أو المراسلات الإدارية بالعربية.

- **عامل خاص باللغة:** ويتمثل في النظام النحوي والصرفي، أي البنية النحوية والصرفية التي يختص بها اللسان وما لها من دور في ثبات اللغة، إذ الخروج عن هذه البنية يعني خروجا عن اللسان والتحول إلى لسان آخر، وهو غير مطابق للانحراف الذي يتبناه البنويون في كون اللسان مؤسسة اجتماعية يتم التواضع على أدلتها بوضع هذا الدال لهذا المدلول، فمتى تحقق هذا التواضع تحقق اللسان[2].

غير أنّه لو تجاوزنا فكرة التغيّر في اللفظ والمعنى داخل اللسان الواحد، وهي فكرة تحوّل وتبدّل من حين لآخر لعلاقة الدال بالمدلول الموجودة في القول السابق لدي

([1])–Szulmajster-Celnikier : La Politique de La Langue En France, La Linguistique, vol. 32, no. 2, 1996, p 36

([2])– عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ص [66 –68].

سوسير، فإنّ فكرة تغيّر البنى النحوية والصرفية غير مقبولة لأنها تنقلنا إلى لغة أخرى، فهي أصول اللسان العربي حتى وإن تغيرت استعمالاتها. يقول الدكتور مازن المبارك:«... وكذلك تتطور أساليب كلامهم على حسب ما يتطوّرون ويتغيّرون عبر العصور؛ فلكل عصر أسلوبه وذوقه، ولكنّ الأمّة تبقى محافظة على الأصول التي تُوحّد أو تجمع بين أجيالها في مختلف أساليبها وتتابع عصورها »[1]، ويقول عبد الرحمن الحاج صالح: « وإن جاز للفرد أن يخرج عن هذا النظام –نظام اللغة– فيجب حينئذ أن لا يدعي أنّه يتكلم بلغة قوم، إذ لا بدّ أن يخضع لأوضاع لغتهم »[2].

هذا وقد ظهرت اليوم العديد من الدراسات والنظريات التي تعنى بالتقويم أو التصحيح اللغوي الذي يسمى بأسماء مختلفة منها: « النقد اللغوي، والتصحيح اللغوي، والتصويب اللغوي، وحركة تنقية اللغة العربية »[3]، وتناول مثلا "أوتو جسبرسن– Otto Jespersen " هذه النظريات نقلا عن اللغوي السويدي "أدولف نورين–*Adolf Noreen* " الذي رأى في هذه الحركات ثلاثة مذاهب أو اتجاهات[4]:

- المذهب التاريخي الأدبي: وهو يخضع لقوانين التغير اللغوي "قانون غريم"
- المذهب الطبيعي التاريخي: يرتكز على نظرية داروين باعتبار اللغة كائنا حيا
- المذهب المنطقي وهو الذي يتم الإدراك فيه بأسهل الطرق.

ثبات اللغة/عامل قصري+ بنية اللغة ⇎ التغيير اللغوي/ مطلق

(1)– مازن المبارك، التصحيح اللغوي (كلام في المنهج)، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مجلد 88، جزء 3، (2015م)، ص 837

(2)– عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، 73/1.

(3)– مصطفى محمد إسماعيل وتيد، ضوابط التصحيح اللغوي للحن في العربية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي: اللغة العربية ومواكبة العصر، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، (2012م)، ص 197.

(4)– ينظر: أوتو جسبرسن، اللغة بين الفرد والمجتمع، ترجمة عبد الرحمن محمد أيوب، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة (مصر)، (1954م)، ص [99–101]

2. اللسانيات التوليدية التحويلية

اتسم البحث عند الحاج صالح بالثناء على كلّ مفيد وعلى كلّ نظرية قدمت للعلم واللغة المفيد، مهما كانت جهتها وصاحبها، ومن أولئك نعوم تشومسكي ونظريته، فقد نالا من الحاج صالح الثناء الجزيل، فقال في موضع : «...حقيقة نظرية عظيمة إلا أنها تحتاج إلى من يُنَمّيها ويثريها، ولا يستطيع الآن اللغويون وحدهم أن يُنَمُّوها إلا بالتعاون مع علماء النفس اللغوي والأخصائيين في الصوتيات النفسية و الحديثة »[1]، كما تكلم عنه في موضع آخر قائلا: « تشومسكي هو أول من وضع نظرية الأنحاء الصورية، وهو من اللغويين الذين تزودوا بالمعلومات الرياضية في أحدث صورها »[2]، ويضيف في آخر: « أمّا فيما يخص نظرية تشومسكي فلا بدّ أن نعترف لهذا الرجل العبقري بالفضل الكبير على اللسانيات... وقد التفت إلى مفهوم القاعدة النحوية وتفطن إلى أهميتها... وأرجع مفهوم التحويل »[3].

هذا الثناء والمديح يرجع إلى ذلك التقارب بين المفاهيم عند الحاج صالح ونظرية تشومسكي، كيف لا وهي نظرية مرجعها أحد الأعلام الذين ذكرهم عبد الرحمن الحاج صالح كثيرا في أبحاثه، حتى يكاد يجعله هو واضع النظرية لا تشومسكي، أعني " فان هامبولت" ، فكثير من أفكار نظرية النحو التوليدي التحويلي هي نتاج تأثير السابق في اللاحق، ففكرة الملكة التي تعطي قدرة للإنسان على خلق اللامتناهي من الكلام من المتناهي من الأصوات هي فكرة هامبولت، وفكرة أن الكلام هو نشاط ذهني للمتكلم وليس الناتج أو الحدث هي فكرة هامبولت، كما أن فكرة البنية والصورة الباطنية التي تقترب من البنية العميقة هي فكرة هامبولت[4].

ومن جهة أخرى يرى الحاج صالح أنّ القول بتأثر تشومسكي بنحو بورويال صحيح في جزء بسيط منه، وهو تجاوز الظاهر إلى المعقول، غير أنّ أساس نظرية تشومسكي

([1])- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص165.

([2])- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، 87/1.

([3])- المرجع نفسه، 215/1.

([4])-عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص[133-134]

مختلف عن نحاة بورويال، فنحاة بورويال جعلوا هذا المعقول مطابقا للظاهر في تبنيهم لفكرة أرسطو القائمة على التطابق بين الفكر والكلام، غير أنّ تشومسكي يجعل : « الحالة المعقولة عنه هي الوضع الأول الذي يكون عليه الكلام في دماغ المتكلم –البنية العميقة– وهو لا يشعر به، فعندما تحدث عملية ترتيبه على مخارج وحروف متسلسلة يحصل له تغيير ما »[1].

وعليه يرى الحاج صالح أنّ في فكرة معقولية النحو يجب أن يُؤخَذ بمبادئ نظريته لا بما كان يظنه. وبالتالي هذه الأفكار مرتبطة بديكارت أكثر من بورويال عند الحديث عن ربط اللسانيات الديكارتية عند تشومسكي بحلقة بورويال فيقول: « ومن هذه الجهة يمكننا أن نصحح تسمية تشومسكي لا على أساس ما يظنه ، بل على أن مبادئ النحو التحويلي الذي تصوره هي نفس المبادئ التي اكتشفها ديكارت في العمليات الرياضية، وأهمها هذا النوع من الاستنتاج الذي لم يتفطن إليه أرسطو ولا المناطقة القدامى »[2].

من خلال هذا السرد القليل لنظرية تشومسكي نصل إلى عرض الكثير من المفاهيم ضمن النظرية، والتي كانت محل دوران في أبحاث الحاج صالح فالتقت مع نظريته في بعض منها واختلفت في بعض آخر، كما أنها قد تتفق في جزئيات من المفهوم الواحد وتختلف في جزئيات أخرى مثلها مثل باقي الاتجاهات الموضوعة قيد البحث.

1.2. منطلق التحليل

انطلق نعوم تشومسكي في نظريته – على العكس من البنوية الأوروبية– من الجملة باعتبارها النموذج الأمثل للتحليل ففي بداية كتابه " البنى النحوية " وبعد التقديم له وكأول عبارة ضمنها كتابه، أعطى مفهوما للغة التي ستخضع للتحليل كالتالي: « سأعتبر منذ الآن اللغة مجموعة (محدودة أو غير محدودة) من الجمل، كل جملة فيها محدودة في طولها... إنّ الهدف الأساس في التحليل اللغوي للغة ما (ل) هو الفصل بين المتواليات القواعدية التي هي جمل في اللغة (ل) والمتواليات غير القواعدية التي ليست جملا في

(1)– عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص101

(2)– المرجع نفسه، ص107.

اللغة (ل) »[1]، فواضح ذلك الارتكاز على الجملة في التحليل وبالتالي فهو يرفض رفضا صريحا ما كانت تتمسك به البنوية من مدونة تنطلق منها في التحليل اللساني، وذلك لعدم كفايتها التفسيرية كما يرى، ولكن بالمقابل لم يقدم تشومسكي معيارا معينا لتحديد الجملة بل ارتكز فيه على الافتراض وحدس المتكلم من جهة وكذلك افتراض انشطارها إلى مركبين أحدهما اسمي والآخر فعلي، بل حتى التفريع الشجري عنده ينطلق من #S مفترضة*، وهذا رد فعل على النزعة البنوية التي لم تر في التحليل إلا الملاحظة فقط. يقول الدكتور ميشال زكريا « هذه الأحكام اللغوية التي باستطاعة متكلم اللغة إقرارها في ما يختص بجمل لغته، هي التي توفر بالذات المادة اللغوية التي نضع من خلالها القواعد وذلك لأنّ عملية مساءلة الحدس اللغوي الخاص بالمتكلم تتيح ملاحظة القضايا اللغوية واستنباط قواعد اللغة من خلالها »[2]، فالحدس هو تلك المعرفة الذهنية اللاشعورية عند المتكلم والتي لا تؤهله فقط لإنشاء جمل لا متناهية ولم يسمعها من قبل، إنما تخوله صلاحية إصدار الأحكام حول الجمل الصحيحة من غيرها، فواضح الافتراض الحاصل للجمل بالاعتماد على المتكلم في هذه العملية في الإطار التوليدي التحويلي.

فإذا كان التوليديون التحويليون عند دراستهم للجمل التالية[3]:

1- Have you a book on modern music ?
2- The book seems interesting
3- Read you a book on modern music ?
4- The Child seems sleeping .

يعتبرون أنّ حدس المتكلم الإنجليزي هو الذي يجعل الجمل (1) و(2) نحوية، بينما (3) و(4) لا نحوية رغم أن لكل الجمل معنى، فإنّ النظرية الخليلة الحديثة تنتهج نهجا مخالفا كليا عن هذا، فعُدّتها في هذا هو السماع، فجمل على نحو:

([1])– نعوم تشومسكي، البنى النحوية، ص 18

([2])– ميشال زكريا، الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية– الجملة البسيطة، ص9.

* هنا يظهر تخلي تشومسكي عن المدونة اللغوية عكس النظرية الخليلية الحديثة التي وإن ذهبت نحو التجريد لم تتخلى عن السماع كمرجع لكل الظواهر اللغوية الحاصلة.

([3])– نعوم تشومسكي، البنى النحوية، ص20

1-زيد منطلق يا فتى

2-منطلق زيد فاعلم

3-ضربت عمرا فاعلم

4-رأيت اليوم زيدا يا فتى

هي جمل صحيحة لأن السماع يجيز مثل هذه التراكيب[1]

فالنظرية الخليلية الحديثة تنطلق مما يتحقق فعلا في الخطاب، ويمكن تحديد حدوده أي بدايته ونهايته، ولأجل هذا كان المستوى الذي انطلقت منه هو المستوى الذي فوق ما توقفت فيه البنوية، أي الكلم (المونيم/المورفيم) الناتج عن التجربة، وتحت الذي ارتكزت عليه التوليدية التحويلية الجملة (العبارة) الناتج عن الافتراض.

فاللفظات التي تكلمنا عنها في الفصل السابق هي مستوى يمكن تحصيله باعتماد ثلاثة أسس معا:

1. الانفراد: ويحدد الجانب اللفظي في التحليل
2. الوقف: ويحدد الجانب الصوتي في التحليل
3. الفائدة: ويحدد الجانب المعنوي في التحليل

مثال: ضرب زيد عمرا

ينطلق التوليديون من اعتبار المتكلم والمستمع ومعرفتهما بهذا المنطوق " ضرب زيد عمرا" عبارة، وذلك باعتماد حدسهما، فهم بذلك يُرجِعون الأمر كلّه للافتراض ويذهبون إلى محاولة وضع بنية عميقة لهذا المنطوق تفسر هذا الحدس أي القيام بعمليات التجريد.

أما التحليل الخليلي فآلية عمله مختلفة، إنهم ينطلقون من المبادئ الثلاثة المذكورة آنفا فالوحدات "ضرب" و "زيد" و"عمر" وغيرها من الألفاظ يمكن تحصيلها في الخطاب كقطع قابلة للانفراد يقف عليها المتكلم-المستمع (المتكلم-مخاطَب)، أي **يستطيع لمسها لا افتراضها** لحصولها في الشروط الثلاثة:

(1)- عبد الرحمن الحاج صالح، البنى النحوية العربية ، ص 123.

المتكلم	المخاطَب
ماذا فعل زيدٌ؟	ضرب عمرا
ماذا ضرب زيدٌ؟	عمرا
ماذا فعل زيدٌ لعمر؟	ضربه
من ضرب عمرا؟	زيدٌ

وهكذا يتم الانطلاق من وحدات لسانية فعلية متحققة في الخطاب، لا من مفترض يعتمد الحدس، باعتبار " ضرب عمر" " ضربه" "عمرا " " زيد " كلها وحدات لسانية متكافئة تتحقق فيها الشروط الثلاثة: الانفراد والوقف والفائدة.

منطلق التحليل/التوليدي التحويلي ⟸ الجملة/الحدس (الافتراض)

منطلق التحليل/الخليلي ⟸ اللفظات/المسموع (الانفراد + الوقف + الفائدة)

2.2. ثنائية (تركيب_ دلالة)

انطلقت النظرية التوليدية التحويلية عند تشومسكي مثل النظرية الخليلية الحديثة عند الحاج صالح من مبدأ الفصل بين ما يرجع إلى اللفظ وما يرجع إلى الدلالة (المعنى)، وموضوع الفصل هذا قد تم تداوله منذ القديم عند مختلف من درسوا اللغة لأغراض مختلفة، يقول الدكتور مصطفى غلفان: « لقد ناقش فلاسفة اللغة والمنطق مختلف أوجه العلاقة القائمة بين المستوى الدلالي والمستوى التركيبي في اللغة، نتجت عنه تصورات لغوية هامة استفادت منها الفلسفة والمنطق واللسانيات على حد سواء »[1].

اعتبر تشومسكي نظام القواعد مستقلا عن الدلالة وليس كما توهمه البنويون من قدرة المعنى على حصر نظام اللغة وأبنيتها، وبالتالي فالدلالة عنده لاحقة لنظام القواعد، ومجال دراستها خارج عن موضوع اللسانيات. يقول تشومسكي: « إنّ أي بحث عن

(1)– مصطفى غلفان، اللسانيات التوليدية، ص35.

تعريف للقواعدية يعتمد على الدلالة يكون عقيما »[1]، ويضيف في موضع آخر: « لذا أعتقد أنه لا مناص من القول أن نظام القواعد مستقل عن المعنى »[2]، ويزيد إصراره على هذا المبدأ رغم ما قُدِّم له من نقود من قبل ليكوف lakoff وروس Ross وبوستل وسويرن Seuren في ذهابهم إلى عدم إمكانية فصل المكون الدلالي عن المكون القاعدي، بينما رأى تشومسكي أنّ المكونات الأخرى غير المكون القاعدي هي أدوات تأويل لا غير[3].

ويظهر فصله بين التركيب والدلالة في تحديده لنحوية الجمل ومقبوليتها، وهو المعيار اللغوي الذي يظهر ذلك الانفصال الذي يستعين به التحليل الخليلي ممثلا في السلامة اللغوية التي تعود إلى اللفظ كمقابل للنحوية و السلامة التي تعود إلى المعنى كمقابل للمقبولية. يقول عبد الرحمن الحاج صالح: « إنّ السلامة اللغوية أي ما يخص اللفظ في صياغته لا تتم بمراعاة ما يخص الأبنية وتصاريفها فقط، بل لا بدّ من مراعاة ما تدل عليه هذه الأبنية من معان »[4]، وفي مقابله يقول كذلك تشومسكي عن النحوية والمقبولية، فـ« إذا كان مفهوم النحوية ينتمي لمجال القدرة فإنّ ما يكون مقبولا يخضع للإنجاز »[5].

العبارة	الوضع		الاستعمال		التصنيف
	اللفظ	المعنى	اللفظ	المعنى	
أتيتك أمس	+	+	+	+	مستقيم حسن
أتيتك غدا	+	−	+	−	محال
حملت الجبل	+	−	−/+	−/+	مستقيم كذب
قد زيدا رأيت	+	−	−	+	مستقيم قبيح

(1)- نعوم تشومسكي، البنى النحوية، ص 20.
(2)-المرجع نفسه، ص 21.
(3)-عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، 71/1
(4)- عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص10.
(5)- مصطفى غلفان، اللسانيات التوليدية، ص37.

سوف أشرب ماء البحر غدا	–	–	–	–	محال كذب

الجدول (5) : الكلام عند سيبويه

فالكلام هو ما جاء سليما في اللفظ والمعنى في الوضع والاستعمال، غير أنّه لا يُعتَبر الكلام هذا فقط كما يبدو لأول وهلة، بل قد يكون اللفظ على غير ما هو في الوضع، أي غير سليم في الوضع ولكن سليم في الاستعمال لفظا ومعنى، وهو الذي « يكون جائزا في كلام العرب؛ دون أن يكون مختارا»[1] كما يقول السيرافي، أي « ما سمع من كلامهم وثبت في استعمالهم وما كان على قياس كلامهم، فلا يوجد تحديد للسلامة اللغوية أكثر موضوعية من هذا »[2]، ومن أمثلة ذلك العبارات الجامدة التي نطق بها العرب، وكذا الأبنية التي خرجت عن القياس في الاستعمال، أو العبارات التي تبدو غير سليمة في المعنى إذا نُظِر إليها من جانب الحقيقة، غير أنها سليمة من جانب المجاز أو الدلالة العقلية، وبالتالي هي غير كاذبة، فهي « ظاهرها يدلّ على كذب قائلها، قبل التصفّح والبحث »[3] كما بيّن السيرافي شارح كتاب سيبويه، فهو متعلق بالخطاب لا بالوضع، مثله مثل قولك أتيتك أمس وأنت لم تأت فيتحول بذلك المستقيم الحسن إلى مستقيم كذب ولذلك رمزنا إليه بـ (+/–) وهذا حسب صدق المتكلم من عدمه.

هذا الاعتداد بالمستعمل من الكلام في النظرية الخليلية وإن لم تجعله قانونا – خروج عن الأصل– أبعده كلٌ من تشومسكي ودي سوسير من الدراسة، أي الكلام عند دي سوسير والإنجاز عند تشومسكي، فالأخير يرى أنّه رغم أهمية الإنجاز في توفير المعطيات اللغوية الضرورية إلا أنّه غير متجانس من جهة، ومن جهة أخرى هو خاضع لعوامل نفسية واجتماعية وثقافية وبالتالي عدم إمكانية ضمان التجريد والتعميم، عكس

(1)– السيرافي (أبو سعيد الحسن بن عبد الله المرزبان)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت (لبنان)، (2008م)، ج1/ص186

(2)– عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص9.

(3)– المرجع نفسه، ص 186

القدرة التي توفر هذه الشروط، أي التجانس من جهة وإمكانية التجريد والتعميم من جهة أخرى، وبالتالي فيؤكد تشومسكي على أنّ القدرة هي موضوع اللسان لا الإنجاز[1].

وضمن اللسان الذي هو نظام تقابل مبني على الاختلاف حاول دي سوسير دراسة نظام اللغة، وضمن القدرة أو الكفاية التي هي المعرفة الضمنية بقواعد اللغة من متكلم/مستمع–مثالي حاول تشومسكي دراسة العملية التوليدية التحويلية، واعتبرا معا اللسان والملكة اللغوية على التوالي الموضوع الرئيس بل الوحيد للسانيات، مع الاختلاف الدقيق بينهما، كون دي سوسير رأى أنّ اللسان يخص الجماعة، وتشومسكي رأى القدرة تخص الفرد، فأهمل الأول دور المتكلم أما الثاني فاعتمد عليه باعتباره صاحب الحدس، مع إهمال كلّ منهما الجانب الاستعمالي الخطابي للغة. يقول الحاج صالح: « حاول تشومسكي أن يعيد الاعتبار لجانب الضبط الوضعي... إلاّ أنّه أهمل جانب الاستعمال...فكان الردّ على ذلك من اللسانيين الآخرين شديدا ومبالغا فيه، وقد ردوا عليه بمبالغة أخرى وهو الإقبال والتهافت على البحث في ميدان الخطاب هو وحده »[2]، ومثال ذلك ما لقيه من انتقادات من ويليام لايبوف وديل هايمز اللذان يريان « أنّ ما يتميز به الفرد المتكلم هو امتلاكه لقدرة أكبر وأشمل وأكثر وظيفية ممّا يقترحه النحو التوليدي وهي القدرة التواصلية »[3] هذه القدرة التي هي محل دراسة التداولية.

إنّ النظرية الخليلية الحديثة وإن رأت الفصل بين التركيب والدلالة من جهة والوضع والاستعمال من جهة أخرى، رفضت الارتكاز على أحدهما دون الآخر، لكل منهما مسار معيّن للعمل على وصف اللغة وتفسيرها، لكنهما يعملان معا لبناء النظرية الخليلية الحديثة، فموضوع الدرس اللساني الخليلي هو الوضع والاستعمال معا.

غير أنّ الذي يجب أن نذكره هنا، وقد ذكره الحاج صالح وعدّه خسارة للعلم[4] أنّ مبدأ الفصل بين التركيب والدلالة لم يبق ثابتا عند تشومسكي خاصة مع الانتقادات الكبيرة

(1)– مصطفى غلفان، اللسانيات التوليدية، ص45

(2)– عبد الرحمن الحاج صالح، البنى النحوية العربية، ص 6.

(3)– مصطفى غلفان، اللسانيات التوليدية، ص 49.

(4)– عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، 237/1

التي تلقاها في هذا الشأن. فقد اعتبر في البداية المُكَوِّن التركيبي هو الجانب الخلّاق في اللغة من خلال قواعد إعادة الكتابة على شكل (ص ← س)، واعتبرها هي الوحيدة القادرة على توليد الجمل النحوية، ثم تعديلها بإدخال المُكَوِّن التحويلي باعتباره مكونا توليديا ثانيا يستطيع تفسير ما عجز عنه المكون الأساسي. يقول الدكتور محمد علي الخولي: « لا توجد قواعد تحويلية إلا وهي توليدية في الوقت نفسه، لأن جميع فرضيات القواعد التحويلية وخاصة فرضيات تشومسكي ومن سار على نهجه، تصف جمل اللغة بطريقة واضحة ومتسلسلة »[1]. بعد ذلك ذهب في نظريته المعيارية الموسعة إلى تقليص دور المكون التحويلي بل إحلال المكون الدلالي مكانه، ثم ما لبثت النظريات التوليدية التحويلية أن « أصبحت التحاليل التركيبية/ الدلالية مقيّدة في الاتجاهين، بحيث لم يعد التحليل التركيبي فاعلا بدون دلالة والعكس صحيح »[2].

لقد « وجد تشومسكي أن النظر في البنية لا يحل مشكلة الدلالة للتراكيب، فتوجه في سنة 1970-1971 إلى تعديل النظرية. وانصرف جلّ كدّه إلى إبراز الدلالة المعجمية، وتقديمها على القواعد التحويلية بل إحلالها محلها »[3]، وهنا بدأ التنازل عن البنية العميقة كمفهوم تركيبي إلى البنية العميقة كمفهوم دلالي يضم معاني كالمبتدأ والخبر والزمن والظرف وغيرها، وتأسست معها نظرية الدلالة التوليدية « التي تقدم حلا أبسط وأشمل من السابقة وذلك بتأسيس اللغة على بنية دلالية مجردة بدلا من الانطلاق من البنية النحوية »[4] كما يذهب أصحابها.

([1])-محمد علي الخولي، قواعد تحويلية للغة العربية، دار الفلاح للنشر والتوزيع، الأردن، (1999م)، ص9

([2])- عبد القادر الفاسي الفهري، ذرات اللغة العربية وهندستها، ، ص8.

([3])- سمير شريف استيتة، اللسانيات المجال الوظيفة والمنهج، عالم الكتب الحديث، جدار للكتاب العلمي، الأردن، ط: 02، (2008م)، ص184.

([4])- عادل فاخوري، اللسانيات التوليدية التحويلية، دار الطليعة، بيروت (لبنان)، ط: 02، (1988م)، ص8.

التحليل التوليدي التحويلي في البنى النحوية/تركيبvs دلالة ⟺ التحليل الخليلي/تركيبvs دلالة

التحليل التوليدي التحويلي بعد البنى النحوية/تركيب+ دلالة

السلامة اللغوية/التحليل الخليلي≅ النحوية والمقبولية/ التوليدي التحويلي

3.2. القاعدة والمعيار

يربط كثير من اللسانين المعيارية والقاعدة النحوية بالبنوية الوصفية، ويأتي تناولنا للقاعدة هنا في هذا الباب المتعلق بالمدرسة التوليدية التحويلية تماشيا مع ذلك الاقتراب بين مفهوم القاعدة النحوية عند كل من تشومسكي والنظرية الخليلية الحديثة أكثر من ذلك التنافر والرفض عند البنويين، فالتوليديون ومنهم العرب يرفضون تلك النظرة السطحية لمفهوم القاعدة ضمن المعيارية، بل يرون أنّ النظرة البنوية إلى المعيارية نظرة خاطئة. يقول أحد أعلام التوليدية في الوطن العربي عبد السلام المسدي: « فالحقيقة التي خفيت على فقهاء اللغة وعلى كثير من اللّسانيين أنفسهم هي أنّ الوصفية والمعيارية لا تنتميان على صعيد فلسفة المعارف إلى نفس المنطلق المبدئي، ولا إلى نفس الحيز التصوري، فليستا من طبيعة واحدة حتى تتسنى مقارعة إحداهما بالأخرى»[1].

لقد فهم البنويون المعيار على أنّه أداة مرتبطة باللغوي لا بالمتكلم، إلى أن جاء تشومسكي وصحح المفهوم، فرأى أنّ النحو التقليدي ومن بعده اللسانيات إلى وقته وإن اهتمت بالإجابة على التساؤل الخاص ببنية الجملة ومكوناتها إلا أنّها « لم تهتم فعليا بمفهوم القاعدة النحوية... إنّ عدم الاهتمام بالعملية التي يتم من خلالها إنشاء الجمل ووصف بنيتها يترك فجوة كبيرة في النظرية اللغوية »[2]، وعليه فتشومسكي يعتبر القاعدة

(1)- عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللسانيات، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت(لبنان)، ط: 01، (2010م)، ص206

(2)-CHOMSKY, N: LA NOTION DE RÈGLE DE GRAMMAIRE , Langages, no. 4, 1966, p81

النحوية هي مرتكز المتكلم في إنشاء الجمل، والتوليد يقوم على هذه القواعد التي سماها بقواعد إعادة الكتابة. يقول: « نظام القواعد بهذا المفهوم يعكس سلوك المتكلم الذي يستطيع أن ينتج ويفهم عددا غير محدود من الجمل الجديدة »[1].

فمهمة النحوي هي رصد الظواهر التي احتواها المسموع ووصفها، وقد يتجاوز ذلك إلى محاولة تفسيرها وتعليلها، أما ما سُمِّي فرضا على المتكلم من قبل النحاة كمعيار يجب أن يلجأ إليه المتكلم للهروب من اللحن فليس مهمة النحوي في شيء، فهو بعد أن يجمع مدونته يقوم بتحليلها لاستخراج سلوك الأفراد فيها وهو ما تقوم به الدراسات العلمية الحديثة سواء الطبيعية منها والإنسانية لاستخراج القانون العام الذي يحكم ظاهرة ما.

مثال: في الكيمياء: التحول الحراري لأي مادة من سائل إلى بخار تتم في درجة حرارة ثابتة حسب نوع المادة وتعطى بالمعادلة التالية:

$$Q=m*L_v$$

حيث: Q: تحويل حراري، m: كتلة المادة المتحولة، Lv: السعة الكتلية (نوع المادة)

إن الذي سبق هذه الصياغة هو بالفعل التجربة والملاحظة، لكن تلاها التعميم، وهو الوصول إلى نموذج يسير وفقه كل الأفراد الكيميائية على نحو الماء.

إن هذه الصياغة التي نفتها الوصفية صارت هي لبّ العلوم في العصر الحديث، وصفة العموم أو المطرد كما ذكرنا من قبل هي حكم صادر نتيجة الملاحظة لسلوك هذه الأفراد.

فعبارات " جيد، رديء، غالب، كثير، قليل، نادر، شاذ " وغيرها من العبارات تخص الظاهرة اللغوية الموصوفة، أي « الخروج من القياس أي الباب، لا أي خروج بل ذلك الذي يكون قليلا جدا في استعمال الفصحاء أي السليقيين من الناطقين »[2]، باعتباره مادة البحث ومختبر اللسان. فالنحاة يبنون المعيار على قبول المتكلم العربي السليقي لهذا الكلام في استعمالاته وإن خالف القياس، ولكن يرفضون جعل الشاذ منه قانونا عاما

(1)- نعوم تشومسكي، البنى النحوية، ص 19.

(2)- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، 28/2.

يقاس عليه، جسّد هذا العموم للقانون سيبويه في عبارات من قبيل « وإنَّما يحفظ عن العرب ... لا يجعل قياساً في كل شيءٍ من هذا الباب »[1]، وعبارة « ولا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس »[2]، وغيرها من العبارات التي ترسم هذا التعميم الذي تحدثنا عنه سابقا عند حديثنا عن مفهوم العلم عند الحاج صالح، فالباب هو مطّرد حتى وإن شذّ عنه عنصر من العناصر بل حتى في العلم الحديث يعتبر القانون قانونا عاما حتى وإن كانت له استثناءات.

مثال: في الكيمياء تسلك أغلب الغازات سلوكا عاما يسمى بأنموذج الغاز المثالي وقانونه العام هو:

حيث P: ضغط الغاز V: حجم الغاز n: كمية المادة للغاز R: ثابت الغاز المثالي T: درجة الحرارة المطلقة

فـ 99% من الغازات عند دراستها بتثبيت قيمتين من P V n T ورسم المنحنى البياني للمقدارين المتبقيين أحدهما بدلالة الآخر سيكون المنحنى عبارة عن خط مستقيم إلا في حالات شاذة على نحو ما يحدث في غاز ثاني أكسيد الكربون (CO_2) وبخار الماء فإنهما يسلكان مسلكا شاذا عن القانون العام.

فبمثل هذا قال علماء العربية بإمكانية خروج فرد من أفراد الباب عنه لعوامل متعلقة بالخطاب كثقل اللسان في نطق "استحاذ، واستناق" فتنطق " استحوذ واستنوق".

فالخليليون ينظرون إلى القاعدة النحوية نظرة متزنة مثلما « التفت–تشومسكي– إلى مفهوم القاعدة النحوية وتفطّن إلى أهميتها، لا كمجرد قاعدة تفرض معيارا من المعايير، بل كنمط يكتسبه الطفل بإنشائه إياه شيئا فشيئا من استماعه ومساهمته لكلام محيطه، وهو نوع من الاستنباط الإنشائي وليس مجرد تدخل الذاكرة »[3].

([1])– سيبويه: الكتاب، 544/3.

([2])– المرجع نفسه، 402/2.

([3])– عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، 215/1.

فهم يجعلون القاعدة النحوية أكبر من مجرد معيار يتعلم به الإنسان لغة ما ويعرف خطأها من صوابها، إنما هو متعلق بعملٍ ذهنيٍ لدى المتكلم يجعله ينشئ من عناصر قليلة محدودة ما لا نهاية له من الخطابات، صيغت هذه القواعد في قوانين بعد الاستقراء الكامل لعمل المتكلم، كما صيغ القانون الفيزيائي السابق بعد تتبع سلوك المواد عند درجة حرارة معينة، وهو ما أرادت البنوية نفيه، هذا هو الذي يسمى قياسا وهو ما تم الخلط بينه وبين ما سمي بالمعيار حسب ما رآه الحاج صالح[1].

القاعدة النحوية(الخليلي)/المتكلم ⟺ القاعدة النحوية(التوليدي)/ المتكلم

القاعدة النحوية (البنوي)/اللساني

4.2. التوليد

تعد فكرة التوليد أحد المفاهيم التي ضبطها نعوم تشومسكي رغم أنّه استقاها من فان هامبولت الذي يقول « إنّ اللغة في ذاتها ليست إنجازا تاما، وإنّما هي نشاط في طور الإنجاز »[2] فاللغة ليست منجزا – مجموعة من الأدلة– إنّما هي نشاط يسبق هذا المنجز، أي حدث بذاته لا ما يُحدِثه الحدث، أي ليست أثر فعل المتكلم من خلال نطقه لأصوات متسلسلة " مدرج الكلام "، إنما النشاط الذهني المستمر للمتكلم حتى يجعل من مجموعة من الأصوات تُكوِّن عبارات لها معان، وهو مفهوم قريب من مفهوم التفريع عند النحاة. يقول الحاج صالح عن التوليد هو « الفعل الفيزيولوجي الذي يحصل بتوسطه الكلام وللنحاة مفهوم قريب من هذا إلّا أنّه رياضي ومجرد من النظرة الفلسفية وهو مفهوم التفريع »[3].

(1)– عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، 42/2.

(2)– مصطفى بلبولة، فلسفة اللغة واللسانيات في الفكر المعاصر– على خطى هامبولت، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشلف (الجزائر)، العدد 18، (2017م)، ص 43.

(3)– عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص133.

إنّ مفهوم التوليد من المفاهيم التي أثبتتها اللسانيات الحديثة، يقول الحاج صالح عن أبحاث كل من نعوم تشومسكي و" زيليغ هاريس–*Zellig* Harris " آنذاك: « ظهرت في العشريات الأخيرة –من القرن 20– نظريات بناها أصحابها على مفهوم التفريع أو التوليد وردّوا بها على القائلين بأنّ الدراسة العلمية للّغة ينبغي أن تقتصر على الوصف بدون تعليل »[1].

فإذا كان التوليد هو العمليات التي ينشأ الكلام من خلالها عند أتباع تشومسكي فهو المقابل للقياس – كمصدر للفعل قاس– والذي يقوم به المتكلم، والذي يقول عنه عبد الرحمن الحاج صالح إنّه « مجموعة العمليات المنطقية الرياضية التي سميناها تفريعا من الأصل »[2]، فالتوليد في نحو تشومسكي يقوم على قواعد إعادة الكتابة الذي ينطلق من عناصر هي عناصر النسق الصوري[3]:

- رمز أولي #S# وهو معطى أولي مفترض تنطلق منه العمليات التوليدية.
- المفردات وهي نوعان:

- نهائية (vocabulaire terminale) على نحو: كتب، جلس فرس، هو، ه (الضمير)، وإليها تنتهي العمليات التوليدية
- مساعدة (vocabulaire auxiliaire): وهي المقولات النحوية والوظائف التركيبية مثل ف (فعل)، م س (مركب اسمي)، م ح (مركب حرفي)، م ص (مركب وصفي) .

- مجوعة القواعد من الشكل ص ← س وهي قواعد محدودة تعني يعاد كتابة ص س تستعمل في هذه القواعد مجموعة من الرموز على نحو:

(1)– عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، 171/1.
(2)– المرجع نفسه، 323/1.
(3)– مصطفى غلفان، اللسانيات التوليدية، ص[78–82].

الرمز	معناه	مثال:	تعليق
⟵	إعادة كتابة	$s \to v + pn$	يعاد كتابة الجملة S إلى فعل v ومركب اسمي PN
( )	عنصر اختياري		يعاد كتابة الجملة s إلى فعل ومركب اسمي أول مع إمكانية وجود مركب اسمي ثان أو غيابه على نحو : ضرب زيد **عمرا** وجلس زيد ø
{}	عنصر استبدالي		يستبدل v بأحد العناصر النهائية $accept, explain, lend$
#	حدود العنصر		للعناصر s و v و pn حدود بين # #
+	ضم عناصر متتالية		يعني العنصر s جملة متتالية تضم v و pn
/ ـــ	شرط		يكتب a ك b إذا وفقط إذا تحقق x مثال ذلك وجود مفعول به شرط لكتابة الفعل المتعدي، تكتب هكذا. ف ⟵ فع1/ م س1 + م س2

إنّ هذه العناصر جعلها الحاج صالح قريبة جدا من مفاهيم وجدت عند النحاة، وهي أوضاع اللغة وأوضاع النحو والمقاييس والأصل الذي تتفرع عنه الفروع حيث جعل[1]:

- العنصر الأوّلي # s# مقابلا للأصل الذي تتفرع عنه الفروع.

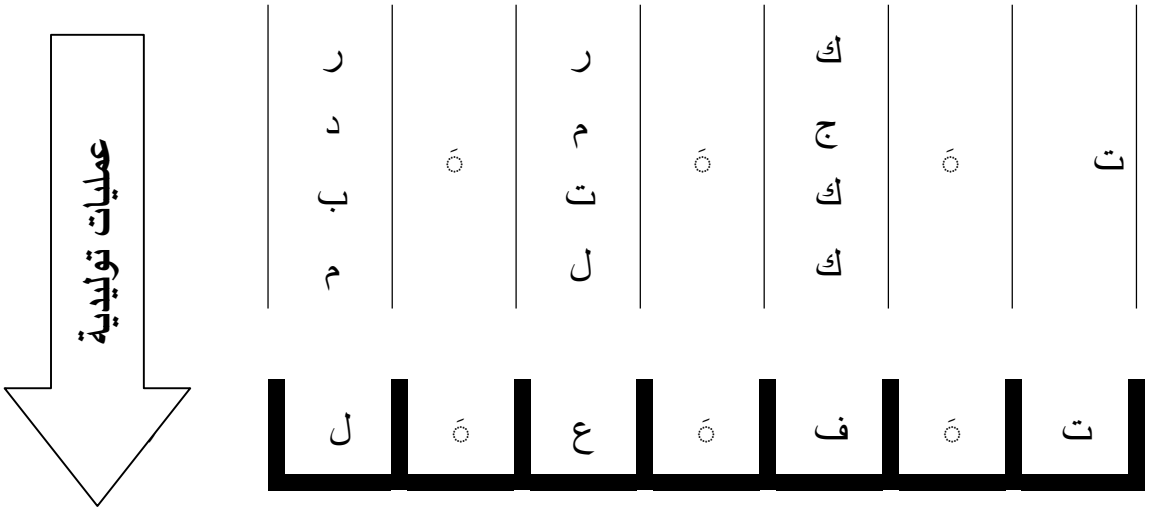
([1])- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، 236/1

- المفردات النهائية والتي سماها عناصر طرفية (Terminal terms) جعلها في مقابل أوضاع اللغة.
- المفردات المساعدة والتي سماها عناصر غير طرفية جعلها في مقابل أوضاع النحو أي ألقاب نحوية مثل: الفعل والفاعل والمفعول به والجار والمجرور وغيرها
- قواعد من الشكل ص ← س جعلها في مقابل مقاييس اللغة

فالتوليد في نظرية تشومسكي هو عمليات منظمة ينتقل بها المتكلم من العنصر الأوَّلي إلى العناصر النهائية وهو قريب من مفهوم القياس كآلية لا شعورية لإحداث الكلام وإدراكه[1] أي يقترب من التفريع في النظرية الخليلية الحديثة باعتباره « السلسلة من العمليات المرتبة التي تفضي إلى إيجاد الشيء »[2].

غير أنّ هذه العملية ليست مجرد إعادة كتابة لجملة مفترضة ومحاولة إصلاحها بتحويل جملة إلى أخرى عن طريق تقديرات لمحذوفات أو تعويضات أو تقديمات، إنّما هي عملية صب مواد لغوية في قوالب ذهنية بعد حمل تلك العناصر بعضها على بعض، وتتخذ هذه القوالب أشكالا عديدة على قلّتها، وهي الأمثلة التي تحكمها علاقات متنوعة متباينة.

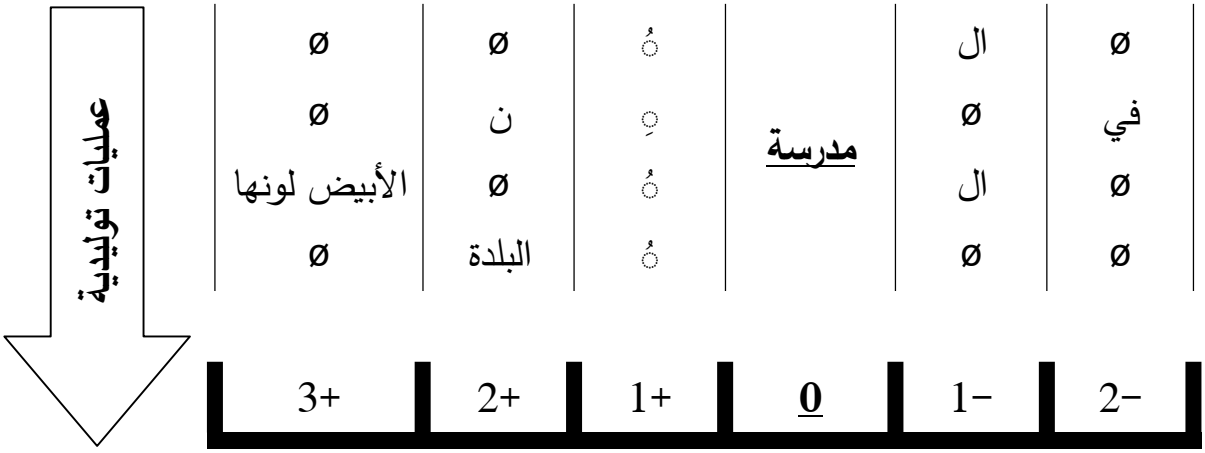
مثال1: الوزن "تَفَعَّلَ"



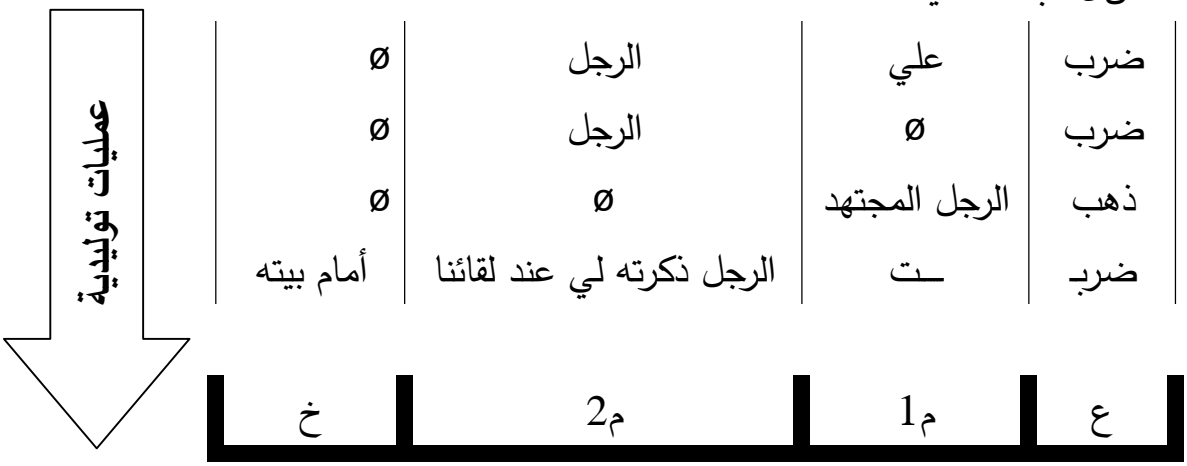
(1)- عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص157

(2)- المرجع نفسه، ص88

مثال2: لفظة نواتها "مدرسة"



مثال3: جملة فعلية



فعملية التوليد في النظرية الخليلية هي عملية صب عناصر لغوية بطريقة لا شعورية في قوالب تحكمها علاقات مختلفة كالبناء في المثال الأول والوصل والتعاقب في المثال الثاني واللزوم في المثال الثالث وهي علاقات مضبوطة داخل النظرية الخليلية بيّناها في الفصل الثاني، فالقياس كمصدر هو « مسار توليدي (Générative process) ينتهجه المتكلم عند إحداثه لكلامه، ليكون كلامه هذا موافقا لما يقتضيه نظام اللغة التي ينطق بها »[1].

التوليد/التوليدية التحويلية ≈ القياس/التحليل الخليلي– المثال

(1)– عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص 160.

5.2. التحويل

يعدّ التحويل من أهم المفاهيم التي جاء بها تشومسكي في العصر الحديث، وحجر الزاوية بينه وبين البنويين الأوروبيين، وهو مصدر لأحد شقي نظريته "التوليدية التحويلية "، فالتحويل يعدّ مرحلة متأخرة من مراحل النحو التوليدي التحويلي فبعد أن عجز النحو التوليدي عن تفسير العلاقات القائمة بين الجمل، اهتدى نعوم تشومسكي إلى مفهوم التحويل الذي بموجبه يتم الانتقال من البنية العميقة إلى البنية السطحية عن طريق ما يسمى بقواعد التحويل، ويمكننا دعم هذا التعريف البسيط لهذه القواعد بتعريف عند جون ليونز، يقول : « بأنّ أيّة قواعد تعطي لكل جملة في اللغة تركيبا باطنيا وتركيبا ظاهريا، وتربط بين التركيبية بنظام خاص يمكن أن تكون قواعد تحويلية ولو لم تصف نفسها بهذا الوصف »[1].

فالتحويل عند تشومسكي هو عملية انتقال من بنية عميقة إلى بنية سطحية أو بعبارة أخرى جعل بنية عميقة بإزاء بنية سطحية لكشف العلاقات بين الجملتين، والأساس فيه تقدير البنية العميقة، وهذه العمليات التحويلية متعددة، فـ « تكون قواعد التحويل بالحذف، أو الاستبدال أو بالإضافة أو إعادة الترتيب »[2].

مثال: ذهب زيد ← بنية عميقة

ذهب زيد إلى المدينة ← بنية سطحية (تحويل بالإضافة)

ذهب الرجل إلى المدينة ← بنية سطحية (تحويل بالتعويض)

ذهب زيد الأحمر إلى المدينة ← بنية سطحية (تحويل بالتمدد أو الإطالة)

زيد ذهب إلى المدينة ← بنية سطحية (تحويل بالترتيب)

فواضح ذلك التمييز بين البنية العميقة والبنية السطحية، فالأولى نواة والثانية محولة، و« الجملة النواة يصفها– تشومسكي– بأنها بسيطة وتامة وصريحة وإيجابية ومبنية

(1)–محمد علي الخولي، قواعد تحويلية للغة العربية، دار الفلاح للنشر والتوزيع، الأردن، (1999م)، ص 6

(2)–المرجع نفسه، ص 22

للمعلوم والجملة المحولة بأنها تنقصها خاصية من خواص الجملة النواة »[1]، والتحويل هو الكفيل بإنتاج عدد غير محدود من الجملة المحولة بإحدى قواعد التحويل كالنفي والتقديم والتأخير والبناء للمجهول وغيرها من التحويلات، فبذلك تكون البنية العميقة هي أصل للبنى السطحية التي هي فروع وهو ما سمي بالتحويل التقديري. يقول الحاج صالح: « وهذا التحويل لا يغيّر المعنى لأنه مجرد تمثيل لما يترتب من التغيير اللفظي إذا حمل ظاهر اللفظ على أصله الذي يقتضيه القياس، وهذا التغيير هو عبارة عن مجموعة من العمليات ترتب ترتيبا منطقيا لتصل إلى النتيجة المطلوبة وهو ظاهر اللفظ. ولا بدّ في كل حالة تطرح من تقدير الأصل إذا لم يوجد، كما لا بدّ من تقدير عدد العمليات ونوعها وترتيبها بدقة »[2].

فهذا التحويل التقديري في النظرية وهو يشبه في بعضه التحويل في النظرية الخليلية الحديثة الذي هو تفريع الفرع على الأصل، فهو سيرورة اللسان أو أحد مستوياته وفق مجار مضبوطة، أي الانتقال من الأصل إلى الفرع بعمليات مضبوطة مع إمكانية حصول العملية العكسية وذلك برد الفرع إلى أصله، وكل هذه العمليات الحاصلة إما من الأصل إلى الفرع أو من الفرع إلى الأصل هي عمليات مضبوطة، فهذا الإجراء من الأصل إلى الفرع ومن الفرع إلى الأصل هو الذي يختلف عن النظرية التوليدية التحويلية أي أنّ التحويل في النظرية الخليلية الحديثة هو أوسع مجالا، إذ هو كما يقول الحاج صالح: « تناظري فهو تطبيق أو مقابلة بالنظير لمجموعة من العناصر على مجموعة أخرى في اصطلاح الرياضيات، وعلى هذا فالتحويل بهذا المعنى هو إجراء أو حمل الشيء على شي »[3]، بل إنّ التحويل العربي يملك وظيفة مهمة لا تمتلكها الأنحاء الأخرى وهي الكشف عن البنى اللغوية ويتضح هذا في ما يلي:

مثال1: يقول ابن ولّاد في كتابة المقصور والممدود: « وإن شئت فاكتبه على اللفظ فتكتب قفا بالألف لأنه من ذوات الواو تقول قفوت أثره، وتكتب رحى بالياء لأنك تقول في

(1)- أحمد مؤمن، اللسانيات النشأة والتطور، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط: 02، (2005م)، ص 207

(2)- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، 216/1.

(3)- المرجع نفسه، 217/1.

التثنية رحيان، وحصي بالياء لأنك تقول في الجمع حصيات، وقطا بالألف لأنك تقول قطوات، والعمى بالياء لأنك تقول في التأنيث عمياء، والعشا بالألف لأنك تقول في التأنيث امرأة عشواء»[1] فالعمليات التحويلية الحاصلة في النص هي التي تكشف للمتكلم بنى الألفاظ حسب الجدول التالي:

المحول منه	التحويل	المحول إليه	نتيجة الكشف
قفا	تحويل إلى الفعل الماضي مع ضمير المتكلم	قفوت	الألف أصلها واو
رحى	تحويل المفرد إلى مثنى	رحيان	الألف أصلها ياء
حصى	تحويل المفرد إلى جمع	حصيات	الألف أصلها ياء
قطا	تحويل المفرد إلى جمع	قطوات	الألف أصلها واو
عمى	تحويل المذكر إلى مؤنث	عمياء	الألف أصلها ياء
عشا	تحويل المذكر إلى مؤنث	عشواء	الألف أصلها ياء

الجدول(6): التحويل في التحليل الخليلي

فهذه التحويلات هي التي حدّد بها النحاة بنية اللغة في مختلف مستوياتها، فمن هذا يكون التحويل في النظرية الخليلة أكبر من مجرد انتقال من بنية عميقة إلى بنية سطحية لجملة مفترضة، إنما هو المحدد للعناصر اللغوية في النظرية وذلك بتفريع الفروع على الأصول.

مثال2: تحديد "ال" التعريف

نأخذ الوحدة "نظرية" كأقل ما يمكن أن يُنطق به عند سؤالنا ما تعريفك لما جاء به "تشومسكي" فتجيب بـ "نظرية"

(1)- ابن ولاد (أبو الحسين محمد بن الوليد بن محمد)، المقصور والممدود، تحقيق بولس برونله، مطبعة ليدن، برلين (ألمانيا)، (1990م)، ص6.

إنّ تفريع الوحدات على هذه الوحدة "نظرية" هو الذي سيبيّن لنا العنصر "ال" في التحليل على اللفظ لا على المعنى كما يفعله البنويون ولا المجاورة كما يفعله التوزيعيون ولا الافتراض أو حدس المتكلم كما يفعله التوليديون.

ø	ø	نظرية	1
ø	ال	نظرية	2
ب	ال	نظرية	3
ب	ø	نظرية	4

فتطبيق المجموعة 2={ال، نظرية} والمجموعة 3={ب، ال، نظرية} والمجموعة 4={ب، نظرية}، على المجموعة 1={ نظرية} سنلاحظ أنّ العنصر اللغوي "ال" يشغل مواضع دون اللجوء إلى المعنى، ونلاحظ أن العنصر "ال" يحضر ويغيب ليقوم مقامه "الخلو" وبالتالي هو يختلف عن المجاورة أو التوزيع عند البنويين الأمريكيين، كما أنه يعتمد على ألفاظ قائمة برؤوسها موقوف عليها مع حصول الفائدة لا مفترضة كما يذهب التوليديون.

فمما سبق نجد أنّ التحويل العربي يفترق عن التحويل في نظرية تشومسكي في شموليته وأنواعه ومنطلقه:

- **الشمولية:** الأول تحويل يشمل النحو العربي كله، أما الثاني فيخص عمليات الانتقال من البنية العميقة إلى السطحية فقط
- **الأنواع:** التحويل العربي نوعان؛ تحويل تقديري أساسه تقدير بنية ظاهرة لبنية مقدرة وتحويل إجرائي أساسه التكافؤ في البنى، أما تشومسكي فقد عرف التحويل الأول فقط من خلال تقديره للبنية السطحية من خلال بنية عميقة.
- **منطلق التحويل:** الأصل هو منطلق كل تحويل [1] والفرع هو ما تنتهي إليه العمليات التحويلية ويتم عبر صور مختلفة بإدخال مجموعة من الإجراءات على الأصل قصد تغيره لفظا ومعنى أو لفظا فقط أو معنى فقط.

([1])- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ، 43/2.

وبهذا يكون التحويل في النظرية الخليلية كما تقول قاسمي الحسني عواطف « لا يجري إذن في المستوى التجريدي للغة دون مستواها الحسي أو العكس، وإنّما هو عملية تنطلق من أصل الوضع وهو كيان مجرد وصورة ذهنية إلى الاستعمال وهو محسوس »[1].

ومن هذا نعتبر أنّ أكبر انتكاسة للنظرية التوليدية ليست التخلي عن المكون التركيبي لصالح المكون الدلالي كما رأى الحاج صالح أي « التخلي عن الكثير من الآليات الوصفية للطبعات السابقة من النحو التوليدي حتى الابتكارات الناجحة مثل مستوى البنية العميقة ومستوى البنية السطحية»[2]، بل التوقف عند التحول من بنية إلى أخرى في مستوى تجريدي معين دون الانتقال إلى مستوى أعمق يجعل الأبنية اللغوية متكافئة يستنبط من خلال هذا التكافؤ والتناظر قوانين كلية للغة أكثر تجريدا، وهو ما قامت به النظرية الخليلة الحديثة.

بقي أن ننبه إلى ملاحظة أخيرة في هذه المسألة، وهي ما قاله الحاج صالح عن أهمية هذا المفهوم في اللسانيات إذ يقول: « لولا التحويل لكانت نظرية تشومسكي بنوية محضة »[3]، فالتحويل هو الذي أعطى للنظرية التوليدية التحويلية ديناميكية توليدية بعيدا عن الاندراجية التي كانت سائدة قبل هذا المفهوم حتى عند تشومسكي، هذا التحويل اتضح بشكل جلي في تشجيرات تشومسكي.

التحويل /التوليدية التحويلية ⟺ التحويل التقديري/التحليل الخليلي ⇏ التحويل الإجرائي/التحليل الخليلي

(1)– قاسمي الحسني عواطف، مفهوم التحويل في النحو العربي، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة البليدة2 (الجزائر)، المجلد2، العدد2، (2009م)، ص 297

(2)– نعوم تشومسكي، أفاق جديدة في دراسة اللغة والعقل، ترجمة عدنان حسن، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية (سورية)، (2009م)، ص17

(3)– عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، 238/1.

6.2. التفسير والعامل

هذان المفهومان مرتبطان ببعضها في حقل اللسانيات فلا يذكر أحدها إلا ذكر الآخر، وهي من المفاهيم التي تطاحنت فيها الأقلام وتصارعت حولها المناهج، بل بهما انقلب الدرس اللساني كغيره من العلوم رأسا على عقب، هذا بما قام به تشومسكي من الاتجاه نحو تفسير الجانب الخفي من اللغة.

لقد نفى الوصفيون كل أشكال التعليل الميتافيزيقي واعتدوا بظاهر اللغة فلا عِلْمِية عندهم إلا في الملاحظة والتجربة، وأي فعل يسبق أو يتجاوز هذا الوصف يخرج عن العلمية – في نظرهم–، غير أنّ الذي نراه أنهم لم يرفضوا التعليل مطلقا، بل يجب أن تكون العلة عندهم حسية، فأرجعوا بذلك الظواهر اللسانية في مجملها إلى مُسَبِبَات محسوسة مُدرَكة عن طريق الملاحظة والتجربة فقط، ومن أمثلة ذلك نجد: تعليل الإعراب عند إبراهيم أنيس بالوقف، فيقول : « الأصل في كل الكلمات أن تنتهي بهذا السكون، وأن المتكلم لا يلجأ إلى تحريك الكلمات إلا لضرورة صوتية يتطلبها الوصل »[1]، فوصل الكلمات بعضها ببعض في مدرج الكلام هو ما يضطر المتكلم إلى تحريك الحرف الساكن لتشكل الكلمات متوالية، وهو سبب الحركة الإعرابية وليس نظرية العامل، أي الجملة تكتب على الشكل الآتي:

ضربَ عمرُ زيدَ أمسْ

فأصوات الحركات هي زائدة للوصل في مدرج الكلام لا غير، وهو قول رُدّ عليه باطراد الضمة للمرفوع والفتحة للمنصوب والكسرة للمجرور، فلو كانت الحركة للوصل لاختير أحدها فقط فقيل:

ضربَ عمرَ زيدَ أمسْ

أو اختار المتكلم ما شاء للوصل فيقول:

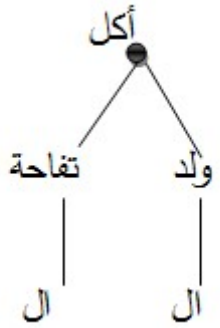
ضربَ عمرِ زيدَ أمسْ

(1)– إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 208.

وهذا القول – في الحقيقة – قول قطرب الذي ذكره الزجاجي في " الإيضاح في علل النحو "[1].

لقد نجح تشومسكي في إعادة الاعتبار للعقل وتعليلاته كأساس للدرس اللساني، بعد أن بلغ تحييد العقلانية والتفسير منتهاه في اللسانيات. يقول تشومسكي عن نظريته التوليدية وما أحدثته: « كان ثمة تغير هام في المنظور: من دراسة السلوك ونتاجاته (كالنصوص)، إلى الأوليات الداخلية التي تدخل في التفكير والفعل »[2]، ويعدّ الربط والعمل من المفاهيم التي عرفت عودة للساحة اللسانية على يد تشومسكي.

فالعمل هو الصورة الجلية للتعليل، ويعرّف بأنه تلك القوة التي يمتلكها عنصر لغوي معين تجعله يتحكم في العناصر اللغوية الأخرى ويربط بينها، فتكون هذه العناصر المُتَحكم فيها تابعة له، تاركا فيها أثرا ظاهرا أو مقدرا. وقد أنكر هذا المفهوم البنويون الوصفيون كما قلنا، إلا في حالات شاذة على نحو ما فعل لوسيان تينير في اعتباره الفعل رأسا للجملة والمتحكم في عناصرها، « فالفعل يقع في قلب العبارة لأنه يشكل العقدة المركزية ويربط بين جميع العناصر الأخرى للجملة... وبالتالي فإن الفعل باعتباره "Régissant" يحتل المرتبة الأعلى بالتسلسل الهرمي »[3]، فالجملة البسيطة أكل الولد التفاحة ترسم على الشكل الآتي:



الشكل(16): استيما عند لوسيان تينير

(1)– أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص [70–71].

(2)– نعوم تشومسكي، أفاق جديدة في دراسة اللغة والعقل، ص37.

(3)-Worthington, Martha Garrett. Review of A Precursor of the Transformational Approach to Descriptive Syntax: Lucien Tesnière, by Lucien Tesnière and Jean Fourquet. Romance Philology 21, no. 3, 1968, p311.

حيث يمثل الفعل رأس وقمة الجملة والمتحكم فيها لما له من قوة على جذب العناصر، فتينيير في نظريته التي نشرت في 1959 « يسلط الضوء على مفهومين أساسَين لفهم أداء تراكيب الجملة: التبعية dependence والقوة valence »[1].

فالعناصر اللغوية عنده تكون تابعة للفعل، وذلك حسب قوته وهو مفهوم يقترب اقترابا شديدا من تلك العبارات الواردة في كتاب سيبويه والتي تجعل للعامل قوة على نحو قوله في إنّ وأخواتها: « وما أُجرِي مجرى الفعل وليس بفعلٍ ولم يقو قوته »[2]، وقوله عند حديثه عن عمل " ما" المشبهة بـ " ليس": « وإنما جعلت بمنزلته، فكما لم تتصرف إن كالفعل كذلك لم يجز فيها كل ما يجوز فيه ولم تقو قوته، فكذلك "ما" »[3].

وقد صنفت الدكتورة بن تريدي أنيسة هذه القوة التي يحوزها الفعل عند سيبويه وعند تينير كما هو مبين في هذا الجدول[4]:

قوة عمل الفعل في تصور سيبويه	قوة عمل الفعل " valence du verbe " عند تنيير
لا مقابل له في الفكر النحوي العربي	أفعال منعدمة القوة (بدون معمولات) verbes avalents (sans actant) Ex .: latin : pluit , fr : il pleut , ang : it rains , all : is regnet
فعل بمعمول واحد: فاعل لا يتعداه فعله إلى مفعول **مثال:** ذهب زيد	أفعال أحادية القوة : فعل بمعمول واحد verbes monovalents (à un actant) Ex : Alfred dort
فعل بمعمولين: فاعل يتعداه فعله إلى	أفعال ثنائية القوة (فعل بمعمولين) verbes divalents (à deux actants)

(1)-Franić, Ivana : LES « Elements de syntaxes structural » de lucien tesnière entre discours scientifique et discours didactique, une communication présentée au XXIVe`me colloque international de linguistique appliquée, Croatie, 2010, p62

(2)- سيبويه، الكتاب، 33/1.

(3)- المرجع نفسه، 59/1.

(4)- أنيسة بن تريدي، بناء الجملة الخبرية البسيطة في العربية و الأمازيغية، رسالة دكتوراه، جامعة البليدة، (2012م)، ص235.

مفعول به، **مثال:**ضرب زيد عمر	EX : Alfred frappe Bernard
فعل بثلاثة معمولات: فاعل يتعداه فعله إلى مفعولين **مثال:** أعطى زيد عمرا در هما	أفعال ثلاثية القوة (فعل بثلاثة معمولات) verbes trivalents (à trois actants EX : Alfred donne le livre à Charles
فعل بأربعة معمولات: فاعل يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين **مثال:** أرى الله بشرا زيدا أخاك	لا مقابل له في الاستعمال اللغوي الفرنسي

الجدول(7): القوة عند سيبويه وتينير

فالجدول يبين ذلك التقارب بين مفهوم القوة عند سيبويه وتينيير، فكلما كان الفعل أقوى كانت العناصر نحوه أكثر انجذابا، وهو مفهوم يقترب من مفهوم كيميائي يخص الذرات واكتسابها وفقدها للإلكترونات بدرجات متفاوتة، فذرة الكلور (CL) قادرة على اكتساب إلكترون واحد، بينما ذرة الأكسجين (O) قادرة على اكتساب إلكترونين، بينما ذرة الأزوت (N) قادرة على اكتساب ثلاثة إلكترونات في تفاعلهم مع الهدروجين (H) ليشكلوا جزيء كلور الماء(HCL) ، وجزيء الماء (H2O)، وجزيء غاز النشادر (NH3) على التوالي.

فالتحكم والربط سمة بارزة في اللسانيات ما بعد البنوية، وإن كان المفهوم قد توفر عند لوسيان تينيير كما ذكرنا إذ اعتبر مصطفى غلفان أفكاره « إرهاصات مبكرة سمحت بلفت نظر اللغويين المعاصرين إلى الديناميكية التي تعرفها الجمل، وتحولها من مستوى البناء البسيط إلى مستوى البناء المركب »[1].

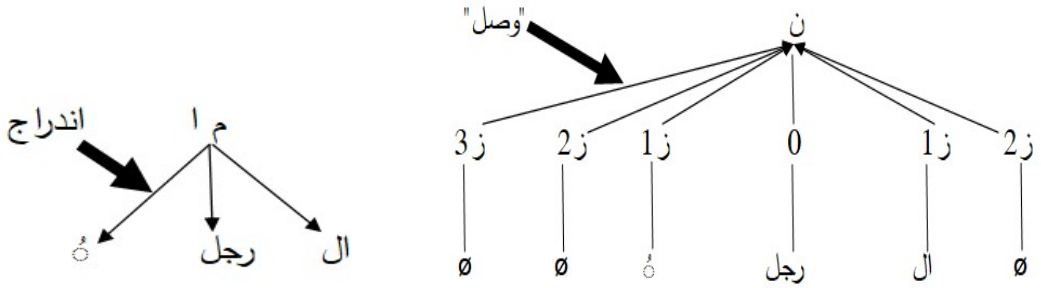
وبهذا « أعاد تشومسكي البحث اللساني إلى مقاربته الذهنية التي ترتكز على العقل والمعنى، وما يقتضيه من طرق تحليلية تفسيرية واستبطانية »[2]، وبرز المفهوم بكثافة عند تشومسكي مع نظرية " س–خط ، X–BAR " ومبدأ " العمل والربط المكوني "، فقد كان المفهوم غائبا في بداية النحو التوليدي التحويلي، وقد ذكر الحاج صالح هذه النقطة

(1)– مصطفى غلفان، اللسانيات التوليدية، ص101.

(2)– أنيسة بن تريدي، بناء الجملة الخبرية البسيطة في العربية والأمازيغية، ص 341.

عند حديثه عن اللفظة الاسمية والفعلية، والاعتقاد باقتراب مفهومهما من المكون الاسمي (PN) والمكون الفعلي (PV)، فاعتبر المفهومين مختلفين، فاللفظة مفهوم ذو علاقات غير اندراجية أما المكون عند شومسكي فتحكمه علاقات الاندراج.

فإذا مثلنا بـ " الرجل" في جملة: " الرجل ذهب باكرا " كلفظة وكمركب اسمي نجد أن العلاقات داخل اللفظة تختلف عن العلاقات داخل المكون الاسمي على النحو التالي:



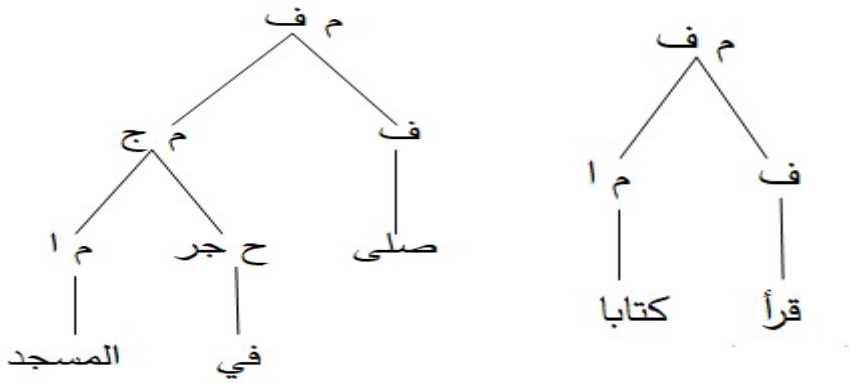
لفظة "الرجل" مكون اسمي "الرجل"

فاللفظة هي نواة موصول بها عناصر أخرى ضمن مواضع مضبوطة لا تدخل فيها إلا عناصر معينة، على نحو "ال" بدخوله في الموضع الأول قبل النواة، ودخول " ُ " بعدها مباشرة، مع إمكانية اختفائها كما يحدث في " ز2 " قبل النواة والتي يدخل فيها حرف الجر، أما المكون الاسمي فهو كلٌّ يندرج تحته أجزاء، أي مكون نحوي يتكون أو ينشطر إلى ثلاثة عناصر هي: "ال" و"رجل" " ُ " إذا اعتبرنا الحركة الإعرابية مورفيما.

غير أنّ النظرية التوليدية التحويلية تداركت هذا التحليل من خلال مبدأ " العمل والربط المكوني "، فجعلت " العبارة " قريبة من مفهوم اللفظة من خلال تحديدها لأربع عبارات تبعا للفصائل الأربعة التي ترأستها

- اسم (ا) يرأس عبارة اسمية (ع ا)
- فعل (ف) يرأس عبارة فعلية (ع ف)
- صفة (ص) ترأس عبارة وصفية (ع ص)
- حرف جر (ج) يرأس عبارة حرفية (ع ج)

وجعل الرأس متحكما في العبارة والأخيرة مشرفا على مكوناتها على نحو[1]:

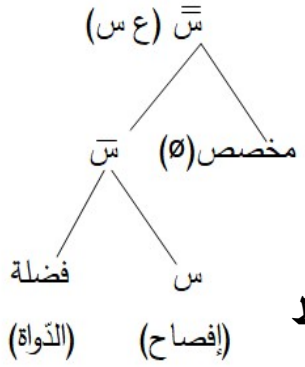


الشكل (17): العبارة في مبدأ "العمل والربط المكوني"

ففي البنية الشجرية الأولى يتحكم "قرأ" مكونيا في "كتابا" باعتبار "م ف" مشرفا عليهما معا ولا يشرف أحدهما على الآخر فهو تحكم مباشر.

بينما في البنية الشجرية الثانية يتحكم حرف الجر "في" في "م ا" "المسجد" باعتبار "م ج" يشرف عليهما، كما أنّ الفعل "صلى" يتحكم في المركب الاسمي "المسجد" تحكما غير مباشر باعتبار أنّ "م ف" يشرف على الفعل "صلى" وعلى "المسجد" إشرافا غير مباشر.

كما جعلت نظرية " س-خط " العناصر اللغوية إما رأسا أو مخصصا أو ملحقا، سواء تعلق الأمر بالعبارة أو الجملة، والشكل التالي يوضح ذلك[2]:



الشكل(18):العبارة في س-خط

(1)- نعوم شومسكي، المعرفة اللغوية طبيعتها أصولها واستخداماتها، ترجمة محمد فتيح، دار الفكر العربي، القاهرة (مصر)، ط: 01، (1993م)، ص 300.

(2)- بن يوسف حميدي، بين مفهوم "اللفظة" في النظرية الخليلية الحديثة ومفهوم "العبارة" في اللسانيات التوليدية قراءة مقارنة، مجلة المرتقى، المدرسة العليا للأساتذة بمستغانم (الجزائر) المجلد 2، العدد 1، (2019م)، ص 13

حيث س مقولة معجمية تمثل فعلا أو اسما أو صفة أو حرفا

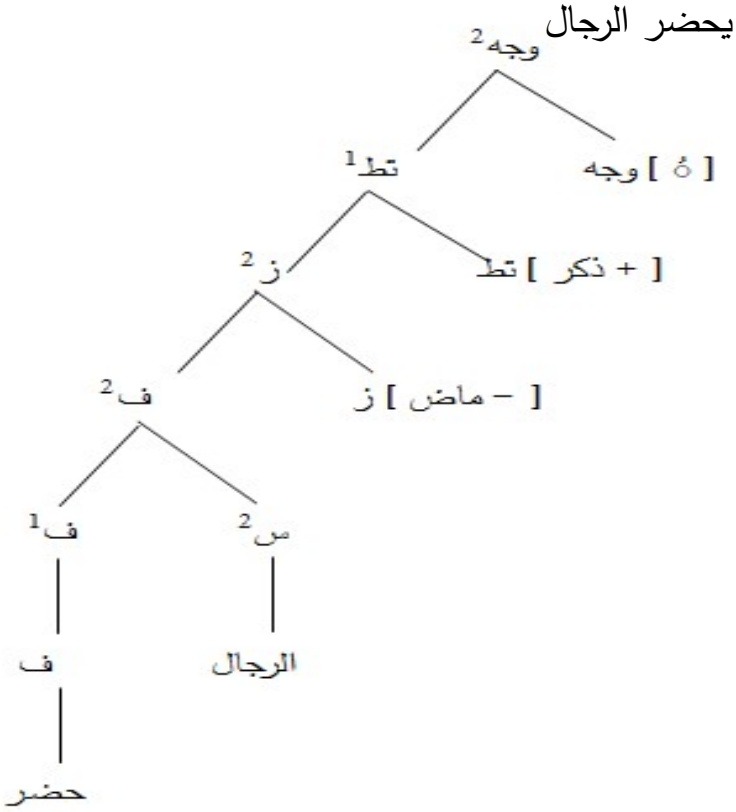
$\overline{س}$ إسقاط وسيط ل س

$\overline{\overline{س}}$ إسقاط أقصى لـ س

حيث يفتح الرأس س مجالات للفضلة عن طريق التحكم فيها بإشراف $\overline{س}$ عليهما معا، كما يفتح الرأس س مجالا للمخصص الذي هو فارغ (ø) بإشراف $\overline{\overline{س}}$ عليهما ولو بطريقة غير مباشرة، كما تجعل النظرية " س– خط " الفعل في العبارة الفعلية رأسا لكل العبارة .

أما الجملة فقد تم توسيعها بتضمينها إسقاطات وظيفية تشرف على هذه الإسقاطات المعجمية، وهذه الإسقاطات الوظيفية تشمل « المصدري، الموجه والنفي والوجه والزمن والتطابق والجهة والبناء »[1] تتجلى بعضها في الشكل الآتي[2]:

الجملة: يحضر الرجال



الشكل(19): الجملة في نظرية س–خط

(1)– عبد القادر الفاسي الفهري، البناء الموازي: نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة، در توبقال، الدار البيضاء(المغرب)، ط: 01، (1990م)، ص 51.

(2)– المرجع نفسه ، ص53.

حيث ([1]) و ([2]) يمثلان رتبة الإسقاط على التوالي، فواضح ذلك الإشراف داخل الجمل من قبل المقولات الوظيفية، والتحكم المكوِّني من قبل السمات الوظيفية على نحو الزمن والجنس والحالة الإعرابية.

كما أنّ بنية الجملة توضح ذلك الخلط الذي حدث داخل تراكيب الجمل بين ما هو عائد للوظيفة (الخطاب) وما هو عائد للفظ، بل إنّ الأخير صار غير محتفى به، فالجملة في نظرية المبادئ والوسائط صارت تتكون من مقولات وظيفية ومقولات معجمية.

وبالتالي صار « يتسع مجال هذه النَّظريَّة لتجاوز العبارات المعجمية، فيشمل عبارات أخرى في البناء الجملي للُّغة هي العبارات (الإسقاطات) الوظيفيَّة، وهي عبارات رؤوسها ليست مداخل معجمية »[(1)]، فاستطاعت النظرية بما سبق تفسير الكثير من الظواهر اللسانية المشتركة بين اللغات، كالتحكم والعمل ودورهما في بناء الجمل، باعتباره مفهوما تقوم عليه ملكة تشكيل كلّ الجمل الممكنة.

أمّا العامل في النظرية الخليلية وإن اقترب مفهومه بشكل كبير من مفهوم العمل الذي ذُكِر سابقا، فهو « المفهوم الدينامي الذي ينبني عليه المستوى التركيبي للغة، فبفضله يستطيع اللغوي أن يرتقي إلى مستوى أكثر تجريدا من المستويات السفلى التي تحتوي على الوحدات الخطابية ومقوماتها القريبة »[(2)]، وبالتالي هو المؤثر في البناء والسبب فيه. والعامل هو العنصر الخفي الذي يعمل في معمولاته فيعطيها ثلاثة جوانب :

- علامة إعرابية: الضمة والفتحة والكسرة والسكون (علامات أصول)
- معنى نحوي: الفاعلية والمفعولية...
- معنى دلالي: الابتداء والمخبر عنه والمخبر به ...

فهم وإن اشتركوا– خاصة المرحلة الثانية من النظرية التوليدية التحويلية– في كون العامل يكون بهذا الشكل، إلّا أنّهم اختلفوا في تعيينه، فالتوليدية التحويلية جعلت « العمل علاقة بنيوية أساسها التحكم المكوني، تنشأ بين العناصر فتجعل من أحدها عاملا في

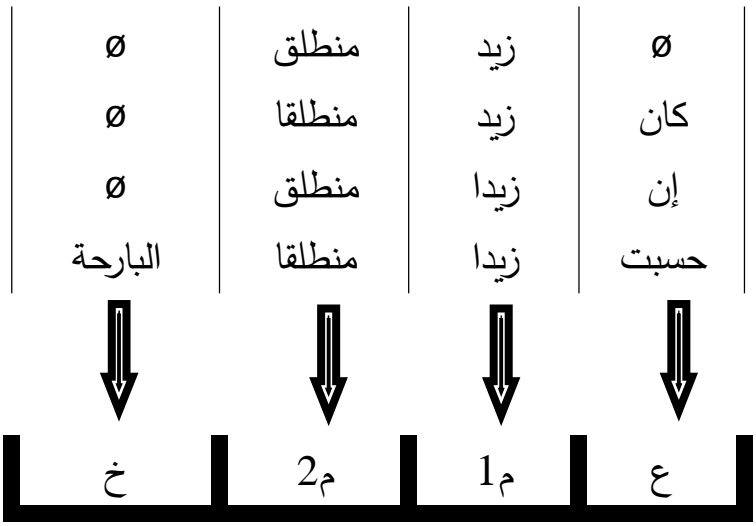
(1)–عبد السلام شقروش، نظرية س – شرطة bar–x وأثرها في إعادة صياغة البنية الشكلية للنحو التوليدي التحويلي، مجلة التواصل في اللغات والآداب، جامعة عنابة (الجزائر)، (2015م)، ص 226.

(2)– التواتي بن تواتي، المدارس اللسانية في العصر الحديث ومناهجها، ص107.

الآخر، والعنصر العامل الذي يتحكم مكونيا في العنصر المعمول **[نفس مفهوم العمل في النظرية الخليلية]**. ونقول إنّ عنصرا ما يتحكم مكونيا في عنصر آخر حين يتفرع مباشرة من عقدة يتفرع منها العنصر الثاني »[1]، أي جعلت العامل هو **السابق** في الترتيب عن العنصر المتفرع عن نفس العقدة، وكل هذا بافتراض انشطاره العبارة إلى مكونين.

أما العامل في النظرية الخليلية فالمهم فيه هو كيفية ضبطه من طرف النحاة، فهم لم يفترضوه كما كان من التوليديين أو يخترعوه من مخيالهم كما ظنّه بعض البنويين ، وإنّما هو ناتج عن قسمة التراكيب، فهو محصلة العمليات الذهنية التي يقوم بها العقل البشري وإن كان هذا غير باد للكثير.

فلو أخذنا المثال الشهير عند سيبويه وهو " زيد منطلق "، وبالعمليات الحملية التي يقوم بها العقل البشري المصمم كآلة لإنتاج الكلام، عن طريق الخروج به من المواضعة الجماعية إلى ما يحسّه المتكلم، يظهر لنا العامل ومعمولاته في مواضع على النحو التالي:



فعمليات ضبط العامل ومعمولاته في النظرية الخليلية هي عمليات لفظية قائمة على تكافؤ البنى، لا على افتراضات لانقسام المكون سواء كان فعليا أو اسميا أو حرفيا أو

(1)– مرتضى جواد باقر، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، دار الشروق، عمان (الأردن)، ط: 01، (2002م)، ص137

وصفيا، وليس خلطاً بين ما هو راجع للخطاب وما هو راجع للفظ مع أسبقية تعطى للمقولة الوظيفية على حساب المقولة المعجمية، إنّما هي قياس رياضي.

مفهوم العمل/التوليدية التحويلية ⟺ مفهوم العمل/ التحليل الخليلي

تحديد العامل/التوليدية التحويلية⟸ الأسبقية

تحديد العامل/ الخليلية⟸ التكافؤ

7.2. التفريع في مقابل التشجير

التشجير هو أحد المفاهيم التي تلقتها اللسانيات بكثير من الحماس خاصة فيما تعلق بالمدرسة التوليدية التحولية، والتشجير أو التفريع كما يُعرِّفه مصطفى غلفان: « تتابع سلاسل الرموز التي تنتجها قواعد إعادة الكتابة آلياً، انطلاقاً من الرمز الأولي ج(جملة) إلى المتتالية المطلوبة وذلك بالتطبيق المتتابع والمتتالي للقواعد الواحدة تلو الأخرى، مع الحرص على عدم تطبيق أكثر من قاعدة واحدة في كل مرة »[1].

إنّ عملية التشجير أو التفريع على شكل شجيرات عمل مشترك مائز في النظرية التوليدية التحويلية والنظرية الخليلية على حد سواء، وبنفس درجة الأهمية التي تكتسيها المخططات في العلوم المختلفة.

غير أنّ وجود مثل هذه المخططات في النظرية الخليلية يمكن أن يفسر اللجوء إليه من قِبَل عبد الرحمن الحاج صالح على أساس نزعة مسايرة للّسانيات التوليدية التحويلية، ومحاولة لبرهنة إمكانية تطبيق ذلك على اللغة العربية، لكن بمفاهيم تخص النظرية الخليلية الحديثة، وهي مفاهيم تختلف عن مفاهيم النظرية التوليدية التحويلية، خاصة مع استحسان الحاج صالح لهذا التمثيل الشجري باعتباره شيئا عظيما[2].

(1)- مصطفى غلفان، اللسانيات التوليدية، ص 88.

(2)- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، 235/1.

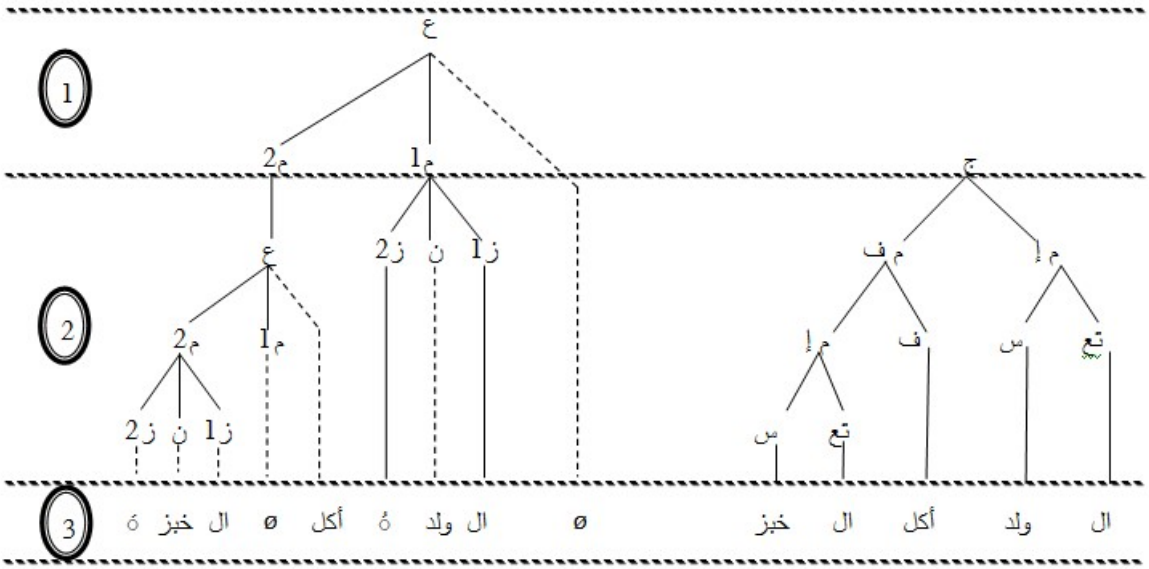
كما يمكن تفسير اللجوء إليه بعيدا عن فرضية التأثر بموجة التوليدية التحويلية، بل باعتبارها نزعة علمية صارت تذهب إليها مختلف العلوم، تلك النزعة التي تعتمد على المخططات في صبر أغوار النظريات وبيان خفاياها، بل صارت مجالا معرفيا قائما بذاته سواء ما تعلق بالنمذجة العلمية أو العملية التعليمية.

ومهما يكن التفسير لتبني الحاج صالح لهذه المخططات التفريعية ضمن السياق التوليدي أو العلمي، فإنّ الأهم هو ذلك الاقتراب والابتعاد للمفاهيم التي تضمنتها المخططات بين النظرية الخليلية والتوليدية التحويلية.

لقد عالج الحاج صالح مسألة التشجير أو التفريع في مخططات في أبحاثه العديدة وبالأخص في كتابيه " البنى النحوية، منطق العرب في علوم اللسان "، لكنه عالج الشجرة التشومسكية في نموذجه الأول "البنى التركيبية" حيث قدم أمثلة عن ذلك التشجير، وهو « تفريع من الأعمّ إلى الأخصّ »[1]، غير أنّ النظرية التوليدية التحويلية وإن حافظت على هذا المفهوم سواء في " البنى التركيبية " أو في " مبادئ النحو الكلي " إلّا أنّه تغيَّر مفهوم ذلك المخطط الاندراجي وتبنت مفهوما اشتقاقيا من خلال نظرية س–خط .

لقد نجح كل من تشومسكي والحاج صالح في رسم الإجراءات المولدة للكلام في تمثيلات شجرية اتفقت من خلالها على جعل العناصر اللغوية عبارة عن رموز رياضية يتم الانتقال من رمز لآخر عبر علاقة متمثلة في (←). وبمقابلة تمثيل كل من تشومسكي –في البنى النحوية– والحاج صالح لشجرتهما على الجملة البسيطة "الولد أكل الخبز" نحصل على الشكل التالي:

(1)– عبد الرحمن الحاج صالح، البنى النحوية العربية، ص 261.



الشكل(20): التفريع في النظرية التوليدية التحويلية والنظرية الخليلية الحديثة

يمثل الشكل تفريعين لكل من النظرية التوليدية التحويلية والنظرية الخليلية الحديثة، وهما عبارة عن شجرتين مقلوبتين فيهما ثلاث مناطق (1) و (2) و(3)، فيلاحظ أنّهما يشتركان في المنطقة (2) و(3) ويتميز التفريع الخليلي عن الآخر بالمنطقة (1).

المنطقة (3) تمثل المنجز من الكلام أو ما يسمى بالبنية السطحية أو مدرج الكلام ويضم عناصر لسانية هي المورفيمات / الكلم، سواء كانت معجمية أو نحوية وهي { ال ، ولد، أكل، خبز، الحركة الإعرابية، ø} وفق ترتيب تسلسلي تعاقبي لا يمكن نطق عنصرين مع بعض.

المنطقة (2) تمثل مجموع العلاقات بين الوحدات داخل بناء تشجيري يندرج كلّ عنصر تحت عنصر في كلّ المثالين مع اختلافات مهمة بين التمثيل الخليلي والتوليدي التحويلي، فأما التوليدي فالعلاقات القائمة مفسرة على أساس اندراجي أما التحليل الخليلي فتفسر العلاقات بالإضافة إلى الاندراج علاقات أخرى هي علاقات تخص النواة مع زوائدها وهي علاقات ليست من قبيل الاندراج، بل من قبيل الوصل والتعاقب سواء كان تعاقب في نفس الموضع أو في موضعين مختلفين، والنواة "ن" تحقق وصلا مع "ز1" التي يدخل فيها التعريف ومع "ز2" التي يدخل فيها الحركة الإعرابية، وكلهم عبارة عن عناصر تدخل وتخرج على النواة لتشكل عناصر لغوية متكافئة كما ذكرنا سابقا. يقول

الحاج صالح: « تتولد أو تتفرع [اللفظات] بدخول زوائد معدودة على هذه الكلمة المفردة وحدات كثيرة وتكون الزوائد موصولة بها غير مبنية فيها بسبب قابليتها للخروج منها »[1].

أمّا الفارق الثاني فالمنطقة (2) في التشجير التوليدي يحتوي بالإضافة إلى المكونات القريبة أو المباشرة على عناصر مبنية على وظائف نحوية مبنية على التعريف على نحو الأداة والاسم والفعل وغيرها بالإضافة إلى عناصر أخرى كالزمن والجنس ممّا أُضِيف لاحقا، أما التفريع الخليلي فهو لفظي لا دخل للوظيفة أو الخطاب فيه، فهي عناصر يُقِرُّها « القياس [الذي] هو تكافؤ رياضي بين أفراد فئة ناتج عن المجرى المشترك أو البنية المشتركة الحاصلة منه »[2].

المنطقة (1): هي خاصة بالنظرية الخليلية، فعملية التشجير الحاصلة في النموذجين تسبقها عملية أخرى في النموذج الخليلي ليست من قبيل الاندراج إنّما هي بناء عاملي، فالتوليديون يبدؤون تحليلهم من المنطقة (2) بافتراض انشطار #ج# إلى مكونين كما قلنا سابقا، أمّا التحليل الخليلي فلا يفترض إنّما ينطلق من مرحلة أسبق تضم علاقات بين اللفظات، فيجعلون الكلام عبارة عن عوامل تتبعها معمولات.

هذه المرحلة هي مرحلة ناتجة عن تجريد أكثر عمقا من الموجود في المنطقة (2)، فهو ناتج عن البحث في المُثُل العربية التي تقتضيها عملية البناء، وهو « مستوى من البنى هو أعلى في التجريد من مستوى بنية (فعل +فاعل) و (مبتدأ + خبر) »[3]، الذي تتبناه النظريات الغربية.

وعليه فالشجرة الخليلية تختلف عن الشجرة التشومسكية وإن بدتا أنهما متشابهتان لكونهما توليديتين، فالأولى تحوز علاقات عديدة كالتبعية والبناء والوصل والتعاقب والتعليق، والثانية « جوهرها الاندراج والاحتواء »[4].

([1])- البن عبد الرحمن الحاج صالح، البنى النحوية العربية، ص300.

([2])- عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص165.

([3])- المرجع نفسه، ص281.

([4])- عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، 95/1

التشجير/التوليدية التحويلية⟸ الاندراج

التفريع/ التحليل الخليلي ⟸ علاقات متعددة

خلاصة: حاولنا في هذا الفصل تتبع المفاهيم المقارِنة بين اللسانيات العربية واللسانيات الغربية عند الحاج صالح ضمن تيار كبير يعنى بدراسة اللغة والكفاية اللغوية، بعيدا عن الكلام والإنجاز وهو التيار البنوي بمدرستيه الأوروبية والأمريكية، فدرسنا مفاهيم في المدرسة الأولى كمفهوم دراسة اللسان في ذاته ولذاته، وماهية المدونة اللغوية " corpus" المقابلة للسماع وشروطهما واختلافاتهما، كما درسنا محددات العناصر اللغوية ضمن المدرسة البنوية، وكذا مفاهيم القيمة، والدال والمدلول في مقابل اللفظ المعنى، وكذا البنية كمفاهيم كانت الأساس في الدراسات الوصفية، وجعلنا اللسانيات التوليدية التحويلية، كشق ثان للفصل من خلال مقارنة بعض المفاهيم عندها مع ما أتت به النظرية الخليلية على نحو منطلق التحليل، و ثنائية تركيب_ دلالة، والقاعدة والمعيار، ومفهومي التوليد والتحويل، وكذا التفسير والعامل، التفريع في النظرية الخليلية كمقابل للتشجير عند تشومسكي.

وقد تبين لنا تلك النظرة الثاقبة والمتباينة عند الحاج صالح بين المدرستين وكثرة المفاهيم المتداخلة عنده، مع بعض الشدّة بالنسبة إلى المدرسة الأولى وبعض المديح في المدرسة الثانية.

الفصل الرابع:

لسانيات التداول عند الحاج صالح

1. مفاهيم الخطاب والتخاطب

1.1. الخطاب

2.1. الوضع والاستعمال

3.1. دورة التواصل وما يقابها في دورة التخاطب

2. درجات التداولية (التداوليات)

1.2.الإشاريات وما يقابلها من الدلائل المبهمة

2.2. المعنى الحرفي والمعنى التواصلي

3.2. أفعال الكلام في مقابل الخبر والإنشاء

خلاصة.

الفصل الرابع: لسانيات التداول عند الحاج صالح

يعدّ كتاب عبد الرحمن الحاج صالح " الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية " صرحا علميّا نوعيّا وعلامة مميّزة في تاريخ الأستاذ، فمن خلال متابعتنا لمدونته الكبيرة وجدنا هذا الكتاب أعظم كتبه على الإطلاق، وموضوع الكتاب هو الخطاب والتخاطب، والوضع والاستعمال، أي بعبارة أخرى التداول، فالتداوليات هي كما تُقِرُّها اللسانيات الغربية تيار يجعل من موضعه العلامة في الاستعمال. فجوهر التداولية سواء كانت منهجا أو تيارا، اتجاها واحدا أو اتجاهات مختلفة هو هذا الاستعمال، الذي يعطي للعلامة حركية وديناميكية. فتُعرَّف بأنها « دراسة اللغة قيد الاستعمال أو الاستخدام... دراسة الكلمات والعبارات والجمل كما نستعملها ونفهمها ونقصد بها، في ظروف ومواقف معينة »[1]، ويعرفها مسعود صحراوي بـ: « علم جديد للتواصل يدرس الظواهر اللغوية في مجال الاستعمال »[2].

وعليه سنعالج في هذا الفصل المفاهيم المرتبطة بالخطاب وكذا درجات التداولية أو ما يعرف بالتداوليات.

(1)– بهاء الدين محمد مزيد، تبسيط التداولية، شمس للنشر والتوزيع، القاهرة(مصر)، ط:01، ص18

(2)– مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، دار الطليعة، بيروت (لبنان)، د ط، ص16

1. مفاهيم الخطاب والتخاطب

1.1. الخطاب

ينطلق الحاج صالح في تحديده لمفهوم الخطاب من تحديد مفاهيم متشعبة للكلام

- **الكلام باعتباره اللسان (اللغة):** هو اللفظ الوارد عند سيبويه في مواضع كثيرة من ن كتابه في عبارات نحو « إنما وقعت في كلام العرب على أن يُحْكى بها »[1]، « وهذا أكثر من أن أصفه لك في كلام العرب »[2]، « فهو قبيح إن جزمت، وليس وجه كلام الناس»[3]، «لأن هذه الحروف تبدل وتحذف في كلام الفرس »[4]، فعبارات من قبيل هذا كثيرة في كتاب سيبويه، تدل على اتفاق جماعة مخصوصة على تأدية معينة للكلام، فهي طريقة قوم في التعبير عن أغراضهم، وهي قريبة من مفهوم ديسوسير للفظة "Language" بالفرنسية أي الكلام الخاص بقوم[5].

- **الكلام باعتباره وحدة خطابية:** وهو أقل ما ينطق به ويحسن السكوت عنه وتحصل به الفائدة، فمحدده الوقف وهو جانب صوتي والفائدة وهي جانب خطابي، وهو الذي قال فيه ابن جني في باب القول على الفصل بين الكلام، والقول بأنه « في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها المستغنية عن غيرها، وهي التي يسميها أهل الصناعة الجمل على اختلاف تركيبها »[6]، وهو الكلام المستغني عند سيبويه.

- **الكلام باعتباره خطابا:** فهو الكلام الحاصل ضمن دورة تسمى بدورة التخاطب تضم متكلما ومستمعا يتبادلان الأدوار، ومقابله Discours أو Énoncé بالفرنسية و Utterence بالانجليزية[7]، وسقوط أحد طرفي التخاطب أي المُخاطِب أو

([1])- سيبويه، الكتاب، 122/1

([2])- المرجع نفسه، 102/2.

([3])- المرجع نفسه، 97/3.

([4])- المرجع نفسه، 430/4.

([5])- عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص13

([6])-ابن جني، الخصائص، 21/2

([7])- عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص 13

المُخاطَب يعني خروج الكلام من كونه خطابا، وهذا الخطاب هو الذي تناوله النحاة « لا كنص مجرد، بل بكل ما يحيط به عند حدوثه من أحوال وظروف، وكذلك الأحوال التي سبقت حدوثه وبقيت مسجّلة في ذاكرتهم مما يمكن أن تعتبر أسبابا لتحصيله »[1].

وتبعا لهذا التقسيم فقد تأسس مفهوم الخطاب عند الحاج صالح على ثلاثة أوجه أخرى:

- **الخطاب في مقابل البنية:** يجعل الكلام شقين بنية وخطاب، أي « كحديث عن حدث يسنده المتكلم إلى مسمى ومحدث عنه »[2] ، وهو النظر إلى الخطاب نظرة لسانية من خلال محاولة تأويل الجمل خارج حدودها، وهو مفهوم يقترب من تحديد هاريس للخطاب بأنّه «الملفوظ الطويل، أو متتالية من الجمل تكوّن مجموعة منغلقة، يمكن من خلالها معاينة بنية سلسلة من العناصر، بواسطة المنهجية التوزيعية وبشكل يجعلنا نظل في مجال لساني محض »[3]
- **الخطاب كحديث:** بجعله نصا داخل دورة التخاطب وما يتعلق بعناصرها من متكلم ومخاطَب وعناصر أخرى متعددة، أي هو الخطاب من جهة عدم إمكانية حدوثه إلا في التخاطب، أي الذي « لا يكون إلا مخاطبة وهذا اللفظ نفسه مصدر خاطب، فلا يتصور خطاب إلا في حالة خطابية مع مخاطب معين »[4]، كما يقول عبد الرحمن الحاج الحاج صالح.
- **الخطاب كبلاغة:** يقصد منه المحاججة والإقناع والتأثير على المخاطب أي « محاولة صاحبه التأثير في المخاطب ويوصف حينئذ بأنه فصيح، إذا بلغ درجة معينة من الإفادة والتأثير في نفس المخاطب، وما البلاغة في الحقيقة إلا التبليغ النافذ الناجح »[5]، إنّ هذا المفهوم هو مفهوم يقترب من مفهوم إيميل بينفينيست (Émile

---

([1])-المرجع نفسه ، ص 10.

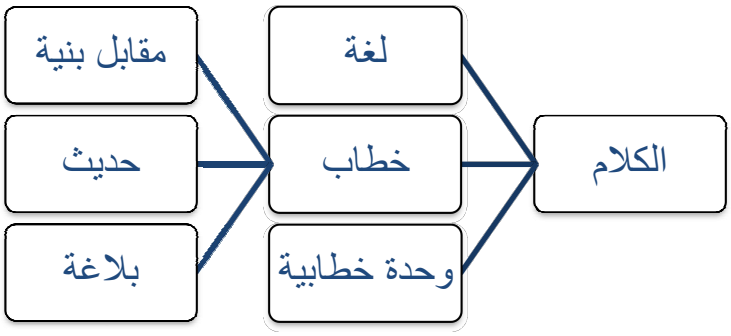
([2])- عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص65

([3])- سعيد يقطين، تحليل الخطاب الروائي، المركز الثقافي العربي للطباعة والنشر، بيروت(لبنان)، (1997م)، ص17

([4])- عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص 16

([5])- المرجع نفسه، ص 16

Benveniste) الذي نظر إليه من جهة المتكلم والسامع وعلاقة التأثير والتأثر بينهما فيجعله « كل تلفظ يقتضي متكلما وسامعا، حيث يتوفر الأول على قصد التأثير على الغير بصفة ما »[1].



الشكل(21): الكلام والخطاب عند الحاج صالح

هذه المفاهيم المتعلقة بالكلام والخطاب والتي تحدث عنها الحاج صالح في كتابه الخطاب والتخاطب هي نفسها المفاهيم المتعددة للخطاب عند الغربيين، والتي منها تعددت مشارب التداولية فصارت التداولية تداوليات. وعليه صُنِّف الخطاب في الدراسات اللسانية التداولية إلى اتجاهات أهمها:

- **الخطاب في مقابل الجملة** : وهو ما تبحث فيه اللسانيات النصية من خلال " الاتساق والانسجام " وهو ما ظهر بقوة عند هالدي (Michael Halliday) وحسن رقية ومن بعدهم فان ديك(Dijk *Van*).
- **الخطاب في مقابل اللغة** : هو مفهوم يقترب من الكلام عند دي سوسور وقد طوره غوستاف غيوم (Guillaumet *Gustave*)، حيث اعتبر الكلام في حد ذاته مجسّما ماديا وموجودا فيزيائيا، ويتناول ظواهر اللغة كوضع واستعمال والخروج باللغة من الوضع إلى الاستعمال[2] .

([1])– حورية بزا وأحمد واضح، آليات التحليل التداولي للخطاب التعليمي، مجلة إشكالات في اللغة والأدب، جامعة تامنغست (الجزائر)، مجلد 10، عدد3، (2021م)، ص 15

([2])–ينظر باتريك شارودو، دومنيك منغنو، معجم تحليل الخطاب، ترجمة عبد القادر المهيري وحمادي صمود، دار سيناترا، المركز الوطني للترجمة، تونس، (2008م)، ص [180–181]

- **الخطاب في مقابل الملفوظ** "Enoncé" : هو يخص بنيفيست ومن تبعه في تناول ما صار يعرف بلسانيات التلفظ، التي تدور حول التلفظ الذي هو « مجموعة من الظواهر المُشاهدة عندما نبدأ في الحديث وضمن فعل تواصلي معين »[1]، أي وسط متكلم ومستمع بينهما حوار يحكمه سياق معين.
- **الخطاب المتضمن للحجاج:** وهو الذي يتناول الأدوات الحجاجية في الخطاب أي « دراسة اللغة بعدّها ظاهرة تواصلية اجتماعية خطابية حجاجية »[2]، وأشهر ما يدرسه هذا الاتجاه أفعال الكلام، فهو تيار بلاغي كما في المفهوم الثالث للخطاب عند الحاج صالح.

هذا التقسيم لمفاهيم الخطاب القريب عند الحاج صالح من مفاهيم الخطاب في اللسانيات الغربية هو تقسيم حاول هانسون من خلاله ضبط التداولية في ثلاث درجات هي:

- **تداولية الدرجة الأولى:** تدرس الرموز الإشارية أي الضمائر والإشارات باعتبارها تعابير تختلف إحالتها بالضرورة بحسب ظروف استعمالها وسياقاتها[3]
- **تداولية الدرجة الثانية:** تدرس المعنى الحرفي والمعنى التواصلي وما يرتبط به من دورة تخاطب (سياق) يحصل فيها الكلام باعتبار « المعنى الحرفي يتميز عن المعنى الاستعاري أو المجازي، كما يتميز المعنى المباشر عن المعنى التلميحي »[4].
- **تداولية الدرجة الثالثة:** تدرس أفعال اللغة أي « يتعلق الأمر بمعرفة ما يقوم به مستعملو –التأويل، وأي فعل ينجزون باستعمالهم لبعض العلامات »[5].

وهو التصنيف الذي نتبناه في مباحثنا القادمة من خلال تقديم ما تناوله عبد الرحمن الحاج صالح في هذه التداوليات الثلاثة.

([1])– ذهبية حمو الحاج، لسانيات التلفظ وتداولية الخطاب، دار الأمل للطباعة، تيزي وزو(الجزائر)، ط: 02، (2012م)، ص94.

([2])– بوجادي خليفة ، في اللسانيات التداولية، دار بيت الحكمة، الجزائر، ط: 01، (2009م)، ص69

([3])– فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ص 41

([4])– المرجع نفسه، ص 52

([5])– المرجع نفسه، ص 60

تشعبات الخطاب/التداولية ≈ تشعبات الخطاب/ التحليل الخليلي

2.1. الوضع والاستعمال

يستعين عبد الرحمن الحاج صالح في شرحه للوضع والاستعمال بورود هذه المفاهيم عند العلماء الغربيين وكذا علماء العرب عاقدا المقارنات بينها، وعليه يعقد مقارنة بين مفاهيم بعض علماء اللسان ومفهومه للوضع والاستعمال

فأما عند علماء العرب فقد حدّد الحاج صالح مفهوم الوضع وضبطه من خلال تتبع معانيه عند علماء العربية، فوجد معاني الوضع بمختلف تصريفاته "وضع يضع موضع" تدور حول:

أ- المعنى اللغوي الأصلي

وضع كفعل ورد بمعناه في الميدان اللغوي الذي هو تخصيص الشيء للشيء، ومن ذلك جعل اللفظ لمعنى[1] ، وهذا المعنى هو الذي ورد في المعاجم اللغوية تبعا لورودها في كلام العرب قديما، فبالبحث عن هذه المعاني في المعجم التاريخي للغة العربية نجدها تلتف حول جعل الشيء للشيء[2]:

فمنها تواضع القوم الشيء : تواطؤوا عليه واتفقوا.

قال نيار بن مكرم الأسلمي: "فارتهن أبو بكر والمشركون ، وتواضعوا الرهان"

ومنها وضع الكلام : اختلقه وصنعه قال المُمزَّق العَبْدي:

"وَأَنتَ عَمودُ الدِّينِ مَهما تَقُل يُقَل.... وَمَهما تَضَع مِن باطِلٍ لا يُلَحَّقِ"

وضع الشيء : أنشأه وأوجده. لقول الله عزّ وجلّ: ﴿وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾ [سورة الرحمن، الآية 10].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ﴾ [سورة آل عمران، الآية 96]، أي أُسِّس وجُعِل.

([1])- عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص 22

([2])- معجم الدوحة التاريخي للغة العربية، مادة وضع

وهي معان يفهم منها التواضع والاصطلاح حول جعل شيء لشيء ومنها جعل اللفظ للمعنى كقول سيبويه: « هذه الأسماءُ التي لم تتمكّنْ من المصادر التي وُضِعَتْ للحِين »[1]، وقوله:« فإنما دخلت النكرة على هذا العلَم الذي إنما وُضع للمعرفة، ولهذا جيء به »[2]، وقال في موضع آخر « إن العرب قد تترك في مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم، لعلم المخبر لأيّ شيءٍ وضع هذا الكلام »[3]، وهي الواردة في كتب الأصوليين والنحاة المتأخرين بمعنى وضع اللفظ للمعنى، يقول الباقلاني: « وإنما المواضعة مواطأة وتابعة لقصدهم واختيارهم »[4].

وضع_موضع كاسم للمكان أي جعل الشيء في مكان معين، وهو من المعاني الواردة أيضا في المعاجم اللغوية ومنها[5]:

موضع الشيء مكان وضعه، قالت أُمامة بنت الحارث الشيبانية تنصح ابنتها ليلة زفافها " الصحبة بالقناعة ... والتعهّد لموقع عينه ، والتفقد **لموضع** أنفه ، فلا تقع عينه منك على قبيح ، ولا يشم منك إلا طيب ريح ".

موضع الحرف مخرجه وحيزه وموضع الحركة محلها وموقعها كما يقول الخليل بن أحمد الفراهيدي. فهذا المعنى وارد بكثرة في كتاب سيبويه على نحو قوله: « ويبّين لك أنَّها ليست بأسماءٍ أنّك لو **وضعتَها مواضعَ** الأسماء لم يجزْ ذلك »[6]، ويقول أيضا « فأمّا ليس فإنّه لا يكون فيها ذلك، لأنها **وضعَتْ موضعاً** واحدا »[7]، ويقول في موضع ثالث :« فأنت قد تقدر على أن تضع لسانك موضع الحرف قبل تزجية الصوت ثم تضم

([1])– سيبويه، الكتاب، 227/1

([2])– المرجع نفسه، 97/2

([3])– المرجع نفسه، 103/3.

([4])– الباقلاني (أبو بكر محمد بن الطيب) ، التقريب والإرشاد (الصغير)، تحقيق عبد الحميد بن علي أبو زنيد، مؤسسة الرسالة، بيروت (لبنان)، ط: 02، (1998م)، ص365

([5])– معجم الدوحة التاريخي للغة العربية، مادة وضع

([6])– سيبويه، الكتاب، 14/1

([7])– المرجع نفسه، 46/1

شفتيك »[1]، ويقول في رابع: « كما فعلوا ذلك في مواضع ستراها إن شاء الله »[2]، فكلها معان تجتمع في الدلالة على المكان.

الهيئة والصورة: وهو مفهوم يقترب من السابق، إلّا أنّه متعلّق بمجموعة من المواضع التي تشكل هيئة معينة، وهو من المعاني الواردة في كلام العرب أيضا. يقول « **فوضعوا** الكلامَ فيه على غير ما **وضعت** العرب »[3]، ويقول أيضا: « **فوضعوا** كلَّ واحد واحد منهما على غير **الموضع** الذي **وَضَعَتْه** العربُ »[4]، وهو أيضا معنى وارد في كلام كلام العرب مما ورد في حديث أم سلمة توضح ما نقلته عنها عائشة رضي الله عنهما من أنّ النبي ﷺ صلى ركعتين بعد العصر « يَغْفِرُ اللهُ لِعَائِشَةَ، لَقَدْ **وَضَعَتْ** أَمْرِي عَلَى غَيْرِ **مَوْضِعِهِ** » أي هيئته وصورته[5].

فالملاحظ أن ورود مفهوم وضع والموضع جاء عند سيبويه على معناه الأصلي، سواء ما تعلق بما صار يعرف بالوضع اللغوي، والذي هو يقترب من اللغة باعتبارها نظاما من الدلائل وهو القليل عنده، أو الوضع النحوي الأكثر ورودا في الكتاب، والذي هو خاص بالصورة والهيئة للعناصر اللغوية قبل استعمالها، أي جعل الكلام على صورة وهيئة معينة كما يقول عبد الرحمن الحاج صالح.

ب- الأصل في الكلام: وهو المقابل للاتساع والاختصار في الكلام، ويستعين سيبويه في تفسيره لظواهر اللغة بهذا الخروج عن الأصل في الكلام سواء بالاتساع أو الاختصار، ومن ذلك ما هو موجود في الجدول التالي:

الكلام	الأصل في الكلام	الظاهرة	التعليل
عرّفتُه زيداً	عرّفته بزيد	حذف حرف الجر/ عمل الفعل في	فهذه الحروفُ كان أصلُها في الاستعمال

(1)- المرجع نفسه، 171/4

(2)- المرجع نفسه، 98/1

(3)- المرجع نفسه، 334/1

(4)- المرجع نفسه، 334/1.

(5)- معجم الدوحة التاريخي للغة العربية، مادة وضع

		مفعول ثاني	أن توصل بحرف الإضافة
لَمْ يَكُ	لَمْ يَكُنْ	حذف النون	ما حُذف وأصله في الكلام غير ذلك
ملأني فامتلأت	امتَلأت من الماء	حذف "من الماء" استخفافا	كأنك قلت: ملأني فامتلأت. وإنما أصلُه امتَلأت من الماء
تَرَكَ	وَدَع يَدَعُ	ترك ماضي يَدَعُ	يقولون يَدَعُ ولا يقولون وَدَع، استغنوا عنها بتَرَكَ.
زنادقة	زناديق	حذف الياء وإضافة التاء المربوطة	حذفوا الياء وعوّضوها الهاءَ
اللّهُم	يا الله	حذف حرف النداء وإلحاق الميم	وقولهم اللّهُم، حذفوا " يا " وألحقوا الميمَ عوضاً

الجدول(8): الكلام والأصل في الكلام عند سيبويه

فالكثير من الظواهر اللغوية إنما بنيت على هذا التحول من الأصل في الكلام إلى الفرع، فهو مرتكز النظرية الخليلية في تفسير الظواهر التي تحدث عند المتكلم أثناء استعماله للغة.

ج- الوضع عند النحاة بعد سيبويه والأصوليون والفلاسفة: ضُبط " الوضع " كمصطلح مفهومي عند من جاء بعد سيبويه من النحاة والأصوليين وكذا الفلاسفة.

فأما النحاة فسموه الوضع ووضع اللغة وأصل وضع اللغة وحقيقة اللغة[1] والتي تعني جعل اللفظ للمعنى، باعتبار اللفظ موصولا مع المعنى أهم أنظمة التواصل وطرق

(1)- عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص26.

الفهم والإفهام كما يرى الجاحظ، وابن جني في حديثه عن الغلو والغلاء كمصدرين لماضٍ ومضارع واحد هما غلا يغلو يقول: « فلما اتفق اللفظان والمثلان في الماضي والمضارع خالفوا بين مصدريهما، **فجعلوا** اختلاف المصادر فيها عوضا مما كان يقتضيه **أصل وضع اللغة** من اختلافها أنفسها »[1].

أما الأصوليون، فيعرفه تاج الدين السبكي قائلا: « الوضع جعل اللفظ دليلا على المعنى، ولا يشترط مناسبة اللفظ للمعنى خلافا لعبّاد »[2]، وقال شارحه في كتاب الغيث الهامع: « وعرفه بعضهم بأنّه تخصيص الشيء بالشيء بحيث إذا أطلق الأول فهم منه الثاني »[3].

أما الباقلاني في الانتصار للقرآن عند حديثه عن رسم القرآن وعدم نطق العرب للواو المرسومة في الصلاة والزكاة وغيرها، وعدم ترك الألف الساقطة من الرسم في الرحمن وغيرها، كون العرب « لا تتكلمُ بذلكَ، إلا على مُقتَضى اللّفظِ ووضعِ اللغةِ لشهرةِ ذلكَ وحصولِ العلمِ به »[4].

وقال أيضا في التقريب والإرشاد: « اتفق جميع أهل العلم على أن الأسماء الشرعية يستفاد منها في الشرع معنى زائدًا عن **أصل وضع اللغة** »[5].

فالملاحظ هو ضبط مفهوم الوضع عند النحاة والأصوليين بعد سيبويه بالمفهوم الأول عند سيبويه، وهو جعل الشيء للشيء أو تخصيصه به، ثم أتى الفلاسفة والمتكلمون بعدهم فجعلوا من قضية الوضع وواضع اللغة والبحث في نشأة اللغة وهل

([1])– بن جني (أبو الفتح عثمان)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت(لبنان)، ط: 01، (1998م)، ج2/ص184

([2])– السبكي (أبو نصر تاج الدين عبد الوهّاب بن علي بن عبد الكافي)، جمع الجوامع في أصول الفقه، تعليق عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت (لبنان)، ط: 02، (2003م)، ص25.

([3])–ولي الدين أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي، الغيث الهامع شرح جمع الجوامع، تحقيق محمد تامر حجازي، دار الكتب العلمية، بيروت(لبنان)، ط: 01، (2004م)، ص141.

([4])–أبو بكر الباقلاني، الانتصار للقرآن، تحقيق محمد عصام القضاة، دار الفتح، عَمَّان(الأردن)، دار ابن حزم، بيروت(لبنان)، ج2/ص545

([5])– أبو بكر الباقلاني: التقريب والإرشاد (الصغير)، 109/1.

على الاصطلاح أم على التوقيف، قضايا فلسفية نتجت عن التأثر بفلسفة يونان كما يقول الحاج صالح[1]

كما استعان الحاج صالح في تحديده للوضع والاستعمال بمقارنته بما جاء به اللسانيون الغربيون:

أ- **دي سوسير**: من خلال مفهوم اللغة والكلام عنده وعند أتباعه باعتبار « التقابل الذي يقيمه ديسوسير وأتباعه بين اللغة والكلام هو مكافئ تماما لما أقامه النحاة بين الوضع والاستعمال »[2]، فقد بنى دي سوسير موقفه من الدرس اللساني الحديث من خلال فصله بين اللغة والكلام، وبجعل الأولى نظاما جماعيا ثابتا أما الثاني فهو فردي، يُنجز من هذا النظام ويُختار منه ما يناسب مراد المتكلم، واعتبر الدراسة اللسانية تخص الأول دون الثاني والذي يشبه الوضع اللغوي في كونه **نظاما** مؤلفا من مجموعة من الأدلة، **وجماعيا** ناشئا بالاصطلاح لكنه يختلف عنه في عدة نقاط هي:

- اللغة عند دي سوسير قائمة على صورة ذهنية لاسم ومسمى "دال ومدلول" كما ذكرنا سابقا، بينما الوضع اللغوي قائم على علاقة مباشرة بين اللفظ ومعناه، يقول الحاج صالح: « النحاة لا يلتفتون إلى الجانب الذهني (التصوري) للمعنى، فاللفظ يدل على المسمى مباشرة مهما كان »[3]، وهو ما يذهب إليه أيضا جمهور علماء الأصول وذلك في قول تاج الدين السبكي: « واللفظ موضوع للمعنى الخارجي لا الذهني خلافا للإمام »[4] يقصد فحر الدين الرازي، فرأي دي سوسير هو المطابق لما ذهب إليه الشريف الجرجاني في تعريفاته حين يقول: « المعاني: هي الصورة الذهنية؛ من حيث إنه وضع بإزائها الألفاظ والصور الحاصلة في العقل، فمن حيث إنها تقصد باللفظ سميت: مفهومًا، ومن حيث إنه مقول في جواب ما هو سميت: ماهية، ومن حيث ثبوته في الخارج سميت حقيقة، ومن حيث امتيازه

([1])- عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص ص

([2])- المرجع نفسه، ص201.

([3])- عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص 202

([4])- تاج الدين السبكي، جمع الجوامع في أصول الفقه، ص25.

عن الأغيار سميت هوية »[1]، فالصورة الذهنية والمفهوم والماهية والهوية كلها ألفاظ فلسفية بعيدة عن التصور لدى النحاة الذي كان يربط اللفظ بالمعنى مباشرة.

– يجعل دي سو سوسير اللغة نظاما من الأدلة العلاقة فيها اختلاف الصفات وتباينها كما قلنا، أمّا أصحاب النظرية الخليلية « فلا يحصرونه في الأدلة، بل يتجاوزون ذلك إلى البنية أيا كان مستوى اللغة »[2].

– النظام في الوضع عند ديسوسير ينحصر في اللغة، وبالتالي فيها يكون البحث ولا مجال للكلام "الخطاب" في الدراسة، أما في التحليل الخليلي فكما للوضع نظام فللاستعمال أيضا نظام وأوضاع تخصه، سواء في اللفظ أو في المعنى.

ب– تشومسكي: لتشومسكي مفهوم قريب من هذا المبدأ وهو مفهوم الكفاية (الملكة اللغوية) والأداء « فالكفاية اللغوية تحدّد بأنها المعرفة الضمنية بقواعد اللغة... في حين أن الأداء هو الاستعمال الآني لهذه المعرفة في عملية التكلم »[3]، فعبد الرحمن الحاج صالح يرى أنّ هذين المفهومين أقرب ما يكون إلى الأصوليين، ومن أهمهم القاضي عبد الجبار الذي جعل الكلام حاصلا في ثلاث مراحل[4]:

1– القدرة على الكلام

2– العلم بكيفية استعمالها

3– الإرادات والآلات.

فإذا رسمنا هذه المفاهيم وقابلناها بنموذج النظرية التوليدية التحويلية فتمثيلها كالآتي:

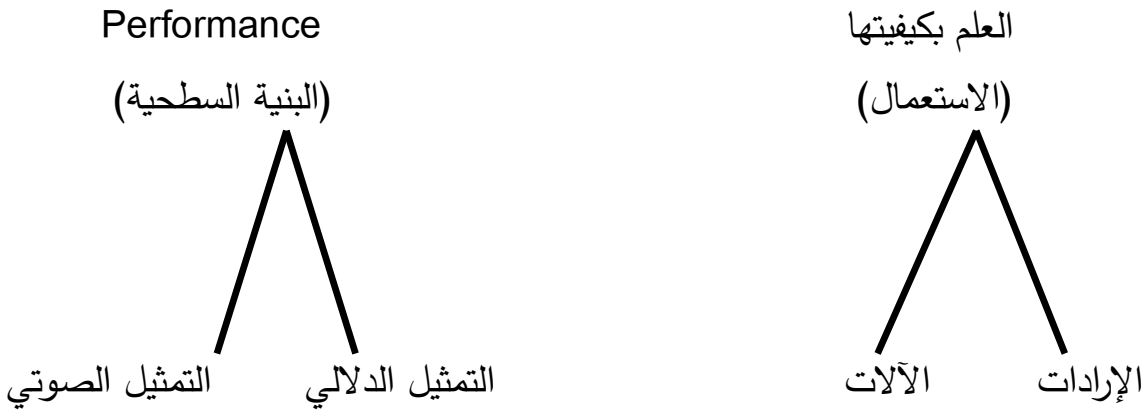


(1)– الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، ص 185.

(2)– عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص 203.

(3)– ميشال زكريا، قضايا لسانية تطبيقية، ص 61

(4)– عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص 32.



الشكل(22): الوضع والاستعمال عند الأصوليين كمقابل للكفاية والأداء عند تشومسكي

فظاهر ذلك التقارب بين المفهومين عند كل من تشومسكي والأصوليين، حيث يعتبرون المتكلم يملك قدرة تمكنه من إنتاج الكلام، ومعرفة تلك القدرة وكيفية استعمالها هو السبيل إلى حصول الكلام أو الخطاب، غير أنّ عبد الرحمن الحاج صالح أكّد على أنّ تشومسكي وإن أدرك مفهوم الكلام إلّا أنّ أكبر اهتمامه كان باللغة في ذاتها أي الكفاية اللغوية، فيقول عنها أنها: « تتناول التراكيب في حدّ ذاتها ولا يحاول تشومسكي أن يدرسها في إطار التخاطب ولا يهتم بما هو خارج عن اللفظ وما يقترن باللفظ من الأدلة غير اللفظية »[1].

ج- لويس هيلمسلاف (Hjelmslev *Louis*): ذكر عبد الرحمن الحاج صالح نظرية الغلوسيماتيك في كتابه " بحوث ودراسات في علوم اللسان " بطريقة تميزت بالتجميع المكثف للمعلومات في أسطر قليلة جدا، تجمع بين التأريخ وذِكْر أشهر من ساهم في التأسيس لمبادئ هذه النظرية، فكانت هذه السطور حسب ما يقوله الدكتور بن شماني محمد غير مفيدة للطالب المبتدئ في اللسانيات فكيف بالمتخصص[2].

غير أنه -فيما نراه- أنّ الحاج صالح في كتابه المذكور سابقا، كان بصدد تقديم كتابات لسانية تمهيدية عن ذلك العلم الذي كان يتطور آنذاك ومدارسه التي ارتكزت على

([1])- عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص210

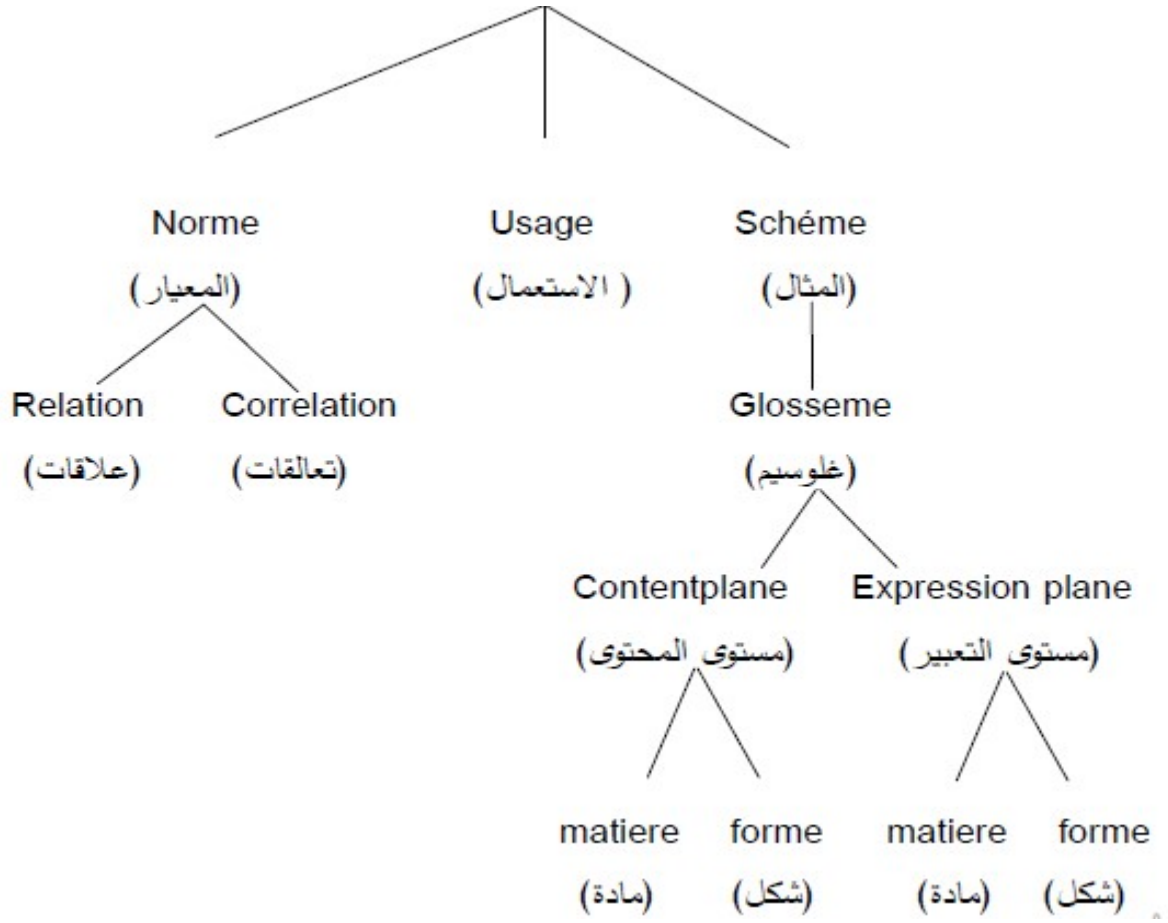
([2])- بن شماني محمد، النظرية الغلوسيماتيكية وتجلياتها في الدرس اللساني العربي- مقاربة إبستمولوجية، رسالة دكتوراه، جامعة سيدي بلعباس (الجزائر)، (2015م)، ص127

أفكار دي سوسير، لكنّه فصَّل في كتابه اللاحق "الخطاب والتخاطب" العديد من أفكار هيلمسلاف ونظريته النسقية.

لقد تبنى هيلمسلاف ثنائية دي سوسير " اللغة والكلام "، مع بعض الإضافات فلقد جعل الثنائية ثلاثية، ترجمها أحمد مومن في كتابه اللسانيات_النشأة والتطور_ إلى النمط (schéma) والاستعمال (usage) أو النص (texe) والوظيفة (fonction)، والتي تدل على علاقة غير مادية مجردة وشكلية، بينما ترجمها جمال بلعربي عند ترجمته لكتاب لويس هيلمسلاف "حول مبادئ نظرية اللغة" إلى النسق والإنجاز والدالة (fonction)، كما ترجمها عبد الرحمن الحاج صالح إلى المثال (schéma) والاستعمال (usage) والمعيار(norme)، فالذي أضافه هيلمسلاف هو تلك العلاقات القائمة بين الأفراد اللغوية، سواء سميت بالمعيار أو الوظيفة أو الدالة والتي تشمل الرباط والعالق، حيث الارتباط هو القائم ضمن الدالة "إما...إما" أي المحور الاستبدالي، والعلاقة هي القائمة ضمن الدالة "و...و" أي على المحور التركيبي الأفقي، فجعل النسق أو النمط أو المثال تراتبية ارتباطية والنص أو الاستعمال أو الإنجاز تراتبية علائقية[1] .

كما أنّ العلامة اللغوية التي صارت تسمى غلوسيمات (glossèmes) هي علاقة تجمع مستوى التعبير (expression plane) ومستوى المحتوى (content plane)، وكل منهما شكل ومادة وبذلك يكون نموذج التحليل عند هيلمسلاف كالتالي:

(1)– ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية ص 206، و أحمد مؤمن، اللسانيات النشأة والتطور، ص160، لويس هيلمسلاف، حول مبادئ نظرية اللغة، ترجمة جمال بلعربي، دار الإيمان، الرباط (المغرب)، ط: 01، (2018م)، ص50



الشكل(23): التحليل اللساني عند هيلمسلاف

حيث يمثل شكل التعبير الأصوات الفونولوجية، أما مادة التعبير فتمثل الأصوات الفونيتيكية، أما المحتوى ففي شكله يضم البنيات التركيبية والمعجمية، أما في مادته فيضم الأفكار[1].

مثال: الجملة : ذهب زيد

شكل التعبير: الفونيمات / ذ / ـَ / ه / ـَ / ب/ ـَ / ز / ـَ / ي/ د / ـُ /

مادة التعبير: الصفات الفيزيائية لأصوات الذال والهاء والباء والزي والياء والدال والحركات

شكل المحتوى: التراكيب والمعجمية على نحو ذهب فعل ماض وزيد اسم علم فاعل وكذا لزوم زيد لذهب في تركيب فعل + فاعل

(1)- أحمد مؤمن، اللسانيات النشأة والتطور، ص 168

مادة المحتوى: هي المعاني الذهنية القائمة في الخارج على نحو صفات زيد كرجل أسمر طويل، وجود زيد في مكان وتحوله نحو مكان آخر.

فهيلمسلاف يستبعد المادة من موضوع اللسان باعتبار أنّ « الوحدات الحقيقية للغة ليست هي الأصوات، أو الحروف المكتوبة، أو الدلالات، بل الوحدات الحقيقية للغة هي العلاقة الداخلية بين العناصر اللغوية التي تمثلها تلك الأصوات والحروف والدلالات، المهم ليست الأصوات والحروف والدلالات كما هي، ولكن العلاقات المتبادلة داخل سلسلة الخطاب، وداخل باراديغم النحو »[1].

فمن هذه النظرة لهيلمسلاف يتضح ما يلي:

– يعتبر هيلمسلاف موضوع الدراسة اللسانية هو الغلوسيمات في جانبها الشكلي لا المادي سواء تعلق الأمر بالتعبير أو المحتوى هذا من جانب، وفي الجانب الآخر فتدرس النظرية الدوال التي تنظم هذه الغلوسيمات سواء كانت ارتباطات عمودية أو علاقات أفقية.

– إنّ الاستعمال أو الإنجاز هو تحقيق مادي لهذا النسق وبالتالي فإن دراسته ثانوية أمام الجانب الشكلي لأنه كما يقول:« لا يمكننا تخيل الإنجاز بدون نسق يسنده ... ومن جهة أخرى يمكننا تخيل وجود نسق بدون إنجاز »[2]، وبالتالي فالنسق غير معتمد على الإنجاز، لأنّه قد لا يكون موجودا البتة مع وجود نسق سابق له، وهذه الفكرة التي تحيلنا إلى ما يعرف بالمستعمل والمهمل والتي يرى الحاج صالح أنها فرق جلي بين هذه النظرة للاستعمال ونظرة النحاة العرب للاستعمال التي هي كل القرائن اللغوية وغير اللغوية المصاحبة لعملية نقل الوضع إلى الاستعمال[3]

د– شارل سندريس بيرس (Charles Sanders Peirce): تعدّ الدراسات السابقة لشارل بيرس دراسات تخص الوضع أو اللغة دون استعمالاتها، بل حتى نظرته تختلف

(1)– محمد بن شماني، النظرية الغلوسيماتيكية وتجلياتها في الدرس اللساني العربي– مقاربة ابستمولوجية، ص80.

(2)– لويس هيلمسلاف، حول مبادئ نظرية اللغة، ص51

(3)– عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص 208.

عن نظرة دي سوسير لمفهوم الكلام وتشومسكي لمفهوم التأدية ، وهيلمسلاف لمفهوم الإنجاز، كما تختلف عن نظرة العرب للاستعمال. وفي ذلك يقول الحاج صالح: « والحق أنّ أقرب مفهوم إلى ما يسمى الاستعمال عند العرب هو البراكماتيك الغربي »[1]، ولهذا كانت سيميائية شارل سندريس بيرس الانطلاقة الفعلية للمنهج التداولي الذي كان عنده « بمثابة ردة فعل على معالجة " تشومسكي " للغة بوصفها شيئا تجريديا، أو حصرها في كونها قدرة ذهن صرفة، متجاهلا استعمالها ومستعملها ووظائفها »[2].

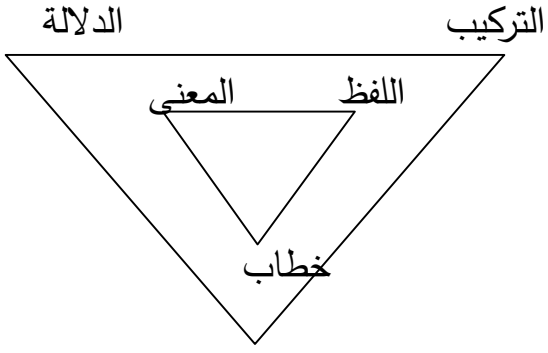
فقد نبه شارل سندرس بيرس إلى مفهوم التداول/الاستعمال وتبناه شارل موريس (morrischarles) باعتباره أحد الأطراف المكونة للثلاثية السيميائية Syntaxe/Sémantique/Pragmatique حيث أنّ

Syntaxe= علم التركيب، ويتناول العلامة كمكون تركيبي ⇐ قوانين اللفظ

Sémantique = علم الدلالة، ويتناول مدلولات العلامات في الخارج ⇐ قوانين المعنى.

Pragmatique = التداولية وتتناول قوانين العلامات عند مستعمليها ⇐ قوانين الاستعمال.

وبهذا انطلق الدرس اللساني الغربي في اتجاه جديد يعنى بدراسة اللغة في الاستعمال، من خلال ثلاثية داخل ثلاثية التي رسمها بيرس وعلّق من خلالها عبد الرحمن الحاج صالح على أهم الفوارق بين نظرة البركماتيك والعرب إلى الخطاب:



(1)- المرجع نفسه، ص208

(2)-عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت(لبنان)، (:2003م)، ص221

"البراكماتيك"

الشكل(24): ثلاثية التحليل اللساني عند البراكماتيين

– وافق الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح بيرس في اختياره لكلمة "براكماتيك" للدلالة على المقابل للنحو والدلالة، باعتبار أنّ أصلها "Pragma" الذي يدل على العمل والشيء الموجود في الواقع[1]، وأنّ المصطلح المناسب لهذا الميدان هو مصطلح "الاستعمال" عند العرب باعتبار أن الدال الذي يختص به النحو والمدلول الذي تختص به الدلالة شيء والخطاب الذي يختص به البراكماتيك شيء آخر متعلق باللغة في الواقع.

– عبد الرحمن الحاج صالح وإن صرح عند حديثه عن هذه الثلاثية، قائلا: « استحسن اللغويون هذا التقسيم ، وانتبهوا إلى التمييز وعظمة الأضرار التي يسببها الخلط بينها في البحث اللغوي »[2] فهو لا يوافق الثلاثية التي تبنتها التداولية الغربية، إنّما يذهب إلى أن النظرية النحوية العربية بنيت على ثنائية هي الوضع والاستعمال متقابلين متوازيين لا التقاء بينهما، والأول هو أصل للثاني يقول الحاج صالح: « أما اللفظ والمعنى في الأول فكلاهما موضوع من جهة وكلاهما يكون أصلا وتضبطهما ضوابط ... ومن جهة أخرى فكلاهما يظهر في الاستعمال فيصيبهما تغيير سموه اتساعا »[3].

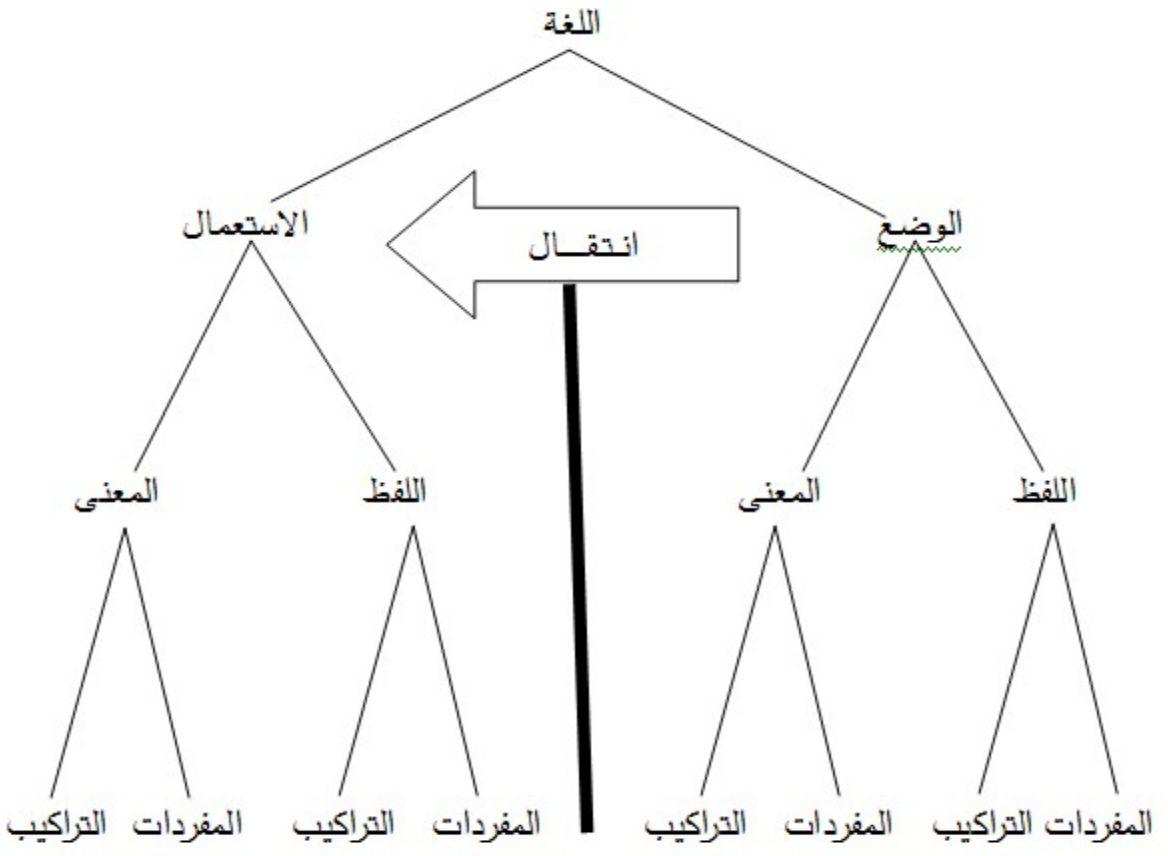
وعليه فالثلاثية تركيب/دلالة/استعمال في اللسانيات التداولية تقابلها لفظ ومعنى في الوضع/ لفظ ومعنى في الاستعمال رسمها الحاج صالح كالآتي[4]:

([1])– عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص 211

([2])– عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، 349/1.

([3])– عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص 215.

([4])– المرجع نفسه، ص 220



الشكل(25): ثنائية التحليل الخليلي: اللفظ والمعنى في الوضع والاستعمال

فواضح ذلك التدقيق في بعض التفاصيل بالنسبة للنظرية النحوية العربية:

أولا: باعتماد اندماج المفرد والتركيب للفظ والمعنى في الوضع وانتقال كل منهم إلى الاستعمال سواء بالنسبة للفظ أو المعنى مفردا أو مركبا مندمجين أيضا، ويتم هذا الانتقال إما ببقاء الوضع على الأصل وإما بحدوث بعض التحويل أو ما يسمى بالاتساع كل هذا في الاستعمال، وبالتالي يقول الحاج صالح: « فضل الثنائية العربية على الثلاثية ينحصر في هذا الإدماج »[1].

ثانيا: الفصل الحاسم بين ما هو راجع للاستعمال وما هو راجع للوضع، ولا سلطة للأول على الثاني كما يرى الوظيفيون حين يقولون بتبعية الصيغة للوظيفة البيانية للخطاب، وهو الذي رأى الحاج صالح أنّ اللسانيات الوظيفية أهملته وأدخلت الأول في الثاني، ولم يُنْتَبه إلى هذا الفصل إلا بعد كلام بينيفيست وحديثه عن اللغة والفكر. يقول

(1)- عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص221

إيميل بينفينيست: « إن التفكير والحديث متميزان في الجوهر، يجتمعان معا من أجل الضرورة العملية للتواصل، ولكن لكل منهما مجاله الخاص وإمكانياته المستقلة »[1].

التداولية ⟺ الاستعمال

الوضع (لفظ∪ معنى)↔ الاستعمال (لفظ∪ معنى)

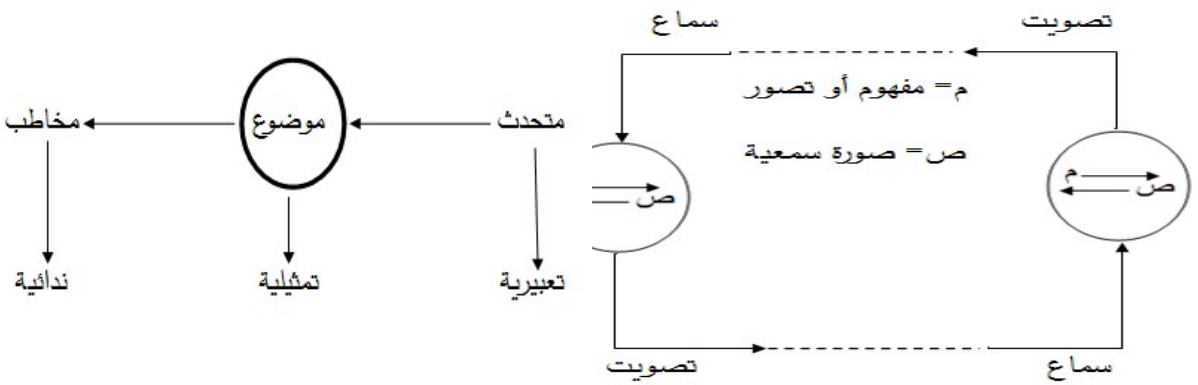
التركيب/ الدلالة ↔ البراكماتيك (التداول)

3.1. دورة التواصل وما يقابلها في دورة التخاطب

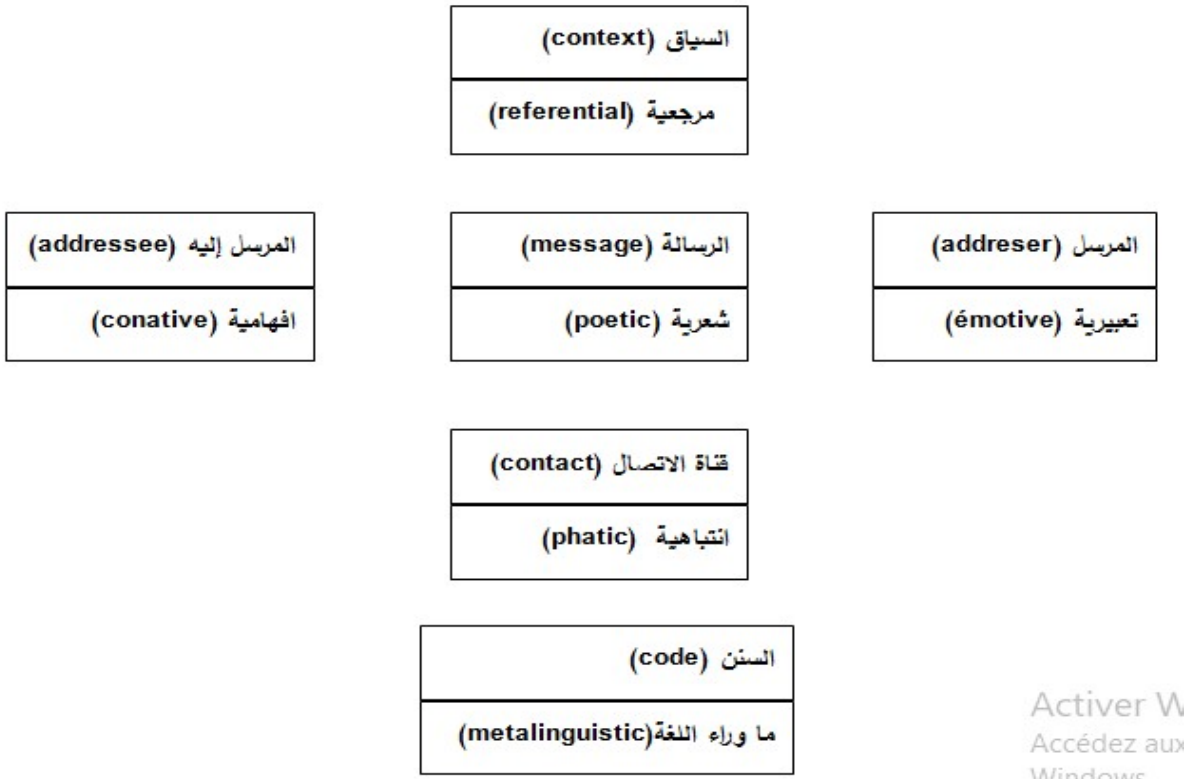
يعد التواصل رأس الهرم في الدراسات اللسانية التداولية، وقد عنيت هذه الوظيفة التواصلية باهتمام الكثير من العلماء في تخصصات متعددة، فكانت دورة التواصل أساس العديد من النظريات والاتجاهات، تذهب جميعها إلى كون التواصل والاتصال حاجة ملحة غير قابلة للتنازل من طرف الإنسان من جهة، وحصول هذا التواصل ضمن ثلاثة عناصر على الأقل: مرسل ومرسل إليه ورسالة، فكانت التداولية بهذا معتمدة على كتاب دي سوسير ونظرته إلى التواصل، هذه العناصر وضع بوهلر أمامها وظائف ثلاثة هي: وظيفة تمثيلية تخص موضوع الحديث أي الرسالة، وأخرى تعبيرية تخص المتحدث وما يُرسل منه من أفكار ومشاعر، وكذا وظيفة ندائية تخص المخاطَب ودمجه داخل دورة التخاطب كما هو مبين في الشكل الآتي.

وبعدها تبنى جاكبسون، أشهر من نظّر لدورة التواصل في الدرس اللساني الحديث تواصلية دي سوسير ووظائف بوهلر مستعينا بأعمال المهندس" كلود شانون (*Claude Shannon*) ، ليطور هذه الدورة ويحدّد عناصرها بدقة، والوظائف المرتبطة بكل عنصر منها، والتي حصرها في ست وظائف مرتبطة بدورة التواصل :

(1)-Benveniste, Émile : CATÉGORIES DE PENSÉE ET CATÉGORIES DE LANGUE, Les Études Philosophiques, vol. 13, no. 4, 1958, p 419



الشكل(26): دورة التواصل عند دي سوسير[1] الشكل(27): دورة التواصل عند بوهلر[2]



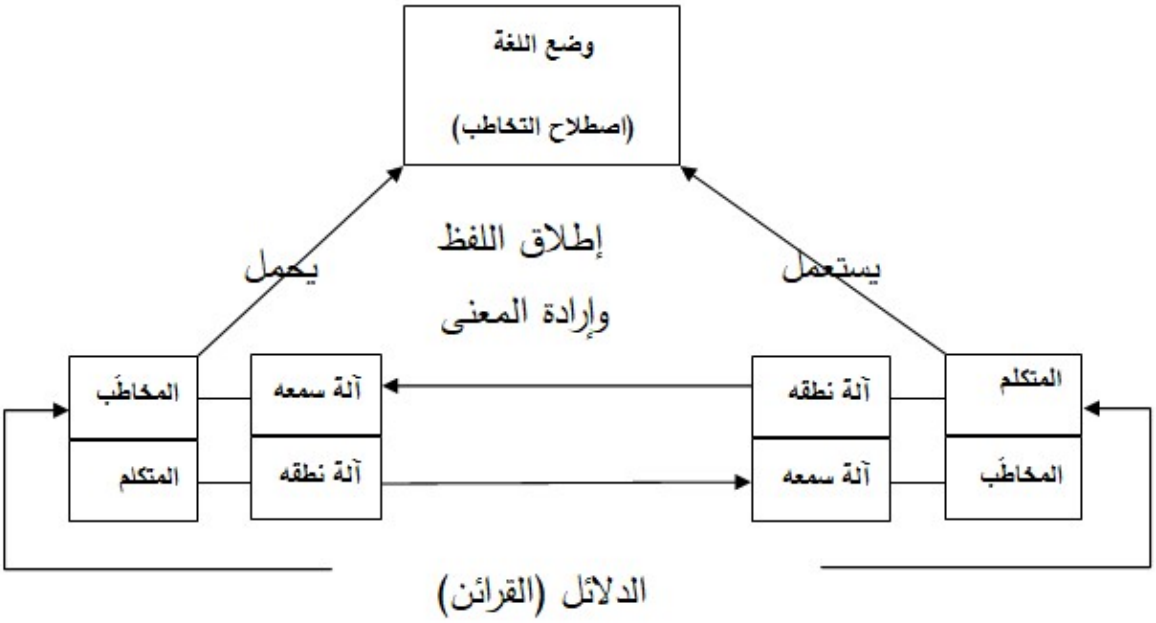
الشكل(28): دورة التواصل عند جاكبسون[3]

(1)- فيرديناند دي سوسير، محاضرات في علم اللسان العام، ص 21.

(2)- يوسف غازي، مدخل إلى الألسنية، منشورات العالم العربي الجامعية، دمشق(سوريا)، ط: 01، (1985م)، ص[51-52]

(3)-see: Waugh, Linda R. : The Poetic Function in the Theory of Roman Jakobson , Poetics Today, vol. 2, no. 1a, 1980, pp 57-58

إنّ مجوع هذه الوظائف التي طورها جاكبسون معتمدا على التواصل عند دي سوسير وبوهلر، كانت محل اهتمام النظرية الخليلية، التي يرى صاحبها مثله مثل باقي علماء اللغة من القدماء أو المحدثين عربا كانوا أو عجما أنّ « وظيفة التخاطب الأساسية هي الإعلام والبيان المتبادل »[1]، ومن خلال هذا المبدأ رسم الحاج صالح دورة التخاطب كما تصورها في أذهان النحاة فكانت قريبة من نظرية جاكبسون التواصلية:



الشكل(29): دورة التخاطب في النظرية الخليلة الحديثة[2]

التعليق على دورة التواصل/التخاطب

تقترب دورة التخاطب عند العلماء العرب كما رسمها الحاج صالح من دورة التواصل عند رومان جاكبسون كنسخة مطورة عن دي سوسير وبوهلر من حيث العناصر المكونة لها، والوظائف التي تخص كل عنصر وهذا بيانها:

- **المتكلم/ المرسل:** يتفق الحاج صالح مع اللسانيات الغربية في كون التواصل أو التخاطب لا يتم إلا بوجود متخاطبين على الأقل، متكلم واحد ومخَاطَبين كثر، وبالتالي

(1)- عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص49

(2)- عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص54

فهو يجعل المتكلم واحدا فقط ولا حصر لعدد المتخاطبين[1]، وقد بنى النحاة رؤيتهم هذه على مبدأ اللبس، إذ إنّ الكلام غير ملبس عند المتكلم صاحب الرسالة، قد يلتبس عند المخاطب متلقي الرسالة، ولهذا وجدت عندهم عبارات كثيرة من قبيل: « ولا يبدأ بما يكون فيه اللبسُ، وهو النكرة »[2] وعبارة: « وقد تقول أيضاً: رُوَيْدَكَ، لمن لا يُخاف أن يَلتبسَ بسِواه، توكيداً »[3]، وأخرى: « فوقع الحذف استخفافاً، لأن الكلام غيرُ مُلْبس »[4]، وعبارات أخرى كثيرة، يتبين أن اللبس حاصل عند المخاطَب، مرتبط رفعه بالمتكلم، فإذا أمن اللبس حذف واختصر، وقدّم وأخر، وإذا خاف ذلك أطنب وأجزل، فالمتكلم أو المرسل هو صاحب الرسالة ومنه تنطلق العملية التواصلية وهو عند رومان جاكبسون صاحب الوظيفة التعبيرية فهو المتحدث والمشفِّر والباعث والشاعر والمؤلف والراوي[5]، وهو عند عبد الرحمن الحاج صالح من يستعمل الوضع اللغوي قصد الإعلام، فله الوظيفة الإعلامية الإخبارية، من خلال « إطلاق اللفظ وإرادة المعنى »[6]، وهذه الوظيفة لا تتعلق بالمعنى فقط وإنما بحصول الفائدة في التخاطب، وتبعا لهذه الوظيفة قد يكون بعض الكلام لا يمثل خطابا، ومن ذلك المثال المشهور "النار محرقة" فهي إذا كانت لمن علم بالتجربة أن النار محرقة لغو خارج عن الكلام، وهي للذي لم يع ذلك إعلاما زائدا عن معنى "النار" و"الإحراق"، فيكون بذلك المتكلم يؤدي وظيفة إعلامية إخبارية بغض النظر عن المعنى العام الوضعي، ومن ذلك أيضا قولك "ذهب زيد بالأمس"، فالإعلام والإخبار حاصل في زمن ذهاب زيد، إذ ذهاب زيد معلوم عند المخاطب أما زمانه فهو المجهول، وبذلك يكون الخبر والإخبار عند سيبويه حسب ما فهمه عبد الرحمن الحاج صالح غير

([1])- المرجع نفسه، ص51

([2])- سيبويه، الكتاب، 48/1

([3])- سيبويه، الكتاب، 244/1

([4])- الزجاج (أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن السرى بن سهل)، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، القاهرة(مصر)، ط: 01، (1988م)، ج2/ص6

([5])-: Waugh, Linda R. : The Poetic Function in the Theory of Roman Jakobson , p57

([6])- عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص47.

الإسناد عند الغربيين وعلى رأسهم جاكبسون ومارتيني، إذ يربط جاكبسون الوظيفة التعبيرية بالصدق والخطأ، أما الحاج صالح فيربطها بحصول الفائدة عند النحاة العرب.

– **المخاطَب/المرسل إليه:** وهو الطرف الثاني في الدورة ولا يتم التواصل إلا به، فهو مفكك الشفرة والمستمع والقارئ والمفسر[1] عند رومان جاكبسون، وكذلك هو عند عبد الرحمن الحاج صالح، إذ هو الذي يحمل كلام المتكلم على ما فهمه وتأوّله، وهنا تحدث ظاهرة اللبس في التخاطب، فتكثر تبعا له تفسيرات وتأويلات الخطاب، وعلى هذا الأساس يتم بناء الكلام، ولنأخذ الجملة "ضربه زيدٌ" حيث أنّ "عمرا الطويل" هو المضروب

متكلم: ضربه زيدٌ

مخاطَب 1: يعلم أنّ عمرا هو المضروب ← زيد ضرب عمرا

مخاطَب 2: لا يعلم أن عمرا هو المضروب ← من ذا الذي ضربه زيدٌ؟

مخاطَب 3: يعلم أنّ عمرا مضروب لكن يتعجب لذلك ← زيدٌ ضرب عمراً؟!

مخاطَب 4: يعلم أنّ عمرا مضروب لكن يجهل من هو← عمرا الطويل أم القصير؟

فالوظيفة هنا هي وظيفة إفهامية، ترتبط بفهم المرسل إليه لرسالة المتكلم وفكّها على حقيقتها وقصد المتكلم. ولذلك كان الفهم يختلف من مخاطَب إلى آخر، حسب ظروف التخاطب، هذا المفهوم جسده رومان جاكبسون في عبارة "هذا المساء" وتأويلاتها وتلويناتها التعبيرية التي فاقت الأربعين عند جمهور مسرح ستانيسلافسكي كما يقول[2]

– **قناة الاتصال/ آلة السمع– نطق:** ويعبر هذا العنصر عن الوظيفة الانتباهية، وهي الوظيفة التي يتم من خلالها التأكد من سلامة الاتصال بين المرسل والمرسل إليه، وعدم حدوث تشويش يحدّ من انتقال الرسالة أو فهمها، فهي التي تؤسس لـ:

إقامة التواصل: من خلال عبارات "ألو" ، "أتسمعني" ....

تمديد التواصل: من خلال عبارات "طيب طيب" "وعليه فإني" "واصل أنا أسمعك"

([1])–: Waugh, Linda R. : The Poetic Function in the Theory of Roman Jakobson . p57

([2])– رومان جاكبسون، قضايا الشعرية، ترجمة محمد الوالي ومبارك حنون، توبقال للنشر، الدار البيضاء (المغرب)، ط: 01، (1988م)، ص29

فصل التواصل: من خلال عبارات "شكرا" "مع السلامة" "انتهى"[1]

فهذه العبارات ليست مقصودة لذاتها في الخطاب، إنما الهدف منها بداية وتوجيه وإنهاء التواصل.

وقد تفطن النحاة في كلام العرب إلى هذه الوظيفة في التخاطب ، فجعلوا لها ألفاظا وحروفا تجعل المخاطب منصتا ومستمعا، ويمكن تسميتها بالوظيفة العاطفة، لأنّ « الكلام لا يحصل إلا بعطف المتكلم على من يريد مخاطبته، أي بجعله متصلا به في حالة إنصات وسماع »[2]، فحصول الكلام كخطاب لا يتم إلا بإدماج المخاطب ورفع انقطاعه عن دورة التخاطب، أما إذا كان الاتصال حاصلاً ودورة التخاطب مغلقة – أي هناك اتصال بين المتكلم والمخاطب، فلا حاجة لهذه الوظيفة ويختفي دورها داخل الخطاب.

ومن أمثلة هذه الأدوات التي تتعلق بالوظيفة الانتباهية ما ذكره سيبويه في النص التالي:« واعلم أن رويدا تلحقها الكاف وهي في موضع افعل ... وذلك كقولك: رويد**ك** زيدا، ورويد **كم** زيدا... إنما لحقت لتبين المخاطب المخصوص، لأن رويد تقع للواحد والجميع، والذكر والأنثى، فإنما أدخل الكاف حين خاف التباس من يعنى بمن لا يعنى، وإنما حذفها في الأول استغناء بعلم المخاطب أنه لا يعنى غيره.

فلحاق الكاف كقولك: **يا** فلان، للرجل حتى يقبل عليك. وتركها كقولك للرجل: أنت تفعل، إذا كان مقبلا عليك بوجهه منصتا لك. فتركت يا فلان حين قلت: أنت تفعل؛ **استغناء بإقباله عليك**. وقد تقول أيضا: رويدك، لمن لا يخاف أن يلتبس بسواه، توكيدا، كما تقول للمقبل عليك المنصت لك: أنت تفعل ذاك يا فلان، توكيدا »[3]

فواضح من النص أن الكاف إنما جعلت لبيان المعني بالخطاب، كونه يمكن أن يكون مفردا أو جمعا مذكرا أو مؤنثا وهذا الوضع إنما يستغنى عنه إذا علم المخاطب أنه هو المقصود وكان داخل دائرة التخاطب.

([1])– المرجع نفسه، ص30

([2])– عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص51

([3])– سيبويه: الكتاب، 244/1.

ومن ذلك أيضا، الحروف التي ينبه بها المخاطَب، وهي "يا"، و"أيا"، و"هَيا"، و"أي"، و"الألف" وهي حروف إنما وضعت للتوجيه المخاطَب، ولفت انتباهه وذهنه إلى المتكلم، فجعلوا الأربعة الأولى للشيء المتراخي والإنسان المعرض عن المتكلم والغافل عنه، أو النائم المستثقل كما يقول سيبويه في باب الحروف التي ينبه بها المدعو، كما يمكن الاستغناء عن هذه الحروف، فور توجه المخاطَب نحو المتكلم والإقبال عليه، وبذلك يكون سيبويه قد **جعل الخطاب حاصلا بين متكلم يقصد ومستمع يدرك المقصود**، وهو ما تضمنه مفهوم الخطاب عند الأصوليين أيضا، فالخطاب عندهم « اللَّفْظ المتواضع عَلَيْهِ الْمَقْصُود بِهِ إفهام من هُوَ متهيئ لفهمه »[1].

وعليه، فكما جعل رومان جاكبسون وظيفة التحقق من الاتصال وهي وظيفة التأكد من سلامة القناة، فكذلك جعل الحاج صالح للمتكلم والمخاطب وظيفة مشتركة تتمثل في عطف المخاطب على المتكلم وتوجيهه إليه[2]، هذه الوظيفة تشترط لوجودها إعراض المستمع عن المتكلم من جهة، واختفاء عباراتها وإمكانية الاستغناء عنها بمجرد حصول التواصل وإقبال السامع على المتكلم.

– **السَنَن (كود) / الوضع:** يرتبط السنن أو الكود أو الشيفرة أو الوضع بالتواصل، والكود في اللسانيات هو مفهوم سوسيري يرتبط بالنظام، فهو « نظام من الأدلة المتواضع عليها »[3]، وبالتالي فالحاج صالح واللسانيات الغربية التي تبعت دي سوسير يتفقان حول عدم إمكانية حصول وحدوث التواصل والتخاطب، إلا عن طريق هذا التواضع الحاصل بين جماعة المتخاطبين، فهذه الوظيفة ينظر إليها من جانبين مهمّين:

أ– الاتفاق: فالكود كما ذكرنا مرتبط بدي سوسير، وإلى مفهومه يرجع كل اللسانيين، ففي تحديديه لمفهوم الدليل اللغوي وعلاقة الدال بالمدلول يرى أنّ « كل وسيلة

([1])– الكفوري (أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي)، الكليات، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت(لبنان)، ص419.

([2])– عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص51

([3])– خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات العامة، دار القصبة للنشر، الجزائر، ط: 02، ص 16.

للتعبير تقوم أساسا في أي مجتمع على عادة جماعية أو على المواضعة والاتفاق »[1]، فاللغة عند دي سوسير تقوم على العرف والتواضع، هذا ما يُكسِب اللغة صفة الطابع الاجتماعي. وهذا مذهب كثير من العلماء المسلمين بمختلف ميادينهم البحثية. وفي هذا جعل ابن جني لذلك بابا في كتابه الخصائص تحت عنوان "باب القول على أصل اللغة أ إلهام هي أم اصطلاح"، ومن الأصوليين جعله القرافي « الاشتراك على جعل اللفظ دليلاً على المعنى كتسمية الولد زيداً، وهذا هو الوضع اللغوي »[2].

ب- العلم به: لحصول التواصل لا يكفي اتفاق جماعة مخصوصة على وضع هذا اللفظ لهذا المعنى، بل يلزم معه علم المتكلم والمخاطَب بهذا المتفق عليه، فيكون بذلك الوضع مشتركا بين جماعة المتخاطبين، والعلم هو المعرفة بأوضاع اللغة، وهي عند الحاج صالح معرفة عملية نظرية من قبيل الفعل المحكم ترتسم وترسخ في أذهان المتخاطبين، وهي واجبة الحصول لدى المتخاطبين عنده. وكذلك يرى رومان جاكبسون ويجعل المتخاطبين دائمي التأكد من علمهما بالسنن من خلال عبارات ميتا لسانية مثل: "هل تفهمني"، أو عبارات "ما معنى "sécher" "un sophomore" في حديث بين شخصين أحدهما لا يعلم الفرنسية جيدا[3].

أمّا الفرق الأساسي الجوهري الحاصل في السنن بين اللسانيات الغربية واللسانيات العربية عند الحاج صالح، هي في كون الوضع اللغوي عند دي سوسير وأتباعه يقوم على التباين الذي يؤدي الوظيفة البيانية في اللغة، فكلمتي "مال" و"سال" تختلفان من جهة في المكون الصوتي الفونولوجي أي من حيث المخرج والصفات، وتختلفان من جهة أخرى في المدلولات التي تحملانها، فالوضع هنا هو جعل اجتماع أصوات" م ا ل" لمعنى فعل الميلان، وأصوات "س ا ل" لمعنى فعل السيلان، وهذا التباين الحاصل في اللغة

(1)- فيرديناند دي سوسير، محاضرات في علم اللسان العام، ص88

(2)- أبو العباس القرافي: شرح تنقيح الفصول، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة، القاهرة(مصر)، ط: 01، (1973م)، ص20

(3)- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص176 و رومان جاكبسون، قضايا الشعرية، ص31.

والاختلافات هو الذي يعطي للغة سمة البيان، غير أنّ النظرية اللسانية العربية لا تطمئن إلى هذا التباين وإن كانت تقرّ به، بل يحصل التباين أيضا في التراكيب والأبنية أيضا، فالمواضعة لا تخص اللفظ للمعنى فقط وإنما تتعداه إلى التراكيب فهي أيضا مواضعة، والخروج عنها يعدّ خروج عن اللغة. وفي ذلك نقل السيوطي عن أبي حيان الأندلسي في كتاب التسهيل قوله: « وهل التراكيب العربية إلا كالمفردات اللغوية فكما لا يجوز إحداثُ لفظٍ مفردٍ كذلك لا يجوز في التراكيب لأن جميعَ ذلك أمورٌ وضعية »[1].

فالحاج صالح يجعل التركيب في مختلف مستوياته أيضا تواضعا، وبذلك فهو يجعل الوضع وضعين أحدهما مرتبط باصطلاح التخاطب أي جعل اللفظ للمعنى وهو الكود في اللسانيات الغربية، ووضع آخر يخص الأبنية كهيئات ثابتة تتخذها العناصر اللغوية بعيدا عن اصطلاح التخاطب، والعلم به ضروري لحصول التخاطب غير أن موضوع دراسته منفصل عن الخطاب. يقول الحاج صالح: « والحق أن الوضع اللغوي وضعان اثنان: اصطلاحي وبنوي فأما الأول فهو كما حدده الرضي: جعل اللفظ دليلا على المعنى قصد التواطؤ عليه بين قوم. وأما الثاني فهو جعل الشيء على هيئة مخصوصة سواء كان دليلا على شيء آخر أم لا، ويرادفه البناء والتركيب »[2].

كما ننوه إلى نقطة مهمة وهي انتقاد الحاج صالح لبعض علماء اللسانيات ممن لم يهتموا بالكود "المواضعة" وجعلوها عرضا، فجعلوا تحديد المعنى متعلقا بالمتكلم والمستمع والسياق، أما فك وتشفير السنن فهو أمر ثانوي، ومن هؤلاء سبيربيرت (D.Sperbert) وويلسون (D.Wilson) حيث يقول الأول: «إن إمكانية التواصل الاستدلالي قد تستغني عن اللغة، إنّ دورة اللغة يتمثل في توفير مجموعة غير محصورة من الإشارات المتعددة والمختلفة إلى المعنى المراد من التواصل، وهذا دور اللغة لا أقل ولا أكثر»[3].

([1])– جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، 27/1.

([2])– عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص198.

([3])– دان سبيربير، التواصل والمعنى، ترجمة علوي عبد السلام إسماعيلي، مجلة علامات، المغرب، العدد 49، (2018م)، ص 73

- **الرسالة:** تعدّ الرسالة محور الدورة التخاطبية وأحد العناصر التي لا يمكن تجاهلها في دورة التواصل، فهي كمية المعلومات المتداولة بين متكلم ومخاطب على الأقل، فحسب رومان جاكبسون وظيفة الرسالة وظيفية شعرية تبحث في اتجاهين: « الاختيار والتأليف »[1]، ودور المتكلم هنا –حسب جاكبسون– تطبيق الوظيفة الشعرية في الرسالة، من خلال الاختيار أولا ثم التأليف ثانيا، فإذا أراد متكلم التعبير عن "الولد نام" فإنه يختار من معجمه اللغوي الولد بين عدة أسماء " الطفل/الغلام/الولد/الصبي..." ثم يختار فعلا يسنده إليه "نام/ نعس/ رقد ...."، ثم تأتي مرحلة التأليف بين ما اختاره لتصير الجملة المقصودة "نام الولد"، فالوظيفة الشعرية المتعلقة بالرسالة، هي الوظيفة التي تجيب عن تساؤل مهم هو « ما الذي يجعل من رسالة لفظية أثرا فنيا؟ »[2].

قد يتبادر إلى الذهن أن هذا هو النظم في النظرية اللغوية العربية، غير أنّ النظم أوسع من ذلك، إذ هو ترتيب وتأليف وفق ما يقتضيه علم النحو وتبتغيه أغراض المتكلمين، وهو معرفة بأوضاع النحو والتعليق وفقها، مع معرفة دقائق التركيب وعلل اختيار المتكلم لهذا بدل ذاك. وتقديمه أو تأخيره، حذفه أو ذكره، تنكيره أو تعريفه، وأي الوجوه جيد وحسن وأيهم أجود وأحسن، فالنظم عند الجرجاني صناعة يقول فيها: « وجملة الأمر أنك لن تعلم في شيء من الصّناعات علما تمرّ فيه وتحلي، حتى تكون ممن يعرف الخطأ فيها من الصواب، ويفصل بين الإساءة والإحسان، بل حتّى تفاضل بين الإحسان والإحسان، وتعرف طبقات المحسنين »[3].

إن هذا المفهوم لدى جاكبسون للاختيار والتأليف جعله محل انتقاد من بعضهم وخاصة السيميائيين، باعتباره مفهوما لغويا محضا ينظر في التراكيب فقط، كما فعل غرايماس وكورتاس، فيقولان عن نموذج جاكبسون التواصلي أنّه :« في آن واحد أعم من أن يسمح بوضع تصنيفية وتركيبية ملائمتين، وبالغ التخصيص لأنه يتعلق بالتواصل

(1)– رومان جاكبسون، قضايا الشعرية، ص33.

(2)– رومان جاكبسون، قضايا الشعرية، ص 24

(3)– عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص37.

اللغوي وحده »[1]، وهي – حسب رأينا– نقد في دائرة السيميائيات خاصة وأن غريماس مؤسس مدرسة باريس السيميائية.

– **المرجع / الدلائل:** يعد المرجع أو السياق من أهم ما رسمته اللسانيات الحديثة فيما يخص التواصل، بل يمكن اعتبار السياق والمرجع عصب النظرية التداولية، باعتباره مجموعة من القرائن التي تعطي للخطاب المعاني المتعددة، أي هو المؤول للرسالة الحاصلة بين المرسل والمتلقي، وبدونه لن يتم إرسال الرسالة حسب قصدية المتكلم ولا حسب تأويل المخاطَب.

رسم جاكبسون خطاطة التواصل وجعل المرجع أحد عناصر دورة التواصل ترتبط به الوظيفة المرجعية، وهي الوظيفة التي من خلالها يتم ربط الدليل بالواقع لحصول التواصل، فاكتسبت هذه الوظيفة مكانة سامية في اللسانيات الحديثة وخاصة الوظيفية منها، وكذلك نادى الحاج صالح بأهمية هذه الوظيفة لدى النحاة باعتبارها الوظيفة الأساسية في التفاهم بين المتكلم والمخاطَب، بل جزم بعدم حدوث تواصل إذا لم يتم إسناد الملفوظ إلى سياق معين، ومن ذلك جعل الخطاب هو مجموع هذه التي سماها النحاة بالدلائل، أي « الرجوع قبل كل شيء إلى ما هو خارج عن اللفظ المنطوق به وهي الأدلة التي تقترن بها عملية التلفظ بالكلام »[2]، وقد جعل هذه الأدلة التي تقترن بعملية التلفظ ثلاثة، هي المفسرة للكلام، أوجدها من خلال تتبعها في كتاب سيبويه، فإذا قمنا بذلك وتتبعنا بعض الظواهر في كتاب سيبويه نرسم الجدول التالي:

النص	الجزء/الصفحة	الظاهرة الخطابية	الدليل (القرينة)
إذا كأن **اليوم** يوما ذا كواكب أشنعا	47/1	**حذف:** أَضْمَرَ لعلم المخاطَبِ بما يَعْني وهو اليومُ.	علم المخاطب
كان حليم أو رجل	48/1	**اللبس:** ولا يستقيم أن تُخبِرَ المخاطَبَ عن المنكور، وليس هذا بالذي يَنْزِلُ به المخاطَبُ	غياب علم المخاطب

(1)– باتريك شارودو، دومنيك منغنو، معجم تحليل الخطاب، ص 110.

(2)– عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص44

		منزلتَك في المعرفة، فكرهوا أن يَقْرَبوا بابَ لبْسِ	
ما كان أحدٌ **مثلَك**	54/1	**الذكر**: الإخبارُ ههنا عن النكرة لأن المخاطب قد يحتاج إلى أن تُعْلِمهَ مثلَ هذا	زيادة علم المخاطب
أكُلَّ امرئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً ... **وكل** نارٍ تَوَقَّدُ باللَّيْلِ نارَا	66/1	حذف:(استغناء) فاستغنيتَ عن تثنية كل لذكرك إيَّاه في أوّل الكلام ولقلّة التباسِه على المُخاطَبِ	تقدم الذكر
وَالْحافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحافِظاتِ **(ها)**	74/1	الحذف: (استغناء) حذف المعمول في الثاني استغناء عنه فلم يُعْمِل الآخِرَ فيما عمل فيه الأوّلُ استغناءً عنه.	علم المخاطب
" تقول " شبهوها في الاستفهام ب " تظن "	122/1	جعل اللفظ مكان غيره لأن المخاطَبُ لا يُستفَهم إلاّ عن ظنَّه وما علم	علم المخاطب
زيدٌ كَمْ مَرّةً رأيتَه	127/1	التنبيه (الابتداء): لأنّك تبتدئه لتُنبَّهَ المخاطَبَ الذي تراه غافلا	دلالة الحال
عبدُ الله اضربْه	138/1	التنبيه (الابتداء): نبَّهتَ المخاطَبَ له لتُعرِّفَه باسمه لما رأيته من جهله.	دلالة الحال
واسأل **(أهل)** القرية التي كنا فيها	212/1	حذف : جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطَب بالمعنى	علم المخاطب
نَظَّارةً **(تطرح)**حِينَ	232/1	تأكيد المحذوف: فأكّد بقوله	علم المخاطب

تَعْلُو الشَّمسُ راكبَها ... طَرحاً بعَيْنَىْ لياحٍ فيه تَحْديدُ		طَرْحاً وشَدّد، لأنَّه يَعلم المخاطَبُ بما حذف	
رويدك زيداً، ورويد كم زيدا	244/1	الذكر لأمن اللبس والحذف للاستغناء: حين خاف الْتباسَ مَنْ يَعنى بمن لا يعنى...وحذفَها استغناء بعلم المخاطبَ	علم المخاطب
رُوَيْدَهُ زيداً ودوُنَهُ عمراً	250/1	مراعاة دلالة الحال: لا يجوز أن تقول: رُوَيْدَهُ زيداً ودوُنَهُ عمراً وأنت تريد غيرَ المخاطَب	دلالة الحال
(يريد) مَكّةَ ورَبَّ الكعبة	258/1	الحذف أو الإضمار: إذا رأيتَ رجلاً متوجَّها وِجْهَةَ الحاجّ، قاصدا في هيئة الحاجّ	دلالة الحال
(أَعْطِني) كِلَيْهما وتَمْراً	281/1	الحذف: وتُرك ذكرُ الفعل لِما كان قبل ذلك من الكلام	تقدم الذكر
أَمَّا العبيدُ **(الذين تعرف)**، أنت **(فيهم)** ذو عبيدٍ	389/1	الحذف: قد عرف المخاطَبُ منه مثلَ ما قد عرفتَ... يريد عبيداً بأَعيانهم قد عرفَهم المخاطَبُ كمعرفتك	علم المخاطب
بعثُ دِارى ذراعا	393/1	ولا يجوز أن تقول: بعثُ دِارى ذراعا، وأنت تريد بدرهم، فيُرَى المخاطَبُ أنَّ الدار كلَّها ذراعٌ.	دلالة الحال
وبعت البر قفيزين **(بدرهم)**	393/1	الحذف : استغناءً بما فى صدورهم من عِلمه، وبعلم	علم المخاطب

		المخاطَب.	
لا_**(بأس)** عليك		الحذف: قد عَرَفَ المخاطبُ ما تعنى، أَنّه لا بأْسَ عليك، ولا ضَرَّ عليك	علم المخاطب
يا لَلناس و**يا** لَلماء	231/2	وجوب الذكر: لأن المستغاث عندهم متراخ أو غافل والتعجب كذلك	دلالة الحال
من كذب كان **(الكذب)** شرا له	391/2	الحذف: لقوله كذب في أول حديثه	تقدم الذكر
ضربَ زيداً عبدُ الله	47/1	التقديم: ابتدأت بما هو معروف عنده مثله عندك فإنما ينتظر الخبر	علم المخاطب
(علاجا) رويدا	242/1	الحذف: قولك للرجل تراه يعالج شيئا: رويدا	دلالة الحال
أكاشره وأعلم أن**(ـــه)** كلانا ... على ما ساء صحابه حريص	74/3	الحذف: إضمار الغائب من غير ذكر علامة له، لأن تقدم الذكر قد أغنى عن إظهار علامة	تقدم الذكر
كان البر قَفيزَين، وكان السمن مَنَوَين ، البر بستين	393/1	الحذف: إنما استغنوا هاهنا عن ذكر الدرهم لما فى صدورهم من علمه	علم المخاطب

الجدول(9): الدلائل عند سيبويه

فسيبويه لا يجعلو الكلام كلاما إلا إذا اقترن الملفوظ بأدلة التخاطب وتسمى قرائن.

يقول الحاج صالح « عملية الخطاب أو الحديث لا تتم إلا بأركان أربعة هي: مصدر

الحديث وهو المَحَدِّث (أو المتكلم) والمرسل إليه الحديث وهو المُحَدَّث، والمحدث به وهو اللفظ الذي اختاره المحدث، وحال الحديث وهي الحالة التي يجري فيها الحديث وكل ما يقترن به من أسباب ومسببات ومثيرات وغيرها مما يرتبط به محتوى الحديث من قريب »[1] وهذه القرائن هي :

- **دلالة الحال**[2] : وهي ما يشاهده المتكلم والمخاطب أثناء التخاطب، ويلتقطه بحواسه ليجعله دعامة لملفوظه، وانتقاله من الوضع إلى الاستعمال، سواء بقي هذا الكلام على أصله أو خرج عنه بالاتساع والاختصار، وتسمى هذه القرينة بالقرينة الحالية. وتشمل عند الحاج صالح:

- المرجع الزمني: هو زمن نطق الكلام أي زمن المتكلم، وتدل عليه عبارات مثل: الآن، أمس، غدا....
- المرجع المكاني: هو مكان نطق الكلام وتدل عليه عبارات، هنا، هناك، فوق....
- حال المشاهدة: هو الوصف الكامل للظروف المحيطة بعملية التحدث، سواء تعلق بمحسوسات بالسمع كالتطويح والمد والنبر والتنغيم، أو محسوسات بالبصر كتعابير الوجه والإشارات.
- المقام: هو الحالة الاجتماعية لكل من المتكلم والمخاطَب، فالمتكلم يختار المناسب لمقام المخاطَب، والأخير يفكك حسب منزلة المتكلم، ومنه قيل لكل مقام مقال.

- **تقدم الذكر**: هو كل لفظ سابق أو لاحق يفسر الخطاب، فهي قرينة لفظية تساعد على تفسير العديد من ظواهر التخاطب، وتعدّ هذه القرينة التي اعتمدها النحويون والأصوليون في كتبهم أهمّ دليل على عدم ارتكاز سيبويه ومن سار في مساره على الجملة النحوية فقط، بل تعديهم إلى النص عموما وجعل "ما جرى من الذكر" والذي هو حسب

([1])- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، 183/1.

([2])- عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص [56-58].

الحاج صالح « كل كلام متقدم يساعد المخاطَب على فهم ما جاء بعده »[1] قرينة في ربط الجمل بعضها ببعض وتناسقها وهي سمة بارزة في اللغة العربية، يقول إبراهيم أنيس: « لا نغالي حين نقرر أنّ اللغة العربية لغة الوصل، ففيها من أدوات الربط مالا نكاد نراه في غيرها »[2].

- **علم المخاطَب:** يعد علم المخاطَب عن الحاج صالح من أجود ما أنتجه التحليل العربي للسان إبداعا، بل يرى أنّ اللسانيات الغربية لم تتفطن إليه إلا في زمن متأخر جدا. علم المخاطَب هو كمية المعلومات والمعارف والمدركات التي يمتلكها المخاطَب لفهم قصدية المتكلم، بل هي مرتبطة بالمتكلم ذاته وما يعرفه عن المخاطَب أيضا، فهي تشمل:

- العلم بأوضاع اللغة من جهة واستعمالاتها من جهة أخرى ، والعلم هنا عملي لا نظري كما قلنا، إذ هو علم بتصاريف الكلام وأوجهه وكذا أصوله وفروعه، معرفته بمواضع الحذف والذكر، ومواضع التثنية والجمع، والوصل والفصل، والقصر وأساليب العرب في كلامهم.
- العلم بالعبارات التقليدية التي تعتبر أمثلة جامدة على نحو « اللَّهُمَّ ضَبُعاً وذِئباً »[3] و « كِلَيْهما وتمراً »[4]
- العقل: وهو قرينة تدخل في علم المخاطَب تحيل إلى الاستعمال، فإذا كانت العلاقة بين الدال ومدلوله أو اللفظ ومعناه الوضعي اعتباطية، فإن العقل يلعب دور القرينة بين اللفظ والمعنى في الوضع واللفظ والمعنى في الاستعمال، فالعلاقة هنا هي علاقة مفسرة يضطلع العقل بهذه القوة التفسيرية عند الحاج صالح، يقول الحاج صالح « – العقل– جزء هام من علم

(1)– عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص 56.
(2)–إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص310.
(3)– سيبويه، الكتاب، 255/1.
(4)– سيبويه، الكتاب، 280/1.

المخاطب لأن المتكلم يقوم باستدلال عقلي يؤدي إلى المعنى المراد من مجموع الدلائل»[1].

ملاحظات حول دورة التخاطب:

– يتفق الحاج صالح مع رومان جاكبسون في كون التواصل لا يتم إلا بتضافر مكونات هذه الدورة، فكما أنّ رومان جاكبسون يعتقد أنّه « من الصعب إيجاد رسائل تؤدي وظيفة واحدة ليس غير. إن تنوّع الرسائل لا يكمن في احتكار وظيفة أو وظيفة أخرى وإنما يكمن في الاختلافات في الهرمية بين هذه الوظائف »[2]، ويعتقد الحاج صالح أنّ « الخطاب المبلَّغ هو كل هذه الأدلة التي تتدخل في وقت واحد، أو في أوقات متقاربة لتكوّن الخطاب وليس هو اللفظ المسموع منه وحده »[3]، فبهذا شكلت دورة التخاطب/التواصل حلقة تامة عند الحاج صالح ورومان جاكبسون.

إن اتفق الرجلان في تضافر عناصر الدورة إلا أن الحاج صالح لا يرى بأفضلية وظيفة على الأخرى وهيمنتها عليها، إنما يرى أنّ الملفوظ من المتكلم إلى المخاطَب مع الدلائل تقع في زمن واحد، ليحصل الخطاب، وهي نظرة متميزة لنحاة العرب كما يقول الحاج صالح تجعل ما يجري في الكلام من أفعال وألفاظ وقرائن مندمجا بعضه ببعض، والوضع اللغوي لا يتم إلا باندماجه في شبكة الدلائل هذه كما يقول عبد الرحمن الحاج صالح[4] ولهذا الاندماج أدلة هي:

([1])– عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص60.

([2])– رومان جاكبسون، قضايا الشعرية، ص 28

([3])– عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص 60

([4])– المرجع نفسه، ص 59

- تكافؤ المحذوف منه مع غير المحذوف ومثال ذلك من كتاب سيبويه[1] :

وبلدٍ⇔ ورُبَّ بلدٍ.

زيدا⇔ عليك زيدا."

الهلالُ⇔ هذا الهلال

- وجود عناصر من الوضع لا دلالة لها إلا مع القرائن مثل " هذا" و" هو" وهي مجال دراسة الإشاريات في اللسانيات التداولية.

– يؤكد الحاج صالح في مواضع كثيرة من كتبه أنّ المبدأ الضابط للعلاقة بين المرسل والمرسل إليه – متكلم ومخاطَب– هو مبدأ الاقتصاد والبيان، فحصول التخاطب من خلال استعمال المتكلم للوضع اللغوي وحمل المخاطَب المتلقي كلام المتكلم على هذا الوضع اللغوي، يكون باقتصاد الأول في المجهود العضلي والذاكري من جهة، وحصول البيان عند المخاطَب من جهة أخرى، وهو المبدأ الذي سمي بالخفة والفرق عند النحاة[2]

– رغم صمود خطاطة رومان جاكبسون إلى يومنا هذا وبقائها المرجع الأساس في التواصل اللساني إلّا أنّها تعرضت إلى بعض الانتقادات، من بينها ما ضمنته كاترين كيربرات أوريكيوني (Catherine Kerbrat-Orecchioni) في كتابها فعل القول في اللغة، وحاولت تعديل خطاطة جاكبسون وذلك باعتبار التواصل الكلامي يتميز بميزتين مهمتين، أولهما الانعكاسية باعتبار المرسل مستقبلا في آن واحد، وثانيهما التقابل باعتبار أنّ كل رسالة يرسلها المرسل تحتاج إلى إجابة أي المستقبل هو مرسل في الوقت ذاته[3]، وهذا الذي رسمه علماء اللغة والقرآن والأصوليون في مفهومهم لدورة الخطاب، وهو ما رآه الحاج صالح، وهو واضح في خطاطته للتخاطب، فكان هذا سبب وضعنا لخطاطة جاكبسون في هذا المبحث رغم اشتهاره بتوجهه البنوي، إلا أنّ فحوى دورة التواصل هي

(1)– سيبويه، الكتاب، 106/1

(2)– عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص196.

(3)–كاترين كيربرات أوريكيوني، فعل القول من الذاتية إلى اللغة، ترجمة محمد نظيف، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء (لمغرب)، (2007م)، ص 29.

مباحث التداولية فهي تبحث في قصدية المتكلم، وتأويل المخاطَب، والرسالة وما تشير له في السياق، وكذا ما تفعله اللغة في الأخير من أفعال.

– يرفض الحاج صالح فكرة أسبقية الوظيفة على البنية، وما ينجر عن هذه الفرضية في كون وظيفة الاتصال والبيان هي المحدد لأبنية اللغة، وهي أحد الاتجاهات التي تحاول وصف العلاقة بين اللغة كنظام واللغة كتواصل، حيث ترى أن« كل المفاهيم الأساسية للنظرية النحوية لا يمكن أن تفسر إلا على أساس نظرية التواصل اللغوي »[1]، وهي النظرة التي تبناها الوظيفيون ونادى بها الدكتور أحمد المتوكل باعتباره رأس الوظيفية في الساحة اللسانية العربية، فهو من القائلين بفكرة الثنائية حول النظريات المفسرة للغة باعتبار الأولى تنظر إلى الوظيفة التواصلية كمحدد للبنيات والتراكيب، وطرف آخر يرى إمكانية فصل البنية عن التواصل. يقول أحمد المتوكل: «اقترحنا ثنائية نعدّها أورد في تصنيف النظريات اللغوية، تميّز بين " نظريات وظيفية " تؤمن بارتباط بنية اللسان بوظيفة التواصل، و" نظريات غير وظيفية " تسلّم بإمكان وصف البنية في معزل عن الوظيفة »[2]، ويعتبر نفسه من مقدمي الطرح الأول. غير أنّ عبد الرحمن الحاج صالح وفي مواضع –لا تعد ولا تحصى– من مدونته يؤكد على أنّ للطرح الأول مجاله وهو الاستعمال، وللطرح الثاني مجاله وهو الوضع والخلط بينهما من أعظم ما بلي به النحو العربي، ولم تنتبه إليه اللسانيات الحديثة إلا في مواطن قليلة.

دورة التخاطب في اللسانيات العربية ودورة التواصل في اللسانيات الغربية

تقتربان في المفهوم العام تختلفان في التفاصيل

دورة التخاطب ≈ دورة التواصل

(1)– جرهارد هلبش، تطور علم اللغة منذ 1970، ترجمة سعيد حسن بحيري، زهراء الشرق، القاهرة(مصر)، ط: 01، (2007)، ص 149.

(2)– أحمد المتوكل، الوظيفة والبنية، ص 10

2. درجات التداولية (التداوليات)

هذا السرد الذي قدمناه لمفهوم الخطاب ودورة التخاطب وما يتعلق بها هو المدخل إلى عدة قضايا هي عمدة التداولية ومحور دوران باحثيها، وهذا ما يبرر وضعنا لرومان جاكبسون ودورته للتواصل في هذا المبحث رغم كونه بنويا، إلا أنّه – حسب رأينا– المدخل الرئيسي للسانيات الجديدة وأفكاره تنتشر بكثرة في كتب وأبحاث التداوليين، كيف لا والتداولية تدرس متكلما يُنتِج خطابا ومتلق يتلقاه في مجال زماني ومكاني معلومين.

1.2.الإشاريات وما يقابلها من الدلائل المبهمة:

يعدّ مفهوم الإشاريات أحد المفاهيم الأساسية التي جاءت بها التداولية باعتبارها تداولية من الدرجة الأولى حسب هانسون كما قلنا سابقا، والإشاريات عند فان دايك « تعبيرات تحيل إلى مكونات السياق الاتصالي (يُستقي تفسيرها منه)، وهي المتكلم والسامع وزمن المنطوق ومكانه ... إلخ »[1]، فالمتكلم عند كلامه يستعمل ألفاظا ذات دلالة معينة وأخرى غير معينة، فالألفاظ التي تحيل إلى معان لا تتحدد إلا بالسياق تسمى بالإشاريات أو العلامة الإشارية، فسمتها أنّها تكتسب حمولة معنوية داخل السياق أي تكوّن علاقة بين الملفوظ والسياق.

فالإشارية هي « مفهوم مترابط مع مفهوم المشير، إذ يُفْهَم عادة من إشارية تعيين مكان وهوية الأشخاص والأشياء والعمليات والأحداث والأنشطة، وعليه فالإشاريات تشمل إشارات شخصية وإشارات زمانية وإشارات مكانية[2].

– **الإشارات الشخصية** وتشمل:

الضمير: سواء كان للحضور أو للغائب ، فأما الحاضرون في دورة التخاطب هم المتكلم والمخاطب، وتكون لهما ضمائر منفصلة وأخرى متصلة، فمثال ضمير المتكلم المنفصل "أنا" في قوله تعالى: ﴿أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَى﴾ [سورة النازعات، الآية 24]، أما

(1)– فان دايك، علم النص– مدخل متداخل التخصصات، ترجمة سعيد حسن بحيري، دار القاهرة للكتاب، مصر، ط: 01، (2001م)، ص136

(2)– باتريك شارودو، دومنيك منغنو، معجم تحليل الخطاب، ص156

ضمير المتكلم المتصل ف "ـنا" في قوله تعالى عليه السلام : ﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ [سورة البقرة، الآية 127]، أما ضمير المخاطب المتصل ف "أنت" في قوله تعالى: ﴿وَتُبْ عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ [سورة البقرة، الآية 128]، أما ضمير المخاطب المتصل ف "ـك" في نفس الآية.

أما الغائب فله ضمير للفصل وضمير للشأن وضمير للغيبة، فأما ضمير الشأن المنفصل ف "هو" في قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾[سورة الصمد، الآية 01]، أمّا المتصل ف "ــه" في قوله: ﴿وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَكَ وَلِقَوْمِكَ﴾ [سورة الزخرف، الآية 44]، أما ضمير الفصل للغائب فقوله تعلى: ﴿إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى ﴾ [سورة البقرة، الآية 120]، أما ضمير الغيبة فيكون متصلا مثل "ـه" في قوله عزّ وجل: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [سورة الصمد، الآية 04]•

وأسماء الإشارة وهي الموضوعة للدلالة على مشار له بعينه في دورة التخاطب، ومثال ذلك "هذا" في قوله تعالى: ﴿وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ﴾ [سورة التين، الآية 03]، و"تلك" في قوله عزّ وجلّ: ﴿وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [سورة الحشر، الآية 21].

والأسماء الموصولة وهي ما « لا يتم بنفسه، ويفتقر إلى كلام بعده »[1] كما يقول ابن يعيش، ومثال ذلك "ما" في قوله عزّ وجلّ: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ [سورة الأحقاف، الآية 04]، و"الذي" في قوله تعالى: ﴿الَّذِي يُوَسْوِسُ فِي صُدُورِ النَّاسِ﴾ [سورة الناس، الآية 05].

– **الزمنية** : فهي مجموع الظروف الزمنية التي –حسب تمام حسان– إما على زمن بعينه 'وقت" مثل الآن واليوم، وأمس، وإمّا تدل على اقتران زمني بين حدثين مثل إذ وإذن[2]، ومثال ذلك "اليوم" في قوله تعالى: ﴿أَنْ لَا يَدْخُلَنَّهَا الْيَوْمَ عَلَيْكُمْ مِسْكِينٌ ﴾ [سورة

(1)–ابن يعيش (أبو البقاء يعيش بن علي)، شرح المفصل للزمخشري، تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت (لبنان)، ط: 01، (2001م)، ج2/ص341

(2)– تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 241.

القلم، الآية 24]، و "إذ" في قوله عزّ وجل: ﴿إِذْ جَاءَتْكُمْ جُنُودٌ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا ﴾ [سورة الأحزاب، الآية 09].

– **المكانيـة:** هي مجموع الظروف المكانية التي تدل على مكان وقوع الحدث، ومثالها "تحت" في قوله عزّ وجلّ: ﴿جَنَّاتُ عَدْنٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾ [سورة البينة، الآية 08]، و"يمين" و"شمال" في قوله تعالى: ﴿جَنَّتَانِ عَنْ يَمِينٍ وَشِمَالٍ ﴾ [سورة سبأ، الآية 15].

هذه التي مثلنا لها تسمى إشاريات وهي موضوع التداولية من الدرجة الأولى، أما عند الحاج صالح فيسميها الدلائل المبهمة –تبعا لسيبويه– وسمتها الإبهام، وهو عدم التعيين ويقابله الاختصاص، يقول سيبويه « فكأنك إذا قلت هذا زيد قلت: هذا الرجل الذى من حليته ومن أمره كذا وكذا بعينه، فاختص هذا المعنى باسم علم يلزم هذا المعنى»[1]، ويقول في موضع آخر: « وأما الألف واللام فنحو الرجل والفرس والبعير وما أشبه ذلك. وإنما صار معرفة لأنك أردت بالألف واللام الشيء بعينه دون سائر أمته»[2]، والمبهم هو ما يجوز ويحتمل فيه الوجوه المختلفة حسب الرماني. يقول الرماني « فالمبهم أعم هذه الأوجه، وحقيقته: المحتمل للوجوه المختلفة، ثم قد يدخله الإبهام بوجوه زائدة على هذا الوجه، فيتعاظم إبهامه، فبعض المبهمات أشد إبهاما من بعض »[3]، غير أن الإبهام عند الحاج صالح لا يكتفي بالوقوع على هذه التي تسمى إشاريات أو دلائل مبهمة، بل هو ملازم لكل أوضاع اللغة لا هذه الدلائل فقط كما عند الفلاسفة الغربيين. وهو أمر فارق بين اللسانيات العربية والغربية عند الحاج صالح، وهذا ما سنعالجه في الآتي.

المبهم يكون حسب الحاج صالح مبهما في الاسم والفعل وحرف المعنى:

([1])– سيبويه، الكتاب، 93/2.

([2])– سيبويه، الكتاب، 5/2.

([3])– الرماني (أبو الحسن علي بن عيسى بن عبد الله)، شرح كتاب سيبويه – من باب من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال، تحقيق سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي ضمن أطروحة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، (1998م)، ص 573.

أ- **إبهام الاسم:** والاسم أقسام: مبهم في الجنس وهو الاسم العام عند سيبويه، مبهم في الوضع غير مبهم في الاستعمال، ومبهم إبهاما مطلقا[1]

- **إبهام في الجنس:** وهو الذي يسميه سيبويه بالاسم العام وهو الذي يقع على كل واحد من أمته كما يقول.

مثال1:

متكلم: جاءك رجل؟

مخَاطَب: جاءني رجال اليوم. أيهم؟

متكلم: الرجل الذي التقيناه صباحا في المحطة.

مخاطَب: عرفته. لم يأتني.

فالمخاطب أدرك "رجل" كجنس أو أمة كما يقول سيبويه، لا بعينه، باعتبار "رجل" تقع على كل واحد من أمة "رجل" ممن يمتلكون صفات مشتركة تجتمع في مدلول "رجل"، ثم أدرك بالوصف "قرينة لفظية" الرجل بعينه.

مثال2: ﴿اهْبِطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُمْ مَا سَأَلْتُمْ﴾ [سورة البقرة، الآية 61].

يقول الطبري: « ثم اختلف القَرَأَة في قراءة قوله "مصرا" فقرأه عامة القَرَأَة "مصرا" بتنوين "المصر" وإجرائه. وقرأه بعضهم بترك التنوين وحذف الألف منه، فأما الذين نونوه وأجروه، فإنهم عنوا به مصرا من الأمصار، لا مصرا بعينه، وأما الذي لم ينون مصر فإنه لا شك أنه عني "مصر" التي تعرف بهذا الاسم بعينها دون سائر البلدان غيرها »[2]، فالمصر في الأول مبهم غير معين، إذ يقع على كل واحد من الأمصار، لا كما في الثاني حين يقع على مصر ذاتها التي هي موطن فرعون البلاد المعروفة بعينها.

- **إبهام في الوضع لا في الاستعمال** وهو المسمى عند الحاج صالح بالدلائل المبهمة.

---

(1)- عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص[81- وما بعدها] ، ومنطق العرب في علوم اللسان، ص[115-117].

(2)- الطبري(محمد بن جرير)، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق محمود محمد شاكر، دار التربية والتراث، مكة المكرمة (السعودية)، ج2/ص[132-133].

مثال1: أسماء الإشارة

المتكلم: هذا زيد

المخاطب: أيهم؟

المتكلم يشير بيده: هذا الذي يجري

المخاطب: رأيته

ف "هذا" في الوضع لا يقع على مسمى بعينه، فهو يخص كل مفرد مذكر قريب، لكن في الخطاب يقع على واحد بعينه وإلا لم يحصل التخاطب، فالإشارة باليد أو إضافته إلى معرفة "الذي يجري" هو الذي يرفع إبهامه.

- **إبهام مطلق** وهو: مثل وغير وكذا وهو مبهم إبهاما مطلقا مثله مثل حروف المعاني إذ لا تدل على معنى إلا معاني الغيرية والمماثلة، فهي مثل حروف المعاني غير أنها تقع في موضع الأسماء

مثال1:

متكلم: علي مثل محمد

مخاطب: في الشجاعة؟ أم في كثرة المال؟ أم في العلم؟ .....

مثال2:

متكلم: أردت غير محمد

مخاطب: غير محمد قد يكون عليا أو زيدا أو .....

فالإبهام مطلقٌ هنا وذلك أنّ ما يأتي في المماثلة بين علي ومحمد غير منحصر في المثال الأول، وما يأتي غير محمد في المثال الثاني أيضا غير منحصر يقول ابن يعيش: «وقد جاءت أسماء أضيفت إلى المعارف، ولم تتعرف بذلك للإبهام الذي فيها، وأنها لا تختص واحدا بعينه، وذلك "غير"، و"مثل"، و"شبه". فهذه نكرات، وإن كن مضافات إلى معرفة. وإنما نكرهن معانيهن، وذلك لأن هذه الأسماء، لما لم تنحصر مغايرتها ومماثلتها؛ لم تتعرف »[1].

([1])- ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، 138/2.

وعليه فالحاج صالح يجعل كل الأسماء في الوضع مبهمة والجدول الآتي يبين أنواعها.

العنصر اللغوي			الإبهام	مثال	علة الإبهام
الاسم	لازم لمعناه	عام	مبهم في جنسه	مررت برجل	إنما زعمت أنك إنما مررت بواحد ممن يقع عليه هذا الاسم، لا تريد رجلا بعينه يعرفه المخاطب
		خاص "العلم"	مبهم قبل وضعه وتعينه	جاء زيد	وإنما **صار معرفة** لأنه اسمٌ وقع عليه يُعرف به بعينه دون سائر أمته
	غير لازم لمعناه		مبهم في الخطاب	هذان زيدان منطلقان وهذان عمران منطلقان	لم يكن هذا الكلام إلا نكرة، من قبل أنك جعلته من أمة كل رجل منها زيد وعمرو، وليس واحد منها أولى به من الآخر
		مكنى تام	مبهم في وضعه معين في الخطاب	له كذا وكذا درهما	مبهمُ في الأشياء بمنزلة **كم**، وهو كنايةٌ **للعدد**، بمنزلة **فلان** إذا كنيتَ به في الأسماء

وإنما **صار الإضمار** معرفة لأنك إنما تضمر اسما بعد ما تعلم أن من يحدث قد عرف من تعنى وما تعنى، وأنك تريد شيئا يعلمه	أنا، هو ، نـا		ضمير	ناقص		
الظروف المبهمة غير المتمكنة وذلك لأنهَّا لا تضاف ولا تصرَّف تصرَّف غيرها، ولا تكون نكرة	أين، ومتى، وكيف، وحيث		تام		غير مكنى	
إنما صارت معرفة لأنها صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمته	هذا ونظائرها		أسماء الإشارة	ناقص		
رأيتُ صلَةٌ للّذَينِ وبه يتُّم اسماً (حاجة الموصول إلى صلة للتعين)	أَأَخَواك **اللّذانِ** رأيتُ		الأسماء الموصولة			
فكذلك مثلُه هو مبهَم يقع على أنواع: على الشجاعة، والفروسة، والعبيد. فإذا قال عبدا فقد بين من أي أنواع المِثلُ	مثله لي	مبهم إبهاما مطلقا				

الجدول(10): إبهام الأسماء عند الحاج صالح

المصدر: كتاب سيبويه، منطق العرب في علوم اللسان، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال.

ب- إبهام الأفعال:

المبهمات عند الحاج صالح نقلا عن النحويين لا تشمل الأسماء فقط بل ترتبط بالأفعال أيضا، فالفعل مبهم في الوضع لا تعيين فيه، وإبهامه من جوانب هي:

- **مبهم في ذاته:** كونه حدث واجب أو غير واجب، لدلالته على الأحداث في الوضع، فـ "ضرب" يدل على "الضرب"، و "أكل" يدل على "الأكل" و"طاف" يدل على "الطواف" في الوضع، سواء وقع الفعل أم لم يقع، انقطع أم لم ينقطع كما يقول سيبويه، ولذلك كان تعريف الفعل على المعنى عند الحاج صالح « حدث تدل أمثلة الفعل على حدوثه وعدم حدوثه في أحد الأزمنة الثلاثة »[1].

- **مبهم في الكم والكيف:** كون الفعل لا يدل على كمية الحدث، ف "ضرب" يدل على ضربة واحدة أو ضربتين أو أكثر، كما يدل "أكل" على الأكلة والأكلتين، ويدل "طاف" على الشوط الواحد من الطواف والشوطين. ولا يدل الفعل أيضا على كيفية الحدث، ف "ضرب" يدل على الضرب المبرح والضرب الخفيف، كما يدل "أكل" على الأكل السريع والبطيء، ويطل "طاف" على الطواف بالهرولة والطواف مشيا، فـ« جنس الفعل يتعين كماَ وكيفاَ كما فسره ابن جني »[2].

- **مبهم في الفاعل والمفعول:** الفعل في الوضع لا يدل على فاعله ومفعوله إلا إذا وقع في الخطاب، فـ "ضرب" موضوع لكل فاعل ولكل مفعول وكذلك "أكل" و "طاف"، فضرب يقع على زيد فاعلا وعلى خالد، والرجل، والبهيمة وكذلك "أكل" و"طاف" وكذلك بالنسبة للمفاعيل. فنقول ضرب ثم نختار الضارب زيد والمضروب خالد، فضرب لم يختص بـ "زيد" ضارب و"خالد" مضروب في الوضع إنما إمكانية الاختيار للمتكلم هي التي تجعل "ضرب" يقترن بـ "زيد" و "خالد" في الخطاب. يقول السهيلي: « فإن قيل: فإنّ الفعل لا يدل على الفاعل معيناً، ولا على المفعول معيناً، وإنما يدل عليهما مطلقا... قلنا: الأمر كما ذكرت، ولكن لا فائدة عند المخاطب في الضارب المطلق، ولا في المفعول

([1])- عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص 116.

([2])- عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص96.

المطلق »[1]، فالفعل مبهم في الوضع، معين في الخطاب لوجوب وقوعه على فاعل بعينه ومفعول بعينه.

– **مبهم في الزمان:** ويستمد إبهامه هذا من صيغته، إذ «دلالة الصيغة في حدّ ذاتها مبهمة من حيث الزمان»[2] كما يقول الحاج صالح، فالفعل كما يرى الحاج صالح لا يدل على الزمن كما فهمه جميع النحاة بعد سيبويه، بل هو مبهم في الزمن من جوانب عديدة:

- صيغة الفعل تدل على الانقطاع والاتصال بغض النظر عن زمنه فيكون الفعل متصلا ومنقطعا.
- ما يُزاد على الأصل هو الذي يعطي للفعل زمنه، سواء كان ماضيا أو حاضرا أو مستقبلا، بل إنّ الزوائد التي تضاف على صيغة الفعل قد تحول زمنه نحو:

ضرب زيد عمرا (زمن ماضي) ⟸ يضرب زيد عمرا (زمن مضارع)

يضرب زيد عمرا (زمن مضارع) ⟸ سيضرب زيد عمرا (زمن مستقبل)

ضرب زيد عمرا (زمن ماضي) ⟸ إن ضرب زيد عمرا...(زمن مستقبل)

يضرب زيد عمرا (زمن مضارع) ⟸ لم يضرب زيد عمرا (زمن ماضي)

وهذا التحديد للانقطاع والزمن الذي يخرج تعريف الفعل من المألوف كلفظ دال على حدث مقترن بزمن إلى مفهوم اختص به سيبويه، وأثبتته الدراسات اللسانيات الحديثة التي رأت بعضها أنّ الفعل بصيغته لا يعبّر بصورة مطلقة عن الزمن إنما الزمن أثر من آثار صيغته وليس معنى لصيغته[3].

([1])– السهيلي (أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد)، نتائج الفكر في النَّحو، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت (لبنان)، ط: 01، (1992م)، ص297.

([2])– عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص98

([3])– مالك يوسف المطلبي، اللغة والزمن، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة (مصر)، (1986م)، ص [58–63]

ج. إبهام حروف المعنى: وإبهامها إبهام مطلق إذ لا تتعين سواء في الوضع أو في الخطاب، فهي ليست باسم ولا فعل بل هي حروف معانٍ، معانيها نحوية كما يقول الحاج صالح، فالمدلول في حرف المعنى « يختلف عن المدلول الذي يختص به الاسم والفعل (وهما المسمّى والحدث)، فهذا الحرف يدل على المعرفة أو النكرة أو الاستفهام أو النفي أو الاستقبال أو التوكيد وغير ذلك »[1]، فهذه معان نحوية لا تشير إلى مسميات أو أحداث سواء كان ذلك في الوضع أو في الخطاب ومن هنا كانت مبهمة إبهاما مطلقا لا يرفع.

ملاحظات حول الإبهام

– الإبهام لا يعني الغموض إنما عدم التعيين، فهو المقابل للاختصاص، فمثلا "رجل" واضح معناه من حيث الوضع كونه ليس بأنثى، إنّما الإبهام في تعين هذا "رجل" من بين فئة " رجال" ومعرفته لدى المتكلم والمخاطب في الاستعمال، فالإبهام صفة لازمة لأوضاع اللغة كما يقول عبد الرحمن الحاج صالح.

– يشمل الإبهام كل أوضاع اللغة وبهذا قال النحاة، فالإبهام يكون في الاسم والفعل وحرف المعنى كما ذكر الحاج صالح ، وهو ما غاب عن بعضهم واعتبروا أن النحاة قصروا الإبهام على ما يسمى بالأسماء المبهمة، يقول إبراهيم بركات: « يلحظ أن النحاة قد قصروا الإبهام – عنوانا نحويا– على اسم الإشارة، إما تحت الأسماء المبهمة، أو المبهمات، أو تحت اسم الإشارة أو ما يفيد ذلك، ثم يذكر أنها مبهمة وهذا هو الغالب »[2]، وقد أجاد الباحث في تتبع المبهمات عند النحاة، غير أنّ الحاج صالح يرى أنّ الإبهام يمس كل أوضاع اللغة دون استثناء، وان اختلف نوع الإبهام بين إبهام بعدم التمييز كالعدد وإبهام إنكاري كالضمير من جهة، واتفاقهم في الغرض العام للإبهام وهو العموم في الاستعمال وعدم الاختصاص في الوضع من جهة.

هذا الإبهام الذي يخصّ كل أوضاع اللغة يكاد يكون غائبا في اللسانيات الغربية حسب الحاج صالح، فالإشاريات والتي هي تداولية من الدرجة الأولى عندهم تُعرَف في

(1)– عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص 71.

(2)– إبراهيم إبراهيم بركات، الإبهام والمبهمات في النحو العربي، شبكة الألوكة، ط: 02، (1987م)، ص18.

الخطاب فقط وتتعلق بالخطاب فقط، وبالتالي فقد اعتبر الحاج صالح هذا التوسع في الإبهام فرقا حاسما بين النظرية النحوية العربية واللسانيات الغربية. فيقول: « ولابد من الإشارة هنا إلى وجود فرق كبير أيضا يفترق به العلماء العرب عن أهل البراكماتيك، وهو عدم انتباه هؤلاء أو عدم تأكيدهم على اتصاف اللغة كوضع بصفة جوهرية وهي الإبهام وعدم التعيين، بل قد عمّم العرب هذا الإبهام للغة كلها لا للدلائل المبهمة وحدها »[1].

– الإبهام هو ما يحتاج إلى قرينة سواء كانت لفظية كـ "ال" التعريف التي تنقل النكرة إلى المعرفة، أو سياقية تُحيل إلى المُعيَّن كأسماء الإشارة والضمائر، وهي التي تجعل الدلائل معرفة في الخطاب وبهذا تكون النكرة جزءً من المبهم فقط، يقول عبد الرحمن الحاج صالح: « والاسم النكرة يصير معرفة بعلامة ثم يعود إلى النكرة بحذفها، أما المبهم فمنه ما يمكنه ذلك فيطابق النكرة، ومنه ما لا يكون إلا **معرفة في الخطاب**، ولا يتم ذلك إلا **بقرينة** »[2].

وعليه؛ فالذي نراه أن كل عناصر اللغة مبهمة، مفردة كانت أو تركيبا، ما لم توجد قرينة تخرجها من الإبهام إلى التعيين، فلو أنّ متكلما قال: حضر زيدٌ، والمخاطب في ذهنه لا يعرف أحدا بهذا الاسم أو يعرف أكثر من واحد، فقد وقع الإبهام ووجب رفعه بقرينة سواء لفظية كصفة "الطويل" فيقول المتكلم " حضر زيد الطويل"، أو "زيد الذي كان من أمره كذا وكذا"، تُرجِع هذه القرينة للمتكلم ذاكرته إلى هذا الوصف، أو بقرينة سياقية كالإشارة إليه باليد إن كان حاضرا عند التخاطب، أو بقرينة لفظية تحيل إلى السياق كقوله "أقصد هذا" فيصير زيد معرفة عند المخاطَب بعد أن عرفه بعينه.

ولو أنّ متكلما آخر قال "حضر هذا" والمخاطَب غير منتبه للمتكلم فإنّ "هذا" مبهم عند المخاطَب ما لم يدل عليه دليل آخر، كقول المتكلم "أنظر هنا" وهو يشير بيده فيصير "هذا" معينا عنده. فالثابت في الأمر أنّ التعيين هو " الوقوع على واحد بعينه " والخروج من دائرة " الوقوع على كل شي " وبهذا يصِحُّ ما ذهب إليه الحاج صالح في

(1)– عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص 231.
(2)– المرجع نفسه، ص 79.

كون اللغة في الوضع كلها مبهمة، أما في التخاطب فهي معينة إذا دلت عليها قرينة من القرائن المصاحبة للخطاب وهي دلالة الحال وتقدم الذكر وعلم المخاطب كما بينّا سابقا.

– لقد عدّ الحاج صالح مسألة الزمن مسألة دقيقة جدا، نظرا لوقوع كل النحاة بعد سيبويه في سوء فهم ما أراده سيبويه، وتبنيهم مفهوما مستمدا من المنطق الأرسطي يجعل الفعل " ما دل على حدث مقترن بزمن" كقسيم للاسم الذي هو " ما دل على معنى غير مقترن بزمن"، فالزمن عند الحاج صالح يُحدَّد حين وقوع الفعل بالنظر إلى زمن المتكلم وبهذا يقول سيبويه عن الفعل « فإذا حدّثت عنِ فعلٍ فى حينِ وقوعِه »[1]، فالزمن هو زمن اعتباري بالنسبة لزمن المتكلم وهذا أثبتته اللسانيات الحديثة فالزمن مثلا عند فان دايك يحدد « بالنظر إلى آنية السياق الاتصالي »[2]، فقبل تحديد زمن الملفوظ يجب أن يُحَدَّد الزمن الذي قيل فيه وبالتالي زمن المتكلم. فمفهوم الفعل يقترب اقترابا كبيرا من مفهومه عند غيوم فيما سمي عنده بنظرية الزمن عندما يجعل الفعل « يظهر كحدث وقع أو سيقع »[3]، وهي عبارة سيبويه، ويقترب من مفهوم الزمن عند بينيفيست الذي جعل الزمن وظيفة خطابية تتحدد قبل وبعد لحظة الخطاب، وهي نفس رؤية "بول كوشي" في كون العلاقة بلحظة الكلام هي الإشارية[4].

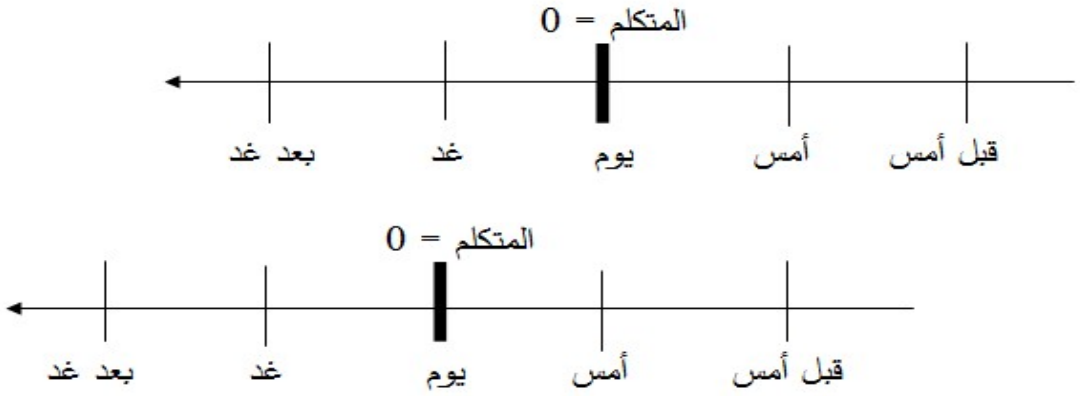
فالزمن عند الحاج صالح إذن "مرجع الخطاب الزمني" عبارة عن معلم إحداثياته مجموعة من النقاط تأتي قبل لحظة الكلام (المتكلم =0) وبعده، وعند تحريك المعلم يتغير الزمن تبعا لتغير لحظة المتكلم على النحو التالي:

([1])– سيبويه، الكتاب، 164/1.

([2])– فان دايك، علم النص– مدخل متداخل التخصصات، ص 136

([3])– ماري آن بافو وجورج إليا سرفاتي، النظريات اللسانية الكبرى– من النحو المقارن إلى الذرائعية، ترجمة محمد الراضي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت(لبنان)، ط: 01، (2012م)، ص174.

([4])– فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ص 47



الشكل(30): مرجع الخطاب الزمني في النظرية الخليلية الحديثة

الدلائل المبهمة/التحليل الخليلي ⟺ الإشاريات/اللسانيات الغربية

الإبهام/التحليل الخليلي> الإبهام/اللسانيات الغربية

2.2. المعنى الحرفي والمعنى التواصلي

يقول شمس الدين الكرماني: « العقل يحكم بأنّ حق الكلام أن يكون مفيداً بقدر الحاجة، مُفرَغاً في قالب المراد لا أزيد وإلّا كان هذراً, ولا أنقص وإلّا كان حصراً »[1]، مقولة تجسد بعضا مما كتبه بول غرايس (*Paul* Grice) في المعنى الحرفي والمعنى التواصلي، فصاحب نظرية الاستلزام الحواري بنى نظريته على أساس مبدأ التعاون، الذي قدّم له في مقالة بعنوان "Logic and Conversation" يضم القواعد الأربعة لهذا المبدأ هي[2]:

قاعدة الكم (Quantity) : ألّا تكون مساهمتك أقل أو أكثر مما هو مطلوب

قاعدة الكيف (Quality) : أن تكون مساهمتك صادقة غير كاذبة

(1)–شمس الدين الكرماني (محمد بن يوسف بن علي بن سعيد) ، تحقيق الفوائد الغياثيّة، تحقيق علي بن دخيل الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنوّرة، ط: 01، ج1/ص264.

(2)–H.P.Grice : Logic and Conversation, Syntax and Semantics, university of california, Berkeley, 1975, p47

قاعدة العلاقة (Relation) : أن تكون مساهمتك ذات صلة

قاعدة الطريقة (Manner) : أن تكون مساهمتك واضحة

وأيّ خرق لقاعدة من هذه القواعد يتحول المعنى من معنى حرفي إلى معنى ضمني يستوجب الاستعانة بالسياق لفهمه ويسمى بالمعنى التواصلي.

مثال: يطلب شخص "أ" من أشخاص "ب" "ج" "د" "هـ" "و" المساعدة في حمل بعض اللوازم من بيته القديم إلى الجديد.

أ = من يمكنه مساعدتي الآن في نقل بعض اللوازم من بيتي القديم إلى الجديد ؟

ب = أنا

ج = لا يمكنني مساعدتك أنا مريض كما تعلم

د = حتى أنا مريض مثل "ج"

هـ = اليوم يوم الجمعة

و = ربما يمكنني ذلك

فيلاحظ من خلال حوار "أ" مع مجموعة أصدقائه أنّ الإجابات كانت متباينة

ف "ب" التزم بقواعد مبدأ التعاون من حيث الكم والكيف والعلاقة والوضوح.

أمّا "ج" فقام بخرق قاعدة الكم من خلال زيادة عبارة "أنا مريض كما تعلم" كحشو لمعلومة لم يطلبها منه "أ"

أمّا "د" فخرق قاعدة الكيف لعدم إمكانية إثبات مرضه وبالتالي المعنى الضمني المفهوم من طرف "أ" هو محاولة "د" التهرب من المساعدة

أمّا "هـ" فقد خرق قاعدة الملاءمة، إذ أنّ عبارة "اليوم يوم جمعة" غير مناسبة لسؤال "أ" مما يضطر الأخير للبحث عن المعنى الضمني والاستدلال عليه بالمشترك بينه وبين "هـ" وهو أن يوم الجمعة يوم رياضة ل "هـ" وبالتالي لا يمكنه المساعدة.

أمّا "و" فبقوله "ربما" يخرق قاعدة الوضوح لغموض الإجابة عنده.

من خلال تحليل هذا الحوار نجد أن المعنى عند غرايس يذهب بين مفهومين أحدهما يسمى الاقتضاء والآخر التضمين، أما الاقتضاء في المثال فهو أن يُفهم من سؤال "أ" :"من يمكنه مساعدتي الآن في نقل بعض اللوازم من بيتي القديم إلى الجديد ؟"

- أنّ "أ" يمتلك منزلا جديدا على الأقل
- أن "أ" قد يملك منزلا قديما زيادة على منزله الجديد
- أن "أ" يريد نقل بعض اللوازم من منزله القديم إلى منزله الجديد
- أن "أ" بحاجة للمساعدة

وغيرها من المعاني التي يقتضيها النطق الحرفي للعبارة، فهي معان لا يدل عليها اللفظ إنّما لزومها لزوما عقليا، أي استدل عليها بالعقل.

وأمّا التضمين فهو المعنى المتضمن في عبارات "ب" و "ج" و "د" و"هـ" و "و" أي الرد على طلب المساعدة إيجابا أو سلبا، ودل على ذلك لا العقل وحده كما في الاقتضاء إنّما السياق.

وتعدّ هذه المفاهيم ركائز أساسية في المباحث الدلالية في التراث العلمي العربي بمختلف اتجاهاته، بداية من سيبويه النحوي إلى الجرجاني البلاغي إلى السكاكي الذي وضع أسسا متينة لنظرية المعنى وبرع في حصر أصوله وشق فروعه وبحث إشكالية اللفظ والمعنى كما بينه الحاج صالح، غير أنّ ما لاحظناه في بحثنا في مدونة الحاج صالح أمرين مهمين:

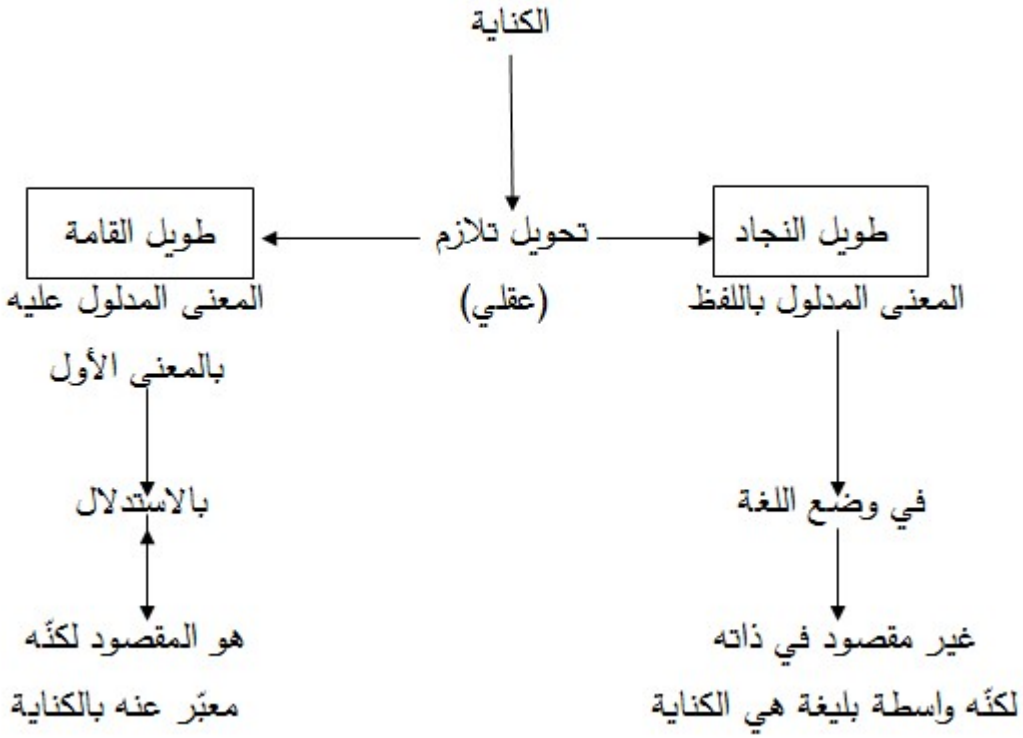
أولهما: رغم تعريج الحاج صالح على رؤية النحويين والبلاغيين وعلماء الكلام في الدلالة إلا أنه ما فتئ يظهر انبهاره بما قدمه الأصوليون في هذا المجال خاصة القاضي عبد الجبار.

ثانيهما: يجزم الحاج صالح أنّ آراء الغربيين في المعنى تقترب اقترابا كبيرا إلى ما جادت به عقول علماء العربية، وهذا بجعله المعنى عند الغربيين يتراوح بين أمرين اقتضاء وتضمين.

أ- الاقتضاء: وهو الذي مثلنا له سابقا وهو حسب ستراوسن (Strawson) « نقول بأنّ ملفوظا ما يقتضي غيره، إلا إذا كانت حقيقة هذا الأخير شرطا مسبقا لحقيقة الأول »[1].

(1)- فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ص52

ويقابل الحاج صالح هذا المفهوم باللزوم عند الجرجاني في شرحه للمعنى ومعنى المعنى يقول الجرجاني: «"المعنى"، و "معنى المعنى"، تعني بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ والذي تصل إليه بغير واسطة و"بمعنى المعنى"، أن تعقل من اللفظ معنى، ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر»[1]، ويَبنِيه الحاج صالح على مفهوم التحويل، إذ إنّ العلاقة بين المعنى ومعنى المعنى هي علاقة تحويل يفسرها العقل وهي دائرة بين معنيين أحدهما أصل يقتضيه وضع اللغة وآخر فرع يقتضيه العقل، ومن ذلك الكناية التي مثل لها الحاج صالح بهذا المخطط:



الشكل(31): الكناية عند الحاج صالح

ب- التضمين (Presupposition) : وهو التلميح أو التعريض، وهو المعنى غير الموجود في المنطوق الحرفي للكلام كما في الاقتضاء، غير أنّ علاقته ليست علاقة لزوم عقلي، فلا علاقة له « بقيم الحقيقة، ولا بالشكل اللساني، وهو غير منطقي بالمعنى

(1)- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، 263/1.

الدقيق، أو اللساني، إنه خطابي وسياقي »[1]، فالمُحدِّد للمعنى هنا هو السياق سواء كان سياقا خطابيا أو سياقا عرفيا أو سياقا معجميا.

وقد برز الأصوليون من بين العلماء العرب في تتبع المعنى ووضع تقسيماته، وشروط حدوثه ممّا جعل لهم السبق في وضع قواعد للتخاطب، وهذا في سبيلهم لفهم كلام الله عزّ وجلّ، واستنباط الأحكام الشرعية وفق ما تقتضيه هذه المعاني سواء كانت على الحقيقية أو المجاز، فكانت الدلالة عندهم تقترب منها تقسيمات غرايس، حيث يقسّمون الدلالة إلى منطوق ومفهوم. يقول الشوكاني: « الحاصل أن الألفاظ قوالب للمعاني المستفاد منها، فتارة تستفاد منها من جهة النطق تصريحا، وتارة من جهته تلويحا، فالأول: المنطوق، والثاني: المفهوم »[2].

فالمنطوق ما دل عليه اللفظ حال نطقه وهو:

صريح: كقوله عزّ وجل: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ﴾ [سورة الإسراء، الآية 23] فدلالتها تحريم التأفف

غير صريح وهو:

دلالة اقتضاء: كقوله عزّ وجل ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ [سورة يوسف، الآية 82] أي اسأل أهل القرية وهو ما يقتضيه العقل فلزوم هذا المعنى عقلي، ولا يصح المعنى إلا بوضع "أهل" موضعها، فهم المأمور بسؤالهم لا جمادات القرية.

دلالة إماء: ومن ذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾ [سورة الانفطار، الآية 13 – 14]، وذلك لبرهم في الأولى وفجرهم في الثانية

دلالة إشارة: ومن ذلك قوله عزّ وجلّ في موضعين: ﴿وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ ﴾[سورة لقمان، الآية 14] ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ [سورة الأحقاف، الآية 15]، فدل اللفظ على أقل مدة الحمل ستة أشهر كاملة، أي اتسع اللفظ من غير تجريد قصد إليه كما يقول الغزالي.

([1])– فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ص53.

([2])– الشوكاني، إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول، تحقيق أحمد عزو عناية، دار الكتاب العربي، ط:01، (1999م)، ج2/ص763.

أما **المفهوم** الذي هو خلاف المنطوق أي اللفظ الدال على معنى في غير محل النطق فهو عندهم:

دلالة موافقة وهي على قسمين:

فحوى خطاب: وهو ما كان المفهوم أولى بالحكم من المنطوق، ومثل ذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ ﴾ [سورة الإسراء، الآية 23]، والضرب والشتم دل عليهما مفهوم الآية كونه أولى من التأفف.

لحن خطاب: وهو ما وافق المفهوم المنطوق في الحكم بالتساوي، ومثاله قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: (أربع لا تجوز في الضحايا، العوراءُ البَين عَوَرُها،...) ومن هذا كانت العمياء مثلها في المعنى لمساواتها في الحكم مع العوراء.

دلالة مخالفة: فإذا كان لحن الخطاب وفحوى الخطاب ما وافق المفهوم المنطوق في الحكم فالمخالفة ما جاء معاكسا للمنطوق مخالفا له، ويسمى بدليل الخطاب ونحو ذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿وَكَانَ يَوْمًا عَلَى الْكَافِرِينَ عَسِيرًا﴾ [سورة الفرقان، الآية 26]، فهو يسير على المؤمنين دلّ على ذلك مفهوم المخالفة[1].

أما النحويون فلهم نظرة أخرى للمعنى من خلال ما سموه بالحمل على اللفظ والحمل على المعنى، والتفريق بين ما يفسر باللفظ وحده وما يفسر بالمعنى وحده في تعليلهم لكثير من ظواهر اللغة العربية، حتى أنّ ابن جني بنى لهذا فصلا كاملا في باب "شجاعة العربية" سماه باب " الحمل على المعنى"، وذلك أنّ العرب في كلامها تحمل المقصود

(1)- ذُكِرت هذه المصطلحات ومدلولاتها بإسهاب في كتب الأصوليين وفصلوها وبيّنوا معانيها وأمثلتها والآراء المتفق والمختلف فيها، وللاستزادة ينظر: أبو حامد الغزالي: المستصفى في علم الأصول، تحقيق محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، ط: 01 بيروت (لبنان)، (1993م)، " فصل الفن الثاني فيما يقتبس من الألفاظ من حيث فحواها وإشارتها"، و السبكي، رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، تحقيق محمد علي معوض وعادل أحمد عبد الموجود، عالم الكتب، بيروت(لبنان)، ط: 01، (1999م)، "مبحث المنطوق والمفهوم"، والآمدي (سيف الدين أبو الحسن علي بن أبي علي)، الإحكام في أصول الأحكام، تعليق عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، ط: 02، (1402هـ) "قسم في دلالة غير المنظوم"، والمازري (محمد بن علي بن عمر)، إيضاح المحصول من برهان الأصول، تحقيق عمار الطالبي، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط: 01، (2001م)، "فصل في مفهوم الخطاب"، وغيرها من المصادر التي تزخر بالدلالة عند الأصوليين.

على اللفظ، غير أنه قد يُحمَل على المعنى بل هو كثيرٌ في كلامهم. يقول ابن الأنباري: « والحمل على المعنى أكثر في كلامهم من أن يُحْصَى »[1]، وفي القرآن الكريم كثير من تلك الأمثلة[2].

مثال1: قول عزّ وجل: ﴿فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي﴾ [سورة الأنعام، الآية 77] فجاء "هذا" مذكرا رغم تأنيث الشمس لحمله على معنى "الشيء الذي أراه" لا على لفظ " الشمس".

مثال2: جاءته كتابي فاحتقرها! بجعله الكتاب مساويا للصحيفة في المعنى وحمله المعنى عليها، فـ "تاء" جاءت و "هاء" احتقرها تدل على الصحيفة فأنثت الأفعال رغم كون اللفظ يدل على المذكر[3].

مثال3: ﴿بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [سورة البقرة، الآية 112] فـ "هم" و "واو" الجماعة في يحزنون يحمل على معنى الإفراد الموجود في "من"، فهي جمع في اللفظ مفرد في المعنى.

والأمثلة في هذا الباب كثيرة وصناعة النحويين فيه جلية تمتلئ بها كتبهم. يقول الحاج صالح: « تعوَّد النحاة أن يفرقوا بين ما سموه بالحمل على اللفظ في مقابل الحمل على المعنى، ويريدون بذلك ما يفهم من دلالة اللفظ على معناه هو وحده، وما يفهم من هذا المعنى أي معنى اللفظ وهو استدلال عقلي »[4].

فالذي نلاحظه هو: رغم اختلاف أغراض العلماء وتصنيفاتهم في المعنى بين من يبحث في كيفية نجاح التواصل كما عند غرايس، أو استنباط الحكم كما عند الأصوليين، أو تفسير الكثير من ظواهر اللغة عند النحويين، أو مراتب النظم بين المعنى ومعنى المعنى عند البلاغيين، فقد اتفقوا على كون المعنى في أصله ما دل عليه اللفظ وحده، ودخول عوامل أخرى سياقية تنقله من أصله إلى معنى وجب الاستدلال عليه بقرائن عقلية

(1)–أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ج2/ص777

(2)– ابن جني، الخصائص، فصل الحمل على المعنى/ باب شجاعة العربية.

(3)– ابن جني، الخصائص، 418/2.

(4)– عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص144.

أو سياقية، فالدلالة دلالتان، إحداهما ما دل عليها اللفظ بالوضع وهو المعنى الحرفي والثانية ما دلّ عليها لزوم عقلي أو قرينة سياقية، فتكون المحصلة معنى وضعيا ومعنى عقليا ومعنى سياقيا بالإضافة إلى المعنى الإسنادي كما تحدثنا سابقا في مستويات التحليل الخليلي على المعنى.

الحمل على اللفظ ⟸الحمل على المعنى
≈
دلالة المنطوق ⟸دلالة المفهوم
≈
المعنى الحرفي ⟸المعنى التواصلي

بقي أنّ ننبه إلى نقطة مهمة أشار إليها الحاج صالح تتعلق بنظرة علماء العربية إلى المعنى، وهي نظرة دقيقة تنمّ عن سعة فهمهم للغة العرب وأغراضهم فيها، هذه النظرة لها علاقة بما يعرف بنظرية المعلومات أو نظرية الإفادة الحديثة لكلود شانون كما سماها الحاج صالح، وهي نظرية رياضية تم وضعها من طرف العالم الرياضي كلود شانون عام 1940، تعنى أساسا بتكميم المعلومات الواردة في رسالة ما، وترميزها ونقلها عبر قناة، وهي نظرية لها علاقة وطيدة بالرياضيات، الحاسوب، البيولوجيا، الذكاء الاصطناعي، وكذا اللسانيات، وغيرها من الميادين. والأخيرة استمدت منها العون في تحليل النصوص، وبناء نماذج لغوية "نحوية وصرفية"، وكذا الترجمة، والتعرف على النصوص، وغيرها مما هو متعلق باللسانيات التطبيقية، وقد نبّه الحاج صالح للدور الحاسم الذي ستلعبه النظرية في المستقبل خاصة فيما تعلق بنمذجة المعنى، لما لها من إمكانية جبارة في التواصل وتجزئة المعلومات إلى وحدات قابلة للإحصاء والقياس أي التكميم ثم الضغط والإرسال

بعيدا عن التشويش، وهو ما حققته ولا زالت تحققه خاصة في مجال الذكاء الاصطناعي[1].

وكذلك تميزت النظرية النحوية العربية –خاصة عند الخليلين– بإمكانية تكميم المعنى وتجزئته وذلك من خلال التفريق بين المعنى والفائدة. يقول الحاج صالح: « فقد قالوا– أي علماء العربية– بأن لا بدّ لكل كلام غير محال من معنى يدل عليه ، ولكنه لا ينبغي أن يفيد في الأصل ، فقد يكون غير مفيد أي غير حامل لفائدة لخبر يجهله السامع ... ولهذا أهمية عظيمة جدا لأنه الأساس الذي بنيت عليه نظرية الإفادة الحديثة (Théorie de l'information) »[2] ونمثل لذلك كالآتي:

لتكن الجملة "ضرب زيد عليا اليوم"

وليكن "0" هو علامة لما هو معلوم لدى المخاطب، أما "1" فما هو مجهول غائب عن ذهن هذا المخاطب، وعليه سيتغير ترميز الجملة تبعا لتغير حاصل الفائدة تبعا لما يعلمه المخاطب وما يجهله، وذلك مبين في الجدول التالي:

ضرب	زيد	عليا	اليوم
0	0	1	0
0	0	0	1
0	1	0	0
1	0	0	0
0	0	1	1
0	1	1	1
1	1	1	1
0	0	0	0

(1)– للاستزادة حول موضوع تكميم المعلومات ونظرية كلود شانون ينظر محاضرة لعالم الفيزياء والفلك نضال قسوم بعنوان "نظرية المعلومات قفزة عبقرية" https://www.youtube.com/watch?v=fVD5_HuVsww وتحدث فيها عن تكميم المعلومات والكلمات والجمل.

(2)– عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص101.

الجدول(11): تكميم الفائدة في التحليل الخليلي.

حصول فائدة =1

عدم حصول فائدة =0

فأمّا الجملة ذات الشكل "0100" فحصول الفائدة عند المخاطَب كائن في "علي" كونه المضروب أما فعل الضرب وزيد هو الضارب وزمن الضرب فكلها معلومة لدى المخاطَب.

وأمّا الجملة ذات الشكل "1000" فالفائدة حاصلة عند المخاطب في زمن الفعل أي الظرف "اليوم" كون فعل الضرب وكذا الضارب "زيد" والمضروب "علي" معلومة عند المخاطب.

وأمّا الجملة من الشكل "0010" فالمجهول فيها الفاعل الذي قام بضرب علي اليوم أي "زيد" فما زاد من معلومات عند المخاطب هو "زيد".

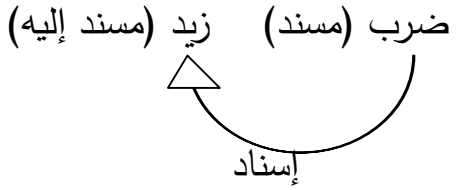
وقد يكون للمخاطب أكثر من فائدة واحدة كما في الجمل السابقة، وذلك من خلال حصوله على فائدتين كان يجهلهما مثل الجملة من الشكل "1100"، فالمخاطب يجهل المضروب وزمن الضرب معا.

وقد يحصل على ثلاث معلومات في خطاب واحد كالجملة من الشكل "1110" التي لم يكن يعلم فيها المخاطب سوى فعل الضرب.

وقد تكون الجملة كلها محط فائدة لدى المخاطب كالجملة من الشكل "1111" والتي يجهل فيها الحادثة تماما.

وقد لا تحمل الجملة أي معلومة للمخاطب فتكون سلبية من الشكل "0000" وتصير لغوا على نحو المثال المشهور "النار محرقة" الذي ذكرناه سابقا في حديثنا عن الوظيفة الإخبارية (الإعلامية) للمرسل.

وعليه فهناك تمييز بين الخبر والفائدة، فالخبر هو حصول الإسناد وهو حاصل في كل الجمل السابقة سواء أفادت المخاطب أم لم تفد، وهو ما تبنته البنوية، مأخوذا من منطق بول رويال التي تنظر إلى الكلام والجملة كحكم لا معنى وفائدة كما يقول الحاج صالح، وذلك من خلال إسناد كلمة لكلمة بواسطة علاقة إسنادية كالآتي:



فالمتكلم والمخاطب لا يبتغيان من التخاطب المعنى الإسنادي فقط، وهو معنى الموجود جبرا في كل الكلام ولا يتحقق الكلام إلا به وهو ما يفسر العبارة المشهورة لسيبويه "ولا يجد المتكلم منه بدا" وقد نسميه المعنى الصفري، إنما يبتغيان حصول فائدة يتحقق بها التخاطب، أي إضافة كمٍّ من المعلومات كان يجهلها المخاطب، غير أن الغاية من التخاطب قد يتعداه المتكلم إلى غرض آخر، غرض ليس إفادة فائدة الخبر، ولا إفادة لازمها، بل إظهار التحسر، وإنشاء التأسف، أو غيره كما يقول الكرماني[1]، وهو ما جسدته نظرية أفعال الكلام.

3.2. أفعال الكلام في مقابل الخبر والإنشاء

أفعال الكلام من أهم المحاور التي تدور في فلك التداولية إن لم تكن أهمها، وهي تداولية من الدرجة الثالثة عند هانسون كما ذكرنا سابقا، وعلى العكس من سابقاتها فقد بنت لذاتها نظرية خاصة تسمى بنظرة أفعال الكلام أو القول، بل **إنّ نظرية أفعال الكلام هي أكثر أبواب التداولية مطابقة لنظرية الخبر والإنشاء عند علماء العربية** وتطابقها واضح جلي قد لا يحتاج إلى برهنة.

تعزى نظرية أفعال الكلام إلى جون لانجشو أوستين "John Langshaw Austin" في محاضرات له دونت بعنوان "How to Do Things with Words" سرد فيها أفكاره حول قوة اللغة وتأثير أفعالها، فانتقلت اللسانيات في نظرتها للغة من كونها أداة تحليل للتجربة البشرية كما هي عند مارتيني إلى آلة لصنع الواقع والتأثير فيه، فضمّن كتابه نقطتين صارتا ركيزتين في نظرية أفعال الكلام هما:

(1)– شمس الدين الكرماني، تحقيق الفوائد الغياثيّة، 264/1.

- **التفريـق بـين الخبـر والإنشـاء**، باعتبـار اللغـة ليسـت واصـفة فقـط كمـا اعتقده الفلاسفة؛ تخضع لمبدأ الصدق والخطأ، بل مُخبِرة من جهة ومُنشِأة للفعل اللغوي من جهة أخرى، وبالتالي فالكلام عنده خبر " Constative" وإنشاء أو إنجاز "Performative"

- **تقسيم الفعل الكلامي إلى ثلاثة أقسام :**

- **LOCUTIONARY ACTS** وترجمـه عبـد القـادر قينينـي بفعـل الكـلام ومسـعود صـحراوي بفعـل القـول، وترجمـه محمـود أحمـد نحلـة بالفعـل اللفظـي، وهو القول في ذاته أي عملية التلفظ بجمل ذات معنى ومرجع تحيل إليه.
- **ILLOCUTIONARY ACTS** وترجمـه عبـد القـادر قينينـي بقـوة فعـل الكـلام، أمـا مسـعود صـحراوي فترجمـه إلـى الفعـل المتضـمن فـي القـول، وترجمـه محمود أحمد نحلة بالفعل الإنجازي، وهو مجموعة من الأعمال غير التلفظيّة التـي لهـا تـأثير وإيقـاع فـي المتلقـي للخطـاب كـالأمر والتحـذير والتعهـد، أي الغرض الذي يتوخى المتكلم حدوثه عند المخاطب ومحيطه.
- **PERLOCUTIONARY ACTS** وترجمـه عبد القادر قينيني بـلازم فعل الكلام، أما مسعود صحراوي فترجمه بالفعل النـاتج عن القول، وترجمـه محمود أحمد نحلة بالفعل التأثيري، وهو مجموع الأعمال المنجزة الحاصلة فعليا داخل التخاطب تحت تأثير قوة فعل الكلام، سواء بالإيجاب أو السلب[1].

([1])- للاطلاع أكثر على نظرية أفعال الكلام عامة، وهذا التقسيم خاصة، ينظر لعدة مراجع أهمها المؤلف الأصلي لصاحب النظرية جون أوستين: "How to Do Things with Words " خاصة المحاضرة الثامنة والتاسعة، وله ترجمة بالفرنسية عام 1991 بعنوان "Quand dire, c'est faire " لجيل لين وفرانسوا ريكاناتي ، وله ترجمة جيدة للعربية لعبد القادر قينيني بعنوان "نظرية أفعال الكلام العامة – كي ننجز الأشياء بالكلام" نشرت بدار افريقيا الشرق سنة 1991، وكذا معجم تحليل الخطاب وهو مرجع سابق، وكذا كتاب علم النص لفان ديك ترجمة سعيد حسن بحيري وهو مرجع سابق، وكذا كتاب التداولية عند العلماء العرب لمسعود صحراوي وهو مرجع سابق، وكذا مقال لمحمود أحمد

وقد مثل أوستين لذلك بالحوار التالي[1]:

(أ) قال لي "أطلق النار عليها"

(ب) : لا يمكنك فعل ذلك

العبارة	فعل الكلام	قوة فعل الكلام	لازم فعل الكلام
أطلِقْ النار عليها	إطلاق النار فعليا على المرأة التي يشير إليها الضمير (ها)= معنى + إحالة	الحثّ أو الأمر بإطلاق النار عليها	– حدوث الاقتناع أو الإرغام لدى المخاطب
لا يمكنك فعل ذلك	عدم إمكانية إطلاق النار من المخاطب الذي يعود عليه الضمير (ك)	الاحتجاج والتوبيخ (النهي)	حدوث الإيقاف أو التنبه، أو الانزعاج من المخاطب

فقد بين أوستين أن اللغة تؤدى من خلال فعل ذاتي وهو فعل الكلام، يملك قوة تسمى قوة فعل الكلام تؤدي هذه القوة إنجازا يسمى لازم فعل الكلام، ثم جاء بعده تلميذه جون سيرل (*John Searle*)، فقوى النظرية وأرسى دعائمها، فاحتفظ بالمفهومين الثاني والثالث وفصّل في الأول حين أضاف ذلك المفهوم الذي يجعل الجمل:

1. Sam smokes habitually (سام يدخن بانتظام)

نحلة، تحت عنوان "نحو نظرية عربية للأفعال الكلامية" نشر في العدد 01 المجلد 01 من مجلة الدراسات اللغوية لمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية سنة 1999.

([1])- See : J.L.Austin : How to Do Things with Words, Oxford University Press, UK, 1966, p101-102

2 . Does Sam smoke habitually? (هل سام يدخن بانتظام؟)

3· Sam, smoke habitually! (سام، دخِّن بانتظام!)

4· Would that Sam smoked habitually. (ليت سام يدخن بانتظام)

ذات إسناد واحد ومرجع واحد[1]، فكلها تشير إلى "سام" كمرجع، ويسند إليه فعل التدخين رغم اختلاف الفعل الإنجازي أو القوة المتضمنة في الفعل سواء في الإخبار في الجملة (1)، أو الاستفهام في الجملة (2) أو الأمر في الجملة (3) أو التمني في الجملة (4)، وهو ما سماه بالفعل القضوي مفصولا عن فعل التلفظ الذي يضم الأصوات والتراكيب. فكانت أفعال الكلام عنده أربعة أقسام[2]:

- فعل التلفظ (الصوتي والتركيبي)
- الفعل القضوي (الإحالي والحملي)
- الفعل الإنجازي (على نحو ما فعل أوستين)
- الفعل التأثيري (على نحو ما فعل أوستين)

إنّ هذا التقديم لنظرية أفعال الكلام كان محل دراسة ونظر علماء العربية والباحثين حديثا، متخذين التراث العربي معيارا للمقارنة، فكانت مدونات بحثهم كبيرة، قرَّبت المفهوم الغربي إلى المفهوم الذي وجد في التراث العربي، حتى بدا لهم وجود تقارب كبير جعل

(1)- J.R.Searle : Speech Acts, Cambridge University Press, UK, 1969, p22

(2)- خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص99.

مسعود صحراوي يقول: «تعتبر "نظرية الخبر والإنشاء" عند العرب من الجانب المعرفي العام مكافئة لمفهوم 'الأفعال الكلامية" عند المعاصرين»[1].

أما الحاج صالح فله نظرة مستمدة من صميم أعمال النحويين؛ الخليل وسيبويه، ويضيف لهم السهيلي الذي كانت تحليلاته النحوية تساوي تحليلاتهم في دقتها وبراعتها كما يرى الحاج صالح[2]، ويسمي –الخبر والإنشاء– صراحة بـ "أفعال المتكلم في كلامه وبكلامه" في باب في كتاب الخطاب والتخاطب عنونه بـ "**الخبر والإنشاء كمعان للكلام وكأفعال للمتكلم في كلامه أو بكلامه**". ولعلّ أهم نقطة جعلت من هذا المفهوم عنده يقترب مما ذكره "أوستين" و"سيرل"، هي تلك اللحظة التي يلتقي فيها الحاج صالح مع رواد الفلسفة التحليلية وبالأخص فلسفة اللغة العادية، في نقد الفلسفة الوضعية (Positivism)، واهتمامهم بوصف اللغة فقط، وجعل كل بحث في اللغة خارج الوصف عقيم كما ذكرناه سابقا –وهو أشهر عند الحاج صالح من أن يُذكر لمن اطلع على قليل من أعماله – فأوستين اعتبره من توهمات الفلاسفة، حيث يقول: « أما الفلاسفة فلطالما توهموا حينما افترضوا أنّ شأن الحكم في القضية إمّا أن "يصف" حالة شيء ما، وإما أن "يثبت واقعة عينية" مما يعني أنّ حكم القضية إمّا أن يكون صادقا أو كاذبا »[3] .

فللخبر والإنشاء تفصيل خاص عند الحاج صالح ولتحديد ذلك نعود إلى قوله: «"لخبر والإنشاء كمعان للكلام وكأفعال للمتكلم في كلامه أو بكلامه»

(1)– مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص50.

(2)– عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص 192

(3)– جون أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة – كي ننجز الأشياء بالكلام، ترجمة عبد القادر قينيني، دار إفريقيا الشرق، الدار البيضاء (المغرب)، (1991م)، ص 13

أ- الخبر والإنشاء كمعان للكلام: فالكلام عنده خبر ومقابله غير الخبر الذي هو الإنشاء، فهي معان للكلام كما يقول الحاج صالح، لكن أي معنى يقصد الحاج صالح؟

يبني الحاج صالح هذه المعاني من تتبع ألفاظ "واجب" و"غير واجب" في كتاب سيبويه، وبالمقايسة الدلالية نجد هذه العبارات تدور كثيرا في كتاب سيبويه حسب الجدول التالي:

العبارة	ج/ص	المعنى	القسم
ومن مواضعها الفعل الذي **لم يجب**، الذي دخلته **لام القسم**	509/3	القسم	غير واجب
وإنما فعلوا ذلك **بالاستفهام** لأنّه **كالأمر** في أنه **غير واجب**، وأنه يريد " به " من المخاطب أمرا **لم يستقر عند السائل**	99/1	الاستفهام/ الأمر	غير واجب
وهي غيرُ واجبةٍ كالجزاء	99/1	الجزاء	غير واجب
جئت إذ عبد الله قائم، و " جئت " إذ عبدُ الله يقوم... إذْ " إنما يقع في **الكلام الواجب**	107/1	مبتدأ ومبني عليه (خبر)	واجب
حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام وحروف الأمر والنهي وهي حروف النفي، لأنهن **غير واجبات**	145/1	الاستفهام/الأمر/ النهي/ ما/لا	غير واجبة
وقد يكون خبرا ما لا يكون صفة...ومنه أيضا: مررت برجل صالح بل طالح، وما مررت برجل كريم بل لئيم... فيتدارك كلامه؛ لأنه ابتدأ	434/1	الخبر (إيجاب وسلبي=	واجب

بواجب			
ولـم تكـن ليـت **واجبـة** ولا لعـل ولا كـأن، فقـبح عندهم أن يدخلوا **الواجب** في موضع التمني	146/2	التمني	غيـــــــر واجب
لأن أول الكلام خبر وهو **واجب**	38/3	الخبر	واجب
لا أنـه فـي الجزاء صـار أقوى قليلا؛ لأنـه **لـيس بواجب** أنه يفعل		الجزاء	غيـــــــر واجب

الجدول(12): الواجب وغير الواجب عند سيبويه

فالخبر والإنشاء عند الحاج صالح مداره حول أربعة أمور هي الواجب وغير الواجب والإيجاب والسلب، وكلها متعلقة بما استقر في علم المتكلم حال حديثه كما يقول الحاج صالح: « الواجب هو ما حصل علم للمتكلم أنه قد وقع أو لم يقع، وغير الواجب عكس ذلك »[1]، أي الذي لم يحصل للمتكلم علم به فهو مجهول عنده، فعبارة الحاج صالح في تعريفه للفعل « حدثٌ حدثَ أو هو بصدد الحدوث الآن أو سيحدث مستقبلا، إيجابا أو سلبا واجبا أو غير واجب »[2]، عبارة دقيقة جدا في تحديد أقسام معاني الكلام وفق هذا الجدول:

الحدث	واجب		غير واجب	
	إيجابي	سلبي	إيجابي	سلبي
حدث	أكل الولد خبزا	ما أكل الولد خبزا	أ أكل الولد خبزا؟	لم يأكل الولد خبزا؟
بصدد الحدوث	يأكل الولد خبزا الآن	لن يأكل الولد خبزا الآن	ليته يأكل خبزا الآن	ليته لا يأكل الخبز الآن

(1)- عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، 166.

(2)- عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص65.

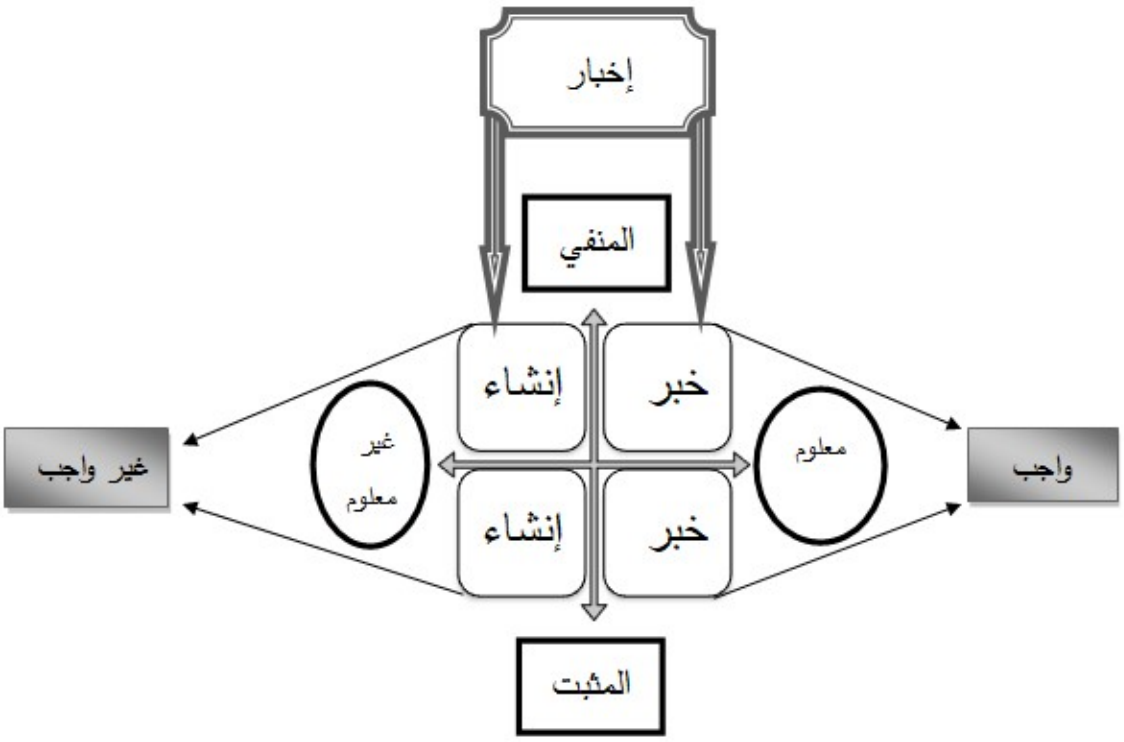
يحدث مستقبلا	يأكل الولد خبزا غدا	لن يأكل الولد خبزا غدا	كل خبزا	لا تأكل خبزا

الجدول(13): معاني الكلام عند الحاج صالح

وعليه فمعاني الكلام تتوزع بين واجب وغير واجب تبعا لما استقر في علم المتكلم، وهي نظرة مستمدة من الخطاب ذاته لا من أحكام تتعلق بالصحة والخطأ، فإذا استقر المثبت في علم المتكلم فهو واجب نحو: "قام زيد"، وإذا لم يستقر المثبت في علم المتكلم نحو: "هل قام زيد؟" فهو غير واجب. أما إذا استقر المنفي في علم المتكلم فهو واجب وإن كان منفيا نحو: "ما قام زيد"، وأما إذا لم يستقر المنفي في علم المتكلم نحو "أعتقد أن زيدا لم يقم؟" فهو غير واجب.

فالواجب وهو المقابل للخبر وغير والواجب المقابل للإنشاء، لا يرتبطان بالنفي والإثبات، وإنما بعلم المتكلم بحصول الحدث من عدمه. وعلم المتكلم معيار يأتي عكس ما يراه الكثير من الباحثين في تحديدهم للخبر والإنشاء. يقول الدكتور نعمان بوقرة: « أغلب العلماء متفقون على أن معيار الصدق والكذب أو الاحتكام إلى حجة الواقع هو الفيصل التخيير بين أضرب الكلام الرئيسية (الخبر والإنشاء) »[1] وهذا تمثيل لمعاني الكلام:

(1)– نعمان بوقرة، نحو نظرية لسانية عربية للأفعال الكلامية، مجلة اللغة والأدب، جامعة الجزائر، المجلد 11، العدد01، (2006م)، ص194.



الشكل(32): الخبر والإنشاء عند الحاج صالح

مما سبق نجد أن تقسيم الكلام إل قسمين خبر وغير خبر مطابق لما ذهب إليه أوستين وسيرل، رغم اختلاف معيار التمييز بينهما، هذا التوافق رافقه توافق آخر في جعلهم لكلّ كلام أفعالا تخص المتكلم وهي التي تحدثنا عنها، وهذا الاتفاق حاصل من جهات هي:

– أوستين بعد أن اعتبرا الخبر خالٍ من الفعل الإنجازي عدل في نهاية كتابه عن هذا، واعتبر كلّ الكلام يحمل قوة إنجازية، يقول أوستين: « عند قولي "إن السماء تمطر" لم أكن أراهن أو أحتج أو أحذر، بل كنت أثبتها كحقيقة، وهذا الإثبات يجب أن يعامل كما يعامل الاحتجاج والمراهنة والتحذير »[1]، ويضيف قائلا: « إذا قارنا حال الإثبات بما قلناه بصدد قوة فعل الكلام تبين أن الإثبات فعل، الأساس فيه كسائر قوى أفعال الكلام:

(1)–J.L.Austin : How to Do Things with Words, p133.

حصول طمأنينة النفس وسكونها إلى الفهم »[1] وهو ما يذهب إليه الحاج صالح أيضا من خلال عبارته "وكأفعال للمتكلم بكلامه وفي كلامه"، فاعتبر الحاج صالح أنّ الإخبار فعل عام للمتكلم سواء في الخبر والإنشاء، فكل خطاب هو فعل للمتكلم حتى الإخبار كما يقول[2]

– لقد اعتبر الحاج صالح هذه النقطة مهمة جدا في مسار اللسانيات، إذ إنّ علماء البراكماتيك هم أوّل من نبّه إلى أنّ غرض المتكلم ليس نقل كم من المعلومات للمخاطَبين فقط، وإنما محاولة التأثير عليهم، وهذا التأثير يتم عن طريق الطلب "الإنشاء" ويتم حتى عن طريق الخبر، يقول الحاج صالح: « حقيقة علمية مهمة أثبتها البراكماتيون والخطابيون الغربيون لم يؤكد عليها كل من سبقهم وهي... أن الكلام في التخاطب ليس الغاية منه التعبير عما في النفس وإيصاله إلى المخاطب... بل الهدف الحقيقي هو التأثير بالكلام على الغير وبالتالي التغيير لشيء قليل أو كثير من الواقع»[3].

– لقد ذهب أوسين في كتابه مذهب علماء العربية في خروج الكلام عن مقتضاه، أي تحول معاني الكلام من معناه الوضعي في الاستعمال وهو ما يسمى بالاتساع، وهي من الظواهر التي كانت محل دراسة البلاغيين وبإسهاب كبير، فالخبر والإنشاء معان وضعية للكلام، قد يصير الخبر في الاستعمال إنشاء، وقد يصير الإنشاء خبرا، وهذا داخل في أبواب وضع الخبر موضع الإنشاء ووضع الإنشاء موضع الخبر، ولابن فارس باب غزير في ذلك سماه بباب معاني الكلام، بيّن فيه حال الكلام بين ظاهره وما يدل عليه في الاستعمال من أغراض، ومن ذلك:

(1)– جون أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة – كي ننجز الأشياء بالكلام، ص 160.

(2)– عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص 174

(3)– عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص 245.

تفريع الخبر إلى معان فرعية زائدة عن المعنى الأصلي، الذي هو الإعلام على نحو التعجب في "ما احسنَ زيداً"، والتمنّي في "وِدِدتُكَ عندنا" ، والإنكار في "ما له عليَّ حق"، والنفي: "لا بَأسَ عليك"، والأمر في قوله جلّ ثناؤه: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ [سورة البقرة، الآية 288]، والنهي في قوله: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴾ [سورة الواقعة، الآية 79]، والتعظيم في "سبحان اللهِ". والدُّعاء في "عفا الله عنه"[1].

كما يُفَرَّع الإنشائي كمعنى وضعي إلى معان فرعية على نحو: الاستفهام في قوله عزّ وجلّ: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ [سورة الأعراف، الآية 172]، والمعنى هو التقرير، وقوله ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى ﴾ [سورة طه، الآية 17]، والمعنى هو إعلام موسى–عليه السلام– بحال العصا. وكذا الأمر الذي قد يخرج إلى معنى الخبر كقوله عزّ وجل: ﴿قُلْ أَنْفِقُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَنْ يُتَقَبَّلَ مِنْكُمْ ﴾ [سورة التوبة، الآية 53]، وفيها يقول الآلوسي: « إن كانت للأمر إلا أن المراد به الخبر، وكثيرا ما يستعمل الأمر بمعنى الخبر »[2].

فدراسة انتقال معنى الكلام من الوضع إلى الاستعمال مما عني به علماء العربية عناية شديدة، وقد ذكر الأمر أوستين في كتابه المذكور سابقا رغم عدم تعمقه فيه، حيث يقول: « من الأهمية بمكان أن نلاحظ أيضا بأن ضروب الإثبات يلحقها هي ذاتها هذا النوع من عدم مطابقة مقتضى الحال كالوعد والوعيد والتحذير وغير ذلك، على نحو ما لحق بالعقود والالتزامات »[3]، ومَثَّل لذلك بعبارات على نحو عبارة " إني أقبل أن تكون هذه المرأة زوجتي الشرعية " كونها خبرية تنجز فعل إنشاء الزواج، وعبارة " إنّك لا تستطيع أن تأمرني " المكافئة لعبارة " ليس لك الحق في أن توجه إلي أمرك "، وقد ذكر

(1)– أحمد بن فارس، الصاحبي، ص133.

(2)– شهاب الدين الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تح: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت(لبنان)، 1994، ج5، ص307

(3)– جون أوستين: نظرية أفعال الكلام العامة – كي ننجز الأشياء بالكلام، ص 159.

هذا الحاج صالح قائلا: « وأشار أوستين هو أيضا إلى وجود كلام على شكل خبر وهو أنشاء في المعنى ولم يتوسع في ذلك »[1].

وممّا يجب أن ننبه له أنّ هذا الاتساع الحاصل في الاستعمال هو الذي جعل دراسة البنى بالاستعانة بالخطاب أمرا صعبا، فأدى بالخليلين إلى الفصل الحاسم بين الجانبين جانب اللفظ وجانب المعنى، فكان أعظم ميزة تميّز بها التحليل الخليلي .

معاني الكلام (الخبر والإنشاء) ⟺ الخبر (Constative) والإنجاز (Performative)

أفعال الكلام ≈ أفعال المتكلم في كلامه أو بكلامه

خلاصة: عالجنا في فصلنا هذا مسألة التداولية أو الاستعمال، فحددنا مفاهيم الخطاب والوضع والاستعمال ودورة التخاطب، وكذا درجات التداولية (الإشاريات والمعنى الحرفي والتواصلي وأفعال الكلام)، ولاحظنا ذلك التقارب الكبير بين اللسانيات العربية عند الحاج صالح في جانبها الخطابي والتداولية كعلم يدرس العلامة في الاستعمال، فكان تصريح الحاج صالح بأنّ البراكماتيك أقرب النظريات إلى النظرية اللغوية العربية موفقا إلى حدّ بعيد.

كما اعتبرنا كتاب الخطاب والتخاطب في تظرية الوضع والاستعمال أهمّ كتاب عند الحاج صالح لما احتواه من مفاهيم تنقل النظرية الخليلية من مجرد نظرية تبحث في البنى النحوية العربية أو في الدلالات والمعاني، إلى نظرية تُأصِّل للدرس اللساني منذ انطلاقه إلى يومنا هذا بمنظور حداثي، حتى يُخيَّل لك أنّ الحاج صالح ينقل عن النظريات اللسانية الغربية، لولا أنّه يسرد الشواهد والأدلة والمرجعيات العلمية لكتابه، إنّه إن لم نبالغ يدمج الكتاب النظرية الخليلية الحديثة مع اللسانيات الغربية الحديثة دمجا تاما.

(1)- عبد الرحمن الحاج صالح: الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص 247.

خاتمة

خاتمة

تناولنا في هذه الدراسة إشكالية التلقي لدى أحد أهم أعلام اللسانيات في الوطن العربي، حيث حاولنا البحث في مكامن الالتقاء والافتراق بين اللسانيات العربية واللسانيات الغربية من منظور عبد الرحمن الحاج صالح ، وقد توصلنا إلى نتائج نحسبها تجيب عن التساؤلات المطروحة والإشكالية الرئيسية. وأتبعناها بتوصيات تنظر في مستقبل البحث اللساني العربي الحديث عموما، وفي موضوع الرسالة كذلك بما حاولنا إثارته من مسائل.

النتائج:

1. تميز التلقي العربي للسانيات الغربية بخصائص إيجابية جعلت هذا المنقول يتبوأ مكانة هامة داخل الساحة العلمية اللغوية للوطن العربي، سواء نقلا للمنهج كما فعل الوصفيون العرب، أو نقلا للنماذج كما فعل التوليديون التحويليون العرب، أو مساهمة في المنجز العلمي للمذهب كما فعل أحمد المتوكل مع التداولية، مع ملاحظة ذلك تباين في النظرة إلى هذا المنجز اللساني بين منبهر به ومعاند مقاوم له وآخر لا هو رافض ولا حو منبهر.هذا التلقي للّسانيات قابلته قراءة أخرى للتراث العربي، جعل النظر إليه مختلفا بين جاحد به ومتمسك به، غير أنّ الثابت في الأمر هو أن هذا التراث كان محور حديث كل الدارسين بمختلف اتجاهاتهم بنظرة سلبية كانت أو إيجابية أو مفرطة في الأمرين أحيانا، فما استطاع كل الدارسين العرب الانفكاك عنه.
2. لقي التراث اللغوي العربي حملة نقد واسعة وهجوما عنيفا خاصة من الوصفيين العرب ارتكازا على المذهب الإيجابي في العلوم، من خلال عدة قضايا طرحت كالتأثر بالمنطق الأرسطي، والتعقيد والصعوبة، والمعيارية، والاكتفاء بالدراسة الشكلية بعيدا عن الخطاب، لكنها قضايا فَنَّدها كثير من الدارسين وعلى

رأسهم الحاج صالح، غير أنّ الذي رأيناه أنّ التطور الحاصل في اللسانيات وظهور التوليدية التحويلية والتيار التداولي من بعده هو السبب الرئيس في تقليل حدة الهجوم على النحو العربي، لبروز كثير من المفاهيم في هذه المدارس تعيد الاعتبار لمفاهيم النحو العربي.

3. قدّمنا في رسالتنا مصطلحا سميناه **التحليل الخليلي**، يعتمد على مبادئ أساسية هي **الرصد والتحليل والتقنين والتعليل**. هذه المبادئ يمكن وضعها كأساس لدراسة مختلف اللغات والألسن البشرية، وهو –حسب رأينا– الذي يعطي للنظرية الخليلية الحديثة بعدا آخر بعيدا عن ثنائية اللسانيات والتراث، فالتحليل الخليلي هو النموذج اللساني العربي الذي شكَّله الحاج صالح، ويمتلك القدرة على وصف وتفسير الكثير من الظواهر في الألسن البشرية من خلال ضوابط تتمثل في النظر للغة ككل متماسك، والتمييز الحاسم بين الجانب اللفظي الصوري والجانب المعنوي الخطابي، والقدرة على تفريع الفروع الكثيرة على الأصول القليلة، والقدرة على الصياغة الرياضية الملائمة لطبيعة اللغة.

4. قدّم الحاج صالح مفهوما للّسانيات ضمن نظرية المعرفة، فقابل ثلاثية العلم في الابستميولوجيا بثلاثية تشكّلت عند النحاة، فالعموم قابله بالاطراد، والموضوعية التي أساسها التكرارات قابلها بالموضوعية التي أساسها الإجماع والتواتر، والتجربة والعقلانية قابلهما بالحس والنظر؛ فتشكل لديه إطار معرفي للنظرية الخليلية، فجعل موضوع اللسانيات سواء عربية كانت أو غربية هو بنية اللسان ومجاريه مهما كان المنهج المتبع، شرط وقوعها ضمن حيز المعرفة العلمية.

5. أوجد الحاج صالح عددا مهما من المفاهيم المقابلة لما جادت به اللسانيات الغربية تقترب أحيانا من بعضها وتختلف أحيانا اختلافا كبيرا، وهذا الاقتراب والافتراق عند الحاج صالح ينطلق من أمرين مهمين هما: الأول ضرورة الفصل بين

ما هو راجع للفظ وما هو راجع للمعنى وهو من أهم ما تميزت به النظرية الخليلية الحديثة عن باقي النظريات من جهة، والثاني اختصاص التحليل الخليلي بمستويين لا وجود لهما في اللسانيات الغربية، هما مستوى الدوال ومستوى اللفظات.

6. قبل تمكّن اللسانيات على يد دي سوسير ظهرت عدّة قضايا كانت محل نظر من قبل الحاج صالح، فمنها ردّه على الادعاء الموجه للنحاة باعتبارهم أفضلية اللغة العربية مكتسبة من كونها لغة الجنة هو غير صحيح، إذ الأفضلية فيها لثباتها في نظامها واحتفاظها بأبنيتها، وبالتالي كان التطور اللغوي في منظور الحاج صالح مخالفا لما رأته اللسانيات التاريخية، فهو خروج عن الباب لما يقتضيه الاستعمال الذي يتطلب الاقتصاد، وليس تحولا من لغة إلى أخرى بعامل الزمن والمكان، كما رأى أنّ فقه اللغة عند علماء العربية هو الذي يدرس الفوارق الدلالية للمفردات في الوضع والاستعمال، وبالتالي هو لا يقابله بـ Philologie ولا الدراسات اللغوية التاريخية ولا النحو المقارن.

7. كان للحاج صالح دراسة معمّقة للمدرسة البنوية مكّنته من إبراز مفاهيم مقارنة بينها وبين نظريته، فبيّن أنّ النظرية البنوية والنظرية الخليلية تتفقان في كون اللسان في ذاته هو موضوع الدراسة اللسانية، غير أنّ هذه الذاتية تتعلق بالسلوك أو الوظيفة في الأولى بينما تتعلق بالبنية والمجاري في الثانية، كما أنّهما تختلفان في اعتبار اللسان لذاته إذ يدرس اللسان في النظرية الخليلية لذاته ولأغراض أخرى؛ لا تُبعِد الدراسة عن الموضوعية.

8. كما جعل الحاج صالح للبنوية والتحليل الخليلي منطلقا واحدا وهو المدونة، يقتربان في شروط وضع هذه المدونة. يفترقان في اعتماد المنطوق دون المكتوب في التحليل الخليل؛ بغية تسجيل كل الظواهر الأدائية للمتكلمين من جهة، ومن جهة أخرى بقاء المدونة مفتوحة في الزمن والمكان؛ المعيار فيها بقاء

الفصاحة؛ قاصدين في ذلك عدم إغفال المشاهدات وكذا إمكانية التأكد من المسموع، وبالتالي اكتسب السماع كمدونة عند الحاج صالح صفتي الأكبر والأضبط.

9. كما بيّن الحاج صالح ذلك الاختلاف الدقيق بين اللسانيات العربية واللسانيات الغربية في جانبها البنوي لا سيّما في تحديد العناصر اللغوية، فتعتمد البنوية المعنى أو الموقع في تحديد عناصرها، أمّا التحليل الخليلي فيعتمد قياس النظائر الذي هو عمليات حملية يقوم بها المتكلم لاستنباط المواضع؛ وفي كل المستويات، ليُشَكِّل بذلك مفهوم الموضع أعظم ما أبدعه النحاة وتبنته النظرية الخليلية، ويمكن اعتباره أحد أكبر ما تمتاز به اللسانيات العربية عن اللسانيات الغربية.

10. ومن المسائل التي عالجها الحاج صالح حول البنوية مسألة البنية وما يرتبط بها من قيمة ودليل لغوي طرفاه دال ومدلول، فهو لا يقابلهما باللفظ والمعنى إذ الدال والمدلول مفهومان سيكولوجيان أمّا اللفظ والمعنى فهما مفهومان حسيّان لا يحتاجان إلى وسيط يربطهما أي صورة ذهنية وسمعية، وبالتالي فعبد الرحمن الحاج صالح يرى أنّ نظرة الخليلي مختلفة عن نظرة البنوي، فالأخير ينظر إلى أنّ العلاقة بين الدال والمدلول اعتباطية، أما الثاني فالعلاقة متعددة فهي اعتباطية أو عقلية وقد تكون خطابية تداولية. كما يجعل البنوي قيمة العنصر اللغوي في التقابل القائم بين الأدلة اللغوية، أمّا الحاج صالح فيجعل القيمة تكمن في صلاحية العنصر ومنزلته وكذا موضعه الاعتباري، وبالتالي فمفهوم البنية تبعا لهذا تختلف عند الحاج صالح بين اللسانيات العربية والغربية.

11. هذه النظرة الأخيرة قادتنا إلى مسألة مهمة وهي اختلاف النظر إلى العناصر اللغوية بين اللسانيات العربية واللسانيات الغربية، فالذي يسمى عند

البنويين بنية يعتبره الحاج صالح مجرد نظام أو انتظام كما هو عند دي سوسير، أما البنية فهي هيئة مخصوصة تعتمد على تكافؤ النظائر وترتيب الفئات معا، لا اندراج واحتواء فقط. وبالتالي فهناك تمييز حاسم بين البنوية والنظرية الخليلية في تصنيف العناصر اللغوية، حيث تعتمد الأولى على الجنس الذي يركز على التعريف أو المفهوم (القيم الخلافية)، بينما يعتمد التحليل الخليلي على مفهوم الباب، الذي أساسه قسمة التراكيب بالمعنى الرياضي أي الاشتراك في البنى لا في الصفات، وهو أيضا من أبدع ما قدمته النظرية الخليلية لمّا يصل التحليل اللساني الغربي إليه، رغم تأكيد الحاج صالح على إمكانية تطبيقه على لغات أخرى كالألمانية والإنجليزية.

12. هذه المفاهيم السابقة التي كانت محل مقارنة وما لاحظناه من تشديد الكلام على هذه المدرسة من طرف الحاج صالح، خاصة فيما تعلق بإقصاء البنويين لكل عِلْمِية بعيدا عن المذهب الإيجابي، والاكتفاء بالظاهر من اللغة، وكذا حملة النقد الواسعة للنحو العربي ومفاهيمه؛ وجدنا أنها السبب الرئيس في قيام اللسانيات العربية عند الحاج صالح، فكانت البنوية المدرسة التي لاقت أكبر حصة من النقد لدى الحاج صالح.

13. من ميزات الحاج صالح في بحثه الثناء والمديح لكل ما هو أصيل بعيد عن التقليد، ويظهر هذا جليا في مدحه لبعض أعلام اللسانيات وعلى رأسهم تشومسكي ومن ورائه فان هامبولت، الذي لقي ثناء من الحاج صالح لم ينله عالم آخر حسب ما اطلعنا عليه في مدونته، فالنظرية التوليدية التحويلية أزاحت كثيرا من المفاهيم المغلوطة التي كانت سائدة حول النحو العربي، مما جعلها تقترب من اللسانيات العربية عند الحاج صالح في بعض المفاهيم، وإن افترقت عنها في أخرى. فاختلفت اللسانيات العربية عن النحو التوليدي التحويلي في منطلق التحليل،

فالأخير ينطلق من عمليات افتراضية مبنية على الحدس باعتباره معرفة لا شعورية عند متكلم/مستمع–مثالي تمكّنه من تحديد العناصر اللغوية، أمّا التحليل الخليلي فينطلق من واقع الخطاب؛ أي وحدات لسانية يمكن لمسها ومشاهدتها.

14. من أهم ما امتازت به التوليدية التحويلية عند تشومسكي ذلك الاقتراب من أهم مبدأ في النظرية الخليلة الحديثة وهو الفصل بين ما يرجع للفظ (التركيب) وما يرجع للمعنى (الدلالة)، باعتبار تشومسكي نظام القواعد مستقلا عن الدلالة، واعتماده على مبدأ النحوية والمقبولية كمفهوم يقترب من مفهوم السلامة الراجعة للفظ والسلامة الراجعة للمعنى؛ وبالتالي عدّ الحاج صالح تنازل تشومسكي عن هذا المبدأ في نماذج متقدمة من نظريته نتيجة ضغوط من علماء عصره انتكاسة كبيرة للّسانيات خاصة في جانبها الشكلي.

15. ومما مدح به الحاج صالح تشومسكي وأثنى عليه فيه إرجاعه لبعض المفاهيم التي غابت أو شوّهت في الدراسات السابقة ومنها مفهوم القاعدة أو المعيار؛ باعتبارها متعلقة بالمتكلم لا باللغوي، فهي التي تمكّن المتكلّم من إنشاء عدد غير محدود من الجمل من مجموعة محدودة من الأصوات، وهو ما لم تدركه البنوية التي اعتبرت القاعدة متعلقة باللغوي الذي من خلالها يتدخل في عملية إنتاج الكلام.

16. ومن المفاهيم التي أرجعها تشومسكي ولاقت مديحا من الحاج صالح مفهوم التحويل الذي أخذ عن زيليغ هاريس، فتشومسكي قدّم مفهوم التوليد كعمليات منظمة ينتقل بها المتكلم من عنصر أولي إلى عناصر طرفية عن طريق قواعد إعادة الكتابة، وهو مفهوم يختلف عن القياس في النظرية الخليلية باعتبار الميزة فيه هو المثال الذي يعتبر أهم ما أنتجته اللسانيات العربية عند الحاج صالح، ولكن مع عجز مفهوم التوليد عن تفسير كثير من الظواهر أدخل تشومسكي مفهوم التحويل

الذي يتكفل بالانتقال من البنية العميقة إلى البنية السطحية، وهو التحويل التقديري في النظرية الخليلية، أمّا ما يسمى بالتفريع فهو أوسع من ذلك إذ يشمل الانتقال من الأصل إلى الفرع مع إمكانية عكس العملية، فهو تطبيق بالمفهوم الرياضي ميزته الأساسية غير الموجودة في اللسانيات الغربية قدرته على كشف البنى النحوية.

17. ومن المفاهيم التي أرجعها تشومسكي مفهوم العمل الذي كان محل انتقاد من سابقيه من خلال رفضهم لكل تفسير أو تعليل، فالتحكم والربط سمة بارزة في لسانيات تشومسكي، وقد برز في مبدأ العمل والربط المكوني، وقد صار هذا المفهوم قريبا من مفهوم العمل في النظرية الخليلية من جانب تحكم العناصر اللغوية بعضها في بعض، لكنّ النظريتين تبتعدان في طريقة ضبط هذا العمل وعناصره، فتعتمد التوليدية التحويلية على افتراض الانشطار مع أسبقية العنصر العامل لمعموله في الترتيب، أما التحليل الخليلي فيعتمد مجاري وسلوك العنصر اللغوي باعتبارها نظائر متكافئة.

18. صرّح الحاج صالح على عكس النظريات السابقة أنّ نظرية البراكماتيك الغربية هي أقرب النظريات إلى ما أنتجه علماء العربية من نحويين وأصوليين وبلاغيين في زمن الأصالة، أي النظرية الخليلية ، وهو صواب إذا ما تفقدنا ما دوّنه الحاج صالح في كتابه " الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية "، الذي قلنا أنّه خلاصة علمية نوعية ودفعة قوية في تاريخ الأستاذ، إذ من خلال دراستنا لمدونته الكبيرة وجدنا هذا الكتاب أعظم كتبه على الإطلاق، لما احتواه من مفاهيم تنقل النظرية الخليلية من مجرد نظرية تبحث في البنى النحوية العربية أو في الدلالات والمعاني، إلى نظرية تُأَصِّل للدرس اللساني منذ انطلاقه إلى يومنا هذا، بمنظور حداثي، حتى يُخيَّل لك أنّ الحاج صالح ينقل عن النظريات اللسانية الغربية. غير أنه يجب أن ينظر إلى هذا التصريح داخل حيزه أو سياقه فقط،

فالاقتراب حاصل في الجانب الخطابي للسانيات العربية عند الحاج صالح لا في جانبه البنوي الشكلي. فالفصل هو أهم ميزة في التحليل الخليلي، والاهتمام بالجانبين ميزة على ميزة فيها؛ وهذا مما أهملته التداولية فلم تعط الجانب الوضعي أهمية كبيرة أو خلطت بين الجانبين. فتقارب اللسانيات العربية عند الحاج صالح مع اللسانيات الغربية في هذا الجانب يقع في نقاط كثيرة، فمعاني الخطاب التي دارت في اللسانيات التداولية هي نفسها معاني الخطاب التي استقاها من كتاب سيبويه وأصحابه، كما جعل ثلاثية التحليل اللساني عند التداوليين قبالة الثنائية العربية التي تحمل في طياتها ثنائية منفصلة، اللفظ والمعنى في الوضع والاستعمال.

19. كما بينّ تقارب دورة التخاطب عند النحاة من اللسانيين، ومجموع الوظائف التابعة لها، التي أدركها علماء اللغة العرب؛ وفصّلوا فيها تفصيلا دقيقا، فعالجوا المتكلم والمخاطب وأحوالهما، والقرائن المتصلة بالخطاب من علم المخاطب وتقدم الذكر ودلالة الحال، وجعلوا التخاطب لا يحصل إلا بحصول هذه القرائن متصلة في زمن المتكلم.

20. كما رأى الحاج صالح _ومما لاحظناه أيضا_ أنّ الإشاريات والمعنى الحرفي والمعنى التواصلي وأفعال الكلام كدرجات للتداولية؛ وردت واضحة جلية عند علماء النظرية الخليلية وعلى رأسهم سيبويه، فالإشاريات هي ما يسمى بالدلائل المبهمة وإن كان الإبهام أوسع في النظرية الخليلية لكونه يشمل كل أوضاع اللغة، وأنّ المعنى الحرفي والمعنى التواصلي يقترب من مفهوم الحمل على اللفظ والحمل على المعنى عند النحويين؛ ودلالة المنطوق ودلالة المفهوم عند الأصوليين مع بعض الفروق الدقيقة، وأنّ ما يسمى بأفعال الكلام ليست إلاّ الخبر والإنشاء كمعان للكلام وأفعال للمتكلم في كلامه أو بكلامه، فنقاط الالتقاء بين البراكماتيك والتحليل الخليلي أكبر من أن تغطيها نقاط الاختلاف وإن كانت موجودة.

21. والذي نقوله في الأخير أنّ قضية التميّز بين النظريات قضية نسبية لا يمكن الجزم بها، لما تقدمه كل نظرية من فائدة ولو قليلة لمسار البحث، غير أنّ النظرية الخليلة التي دخلت تحت مسمى اللسانيات العربية في بحثنا هذا لها ميزتان أساسيتان: أولهما سلوكها مسلكا مخالفا للّسانيات الغربية، التي تميزت بالقطيعة بين مدارسها، فالتداولية نمت بالقطيعة مع التوليدية التحويلية التي بدورها نمت بالقطيعة مع البنوية الوصفية، أما التحليل الخليلي فهو وصفي وتوليدي تحولي وتداولي يمتاز بأهم صفة هي التمييز الحاسم بين الجانب اللفظي الصوري والجانب المعنوي الخطابي؛ مع النظر إلى اللغة ككل متماسك، لا يُهمَل في دراستها جانب على حساب آخر، ثانيهما وهي ميزة نابعة من هذا الفصل، فأنتجت لنا أعظم مفهوم مرتبط بالتحليل الخليلي وهو مفهوم الموضع والمثال، وربما هذا التميز هو الذي جعل بعض الباحثين يعتقد أنّ النحو العربي كان بنويا لا خطابيا. ومع ذلك فالموضع والمثال هو ممّا يعطي للغة العربية قوتها وأفضليتها على لغات أخرى حتى يثبت عكس ذلك باستباط مُثُلٍ لهذه اللغات.

التوصيات:

1. يجب أن تكون عملية البحث في التراث اللغوي واللسانيات بعيدة عن التجاذبات الإيديولوجية، وهذا بخضوعها إلى مقاييس علمية دقيقة تثبت صحّة هذا من ذاك، ربما الفيصل فيها هو التجديد والتقليد سواء كان عربيا أو غربيا.
2. ضرورة توسيع دائرة الدراسة حول النظرية الخليلية الحديثة بجعلها تخصصا منفصلا في الجامعة الجزائرية لما تفتحه النظرية من آفاق بحث في المنهج العلمي العربي الدقيق الذي رُسِم قديما من طرف الخليل ومن تبعه.

3. ومما نوصي به أيضا ونراه مسألة مهمة هو مصطلح التحليل الخليلي الذي تحدثنا عنه، واعتبرناه قابلا للتطبيق على لغات أخرى، فعملية تطبيق هذا التحليل على اللغات الأخرى هو السبيل لعولمة هذا التحليل الذي يدور حول النظرية الخليلية الحديثة حسبما تحدث عنه الحاج صالح أيضا.

4. ضرورة إدخال مواد الرياضيات والمنطق وتاريخ العلوم في الدراسات اللغوية، نظرا لأهميتها في فهم كثير من المفاهيم الواردة في الدراسات اللغوية واللسانية القديمة والحديثة، وهو ما بيّناه في مواضع عديدة في الرسالة هذه.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: مدونة البحث:

1. عبد الرحمن الحاج صالح: السماع العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، موفم للنشر، الجزائر، 2012
2. عبد الرحمن الحاج صالح: السماع العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، موفم للنشر، الجزائر،2012
3. عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، الجزائر، 2012
4. عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في علوم اللسان، موفم للنشر، الجزائر، 2012
5. عبد الرحمن الحاج صالح: منطق العرب في علوم اللسان، موفم للنشر، الجزائر، 2012
6. عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، موفم للنشر، الجزائر، 2012
7. عبد الرحمن الحاج صالح، البنى النحوية العربية، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، 2016

ثانيا: المراجع باللغة العربية:

8. إبراهيم إبراهيم بركات: الإبهام والمبهمات في النحو العربي، شبكة الألوكة، ط2، 1987
9. إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو مصرية، ط5، القاهرة (مصر)، 1975
10. إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، المكتبة الأنجلو المصرية، ط3، القاهرة(مصر)، 1976
11. إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو مصرية، ط3، القاهرة(مصر)، 1966

12. إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة (مصر)، 2014

13. ابن تيمية: مجموع الفتاوي، تح:عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة(م.ع.السعودية)، 1995

14. ابن جني: سر صناعة الإعراب، تح: محمد حسن إسماعيل وأحمد رشدي شحاتة عامر، دار الكتب العلمية، بيروت (لبنان)، 2000

15. ابن مالك: ألفية ابن مالك، تح: سليمان بن عبد العزيز العيوني، دار المنهاج، الرياض(المملكة العربية السعودية)، 2007

16. ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت (لبنان)

17. ابن ولاد: المقصور والممدود، تح: بولس برونله، مطبعة ليدن، برلين، 1990

18. ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، تق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية،ط1، بيروت، 2001

19. أبو إسحاق الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، ط1، القاهرة(مصر)، 1988

20. أبو البركات الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، دار الفكر، دمشق

21. أبو البقاء الكفوي: الكليات، تح:عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت(لبنان)

22. أبو العباس القرافي: شرح تنقيح الفصول، تح: طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة، ط1، القاهرة(مصر)، 1973

23. أبو الفتح عثمان بن جني: الخصائص،تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، 1952

24. أبو الفتح عثمان بن جني: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تح: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت(لبنان)، 1998

25. أبو القاسم الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، ط5، بيروت (لبنان)، 1986
26. أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي: مسائل أبي الوليد ابن رشد، تح:محمد الحبيب التجكاني،دار الجيل لبنان – دار الآفاق الجديدة ط2، المغرب، 1993
27. أبو بكر الباقلاني، الانتصار للقرآن، تح: محمد عصام القضاة، دار الفتح، عَمَّان(الأردن)، دار ابن حزم، بيروت(لبنان)
28. أبو بكر محمد بن الحسن ابن دريد: جمهرة اللغة، تح: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت (لبنان)، 1987
29. أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني: إعجاز القرآن، تح: أحمد صقر، دار المعارف، ط5، مصر، 1997
30. أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني، التقريب والإرشاد (الصغير)، تح:عبد الحميد بن علي أبو زنيد، مؤسسة الرسالة، ط2، بيروت (لبنان)، 1998
31. أبو حامد الغزالي: المستصفى في علم الأصول، تح: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، ط1 بيروت (لبنان)، 1993
32. أبو حيان التوحيدي: الإمتاع والمؤانسة، صححه وضبطه أحمد أمين وأحمد الزين، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، 2019
33. أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت (لبنان)، 2008
34. أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ: البيان والتبيين، تح/شر: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط7، القاهرة (مصر)، 1998
35. أبو عمر الداني: المقنع فى رسم مصاحف الأمصار مع كتاب النقط، تح: محمد الصادق قمحاوي، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة (مصر)، 1987
36. أبو نصر الفارابي: إحصاء العلوم، صححه وعلّق عليه عثمان محمد أمين، مكتبة الخانجي، القاهرة (مصر)، 1931

37. أحمد إبراهيم محمد بني عطا: النظرية اللغوية النسبية بين التراث والدرس اللساني العربي، حولية كلية اللغة العربية، العدد 38، 2018

38. أحمد المتوكل: الخطاب وخصائص اللغة العربية، منشورات الاختلاف، الجزائر، والدار العربية للعلوم ناشرون ، لبنان، 2010

39. أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط2، بيروت(لبنان)، 2010.

40. أحمد المتوكل: الوظيفة والبنية، منشورات عكاظ، الرباط (المغرب)، 1988

41. أحمد المتوكل: مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، بيروت(لبنان)، 2009

42. أحمد بن فارس: الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تع: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت (لبنان)، 1997

43. أحمد عبد المنعم حسين: أصول البحث العلمي، المكتبة الأكاديمية، ط1، القاهرة (مصر)، 1996

44. أحمد عزوز : المدارس اللسانية أعلامها، مبادئها ومناهج تحليلها للأداء التواصلي، دار الرضوان، وهران (الجزائر)، 2014

45. أحمد مختار عمر: البحث اللغوي عند العرب ، دار عالم الكتب، ط8، القاهرة(مصر)، 2003

46. أحمد مؤمن: اللسانيات النشأة والتطور، دار المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2005

47. إمام عبد الفتاح: مدخل إلى الميتافيزيقا، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، القاهرة (مصر)، 2005

48. امبارك حامدي: التراث وإشكالية القطيعة في الفكر الحداثي المغربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2017

49. الآمدي: الإحكام في أصول الأحكام، تع: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، ط2، 1402 هـ

50. امْـرُؤُ القَـيْس: ديـوان امـرِئ القـيس، اعتنـى بـه: عبـد الـرحمن المصـطاوي، دار المعرفة، ط2، بيروت (لبنان)، 2004
51. أنـدري مـارتيني: مبـادئ فـي اللسـانيات العامـة، تـر: سـعيدي زبيـر، دار الأفـاق. 1999
52. أوتـو جسبرسـن: اللغـة بـين الفـرد والمجتمـع، تـر: عبـد الـرحمن محمد أيـوب، مكتبـة الأنجلو المصرية، القاهرة (مصر)، 1954
53. باتريك شارودو، دومنيك منغنو: معجم تحليل الخطاب، تر: عبد القادر المهيري وحمادي صمود، دار سيناترا، المركز الوطني للترجمة، تونس، 2008
54. بدر الدين الزركشي: البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة (مصر)، 1957
55. بهاء الدين عبد الله بن عقيل: شرح ابن عقيل، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث، ط20، القاهرة(مصر)، ج 1، 1980
56. بهاء الدين محمد مزيد: تبسيط التداولية، شمس للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة(مصر)
57. بوجادي خليفة ، في اللسانيات التداولية، دار بيت الحكمة، ط1، الجزائر، 2009
58. تاج الدين السبكي، جمع الجوامع في أصول الفقه، تع: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت (لبنان)، 2003
59. تمام حسان: اجتهادات لغوية، عالم الكتب، ط1، القاهرة (مصر)، 2007
60. تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها ، دار الثقافة، الدار البيضاء(المغرب)، 1994
61. تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة(مصر)، 1990
62. تمام حسان، الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة (مصر)، 2000
63. تواتي بن تواتي: المدارس اللسانية في العصر الحديث ومناهجها، دار الوعي، الجزائر،2008

64. جرهارد هلبش: تطور علم اللغة منذ 1970، تر: سعيد حسن بحيري، زهراء الشرق، ط1، القاهرة(مصر)، 2007

65. جلال الدين السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: محمد أحمد جاد المولى بك وآخرون،المكتبة العصرية، بيروت(لبنان)، 1998

66. جمال الدين القفطي: إنباه الرواة على أنباه النحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة (مصر)، مؤسسة الكتب الثقافية، ط1، بيروت(لبنان)، 1982

67. جنان التميمي: النحو العربي في ضوء اللسانيات الحديثة، دار الفرابي، ط1، بيروت(لبنان)، 2013

68. جوكهلف براجستراسر: التطور النحوي للغة العربية، تع: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة (مصر)، 1994

69. جون أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة – كي ننجز الأشياء بالكلام، تر: عبد القادر قينيني، دار إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1991

70. الجوهري: الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط4، بيروت (لبنان)، 1987

71. جي دي بور: تاريخ الفلسفة في الإسلام، تع: محمد عبد الهادي أبو ريدة، مكتبة النهضة المصرية، ط5، 1981

72. حاج بن دحمان: نظرية المعرفة عند أرسطو، مجلة مقاربات فلسفية، المجلد8، العدد1، 2021

73. حافظ إسماعيل علوي: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت(لبنان)، 2009

74. حامد عونى: المنهاج الواضح للبلاغة، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة(مصر)

75. حسن عباس: النحو واللغة بين القديم والحديث، دار المعارف، القاهرة (مصر)، 1966

76. خليل أحمد عمايرة: في نحو اللغة وتراكيبها، دار المعرفة للنشر والتوزيع، ط1، جدة(المملكة العربية السعودية)، 1984

77. الخليل بن أحمد الفراهيدي: المنظومة النحوية المنسوبة للخليل بن أحمد، تح: أحمد عفيفي، دار الكتب المصرية، ط1، القاهرة(مصر)، 1995
78. الخليل بن أحمد، العين، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الهلال، ط1، 2003
79. خولة طالب الإبراهيمي: مبادئ في اللسانيات العامة، دار القصبة للنشر، ط2، الجزائر
80. ذهبية حمو الحاج: لسانيات التلفظ وتداولية الخطاب، دار الأمل للطباعة، ط2، تيزي وزو(الجزائر)، 2012
81. رمضان عبد التواب: التطور اللغوي–مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي، ط3، القاهرة (مصر)، 1997
82. رمضان عبد التواب: بحوث ومقالات في اللغة، مكتبة الخانجي، القاهرة(مصر)، دار الرفاعي، ط1، الرياض(م.ع.السعودية)، 1982
83. رومان جاكبسون: قضايا الشعرية، تر: محمد الوالي ومبارك حنون، توبقال للنشر، ط1، الدار البيضاء (المغرب)، 1988
84. الزمخشري: الكشاف، ضبط وتوثيق: أبو عبد الله الداني، دار الكتاب العربي، ط1، بيروت (لبنان)، 2006
85. سايمون كلارك: أسس البنيوية: نقد ليفي شتراوس والحركة البنيوية، تر: سعيد العليمي وإبراهيم فتحي، المركز القومي للترجمة، ط1، الجيزة (مصر)، 2015
86. السبكي: رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، تح: محمد علي معوض وعادل أحمد عبد الموجود، عالم الكتب، ط1، بيروت(لبنان)، 1999
87. سعيد يقطين: تحليل الخطاب الروائي، المركز الثقافي العربي للطباعة والنشر، ط3، بيروت(لبنان)، 1997
88. سمير شريف استيتة: اللسانيات المجال الوظيفة والمنهج، عالم الكتب الحديث، جدار للكتاب العلمي، ط2، الأردن، 2008
89. السهيلي: نتائج الفكر في النَّحو، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت (لبنان)، 1992

90. سيبويه: الكتاب، تح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط3، القاهرة (مصر)، 1988

91. الشريف الجرجاني: معجم التعريفات، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة ، القاهرة (مصر)، 2004

92. شمس الدين الكرماني: تحقيق الفوائد الغياثيّة، تح: علي بن دخيل الله، مكتبة العلوم والحكم، ط1، المدينة المنوّرة

93. شهاب الدين الألوسي: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تح: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت(لبنان)، 1994، ج5، ص307

94. الشوكاني: إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول، تح: أحمد عزو عناية، دار الكتاب العربي، ط1، 1999

95. الطيب دبة: مبادئ اللسانيات البنيوية، دراسة تحليلية ابستمولوجية، دار القصبة للنشر، ط1، الجزائر، 2001

96. عادل فاخوري: اللسانيات التوليدية التحويلية، دار الطليعة، ط2، بيروت (لبنان)، 1988

97. عبد السلام المسدي: مباحث تأسيسية في اللسانيات، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، بيروت(لبنان)، 2010

98. عبد القادر الفاسي الفهري: البناء الموازي: نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة، در توبقال، ط1، الدار البيضاء(المغرب)، 1990

99. عبد القادر الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية– نماذج تركيبة دلالية، دار توبقال، ط3 ، الدار البيضاء، (المغرب)، 1993

100. عبد القادر الفاسي الفهري: ذرات اللغة وهندستها، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت(لبنان)، 2010

101. عبد القادر عبد الجليل، علم اللسانيات الحديثة، دار الصفاء، ط1، الأردن،،2002

102. عبد القاهر الجرجاني: العوامل المئة، عناية أنور بن أبي بكر الشيخي الدغستاني، دار المنهاج، ط1، جدّة(المملكة العربية السعودية)، 2009
103. عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز في علم المعاني، تح: محمود محمد شاكر، دار المدني، ط3، جدة (م.ع.السعودية)، 1992
104. عبد الهادي بن ظافر الشهري: استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت(لبنان)، 2003
105. عبده الراجحي: دروس في المذاهب النحوية، دار النهضة العربية، بيروت(لبنان)، 1980
106. عمر أحمد مختار: دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة (مصر)، 1997
107. عمر طوسون: البعثات العلمية في عهد محمد على ثم في عهدي عباس الأول وسعيد، مطبعة صلاح الدين، الاسكندرية (مصر)، 1934
108. فاطمة الهاشمي بكوش: نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، دار إيتراك للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة(مصر)، 2004
109. فان دايك: علم النص- مدخل متداخل التخصصات، تر: سعيد حسن بحيري، ط1، دار القاهرة للكتاب، مصر، 2001
110. الفراء: معاني القرآن، تح: أحمد يوسف نجاتي وآخرون، عالم الكتب، ط3، بيروت (لبنان)، 1983
111. فرانسواز أرمينكو: المقاربة التداولية، تر: سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، بيروت(لبنان)، 1986
112. فيرديناند دي سوسير: محاضرات في علم اللسان العام، تر: عبد القادر قنيني، دار إفريقيا الشرق، ط3، الدار البيضاء (المغرب)، 1987
113. كاترين كيربرات أوريكيوني: فعل القول من الذاتية إلى اللغة، تر: محمد نظيف، إفريقيا الشرق، 2007
114. لويس هيلمسلاف: حول مبادئ نظرية اللغة، تر: جمال بلعربي، دار الإيمان، ط1، الرباط (المغرب)، 2018

115. مارتيان روبير: مدخل لفهم اللسانيات، إيبستموولوجيا أولية لمجال علمي، تر: عبد القادر المهيري، المنظمة العربية للترجمة، ط1، بيروت (لبنان)، 2007
116. ماري آن بافو وجورج إليا سرفاتي: النظريات اللسانية الكبرى- من النحو المقارن إلى الذرائعية، تر: محمد الراضي، ط1، المنظمة العربية للترجمة، بيروت(لبنان)، 2012
117. ماري نوال غاري بريور: المصطلحات المفاتيح في اللسانيات، تر: عبد القادر فهيم الشيباني، ط1، سيدي بلعباس (الجزائر)، 1996
118. المازري: إيضاح المحصول من برهان الأصول، تح: عمار الطالبي، دار الغرب الإسلامي، ط1، تونس، 2001
119. مازن الوعر: نحو نظرية لسانية عربية حديثة، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ط1، دمشق(سوريا)، 1987
120. مالك يوسف المطلبي: اللغة والزمن، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1986
121. مبارك تريكي: محاضرات في أصول النحو ومدارسه، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان (الأردن)، 2020
122. مجد الدين بن يعقوب الفيروز آبادي: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة،تح: محمد المصري، دار سعد الدين، ط1، 2000
123. محمد بن جرير الطبري: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تح: محمود محمد شاكر، دار التربية والتراث، مكة المكرمة (السعودية)
124. محمد جودة مبروك: كتاب سيبويه قديما وحديثا- بيلوجرافيا وتحليل، مكتبة الآداب، ط1، القاهرة (مصر)، 2008
125. محمد عابد الجابري: مدخل إلى فلسفة العلوم-العقلانية المعاصرة وتطور الفكر العلمي-، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت (لبنان)، 1994
126. محمد عابد الجابري: مدخل إلى فلسفة العلوم-العقلانية المعاصرة وتطور الفكر العلمي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت (لبنان) ، 1994

127. محمد علي الخولي: قواعد تحويلية للغة العربية، دار الفلاح للنشر والتوزيع، الأردن، 1999

128. محمد علي الخولي، قواعد تحويلية للغة العربية، دار الفلاح للنشر والتوزيع، الأردن، 1999

129. محمد كاظم البكاء: الكتاب، تصنيف منهجي وتحقيق علمي، مكتبة زين الحقوقية، ط1، لبنان، 2015

130. محمد محمد قاسم: كارل بوبر – نظرية المعرفة في ضوء المنهج العلمي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية (مصر)، 1986

131. محمد محمود علي: النحو العربي وعلاقته بالمنطق، دار الوفاء، ط1، الإسكندرية (مصر)، 2016

132. محمود جاد الرب: علم اللغة نشأته وتطوره، دار المعارف، القاهرة (مصر)، 1985

133. مرتضى جواد باقر: مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، دار الشروق، ط1، عمان (الأردن)، 2002

134. مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، دار الطليعة، بيروت(لبنان)

135. مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، دار الطليعة، ط1، بيروت(لبنان)، 2005

136. مصطفى عادل: كارل بوبر، مؤسسة هنداوي للنشر، القاهرة(مصر)، 2017

137. مصطفى غلفان: اللسانيات البنيوية: منهجيات واتجاهات، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت (لبنان)، 2013

138. مصطفى غلفان: اللسانيات التوليدية، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2010

139. مصطفى غلفان: اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة حفريات النشأة و التكوين، المدارس للنشر والتوزيع، ط1، الدار البيضاء (المغرب)، 2006

140. معجم الدوحة التاريخي للغة العربية

141. ميشال زكريا: الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية– النظرية الألسنية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،ط2، بيروت(لبنان)، 1986
142. ميشال زكريا: الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية– الجملة البسيطة، ط2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت(لبنان)، 1986
143. ميشال زكريا: قضايا لسانية تطبيقية، دار العلم للملايين، ط1، بيروت (لبنان)، 1993
144. نعمان بوقرة: لسانيات الخطاب – مباحث في التأسيس والإجراء، دار الكتب العلمية، ط1، 2012
145. نعوم تشومسكي: أفاق جديدة في دراسة اللغة والعقل، تر: عدنان حسن، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية (سورية)، 2009
146. نعوم تشومسكي: البنى النحوية، تر: يؤيل يوسف عزيز، دار الشؤون الثقافية العامة، ط1، بغداد(العراق)، 1987
147. نعوم شومسكي: المعرفة اللغوية طبيعتها أصولها واستخداماتها، تر: محمد فتيح، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة (مصر)، 1993
148. الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء (المغرب)، 1985
149. ولي الدين أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي: الغيث الهامع شرح جمع الجوامع، تح: محمد تامر حجازي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت(لبنان)، 2004
150. ويليام وينتغمري واط: تأثير الإسلام في أوروبا العصور الوسطى، تر: سارة إبراهيم الذيب، جسور للترجمة والنشر، بيروت(لبنان)، 2016
151. ينيش ألوود وآخرون، المنطق في اللسانيات، تر:عبد المجيد جحفة، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2012
152. يوسف غازي: مدخل إلى الألسنية، منشورات العالم العربي الجامعية، ط1، دمشق(سوريا)، 1985

ثالثا: الرسائل الجامعية

153. أنيسة بن تريدي: بناء الجملة الخبرية البسيطة في العربية و الأمازيغية، رسالة دكتوراه، جامعة البليدة، 2012

154. بدر الدين بخولة: الإسهامات النصية في التراث العربي، رسالة دكتوراه، جامعة وهران1، 2016

155. بن شماني محمد، النظرية الغلوسيماتيكية وتجلياتها في الدرس اللساني العربي- مقاربة إبستمولوجية، رسالة دكتوراه، جامعة سيدي بلعباس (الجزائر)، 2015

156. الرماني: شرح كتاب سيبويه – من باب من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال، تح: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي ضمن أطروحة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 1998

157. الطيب دّخير: العامل والأثر في الدّرس النحوي بين القديم والحديث، رسالة دكتوراه، جامعة وهران (الجزائر) 2014

158. فيصل زيات: المنطق والرياضيات عند برتراند راسل، رسالة دكتوراه، جامعة وهران 2 ، 2017

159. مختار بزاوية: النحو العربي ومحاولات تيسيره، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران،2017

160. مصطفى غلفان: اللسانيات العربية الحديثة، دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، سلسلة رسائل وأطروحات، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء (المغرب)، 1991

161. ملامح نحو النص في التراث العربي، رسالة دكتوراه، جامعة وهران (الجزائر)، 2016

<u>رابعا: المجلات والندوات</u>

162. أحمد يوسف: اللسانيات وواقع اللغة العربية، محاضرة ألقيت في الندوة الدولية حول "مكانة اللغة العربية بين اللغات العالمية"، مجلة المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر أيام 6 –8 نوفمبر 2000.

163. أسامة مهملي: آليات المستشرقين لهدم اللغة العربية الفصحى، مجلة دفاتر مخبر الشعرية الجزائرية، 2017، المجلد2، العدد 1

164. بشير حرشاية: الدراسات اللغوية في العصور القديمة، مجلة نتائج الفكر، جامعة النعامة (الجزائر)، المجلد 04، العدد01، 2018

165. بن يوسف حميدي: بين مفهوم "اللفظة" في النظرية الخليلية الحديثة ومفهوم "العبارة" في اللسانيات التوليدية قراءة مقارنة، مجلة المرتقى، المجلد 2، العدد 1، 2019

166. بوبكر غرابي، سعيد تومي: مقاربة نظرية في تقنية التناص، مجلة القارئ للدراسات الأدبية والنقدية واللغوية، 2021، المجلد 4، العدد 3

167. بوعمارة بوعيشة: الحداثة والتراث نحو تأصيل الحداثة، مجلة التراث، المجلد 2، العدد 4، 2012

168. حمداد بن عبد الله: موقف الحركة الاستشراقية من تاريخ النحو العربي ونقدها، مجلة دراسات أدبية، المجلد 10، العدد 3، 2018

169. حورية بزا وأحمد واضح: آليات التحليل التداولي للخطاب التعليمي، ، مجلة إشكالات في اللغة والأدب، مجلد 10، عدد3، 2021

170. الخثير داودي:هل النحو العربي أصعب أم النحو الألماني؟ مجلة الممارسات اللغوية، 2013، المجلد 4، العدد 1

171. دان سبيربير: التواصل والمعنى، تر:علوي عبد السلام إسماعيلي، مجلة علامات، العدد 49، 2018

172. سفيان بلعجين: الدعوة إلى تيسير النحو العربي– البواعث والمنطلقات، مجلة حوليات التراث، عدد 18، 2018

173. شوقي المعري، الأمثال في كتاب سيبويه، مجلة التراث العربي، العدد 86، 2002

174. عامر بن شتوح: النحو الكلي عند تشومسكي وفلسفته اللغوية، مجلة علوم اللسان، المجلد6، العدد 1، 2017

175. عبد الرحمن الحاج صالح): النحو العلمي والنحو التعليمي وضرورة التميز بينهما، مجلة المجمع الجزائري للّغة العربية، 2013، المجلد9، العدد 1

176. عبد السلام شقروش: اللسانيات التوليدية التحويلية والصورنة، مجلة الممارسات اللغوية، المجلد 12، العدد 1، 2021

177. عبد السلام شقروش: نظرية س – شرطة bar–x وأثرها في إعادة صياغة البنية الشكلية للنحو التوليدي التحويلي، مجلة التواصل في اللغات والآداب، 2015

178. فاتح جمبلي: إشكالية النص الشرعي بين الفهم والتطبيق – الإمام الشافعي أنموذجا، مداخلة مقدمة ضمن أعمال مؤتمر الإمام الشافعي، جامعة غزة، 2012

179. قاسمي الحسني عواطف: مفهوم التحويل في النحو العربي، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد2، العدد2، 2009

180. لزهاري ريحاني: النحو والمنطق في الأرشيف المعاصر والوسيط– مبادئ من أجل إسطوريوغرافيا نقدية، مجلة اللسانيات، المجلد27، العدد 2، 2021

181. مصطفى محمد إسماعيل وتيد: ضوابط التصحيح اللغوي للحن في العربية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي: اللغة العربية ومواكبة العصر، الجامعةالإسلامية، المدينة المنورة، 2012

182. مازن المبارك :التصحيح اللغوي (كلام في المنهج)،مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق مجلد 88، جزء 3، 2015

183. محمد بن حجر: سماع سيبويه المباشر، شبهات وردود، مجلة الممارسات اللغوية، العدد 18، 2013

184. محمد صاري، المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية الحديثة، مجلة اللسانيات العدد10، 2005

185. محمد مداني، مفهوم البنية في اللسانيات، مجلة اللغة العربية وآدابها، مجلد5، عدد1، 2017

186. محمود أحمد نحلة: "نحو نظرية عربية للأفعال الكلامية" نشر في العدد 01 المجلد 01 مجلة الدراسات الغوية لمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 1999

187. مصطفى بلبولة، فلسفة اللغة واللسانيات في الفكر المعاصر- على خطى هامبولت، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية.العدد 18، 2017

188. منيرة العبيدي: الجذور الفلسفية للنظرية التوليدية التحويلية، مجلة علوم اللغة العربية وآدابها، المجلد7، العدد8، 2015

189. نصيرة زيد المال: إسهامات الأستاذ أحمد المتوكل في البحث اللساني العربي المعاصر، مجلة اللغة العربية، 2020، المجلد 22، العدد 4

190. نعمان بوقرة: نحو نظرية لسانية عربية للأفعال الكلامية، مجلة اللغة والأدب، المجلد 11، العدد01، 2006

191. يوسف سليمان عليان: النحو العربي بين نحو الجملة ونحو النص:مثل من كتاب سيبويه، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، 2011، المجلد 07، العدد 01

خامسا: المواقع على الشابكة

192. أعلام اللسانيات ، إبراهيم أنيس https://bilarabiya.net

193. نضال قسوم "نظرية المعلومات قفزة عبقرية"

https://www.youtube.com/watch?v=fVD5_HuVsww

سادسا: المراجع باللغات الأجنبية

194. Benveniste, Émile : CATÉGORIES DE PENSÉE ET CATÉGORIES DE LANGUE, Les Études Philosophiques, vol. 13, no. 4, 1958.

195. Hoenigswald, Henry M :"On the History of the Comparative Method, Anthropological Linguistics, vol. 35, no. ¼ 1993

196. J.L.Austin : How to Do Things with Words, Oxford University Press, UK, 1966

197. J.R.Searle : Speech Acts, Cambridge University Press, UK, 1969

198. Valenzuela.H : Linguistics for TESOL Theory and Practice, Palgrave Macmillan, UK, 2020

199. Franić, Ivana : LES « Elements de syntaxes structural » de lucien tesnière entre discours scientifique et discours didactique, une communication présentée au XXIVe`me colloque international de linguistique appliquée, Croatie, 2010

200. H.P.Grice : Logic and Conversation, Syntax and Semantics, university of california, Berkeley, 1975

201. Hanneman, Robert A : Simulation Modeling and Theoretical Analysis in Sociology. Sociological Perspectives 38, no. 4, 1995
202. Hocett,chaeles: A course in modern linguistic, Macmillan Publishers, New York, 1958
203. Lyons,John: introduction to theoretical lingistics, Cambridge University Press, NewYork, 1968
204. Marcel Cohen: Clefs pour la linguistique by Georges Mounin, L'Année sociologique, S3, Vol 20, 1969
205. Pyles, T, The Role of Historical Linguistics. College English, vol26 n 4
206. Waugh, Linda R. : The Poetic Function in the Theory of Roman Jakobson , Poetics Today, vol. 2, no. 1a, 1980
207. Szulmajster-Celnikier : La Politique de La Langue En France, La Linguistique, vol. 32, no. 2, 1996
208. VENDRYES, JOSEPH : LINGUISTIQUE ET PHILOLOGIE, Revue Des Études Slaves, vol. 27, 1951
209. Bentz, C., Dediu, D., Verkerk, A, & Jäger, G : The evolution of language families is shaped by the environment beyond neutral drift, Nature Human Behaviour, vol2 n11
210. CHOMSKY, N : LA NOTION DE « RÈGLE DE GRAMMAIRE , Langages, no. 4, 1966
211. Melcuk.I.A; Clas.A; Polguère.A: Introduction à la lexicologie explicative e combinatoire, Editions Duculot, 1995
212. Pedersen, Harald A : The 'Positive Philosophy' of Auguste Comte, The Social Science Bulletin, vol. 6, no. 2, 1952
213. Churchland, P. M: Karl Popper's Philosophy of Science. Canadian Journal of Philosophy vol. 5, no. 1, 1975
214. Worthington, Martha Garrett. Review of A Precursor of the Transformational Approach to Descriptive Syntax: Lucien Tesnière, by Lucien Tesnière and Jean Fourquet. Romance Philology 21, no. 3, 1968